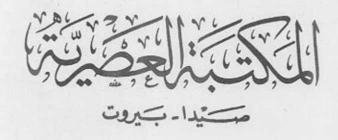
محيي الدين صابر

من قضايا الثقافة العربية المعاصرة



محيي الدين صابر

من قضايا الثقافة العربية المعاصرة



مقدمة
الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية ، لكتاب من قضايا الثقافة العربية المعاصرة ، وهي تضم إلى جانب موضوعات الطبعة الأولى ، خمسة موضوعات أخرى هي : تحديث الشخصية الثقافية العربية ، التعريب والمعاصرة التكنولوجية ، التعريب والمصطلح العربي الموحد ، دور الجامعة العربية في التوحيد الثقافي والتربوي ، الدور الثقافي لجامعة الدولالعربية ، وهي دراسات ، استحدثت بعد الطبعة الأولى ، رأيت أن أضمها إلى الكتاب ، لأنها تسد حاجة قائمة ، في مجال التوعية بالسعي الثقافي العربي ، في مستوى السياسات والتخطيط والتنظيم والتنسيق القومي ، ذلك أن هذا الجانب الشمولي الذي يتصدى لقضايا الثقافة ، في مقوماتها القومية ، تخطيطا وتنظيماً وتشريعاً ، وتنسيقاً ، ومؤسسات ، ومشروعات ، جزء أساسي من حقيقة العمل الثقافي . ولعل العناية بهذا الجانب لم تلقَ ما لقيته الجوانب القطاعية الفنية في الثقافة ، التي يقوم لها ، بحقها ، الاساتذة المتخصصون ، والمبدعون المنتجون . . .

لقد كان الاقبال على الطبعة الاولى من هذا الكتاب ، وحسن تلقيه ، دافعين إلى إعادة طبعه ، بعد نفاد نسخ الطبعة الاولى ، تأصيلاً لحيوية الثقافة العربية ، وتأكيداً لدورها القومي والانساني : في التقدم الحضاري .

والشكر مبذول لكل من أعان على هذا العمل ، ولعل الله أن ينفع به .

تونس في : ٢١ من ذي القعدة ١٤٠٦هـ
الموافق : ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٨٦ م

محي الدين صابر

مقدمة
الطبعة الأولى

هذه دراسات حول قضية مركزية في الوجود القومي ، هي الثقافة العربية ، وقد تختلف هذه الدراسات في موقعها الزمني والمكاني أو في تنوع مناسباتها ، ولكنها تلتقي في هدف ثابت ، فالثقافة العربية هي العروة الوثقى بين أبناء هذه الأمة ، وهي سبيل رسالتها الأنسانية إلى العالم ، وهذه الدراسات التي نشرت مجزأة في مجالات أخرى ، هي حصيلة سعي بمسؤولية قومية ، منذ انتخبت لادارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ولقد رؤي أن تنشر مجموعةً في نسق فكري واحد ، لتكون احدى روافد أدبيات سياسة الثقافة العربية ، في التصور والتنظيم والحركة ، على أنها ، إلى جانب ذلك ترتبط بمناسبات قومية جليلة ، تبرز صورة من صور نضال هذه الثقافة التي جسمت في الماضي ، وتجسم في الحاضر وحدة هذه الأمة وعطاءها الحضاري في اغناء الثقافات العالمية .

ولعل هذه الدراسات ، أن تكون إلى جانب معالجتها بعض القضايا الثقافية القومية ، والتوعية بها ، معينة على تقديم صورة عن نضال هذه الثقافة ضد الأستعمار ، وصمودها ضد الاستيلاب ، وتحديها لكل المعوقات ، حفاظاً لاصالتها ، وتأكيداً لدورها القومي والانساني .

محي الدين صابر

نحو استراتيجية للثّقافة العربيَّة

مدخل :

ـ هذا العام ، هو عام الثقافة ، ففي شهر تموز المقبل (*) ينعقد في المكسيك المؤتمر الدولي لوزراء ثقافة العالم ، بدعوة من اليونسكو ، لدراسة قضايا الثقافة في الوثائق التي خلصت إليها المؤتمرات الثقافية الاقليمية ،. والتي بدأت منذ سنوات حول الثقافة الانسانية : طبيعة ووظيفة وعلاقات ومؤسسات وأدوات ، وتنظيماً وتشريعاً وإنتاجاً ، تحديداً لمسؤوليتها ودورها في بناء الحياة المعاصرة ، بكل ما أفرزته وتفرزه من ظاهرات إجتماعية ، وبكل ما أثارته وتثيره من قضايا ذات طابع مختلفة ، وبصورة تكاد تكون غير مسبوقة ، حجماً ، ونوعاً ، وتنوعاً . وبما تلقي من صيغ إجتماعية جديدة على صورة المستقبل ، في علاقات الانسان بالطبيعة ، وعلاقات الانسان بالانسان ، في مجالات الانتاج والتبادل الاجتماعي . والمؤتمر الدولي هذا ، سيخصص جزءاً كبيراً من جهده ، في تحديد مفهوم الذاتية الثقافية ودورها في حل القضايا المعاصرة ، وفي مقدمتها دورها في دعم السلام العالمي ، وترسيخ التعاون الدولي ، وتعميق الحوار بين الحضارات .

والثقافة ، مع هذا ، لا تحتاج إلى مناسبة للحديث عنها ، فهي بطبيعتها ووظيفتها ، مناسبة كل المناسبات ، فهي جماع سعي الانسان في المجتمع ووظيفتها

(*) ـ قدمت هذه الدراسة خلال الأسبوع الثقافي الثاني الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وقد ألقيت بقاعة نزل الميريديان بتونس في شهر مارس (آذار) ١٩٨٢ .

في المجتمع ، وهي قوام وجوده الاجتماعي وأنه يغني فيما نحاوله هنا من جهد ، أن ندير القول قصيراً ، في بعض الجوانب الجوهرية ، حول مفهومات الثقافة ومقوماتها ، وحول الثقافة العربية وخصائصها ، إلى جانب عرض موجز ، للجهد العربي المشترك في سبيل تصور استراتيجية عربية ثقافية ، ثم يكون تمام هذا كله ، إشارة إلى بعض الميادين القاعدية ، في مسيرة هذه الاستراتيجية .

في الثقافة :

ما هي الثقافة ، مفهوماً ووظيفة ؟ سؤال تبدو الاجابة عليه ميسورة لكل انسان ، في كل المستويات ، ومع ذلك ، فإن كثيراً من القضايا التي يعايشها الناس ويألفونها ويجدونها في ذوات أنفسهم ، قد يكون تحديدها أمراً نسبياً وصعباً ، في الوقت نفسه ، ومن ذلك ، مفهوم الثقافة الذي يعني أشياء كثيرة ، يتسع ويضيق تبعاً لمستويات استعماله .

وما تتعرض له كلمة « الثقافة » من لبس ، في اللغة العربية ، تلقى مثله في اللغات الأجنبية الكبرى ، فكلمة Culture في الفرنسية والانجليزية تعاني هذا اللبس ، على أن المدرسة الالمانية توسعت في دراسة ظاهرة الكولتور Kulture في تداخلها مع مفهومي المدنية la Civilisation والتقدم le progres ، مما ليس هذا مكان بسطه ، ولعل رأى ماك ايفر Mac Iver يلقي بعض الضوء حول القضية ، فهو يذهب إلى أن الحضارة Culture هي ما نحن ، أما المدنية Civilisation ما نستعمل ، يضاف إلى ذلك أن التقدم مفهوم تقويمي ، مرتبط بالاتجاهات الفلسفية التي بدأت منذ عصر النهضة الأوروبية ، وتجسدت في مظاهر الثورات الصناعية .

والواقع ، أن انتزاع الاجتماعيين والحضاريين لكلمة Culture من اللغة العادية ومحاولة اعطائها مفهوماً اصطلاحياً ، هو الذي أدى إلى هذا الجدل ، وهو أمر انتقل بطبيعة الحال ، إلى اللغة العربية ، وساعد عليه عدم التنسيق ، وتحديد المصطلح العلمي عربياً ، وهي قضية عربية عصبية تنشط مؤسساتنا اللغوية والاكاديمية والقومية في حلها منذ أعوام ، توحيداً للمصطلح العربي ، وقد أمكن عن طريق التعاون بين المجامع اللغوية واتحاد المجامع والجامعات العربية ، وأساتذة

العلوم الطبيعية والرياضية والطبيعية ، مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وجهازها المتخصص « مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي » ، وعن طريق أداتها القومية « مؤتمرات التعريب » ، أن يتم توحيد كثير من المصطلحات العلمية ، في ترجمتها العربية .

وفيما يتصل بما نتناوله من أمر ، فإن الاتفاق لم يكد يقع ، حول ترجمة Cul-ture فالعلماء التربويون والنفسيون العرب ، وبعض الاجتماعيين ، يستعملون كلمة « ثقافة » ، بينما يستعمل الانتربولوجيون بصفة عامة كلمة « الحضارة » ، ويفرقون بين الجانب المادي والحضاري الذي يتناول المستحدثات التكنولوجية ويطلقون عليها « مدنية » Civilisation وبين الجانب الفكري والفني ، ويستعملون لها كلمة ثقافة ، وهنا يلتقون ، مع الاستعمال العام الممارس ، ومع الوظيفة الاجتماعية التي انشئت لها وزارات متخصصة ، ودراسات مهنية[1] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الحضارة في معناها الوظيفي والكامل : الذي يتضمن الثقافة « هوية الانسان » ، فهي مساوية للأنسانية ، بمعنى أن وضع الأنسان على هذا الكوكب لم يتحدد إلا بها ، فهي بذلك فاصل نوعي بين الانسان وبين سائر الأحياء ، بما أنشأت له من حياة إجتماعية متنوعة وخصبة ، تحددت بها ذاته ، وتشكلت بها علاقاته مع نظراته ، ومع الطبيعة ، ومع ما وراء الطبيعة ، ثم هي بعد ذلك ، فاصل درجي ، بين المجتمعات وبين الافراد ، وإنما تتسع الحياة ، وتتنوع ، باتساع (الثقافة) وتنوعها ، « فالثقافة » تمثل نسيج الحياة الانسانية وجوداً وحركة وتوظيفاً ، فليس هناك في آخر تحليل ، عمل اجتماعي ، يتم انسانياً ، خارج دائرة الثقافة في كلا الابعاد .

والبعد التاريخي ، عامل جوهري في مفهوم « الثقافة » ، ذلك أن التراكم الكمّي والنوعي هو أحد ديناميات الثقافة الاساسية ، والتفاعل مع الواقع أما تكيفاً معه وأماً تجاوزاً له في امتداد مستقبلي ، هو من الوظائف الحيوية ، للثقافة ، وبعد من أبعادها .

---

(١) د . محي الدين صابر (التغير الحضاري وتنمية المجتمع) ـ القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٢ .

' ومع مصداقية هذا التصور الشمولي لمفهوم « الثقافة » ، فإن هناك مقتضيات تقسيم العمل الأجتماعي ، والمتطلبات المنهجية ، في تناول مختلف جوانب النشاط الانساني ، المتنوع بالدراسة المقارنة ، والتحليل المتخصص ، الأمر الذي يحمل بالضرورة إلى تحديد مفهوم « الثقافة » .

وهكذا ، فإن « الثقافة »، في هذا السياق تعني ، مجموعة النشاط الفكري ، والفني في معناهما الواسع ، وما يتصل بهما من مهارات ، أو يعين عليهما من وسائل ، فهي موصولة بمجمل أوجه الأنشطة الإجتماعية الأخرى ، مؤثرة فيها ، متأثرة بها ، معينة عليها ، مستعينة بها ، ليتحقق بذلك المضمون الواسع لها ، متمثلاً في تقديم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري ، إنتاجاً وارتفاعاً ، وأخذاً وعطاءاً ، في تفاعل خصب ، وعطاء متجدد .

في استراتيجية الثقافة العربية :

هذا ومصطلح الاستراتيجية ، مصطلح حربي قديم ، برز مع تقدم التنظيم الأجتماعي ، وأصبح مفهوماً محورياً ، في عمليات التخطيط ، في مختلف مجالات الحياة العامة . وترتيب للاولويات وتصور للبدائل الممكنة ، وترشيد لاساليب الحركة في الخطط المعتمدة ، أداء ومتابعة وتوقيتاً وتقويماً .

وهناك بطبيعة الحال استراتيجيات قطاعية ، واستراتيجيات قطرية ، واستراتيجيات قومية ، واستراتيجيات دولية الخ . . وحين يكون الأمر متصلاً ، باستراتيجيات الثقافة العربية ، فقد يكون من الخير ، أن يدور قول حول بعض الاعتبارات ذات العلاقة بها فاستراتيجية الثقافة ، هي استراتيجية قطاعية ، ولكن الثقافة ، في المفهوم الذي حدد هنا ، ذات علاقة عضوية ووظيفية وتنظيمية بقطاعات أخرى ، بحيث لا يمكن تصور حدود فاصلة بينها .

هناك مجموعة من الظروف ، ومجموعة من المقومات ومجموعة من الوظائف ، تنشىء ظروف خلقها وتنميتها وتطويرها وحمايتها ، وحرية الوصول إليها ، وكفالة التمتع بها مثل حرية التفكير والتعبير والمشاركة ، وعلاقات أخرى مع النظام

التعليمي ، من حيث مده للمجتمع وتيسيره كمّا ونوعاً وتنوعاً ومع نظام المعلومات من حيث توسيع أوعيتها ومؤسساتها ، ومع نظام الاعلام وأجهزته ومنابره ، ومع النظام التشريعي ، وما توفره من ضمانات للأنتاج وللأبداع . الخ . .

وإلى جانب هذا ، هناك المتطلبات النوْعية ، لكل مجال من مجالات الفكر والفنون ، من حيث الإعداد والتكوين ، ومن حيث التجويد والتطوير . . .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الثقافة العربية يجب أن توضع في الاطار القومي وهي لا يمكن إلا أن تكون فيه ، باعتبارها ثقافة أمة ، ثقافة مسؤولة أبداً ، حضارياً ، أمام العالم ، بما قدمت ، وبما تملك أن تقدم ، وهي تقوى بتقوية روافدها المهنية والقطرية معاً .

وهكذا ، فإن الأمر ، متنوع ومتعدد ، وواسع : طبيعة وعلاقات ، ومجالاً . مما يدعو إلى تأطيره اجتماعياً ، وفنياً وقومياً ، في نطاق استراتيجية العمل العربي المشترك من ناحية ، والعمل العربي القطري والقطاعي من ناحية أخرى ، ليصبّ ذلك كله في التنمية القومية الشاملة تحقيقاً للآمال العربية في الوحدة والتقدم .

والآن ، ما هو موقع استراتيجية الثقافة العربية ، في مجمل العمل التنموي العربي ؟ . التفاضل القطاعي ، في هذا المجال ، ليس أمراً يسيراً ، فهناك تساند وتآزر وتكامل بين مختلف قطاعات التنمية ، التي لا تكون حقيقة ، إلاّ إذا كانت شاملة . . ولكن استعراضاً للواقع العربي ، قد يعين على الوعي بوزن هذه الحاجة ، وبحيويتها . . فالثقافة العربية ، شأنها شأن كل ثقافة ، هي مناط الشخصية الحضارية وقوام الهوية القومية .

والقومية العربية المعاصرة ، وهي جزء من العالم الثالث تتقاسم معه مشكلاته وقضاياه ، من التخلف ، بأنواعه المختلفة ، ومن التبعية في صورها المتعددة ، ثم هي تكاد تنفرد ببعض المشكلات والظواهر ، وفي مقدمة تلك المشكلات الفريدة ، مشكلة التجزئة ، ومشكلة التعرض للاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، إلى جانب ظاهرة السيولة المالية العالية ، في بعض الأقطار العربية ذات العائد النفطي ، وتلك السيولة ، تخلق بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، في سياق عمليات التغير

الاجتماعي ، والتي لا تخلو ، إلى جانب ايجابياتها قطرياً وقومياً ، من بعض الجوانب السلبية ، مثل تصعيد الاتجاهات الاستهلاكية ، أو خلق أنواع من التبعية المالية يفرضها النظام العالمي القائم ، أو خلق أنواع من التبعية المالية يفرضها النظام القائم ، وما ينشأ عن هذا كله من أوضاع سياسية ، في إطار الصراع العالمي ، وما تفضي إليه من تعقيدات ذات طبائع مختلفة .

وليس أمام الأمة العربية لتواجه مسؤولياتها القومية والحضارية ولتتجاوز تحديات وجودها ، إلا السعي إلى تحقيق وحدتها ، في إطار الحرية والتقدم ، ووحدتها تقوم على شخصيتها الحضارية ، وهويتها القومية ، المرتبطة أساساً بثقافتها وتاريخها ووجودها المادي المشترك .

ومن هنا تبرز الثقافة العربية ، كإطار للعمل العربي ، المشترك ، وكمضمون حضاري له ، متصل إتصالاً عضوياً ، بالأهداف النهائية للوجود العربي المعاصر .

العمل العربي الثقافي المشترك :

إن مصداقية هذا الوضع تتمثل في الوعي القومي به ، فلقد كانت المعاهدة الثقافية ، هي أول سعي ، في نطاق العمل العربي المشترك ، وأول وثيقة وقعتها الدول العربية ، بعد وثيقة إنشاء الجامعة نفسها .

وكانت الإدارة الثقافية من أولى الإدارات المتخصصة التي قامت في نطاق الأمانة العامة تنفيذاً للمعاهدة الثقافية ، وبدأت الأمانة العامة في إقامة مؤسسات ثقافية ، بدأت بمعهد المخطوطات العربية ، فمعهد الدراسات العربية العالية ، التي قامت لتعميق فكرة القومية العربية ، فالمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط ، فالجهاز الاقليمي العربي لمحو الأمية ، ثم قسم العلوم والتكنولوجيا .

وقد توج ذلك كله بموافقة مجلس الجامعة في عام ١٩٦٤ على مشروع اتفاقية الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : « استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية ، وإيماناً بأن وحدة الفكر والثقافة ،

هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية ، وبأن الحفاظ على التراث الحضاري العربي ، وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة ، وتجديده على الدوام ، هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطليعي الإبداعي في مجال الحضارة الإنسانيه ، والسلام العالمي المبني على أسس العدالة والحرية والمساواة » .

وبقيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية في ٢٥ تموز / يوليه عام ١٩٧٠ تجمعت الأجهزة الثقافية العربية في مؤسسة عربية واحدة ، وواصلت مسيرتها للتمكين للوحدة الفكرية بين أبناء الأمة العربية ، وفي تأصيل قدراتها الابداعية ، وفي تأكيد عطائها الحضاري الدائم ، بالفكر الملتزم ، وبالتخطيط الرشيد ، وبالتنظيم المسؤول ، وبالجهد الموصول ، بناء للانسان العربي في قيمه الراسخة ، وموروثاته الروحية ، في إطار من المعاصرة الحضارية البصيرة والخلاقة ، وتجديداً للثقافة العربية واخصاباً لها ، وتأهيلاً لخصائصها الفريدة لاستئناف مسيرتها الخالدة ، ولمباشرة مسؤولياتها الإنسانية الباقية ، وتحريكاً للمجتمع العربي في طرق التنمية الشاملة ، استثماراً لامكاناته العملاقة في تحقيق الوحدة والرخاء والتقدم والعدالة ، وامداداً لقدرته البشرية والمادية ، لمواجهة تحديات المصير والتحرير ، بما تتغير به صورة المجتمع العربي والإنسان العربي والثقافة العربية ، التي ظل اعداء الأمة العربية يشوهونها ، في الداخل وفي الخارج ، في تخطيط دقيق ، وبأسلوب منتظم ، قروناً وقروناً ، ولم يعصم هذه الأمة في وجه هذا كله ، إلا أصالتها الذاتية ، وجوهرها الحضاري ، وطبيعتها المبدعة .

وهكذا بدأ العمل المنظم ، في هذا المجال الحيوي في حياة الأمة العربية وهو المجال الذي يعتبر جوهر الوجود القومي .

ومنذ منتصف السبعينات ، عمدت المنظمة إلى وضع تصور شامل لميادين عملها ، ومجالات برامجها ، حتى نهاية القرن ، ومرحلت ذلك كله في كل قطاع من قطاعات نشاطها .

وفي إطار هذا التصور المنهجي ، كانت المنظمة ، أول مؤسسة قومية ، في

إطار الجامعة ، عمدت إلى وضع استراتيجية قطاعية ، فبدأت في وضع استراتيجية تطوير التربية العربية ، تنفيذاً لقرار المؤتمر الرابع لوزراء التربية في صنعاء في ديسمبر ١٩٧٢ ، وقد وافق المؤتمر العام للمنظمة في دورته الاستثنائية الأولى ، في الخرطوم ١٩٧٨ على تلك الاستراتيجية ، وعلى الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وقرر ، بعد نجاح التجربة ، الشروع في وضع استراتيجية الثقافة العربية ، والعلوم والتكنولوجيا العربية ، وقد بدأ العمل فيهما ، بعد أن تمت الاجراءات التنظيمية المتصلة بها ، وتعد المنظمة الدراسات الأولية ، للتمهيد لوضع استراتيجية للمعلومات والأعلام ، في ضوء الحاجة الملحة إلى تنظيم هذا المجال ، في هذا العصر الذي يشهد ثورة غير مسبوقة في مجال الاعلام بعد تحقيق المستحدثات التكنولوجية الناقلة عبر الفضاء في قدرة غير محدودة ، وذلك استكمالاً لوضع سياسات مخططة طويلة المدى ، تصوراً وتنظيماً وتنفيذاً ، في أسلوب وظيفي يستجيب لحاجات الأمة العربية في مجالات عملها ، متكاملة مع الاستراتيجيات والخطط العربية في القطاعات الأخرى ، على المستويات القطرية والقومية .

هذا وقد كان لاتساع نطاق العمل العربي المشترك ، وقيام المنظمات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، أثر كبير في استحداث الاساليب العلمية في التنظيم والأداء ، فبدأت منذ السبعينات الاتجاهات التخطيطية ، في مختلف المواقع في إطار الجامعة العربية ، ومنظماتها . ومن أبرز الأعمال التي تمت في هذا المجال ، وضع استراتيجية العمل الأقتصادي العربي المشترك الذي أقام الأطار المتكامل لحركة التنمية القومية الشاملة ، في ضوء المعطيات العالمية والقومية ، والتي أقرت في قمة عمان ١٩٨٠ ، فكان ذلك منعطفاً تاريخياً ، في تنظيم العمل العربي المشترك وترشيده في كل قطاعاته ، بما حدد من أهداف وأقر من مبادىء ، ووضع من أولويات ، وقنن من أساليب السعي ، ووسائل التنسيق على مختلف المستويات .

وهكذا فإن كل استراتيجيات التنمية القومية ، تدور ، بالضرورة ، حول الانسان العربي ، تصعيداً لقدرته ، وتأهيلاً له للاشراك في صناعة الحياة العربية ،

وتجديدها في مستوى المعاصرة ، وفي مستوى طموح الأمة العربية ، ومسؤوليتها الحضارية .

ومن هنا يتوضح أكثر فأكثر ، دور استراتيجية الثقافة العربية في معناها الوظيفي ، الذي يظل مستودع القدرة العربية ، ومناط مشؤوليتها .

ذلك ، وقد أولت المنظمة ، أمر استراتيجية الثقافة العربية ، اهتماماً بارزاً ، فعقدت المؤتمر الأول لوزراء الثقافة العرب في عمان من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الأول ١٩٧٦ وكان موضوع المؤتمر ، هو السياسة الثقافية العربية ، وقد دارت توصيات ذلك المؤتمر ، هو السياسة الثقافية العربية ، وقد دارت توصيات ذلك المؤتمر ، ثم بين عمان الذي صدر عنه ، حول توحيد السياسة الثقافية العربية ، وأساليب التخطيط الثقافي العربي ، وضرورة قيام علاقة عضوية بين التنمية الثقافية والفنية والاقتصادية والاجتماعية ، تحقيقاً لتكامل خطة التنمية الشاملة ، وحول تنظيم الأجهزة الثقافية ، إدراكاً لما يتطلبه نجاح التخطيط الثقافي من تنظيم أجهزة الثقافة تنظيماً نشيطاً وفعالاً .

وقد عنى المؤتمر بإبراز مستويات الثقافة العربية ومجالاتها ، في البعد القومي ، والبعد الاسلامي ، والبعد العالمي ، وأكد على مسؤولية الثقافة العربية ، في الحفاظ على التراث الاسلامي ، وعلى ضرورة التصدي لمحاولات الغزو الثقافي والاستلاب الفكري ، مع الأخذ بمبدأ الحوار المتكافىء ، والتعاون المعافي ، والنافع القائم على العطاء عن قدرة ، والتلقي عن اختيار .

وقد دعا المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الذي انعقد في طرابلس ١٩٧٩ ، المنظمة إلى اتخاذ الاجراءات التنفيذية ، لقرار المؤتمر العام للمنظمة في دورته الإستثنائية في الخرطوم ١٩٧٨ ، بتشكيل لجنة لوضع استراتيجية لتنمية الثقافة العربية ، تعرض على المؤتمر الثقافي الثالث الذي انعقد في بغداد في نوفمبر ١٩٨١ ، تحت شعار « نحو ثقافة عربية واحدة وموحدة » . وقد استعرض المؤتمر ، فيما استعرض الخطوات التنفيذية التي قامت بها المنظمة لوضع استراتيجية الثقافة العربية ، ومنها تشكيل لجنة قومية ، على أعلى

مستوى من المشتغلين بالثقافة العربية ، تخطيطاً وتنظيماً وإدارة وإنتاجاً ومشاركة ، والتي اتخذت مقرها في الكويت ، حيث يرأسها الأستاذ عبد العزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

وتعقد اللجنة القومية اجتماعها الأول في الثالث عشر من شهر نيسان ١٩٨٣ لمناقشة آفاق عملها ، وتحديد منهجية الدراسة ..

وإذا كان هذا العرض يفصح عن أن الوعي بالدور الثقافي في بناء الأمة العربية ، مكتمل وناضج ، على كل المستويات ، وأن هذا الوعي تمثل في إرادة قومية عبّر عنه قرار قومي بوضع استراتيجية قطاعية ، في الجهة المتخصصة والمعنية ، وأن ذلك القرار ، بدأ في الحركة ، في تنظيم وعمل ، فلعله من النافع في هذا المقام ، أن نتعرض ، في تفصيل قليل إلى جوانب هذا الموضوع الواسع ، استكشافاً لطبيعته ، ولأبعاده ، ولعلاقاته .

مقومات استراتيجية الثقافة العربية :

١ ـ لقد سبق قول قصير ، حول العلاقات المتنوعة القائمة بين النظام الثقافي ، وأنظمة المجتمع الأساسية وفي مقدمتها النظام السياسي ، فإن مناط ذلك كله هو تأهيل الإنسان وتدريبه ، وأن هذا يتصل مباشرة ، بحق المواطنة السياسية والاجتماعية من حيث الوصول إلى التعليم ، ووصول التعليم إليه ، ذلك فإن أي استراتيجية للثقافة تبدأ من الزامية التعليم الأساسي ، وإتاحته لكّل المواطنين المستحقين ، وكل مواطن مستحق له ، أكان ذلك في إبّانه ، في مطلع حياته ، أم كان ذلك في أيّ مرحلة من مراحل حياته ، فهذا الحق ، لا يفوت ، ولا يسقطه مرور الزمن عليه ، لأنه إلى جانب أنه حق للمواطن وللدولة فهو واجب عليهما معاً ، ومن هنا كانت الدعوة إلى محو الأمية ، وإلى التعليم المستمر ، والتدريب وإعادة التدريب ، من الأمور المتصلة بعملية استراتيجية الثقافة ، مما يوضح تداخل العلاقات بين مختلف القطاعات في مجال إعداد الإنسان ، فلا يمكن إذن ، تصور استراتيجية ثقافية بمعزل عن الزامية التعليم الأساسي ، وإطالة مدته ، ثم إعادة النظر في البناء التعليمي بما يتكامل معه نظاما التعليم المدرسي ، وغير المدرسي ،

الأمر الذي يعين على التخفيف من القيود التقليدية على تناول المعرفة ، وتيسير سيولتها وتداولها واكتسابها ، فاستراتيجية الثقافة ، ترتبط باستراتيجية التربية ، وتتكامل معها . وفي هذا الإطار ، لا بد من التصدي العربي ، لقضية تعميم التعليم الأساسي والزامه ، والتكافل في تطوير المؤسسات الجامعية ، ومراكز البحوث العربية ، وقد دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منذ حين ، في استراتيجياتها التربوية ، إلى فكرة « **قومية المعرفة** » .

و**قومية المعرفة** ، تقوم على أساس من التكافل يكون فيه رأس المال العربي عاملاً مشتركاً وأساسياً في تكوين القدرة البشرية العربية ، وذلك بإنشاء صندوق عربي في إطار المنظمة ، يسهم فيه كل قطر عربي ، بما يستطيعه ، ويأخذ منه كل قطر عربي ، ما يحتاج إليه ، لاستكمال عملية تمويل تعميم الالزام الاساسي ، بحيث يكون هذا الدعم استكمالاً للجهد القطري القائم في هذا المجال ، وامتداداً له وتقوية ، وليس بديلاً له . وذلك انطلاقاً من أن الانسان العربي ، هو رأس مال بشري مشترك ، قدرة لكل الأمة العربية ، وطاقة من طاقاتها في كل المجالات والمواقع ، وأن جهده وعطاءه ، هو للأمة ولثقافتها ، ولبنائها . وقد أقرت قمة عمان ١٩٨١ الفكرة ، ورصدت لها الأموال ، وهذه خطوة تاريخية كبيرة ، ويمتد نشاط هذه المؤسسة ، إلى محو الأمية ، وعمليات التدريب ، إلى جانب أنها ، في مراحل أخرى ، وفي ضوء الحاجات العربية : تشمل إعداد القيادات العليا ، من الباحثين العلميين ، وأساتذة الجامعات بصورة مشتركة وتكون قاعدة لخلق خبرة علمية وتكنولوجية عربية .

وإلى جانب هذا ، فهناك قضايا ذات شأن خاص في إطار استراتيجية الثقافة العربية ، إما باعتبارها قوام السعي ، مثل اللغة العربية ، وإما باعتبارها ظروفاً ضرورية ، مثل الأمن الثقافي ، في صوره المادية والاجتماعية ، لها قضايا طال القول فيها وفصلت الدراسات عنها ، في سياقات مختلفة .

٢ ـ وهناك النظام الأعلامي ، في مؤسساته المختلفة ، وتوسيع أوعيتها وإفساح مجال أوسع لمختلف النشاط الثقافي ، وقد تكون من القضايا ذات العلاقة

بالاعلام ، قضيتان ذواتا مظهر عالمي ، إحداهما قضية الالتزام وما يتصل به من تفسيرات ، تتسع وتضيق بما ينطوي عليه من دلالات سياسية ، متصلة إتصالاً وثيقاً بحرية التعبير والتفكير إنتاجاً وإبداعاً . والأخرى ، المؤسسات الثقافية والتنظيمات غير الحكومية ، كالصحف والمجلات ، وكالتنظيمات المهنية الخ .

على أن موضوع تشجيع العمل الثقافي مادياً ومعنوياً ، مما يدخل في هذا الإطار ، من حيث الأمتيازات التي تيسر لظروف الأنتاج الفكري والفني ، والتقدير الأدبي والحوافز المعنوية ، من صور التكريم المختلفة جوائز الدولة ، وجوائز التقدير ، القطاعية ، والعامة . . .

٣ ـ كذلك فإن نظام المعلومات ، وتطويرها ؛ له دوره القاعدي في هذا المجال ، فالعناية بالمكتبات ، والوثائق ، وتنظيمها ، وتبادلها وتوحيد مصطلحاتها ، وعدالة توزيعها جغرافياً ، وإغنائها موضوعياً ، وحسن تزويدها من الأمور المعنية في هذا المجال .

وما تزال قضية إنشاء مكتبة عربية مركزية ، من المشروعات الأساسية التي تعنى بها المنظمة العربية ، وقد اتخذت خطوات في سبيل إنشائها . . . لتكون مستودعاً ثقافياً قومياً ، ومصدر اشعاع فكري عربي .

وقضية الكتاب العربي ومشكلاته المتنوعة ، إلى جانب قضايا النشر وحقوق المؤلفين ، من الأمور الحيوية في هذا المجال .

ومما يدخل في هذا الإطار ، كذلك موضوع الترجمة ، تعريباً من اللغات الأجنبية وتعجيماً من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى ، ومع أن هذه العملية ، مثل كل الأنشطة الأخرى ممارسة بطريقة قطرية وفردية ، فإن الحاجة قائمة إلى التنسيق ، تفادياً للتكرار ، واحتفاظاً بالمستوى ، مادة وأداء . .

وفكرة التنسيق عربياً ، وفكرة انشاء دار عربية للترجمة على غرار « دار الحكمة » المأمونية ، قائمتان ؟ وهما من برامج المنظمة التي تتخذ لها وسائلها للتحقيق .

٤ ـ ومن القضايا المتصلة بظروف هذه الاستراتيجية ، **قضية الأمن الثقافي** ، وهي تمتد على جبهة عريضة من الأنشطة التي تتصل بالضمانات التي تكفل التحكم القومي في البنى الأساسية لأنتاج أدوات الثقافة مادياً واجتماعياً ، وإتاحتها بالوفرة العادلة للسوق العربية الواسعة والقادرة ، وهذا يعني أن ترتبط استراتيجية الثقافة ، بخطة للصناعات الثقافية الكبيرة ، مثل قيام مصانع قادرة لأنتاج الورق والاحبار ، ومطابع مركزية ، ومصانع لإنتاج المخابر والمعامل العلمية للمدارس والجامعات ومراكز البحوث العربية ، وإنتاج الوسائل التقنية السمعية والبصرية ، ومصانع للأجهزة العلمية والطبية ولصناعة الأفلام الخام ، وللصناعات الالكترونية ، كآلات التسجيل والبث ، كالراديو والتلفزيون ، ومصانع للمباني المدرسية النمطية ، والأثاثات المدرسية الخ . .

وهذه مشروعات ربحيتها المالية مؤكدة لاتساع السوق العربية والافريقية ، إلى جانب أن التمويل العربي قادر ، والحاجة إلى هذه المشروعات قائمة ، وهي دعامة لا بد منها لتوفير الأمن الثقافي المادي للأنتاج الثقافي العربي ، وتضع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.دراسة ذات لهذا المشروع بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية ، وعلى اتصال مع المؤسسات المالية العربية في هذا الشأن . ذلك إلى جانب أوجه أخرى من الأمن الثقافي ، على النطاق المعنوي . متصلة بنشر الإبداع العلمي والفني ، وحمايته ، كما أشرنا منذ حين ، ومثل التشريعات الخاصة تشريعات حقوق المؤلفين العرب ، والممتلكات الثقافية والفنية العربية الخ . .

جوانب من قضايا الاستراتيجية :

١ ـ ومن هذه القضايا ، بالضرورة ، قضية الشكل وقضية المضمون الثقافي العربي ، ذلك أنه إذا كانت اللغات هي مستقر الثقافة ومستودعها ، وهذا أمر يفوت كل حقيقة في حقيقته ، فإن للغة العربية بين اللغات ، وضعاً متميزاً في الثقافة العربية ، ذلك أنها بين اللغات ، لغة قوم ، ولغة عقيدة معاً ، فهي اللسان الذي نزل به القرآن الكريم ، كلام الله القديم ، فهي إذن لغة العرب والمسلمين معاً . مما يدعو إلى التعرض لمسألة جوهرية ، وهي هنا بصفة أساسية ، الثقافة

الإسلامية ، التي تعتبر إلى حد كبير ، مضمون الحضارة العربية كلها . وفي أعمق دلالتها ، وأتم مظاهرها . فهناك تطابق بيت اللّغة والفكر الاسلامي ، بصورة تفوت تاريخياً ، كل صلة بين لغة ما ، وبين فكرة ما ، تعبر عنها تلك اللغة . ذلك أن الجزء الأساسي في الدين الاسلامي ، لا يقع سليماً دينياً ، إلا إذا أدي باللغة العربية ، وفي مقدمته العبادات ، والقرآن الذي نزل بلسان عربي مبين ، الذي لا يمكن أن تكون ترجمته ، هي القرآن المتعبّد بكلماته ..

وهكذا ، فإن الفكر الاسلامي ، هو قوام رئيسي للثقافة العربية ، أثر في كل اتجاهاتها الفكرية من الفلسفة إلى الطب وأجناسها الفنية ، من العمارة إلى الزخرفة ، وقد كان للعلماء المسلمين ، من كل الجنسيات ، وما يزالون ، عطاؤهم في أركان المعمورة في كل المجالات وأن تقويماً لهذا كله ، وتنسيقاً له ، وتنظيماً لعضويته في سياق الثقافة العربية ، من الأمور التي تعني بها الخطة القومية لتنمية الثقافة العربية .

أما من حيث الشكل فقد ظل ارتباط الثقافة باللغة وثيقاً في كل التاريخ ، فتوافق نضج الثقافة وعطاؤها مع ازدهار اللغة العربية وتفتحها ، في عملية تبادل ، تأثيراً وتأثراً ، ولقد فطن الاستعمار إلى هذه الحوارية ، فظل يطارد اللغةَ العربية في منبتها وبين قومها ، فغرّبها عن الحياة العامة وحرمها من المشاركة في إدارة الحياة المدنية ، وضيق عليها كل سبيل ، وامتهن كبرياءها ، حتى أصبحت في وطنها ، رمزاً للتخلف الثقافي والفكري ، بينما ارتبط الحراك الاجتماعي ، مكانة ودوراً باللغات الأجنبية في الإدارة والأقتصاد والسياسة والعلوم والتقنية ، وما تزال اللغة العربية ، تخوض حرباً ضارية في عقر دارها ، لاسترجاع سيادتها القومية ، ومسؤوليتها العالمية ، وليس أدل على هذا ، من الندوات والحلقات والدراسات التي تقوم حول التعريب ، في الوطن العربي نفسه ، في مستويات مختلفة ، في النظم التعليمية والإدارية والمالية والعلمية الخ ..

وأمام اللّغة العربية ، وهي الوسيلة الجوهرية للأنماط الثقافية القومية الكبرى مسؤوليات على المستوى الدولي حضارياً ، لتأصيل وجودها الفكري ، كلغة من

اللّغات الدولية الرسمية في الأمم المتحدة ومنظماتها ، ولاتساع الطلب عليها ، لاسباب اقتصادية ومالية ، متصلة بالأمكانات العربية ، إنتاجاً وأستهلاكاً ، ولأسباب سياسية متصلة بوضعها الاستراتيجي العالمي ، تأكيداً لعالميتها ، ثم إنها مدعوة لاستيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية تحقيقاً لعلميتها : في إطار المعاصرة الحضارية .

على أن عليها فوق ذلك واجباً روحياً ، نحو المسلمين من غير العرب الذين يرتبطون باللغة العربية ارتباطاً عضوياً ، بحكم عقيدتهم ، ثم إن اللغة العربية تمثل تراثهم الفكري والروحي فيما انتجه العلماء العرب الذين كانت اللغة العربية هي لغتهم العلمية والفكرية .

كذلك ، فإن عليها واجباً قومياً ، نحو أبنائها في المهاجر ، ونحو الأجيال الصاعدة ، حفاظاً على انتمائهم القومي ، على مدى الأجيال ، وابقاء على قيمهم وشخصياتهم الحضارية . . .

وإلى جانب هذا كله ، فإن هناك القضايا المتصلة بتطوير تعليم اللغة ، والتغلب على الصعوبات المتصلة بالكتابة ، والعمل على تطوير الحرف العربي مع الاحتفاظ بخصائصه الجمالية ، وشخصيته التاريخية ، والعمل على إدخاله في الحاسب الالكتروني الخ . . .

٢ ـ ولعل موضوع التراث من الميادين الأساسية في نطاق استراتيجية الثقافة العربية ، التي تمتلك موروثاً فكرياً وثقافياً ، لم يكد يتيسر لأمة من الأمم ، وإن المخطوطات العربية التي تملأ خزائن الكتب في أركان العالم الأربعة ، تقوم دليلاً على ذلك ، ذلك فوق ما تغص به المكتبات الخاصة ، إلى جانب المخطوطات المكتوبة بالحرف العربي في اللغات الاسلامية .

وهناك التراث التشكيلي في المعمار العربي الاسلامي وفي الزخرفة وسائر الفنون الاسلامية . وليس هذا مجال التعرض للاشكاليات الفكرية المتصلة بالتراث ، بالنسبة إلى سياق المعاصرة ، ولكني أشير هنا إلى ضرورة وضع خطة

علمية لمسح هذا التراث وحصره وجمعه ، وإحيائه وصلاً للمنابع الأولى بنهر الثقافة الممدود والموصول . .

وقد كان هذا المرفق ، من أولى المرافق التي أتجه إليها العمل العربي المشترك ، فقد كان معهد المخطوطات العربية ، أول مؤسسة ثقافية قومية أنشأتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربة في أربعينيات هذا القرن ، وهو يؤدي دوره ، منذ ذلك الحين ، بكفاية ، وقد تطورت وسائله بعد انضمامه إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتسعت علاقاته بالدوائر العالمية إتساعاً نافعاً .

٣ ـ وقد يكون من تمام القول ، أن تكون هناك إشارة ، إلى قضية الأصالة والمعاصرة ، أو الهوية الثقافية ، وهي في واقع الأمر ، جزء عضوي من فكرة الثقافة لأنها مهما اختلفت أنواعها ، فإن التعبير عنها يظل ذاتياً بصورة من الصور ، لأن الإبداع أساساً شيء غير نمطي ، وغير مكرر ، وإذا كان ذلك حقاً ، فإنه من الحق كذلك أن الثقافة دائماً عالمية من حيث الوظيفة ، لأنها تتوجه إلى كل إنسان ، فهي تنطوي إذن على الظاهرتين : الخاصية ، من حيث الإنتاج ، والعمومية من حيث الوظيفة ، ومع هذا فإن خصوصية الثقافة القومية ، شرط إيجابي ، لتحقيق التبادل الفكري في مجال التعاون الدولي ، لأنه إذا افتقدت الخصوصية ، واتّسم الأنتاج الثقافي بالمماثلة ، لم يعد هناك منطق لفكرة المبادلة ، لأن الشيء لا يبادل بمثيله .

وهكذا فإن العنصر الهام في الإنتاج الثقافي هو الأصالة المتجددة التي لا تنقلب إلى تقليد عقيم ، ولا إلى انسلاخ ، واستلاب تختفي معهما مقومات العطاء والاضافة الثقافية .

وهنا لا بد من الاشارة ، إلى قضية مثارة ، على مستويات مختلفة ، هي قضية الغزو الثقافي ، وقد يكون في التعبير شيء من اللغة السياسية ، ولكن التفاعل الثقافي ، في هذا العصر الالكتروني ، عصر الفضاء ، أمر لا يمكن رده ، ولا الإفلات منه ، فالناس كلهم محاصرون ، وهذه قضية كبرى ، ولعلها هي قضية الانسانية كلها .

وما يمكن أن يقال في هذا السياق ، وفي حجم وقياس هذه الكلمة ، هو أن

التفاعل السياسي الذي يتم من خلال القنوات الاعلامية ، والتربوية ، والفنية ، بل ومن خلال الاستهلاك اليومي لمتطلبات الحياة ، من غذاء وملبس وارتفاق وتطبيب وترويح الخ. شيء يند عن الحصر ، وهو أيضاً شيء فوق قدرة أي رقابة ، وطاقة أي ضبط .

ولعل المحاولات الدولية التي تمت في صورة دعوة إلى نظم جديدة للاقتصاد العالمي وللاعلام العالمي ، والتي تمت من منابر الأمم المتحدة ، ومن منابر منظماتها المتخصصة ، تحت شعور الانسحاق والضياع الذي يسود المجتمعات النامية التي تمثل ثلثي البشرية ، لعل هذه المحاولات ، هي التعبير العالمي عن هذه المحنة الكونية ، التي تعانيها البشرية . إنه ينبغي الوصول إلى ترشيد هذا التفاعل ، والارتفاع بالمستويات الثقافية القومية ، لتقوم بدور إيجابي ، ولتكون قادرة على المشاركة والعطاء ، دون انكفاء على النفس تقوقعاً ، ودون اندفاع إلى الخارج ، ضياعاً .

هذه الموازنة تستدعي قدرة فنية وتقدماً تكنولوجياً ، وعافية فكرية ، على مستوى ناضج ورفيع ، وتتطلب قبل ذلك عالماً عادلاً ورشيداً . . .

وهذه القضية على أية حال ، من مقاطع الاستراتيجية الهامة . .

خاتمة :

بعد هذه الجولة القصيرة ، في هذا الميدان الطويل ، استعراضاً لما تم من جهد في نطاق العمل العربي المشترك ، لمواجهة الحاجة إلى وضع خطة قومية للثقافة العربية ، وتعرضاً سريعاً لبعض القضايا المتصلة ، قد يكون من الخير ، اجمال ما أجملنا من قول .

١ ـ إن الثقافة مفهوم كلي ، غير أن الاستعمال يضعها في إطار تقسيم العمل والتخصص في مجال النشاط الفكري ، ومجال التعبير الفني الجميل .

٢ ـ وإن تنميتها مرتبطة بسائر مجالات التنمية الأخرى ، وأنها لذلك ينبغي أن تكون جزءاً من التنمية الشاملة ، وإن الثقافة حق ديمقراطي للمجتمع .

٣ ـ وإن وظيفتها أساسية في مواجهة التحديات القومية من التجزئة والتخلف والتبعية والصهيونية ، لأنها مناط الهوية القومية المقاتلة ، في معركة التقدم والمعاصرة . .

٤ ـ وإنها مستودع القيم ، ومناط المشاركة في الحضارة الانسانية وعليها أن تسترد دورها الاجتماعي بكفاية .

٥ ـ وإن لها علاقات عضوية بمجموعة النظم السياسية والتربوية والاعلامية والمعلوماتية وإنه في مجال التعليم الأساسي الإلزامي وتطوير الفكر العربي لا بد من قومية المعرفة .

وإن اللغة العربية ، هي مستقر ثقافتها ، وإن عليها مسؤوليات قومية وروحية وحضارية وعالمية ، وإن الاسلام مقوم أساسي في الثقافة العربية ، والعناية بالعربية هي عمل يتم في هذا الإطار ، إلى جانب أنها سبيل إلى تأكيد علميتها وعالميتها .

٦ ـ إن الأمن الثقافي القومي في صوره المختلفة المادية المتمثلة في الصناعات الثقافية والمعنوية المتمثلة في عمليات الحماية والتشجيع وضمان حرية التعبير والتفكير ، شرط إيجابي لتنمية الثقافة العربية .

٧ ـ إن استعادة السيادة الثقافية يتوقف في الأساس ، على سيادة اللغة العربية في وطنها وانتشارها في العالم في مشاركة ثقافية واسعة .

٨ ـ إن الأمة العربية ، في نشاطها القطري والقومي ، في مجال التنمية الثقافية ، تستهدي بوعي ناضج ، وبإدارة فاعلة ، لوضع استراتيجية عربية قومية ، تبقي على أصالتها ، وتمكنها من المعاصرة الإيجابية بالعطاء عن قدرة ، والأخذ عن أختيار ، في حوار ثقافي متكافىء مع الثقافات حولها .

الأمْـن الثقـافي

مفهُومه ● مقوّمَاته ● متطلباته وَ مؤسّساته

مـدخـل :

تتناول هذه الدراسة ،(*) موضوع الأمن الثقافي ، من حيث مفهومه ، تصـوراً وأهدافـاً ، ومن حيث وسائله مؤسسات وتنظيـماً .

ولقد أصبحت كلمة « الأمن » شائعة الإستعمال في اللغة السياسية ، والاقتصاديـة ، والاجتماعية ، « كالأمن الاستراتيجي » و « الأمن الـغذائي » و « الأمن القومي » الخ . مما يحمل على التساؤ ل في استعمال تعبير « الأمن الثقافي » . خاصة والثقافة بطبيعتها ، إنَّما تؤمن نفسها بالعطاء والإبداع والامتداد ، لا بالمدافعة والتحصّن .

وواقع الأمر ، أن شيوع الكلمة ، وكثرة دورانها ، في المجالات المختلفة ، ليس سبباً ، في تجنب استعمالها ما دامت تؤدي مفهـوماً محـدداً معينـاً فهي مثل أي كلمة في اللغة ، يمكن أن يضاف إلى دلالتها اللغوية ، معنى اصطلاحي جديد ، تؤدي في اطارها المحدد ، إلى جانب معناها اللغوي البحت ، وهكذا اتسعت المعرفة ، ونشأت المصطلحات الفكرية والعلمية في مختلف اللغات .

ومن هنا ، فإن « للأمن الثقافي » مفهوماً ، تتولى هذه الكلمة ، عرضه ، وتناوله ، ليأخذ مكانه ، في مجال العمل الفكري العربي ، لأنه جهد مندوب إليه ،

(*) قدمت هذه الدراسة للمؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الذي عقد بمدينة الجزائر (٧ ـ ١٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

قومياً ، تمكيناً للثقافة من أداء دورها الحضاري .

ومع هذا ، فليس هذا الذي يعرض هنا ، حول مفهوم الأمن الثقافي ، في العمل العربي المشترك ، عرضاً مستوعباً ، ولكنه علامة على طريق طويل ، في مسيرة الثقافة العربية ، وهو بعد ، مما يعين على تحديد الفكرة ، وتأصيلها ، وإغنائها بالحوار والمدارسة ، على مستويات التنظير والقرار ، والممارسة .

الثقافة العربية في الإطار القومي :

الثقافة العربية ، هي الكائن الإجتماعي الذي احتفظ بهويته المتفردة في الأمة العربية على مرّ العصور ، فكانت الجامعة التي التقت عليها ، والآصرة التي جمعتها ، والرحم التي انتسبت إليها ، وكما صنعت الأمة العربية ثقافتها ، كما تصنع وصنعت كل الشعوب ، فإن هذه الثقافة هي بدورها ، حافظت على وحدة هذه الأمة في الظروف الفريدة التي مرت عليها ، وفي الأخطار الكبيرة التي تعرضت لها ، بحكم أنها أمة عظيمة كان قدرها أن تسهم إسهاماً كبيراً ، في صناعة التاريخ ، وصياغة الحضارة البشرية ، فكانت أبداً في قلب الأحداث ، تقبل وتدبر ، تنهزم وتنتصر ، تتوحد ، وتنقسم ، تجتمع وتتفرق ، وكانت هذه الثقافة ، تضعف بضعفها ، وتقوى بقوتها ، ولكنها ظلت ، في كل حال ، الراية التي تجتمع حولها ، وبقيت واحدة متفردة موحدة مجمعة : موئلاً ومفزعاً ، ووطناً وسكناً . وحول لغتها وتراثها وحكمتها ، دارت وتدور وحدة هذه الأمة . . .

وما تزال الثقافة العربية اليوم ، هي قوام الأمة العربية ورمزها بين الأقطار العربية ، وما تزال تمثل النداء التاريخي ، لحقيقة الأمة : الدولة

ذلك إلى أن الثقافة العربية تكاد تنفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة ، باستمرارها الموصل عبر القرون ، فلا تكاد تملك لغة من اللغات ، ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب لا كمّا ولا نوعاً ، وفي نسق لغوي متماسك ، لم يعتروه تغيير ، لا في تركيبه ، ولا في مفرداته ، ولا في جمالياته ، وفي نظام قادر على إستيعاب كل فكر جديد ، وكل واقع مستحدث . وقد كرم اللّه ، هذه اللغة التي

اختارها مستودعاً لكلامه القديم فنزل بها القرآن الكريم ، الذي ضمن لها البقاء ، على مر الزمن ووهبها مضموناً عالمياً ، وحمّلها رسالة خالدة .

ومن هنا ، فإن الثقافة العربية ، وأداتها التعبيرية ، اللغة العربية ، تحملت رسالة الوحدة ، عضوياً ووظيفياً ، وأصبحت المنطلق الحقيقي ، لمواجهة القضايا القومية من التجزئة القطرية ، والتخلف الإجتماعي ، والتسلط الأجنبي ، والعدوان الصهيوني ، وصولاً إلى الوحدة ، والتحرر ، والتقدم ، تلك الغايات التي يصنعها الإنسان القادر والذي لا تتهيأ له تلك القدرة ، إلا عن طريق الثقافة ، فهي التي تتعهد قابليات الإنسان بالإعداد الإجتماعي والسياسي والفكري والعلمي والفني .

وإذا كانت ثقافة الأمة العربية واحدة ، فإن كل سعي عربي ، في الأقطار العربية ، هو سعي ، بحكم طبيعة تلك الثقافة ، وحدوي ، يصب في معين واحد ، فمجال الثقافة العربية ، هو لهذا السبب ، مجال اللقاء القومي الذي لا بديل له ، والذي لا يتم عمل عربي ، في خارجه ، كيفما كانت المتغيرات السياسية والإجتماعية . . .

الثقافة العربية في الإطار العالمي :

دور الثقافة العربية ، في مسيرة الثقافة العالمية ، في مختلف العصور التاريخية ، دور كبير ، هو دور إبداع وإضافة ، وهو أمر لم يعد في حاجة إلى دليل ، على الرغم ، من المحاولات التي هدفت إلى تقليل أهمية هذا الدور أصلاً ، أو إلى حصره في عمليات النقل والترجمة عن الثقافات القديمة ، وخاصة الثقافة اليونانية .

فقد ظلت الثقافة العربية ، ثقافة إنسانية مشاركة ، أبدعت في عصورها المختلفة أثيراً من المكتسبات الحضارية ، ليس هذا هو مجال عرضها ، فهي قد خرجت إلى التاريخ ، حضارة عالمية ، بفضل ما تميز به العرب ، من نشاط إقتصادي واجتماعي ، بحكم موقعها الجغرافي في قلب العالم المتحضر ، فكانوا حلقة الإتصال بين القارات ، الأفريقية ، والأوروبية ، والآسيوية ، عبر الصحراء ،

وعبر البحار ، ثم إنهم ، حملوا إلى العالم كافة ، رسالة الإسلام ، وإستطاعوا أن يبلغوها ، في زمن قياسي إلى شعوب العالم ، من الصين ، إلى أوروبا ، عبوراً بأفريقيا .

وأصبحت اللغة العربية ، لعدة قرون ، في التاريخ الوسيط ، هي اللغة العالمية الأولى ، لغة الفكر والعلم والإقتصاد والسياسة ، وحرّر الحرف العربي عشرات اللغات غير المكتوبة ، وأدخلها في عالم التدوين ، وتعايشت الثقافة العربية الإسلامية مع ثقافات الشعوب التي ارتبطت معها بالعقيدة ، ولم تحاول طمسها أو استلابها ، ولكنها تعاملت معها ، أخذاً وعطاء ، فأغنتها ، واغتنت بها ، وقبلت دون تحيز ولا تمييز ، من استطاع أن يضيف إلى قدرتها بل وإنها كرمت ذلك ، وشجعت عليه ، تأسياً بالقول المأثور ، « ليست العربية لأحدكم بأم أو أب ، فمن تكلم العربية فهو عربي » ، فكان من أبناء الشعوب غير العربية المبدعون في تراثها من الفلاسفة ، والأدباء والشعراء والكتاب والعلماء . . .

وفي العصر الحديث ، ثبتت الثقافة العربية ، على الرغم ، مما ألمّ بالشعوب العربية ، من ضعف سياسي أسلمها إلى فقد حرياتها ، والوقوف على قدميها ، وكانت أداة فاعلة من أدوات تحرير الشعوب العربية ، وقامت بدورها ، في مسايرة التقدم الفكري والعلمي والتقني المعاصر، . . . وأن تكون لغتها إحدى اللغات العالمية الحية ، المعترف بها في هيئة الأمم المتحدة ، وفي منظماتها وفي المنظمات الإقليمية ، وفي المحافل الدولية .

وإنه لحق ، أن هناك علاقة تأثير وتأثر ، بين الثقافة ، وبين الأمة ، وكلما عظم شأن أمة عظمت ثقافتها ، والعكس صحيح ، وهناك صلة ، لا فكاك منها ، بين وضع الأمة العربية ، ووضع ثقافتها ، عالمياً ، على أنه ينبغي أن يذكر ، أن للثقافة العربية ، وضعاً مميزاً في هذا المقام ، هو دورها في النهضة الأوروبية ، وريادتها في مقوماتها حضارة العصر ، بعطائها في العلوم الطبيعية والرياضية ، وبممارساتها المناهج التجريبية في مجال العلوم الحيوية وتبنيها للتفكير العقلاني في الفلسفة ، مما أثر تأثيراً كبيراً ، في مسيرة الحضارة البشرية ، وبخاصة فيما سمي

بالنهضة الأوروبية التي كانت الجامعات العربية في طليطلة ، وقرطبة ، وسالرنو ، منطلقها العلمي .

وفوق هذا كله ، فهناك حقيقة أخرى ، هي أن الثقافة العربية ، إلى جانب صفتها القومية ، ثقافة أصلية لكل الشعوب الإسلامية ، التي تمثل اللغة العربية مستودع عقيدتها ، ومستقر فكرها ، فاللغة العربية ، هي في الوقت نفسه ، لغة العقيدة للمسلمين في كل زمان ومكان ، كما كانت لغة العلم للعالم المتحضر في العصر الوسيط . .

هذا ، إلى جانب الحقيقة التاريخية التي يعيشها العالم المعاصر في عصر ثورة المعلومات والحاسبات الألكترونية ، وتقنيات الإتصال الجماهيرية العملاقة وعصر الأقمار المصنوعة والتوابع الفضائية ، المسخرة للإتصالات المختلفة ، وفي مقدمتها البث الإذاعي والتلفزيوني ، وإن هذه التقنيات المتطورة ، بقدر ما هي عون نوعي لتقدم الثقافة الإنسانية ، وإغناء للمعرفة البشرية تشكل في الوقت نفسه خطراً متزايداً على المجتمعات المتلقية التي لا تملك حرية الإختيار ، أمام هذا الإقتحام الضاري ، وهو ، أمر يفضي إلى نتائج سلبية ، بالنسبة للثقافات القومية وتتعاظم هذه النتائج ، بمقدار عزلة تلك الثقافات وضعفها ، فهي ، تؤدي في المقام الأول ، إلى عملية إحلال لثقافات أخرى حتى على مستوى القواعد الجماهيرية ، إبتداء من العادات ، والممارسات والسلوك اليومي ، إلى سلم القيم ، ونمط الحياة ، مما يغير شخصية تلك المجتمعات بإعادة صياغتها على نمط كوني معين ، هدفه ، في عاقبة الأمر ، هدف إقتصادي وسياسي ، ولقد بدأت الدول الأوروبية نفسها ، وهي من الدول المتقدمة ، تدق أجراس الخطر ، أمام هذا التهديد الذي يواجه ثقافاتها ، من ثقافات دول أكثر منها تقدماً تقنياً . وتتزايد الدراسات ، التي تعالج هذه القضية ، في اللغات الأوروبية ، وتخوض فيها الصحافة ، وقد كان موقف وزير الثقافة الفرنسي تعبيراً واضحاً ، من هذا كله ، في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية ، الذي عقدته اليونسكو ، في المكسيك في صيف ١٩٨٢ ، حين أشار إلى هجمة الثقافة الأميركية بقيمها الإستهلاكية على المجتمعات الأخرى . .

وفي الوطن العربي ، نتعرض نحن ، إلى جانب هذا ، إلى هجمة ثقافية أخرى هي الهجمة الصهيونية التي تتخذ الوسائل الخفية والظاهرة ، لتدمير الثقافة العربية ، والتشكيك فيها ، وإضعافها لأن هذه الثقافة ، هي رمز المقاومة العربية ، ومصدر قوتها المعنوية ، والمادية .

ومن هنا ، فإن الثقافة العربية مدعوة ، في الإطار العالمي ، قياماً بحقها نحو نفسها ، نحو الثقافة الإنسانية ، إلى أن تتحرك في عدة مجالات :

أولاً : في المجال القومي ، سعياً لإستكمال مقوماتها الأساسية ، تجديداً لقدراتها الذاتية ، في المنظور الوحدوي المنبثق عن طبيعتها ، وهذا عمل متكامل يستهدف كل الأبعاد الزمنية للثقافة العربية ، من حسن القيام على التراث وإحيائه ، ومن إدراك أصيل للواقع ولمتطلباته ، ومن استشراف محسوب للمستقبل ، بما يتيح لها أن تتحرر من التقليد المفروض ؛ وأن تقدم نموذجاً ثقافياً عربياً ، يمكن أن يمثل رؤية إنسانية ، تسهم في إغناء مضمون الثقافة المعاصرة التي تتجه أكثر فأكثر إلى النمطية ، وإلى « التعليب » .

ثانياً : أن تكون قادرة بإبداعها وعطائها على أن تغير من أسلوب العلاقات ، ونوعها مع الثقافات الأخرى ، وأن تحولها من غزو ، واستيعاب ، إلى مشاركة ، وإلى حوار ، وإلى تعاون أخذاً وعطاء .

على أن التقنيات الإتصالية المعاصرة ، لم تترك إلا مجالاً ضيقاً ، للحوار ، والتعاون ، وللتنوع في الثقافات ، فهي تقنيات مصممة على الهيمنة والسيطرة والتنميط ، وذلك منذ أصبح الإنتاج الثقافي ، سلعة إقتصادية ، وصناعة مالية ، مما أصاب العمل الثقافي نفسه ، في طبيعته ، وفي مقوماته ، لأن مقياس الجودة والإبداع أصبح مقداراً بالعائد المادي وحده ، لا بالقيمة الفنية المطلقة ، للعمل الثقافي ، وهذا مما يفسر جزئياً ، إختفاء النقد أو ضعفه ، مثلاً ، في مجال ، كمال الأجناس الأدبية ، لأن التقويم انتقل إلى السوق ، لأنه تقويم مالي ، ولم يعد تقويماً فنياً ، يقوم عليه النقاد المشاركون . . .

ومهما يكن من أمر ، فإن مواجهة هذا الواقع ـ القدر ـ الذي يهدف إلى الإستيعاب والإحتواء والذوبان ، بدلاً من التعاون والتبادل ، والتلاقح ، ليست هي التنافس ، فهو لا يكون بين النظراء ولا هي المقاومة السلبية ، فهي والإستسلام سواء في هذه الحالة غير المتكافئة ؛ ولكن استيفاء القدرة الذاتية ، وتحديد الرؤية المميزة ، وإبراز الخصوصية ، بحيث يصبح التعاون ، حينئذ ، تفاعلاً ، بين عنصرين قادرين غير متماثلين ، يأخذ أحدهما من الآخر ما ليس عنده . . .

وإذا كان للقول ، في الغزو الثقافي ما يسوِّغه ، في سيطرة التقنيات الضخمة ، التي توظف ، في سياق مالي ، وسياسي ، في المقام الأول ، سعياً إلى سيادة نمط معين من الحياة ، فإنه لا يتصور ، أن يكون البديل ، هو الإنغلاق ، لأن هذا ليس وارداً ، ولا ممكناً ، في إطار التنظيم العالمي المعاصر ، في مختلف جوانب الحياة ، لأن الإتصال جزء عضوي من العلاقات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمالية والعسكرية ، والغذائية ، وسائر وجوه الحياة اليومية التي لا غنى عنها لكل مواطن ، في كل وطن مع العالم .

كذلك ، فإن البديل الآخر ، وهو الإستسلام المطلق ، والذوبان وتبني الأنماط الوافدة ، هو أمر غير وارد ، بالنسبة لأمة ذات ثقافة عريقة ، وهو لو تمّ ، يمثل خسارة ، ليس بالنسبة إليها وحدها ، بل خسارة للثقافة الإنسانية ، لأنها تحرمها من رؤية جديدة .

إن ما تتعرض له العلاقات الثقافية العربية ، العالمية من محنة ، هو وضع يشبه إلى حدّ كبير ، ما تتعرض له الثقافات الأخرى ، أمام الثقافة النمطية ، الهادفة ، إلى سيادة لغة واحدة ، وأسلوب واحد للحياة ورؤية واحدة لها ، وتحاول الثقافات القومية في العالم ، أمام هذا الوضع ، أن تقيم الحوار بدل الإستيعاب ، والمشاركة بدل الإحتكار ، وسبيل ذلك ، هو الإبقاء على التنوع القادر كعنصر من عناصر التبادل مع الثقافات الأخرى من ناحية ، وكرافد من روافد إغنائها بما تحمل من رؤى إلى الحياة وإلى تفسيرها ، من ناحية أخرى .

مفهوم الأمن الثقافي :

١- ولعله خير ، أن أشير منذ البداية ، إلى أن كلمة « الأمن » قد اتسع مجال استعمالها ، مثل كلمة « التنمية » ، حتى ذهب بعض الكتّاب إلى القول أن استعمال الأمن ، في مجال الثقافة ، أمر لا يستقيم ، لأن الأمن يشير إلى أن هناك أخطاراً محيقة بالثقافة العربية ، وأنه حينئذ يدل على إجراءات سلبية ، وعمليات مقاومة بينما الثقافة بناء وإبداع ، إلى جانب ارتباط كلمة الأمن بأدوات القهر والسلطة الخ.

وفي الذي نرى ، أن تعبير « الأمن الثقافي » ليس تعبيراً لغوياً فحسب ولكنه مفهوم ، ومصطلح . ووجه المنطق هو أن يناقش المفهوم وأن يقوم محتواه موضوعياً ، قبل الإسراع إلى الأخذ بخناق الكلمات ، مفصولة عن سياقها الاجتماعي ، على أن كلمة الأمن نفسها ، لا تدل على السلبية ، ولا على طلب التخلص من خطر قائم أو متوهم ، فالأمن ، في اللغة العربية ، هو في جذع مشترك ، مع الإيمان والأمان ، وهما معينان إيجابيان ، بكل المقاييس.

هذا ، وليست هناك ظاهرة إجتماعية ، صنعها الناس ، أو حتى ظاهرة طبيعية ، لا تخضع في حركتها للجدلية ، فهناك دائماً جانب سلبي وجانب إيجابي يتجادلان ويتفاعلان ، وليست ظاهرة الثقافة بدعاً في هذا ، وليست هي حالة شاذة ، لها قانون يميزها

ثم من الذي لا يشهد كل يوم الخطر الداهم على كل الثقافات بما فيها ثقافات الأمم المتقدمة تقنياً ؟ ومن الذي لا يسمع تنادي المفكرين والمثقفين ، إلى حماية الثقافات الإنسانية ؟ ولم إذن ، إن لم يكن هناك خطر ، تعقد المنظمات الدولية المعنية كاليونسكو ، المؤتمرات على أعلى المستويات ، لدراسة حماية الثقافات البشرية ، والحفاظ على الهوية الحضارية للشعوب؟

على أن هناك من يرى أن هذا الخطر نفسه ، ضروري للثقافة ، لأن القلق شرط من شروط الإبداع والتجاوز ، ولعل ذلك مأخذ للثقافة قريب ، وأنه ليحسن أن نذكر بشيئين ، أولهما أن الخطر ، غير القلق ، فهو أكبر مدى ، وأوسع مجالاً ،

فالخطر قد يقضي على بنية الثقافة نفسها ويطمسها ، ويشوهها ، وهو قد يأتي في صورة جماعية وقاهرة ، يتجاوز القلق الذي قد يكون صفة من صفات المبدع ، والذي يعرفه كل من كانت له معاناة ، في إنتاج أنواع معينة من الثقافة ، وعادة ما يكون هذا القلق حالة نفسية في داخل الذات المبدعة ، إنطلاقاً من رؤيتها الخاصة ، حتى ولو كانت الحياة الثقافية محاطة بكل ظروف الإستقرار والتفتح .

وثانيهما : هو أنه يحسن أن نفرق بين الثقافة ، في معناها الواسع والعريض ، وفي مفهومها الكلي ، وبين إنتاج أنواع معينة من الثقافة ، كالشعر والموسيقى ، أو المسرحية أو أنواع الفنون التشكيلية ، فالثقافة ، إلى جانب أبعادها الزمنية ، تتناول معارف الإنسان جميعاً ، رؤيته للحياة ، نظمه ، وتنظيماته ، وسلوكه ، فهل يحتاج تناول كل هذه الظاهرات وممارستها إلى القلق . . ؟ ما أعتقد أن تحقيق مخطوط ، أو كتابة تاريخ الفن المعماري العربي الإسلامي ، يحتاج إلى قلق وتوتر . . يتعرض لهما شاعر أو موسيقي أو ممثل .

هناك إذن حاجة ، إلى فهم الثقافة فهماً شاملاً من ناحية ، وإلى فهم مضمون الأمن الثقافي من ناحية أخرى ، حتى يستقيم هذا المفهوم ، أداة منهجية ، لتطوير الثقافة وتنميتها في الإطار القومي والعالمي .

الثقافة والحضارة :

٢ ـ فالثقافة ، والقول نعيده ، مرادفة لمفهوم الحضارة ، وهي بذلك تشمل سعي الإنسان ، في علاقته الطويلة ، والمتنوعة مع البيئة الطبيعية فيما تعايش معها وفيما طوّعها ، وفيما سخرها ، كشفاً واختراعاً ، دفعاً لشرها ، والتماساً لخيرها . من ناحية ، وفي علاقته بالبيئة الإجتماعية ، فيما تصور وفيما استحدث وفيما شرّع ، وفيما نظم ، إختياراً وإبتداعاً ، طلباً لبقائها ، وإصراراً على صيرورتها من ناحية أخرى ، كل هذه الخبرات الإنسانية ، في المجالات المختلفة ، والتي هي ميراث البشرية ، هي ما يضمها مفهوم الثقافة .

وإذا كان الإستعمال الخاص ، القائم على تقسيم العمل ، قد أفرد للثقافة

مجالاً محدداً ، هو مجال الفنون الجميلة ، تشكيلاً ، أو قولاً ، أو حركة ، أو نغماً أو صورة ، فإن علاقات هذه الفنون مما لا يمكن فصلها ، لا تصوراً ، ولا ممارسة ، من نظم المعرفة الإنسانية الأخرى في المجتمع ، تأثيراً وتأثراً ، بنية ووظيفة .

ومن هنا ، كانت الثقافة ، هي الشخصية التاريخية للإنسان ، فهي سجله الحضاري ، ومستودع قيمه ومنطلق تطلعاته ، ولكل مجتمع بالضرورة ثقافته وشخصيته ، ومن هذا التنوع الثقافي الخلاق ، تكونت عبقرية الحياة ، وتعددت الرؤى ، وأصبحت كالربيع بين الأزمان ، فيها الألوان ، كل الألوان ، وفيها الأنغام ، كل الأنغام ، وكم كانت تكون الحياة مملة ، لو أنها أصبحت ذات بعد واحد ، نمطية جامدة ، إن الإنسان المتماثل بيولوجياً في الطبيعة ، حولته الثقافة إلى إنسان متفرد في إطاره الإجتماعي ، له ملامحه الفكرية ، وقسماته النفسية ، فأصبح له معنى في الحياة ، وأصبح للحياة نفسها معنى فيه .

فالحفاظ على الذات الثقافية ، هو ، في واقع الأمر ، إغناء للحياة نفسها ، وهو ليس انغلاقاً ، ولكنه على العكس من ذلك ، التفتح الخلاق ، الذي يعين على العطاء والمشاركة ، فالتبادل الثقافي ، ككل تبادل آخر ، في أي مجال من المجالات الاجتماعية ، لا يكون بين المتماثلين ، وإنما يكون بين المتمايزين ، والثقافة القادرة تأخذ من الثقافات الأخرى ، وتستوعب ما تأخذ ، وتصوغه في سياقها وتعضونُه في بنائها ، فلا يكون ذلك إضافة كمية مغتربة ، وإنما يكون إغناء نوعياً لها .

٣ - ما هو « مفهوم الأمن الثقافي العربي » ؟

إنطلاقاً من طبيعة الثقافة العربية ، ووظيفتها ، في بناء الأمة العربية ، ودورها القومي ومضمونها الإنساني ، ومسؤوليتها الحضارية ، فإن الأمن الثقافي العربي ، يتضمن الحفاظ على مقومات هذه الثقافة ، في أبعادها ، ومجالاتها ومظاهرها وتعبيراتها المختلفة ، وتأهيلها ، من خلال سعي قومي مشترك لاداء دورها التاريخي ، والحضاري ، في سياق المعاصرة ، عن طريق المشاركة الفاعلة والقادرة ، على المستوى القومي والعالمي ، في التصدي للقضايا العربية ،

والدولية ، في صورة تنظيمية قومية مخططة ، بما يتحقق به قومية المعرفة في التكامل بين الموارد البشرية والموارد المادية العربية ، ويتوفر به أفضل الظروف لتنمية الثقافة في هذا الإطار الجماعي الهادف . وذلك بتأمين مواد الإنتاج الثقافي ، وأدواته ، وبين التشريعات ووضع النظم التي تيسر سيولته ، وتمكن من تداوله ، وتعين على تطوره ، وبإنشاء المؤسسات الجامعة التي توصل الوحدة الثقافية ، وتعبر عنها قومياً .

وإن هذا الذي يعرض مفهوماً للأمن الثقافي ، ليس فيه جديد ، من حيث التصور ولا أي حال ، فإن الجديد ليس مطلوباً في كل حال ، لذاته ، ولكن بما يحققه ، فالقديم الذي لم يتحقّق ، هو والجديد الذي لم يتحقق سواء بسواء .

إن الإضافة التي يطمع هذا المفهوم أن يحملها ، هي شيئان :

الشيء الأول هو في مستوى التصور الفكري ، وتقديم بناء متكامل من التنظيم الجماعي ، وأهدافاً ووسائل ومؤسسات ، داخل إطار قومي ، وفي هذا المجال ، فإن كل ما قدم هنا هو قائم في المجتمع ، بصورة من الصور ، ولكنه هنا ، يتم عرضه من خلال علاقات وظيفية واضحة .

أما الشيء الثاني ، فهو في مستوى الإنجاز ، فتتجسد هذه الأفكار في أعمال وفي نشاط يدعم بعضها بعضاً ، ويطور بعضها بعضاً ، فيوظف كل ذلك لخدمة الغاية القومية المستهدفة .

وهذا سعي لا يبدأ من فراغ ، لا على المستوى القطري ، ولا على المستوى القومي ، فالمؤسسات القائمة في كل قطر عربي ، موظفة في خدمة هذه الأهداف ، أما المؤسسات القومية والإقليمية فإن ذلك هو سبب وجودها نفسه .

وإن الذي ينبغي أن يكون ، هو عملية تنسيق شاملة ومقننة بين تلك الجهود ، وتنظيم لها ، ودعوة إلى تجسيدها ، وإلى ممارستها حقاً وواجباً .

والأمن الثقافي ، في هذا المفهوم العريض ، الذي يتناول تنمية الثقافة في صورة جماعية ، بالقدرات القومية ، وفي المنظور القومي ، يتطلب ، إطاراً

تنظيمياً ، وأدوات تصورية ، ومقومات فكرية ، ومادية ، ويقتضي إجراءات قانونية وإدارية لتنظيم المشروعات والبرامج التي تتناول مجالات مختلفة وميادين متنوعة .

٤ ـ الإطار التنظيمي :

الإطار التنظيمي ، لمفهوم الأمن الثقافي ، هو بالضرورة ، إطار قومي ، ولقد تمثل هذا الإطار في جامعة الدول العربية ، التي كانت الوثيقة الأولى لها ، بعد وثيقة إنشائها ، هي المعاهدة ، الثقافية التي وقعتها الدول الأعضاء ، ولم تكن هذه المعاهدة ، إلا تقريراً لواقع قائم ، وتنظيماً له ودعماً ، بالتعاون الثقافي والتربوي ، لم يتوقف لحظة واحدة في أي ظرف من الظروف في أرجاء الوطن العربي ، في مختلف الصور .

ثم كانت الإدارة الثقافية ، من أوليات الإدارات المتخصصة التي نشأت في رحاب الأمانة العامة للجامعة ، وقد نهضت في ربع قرن ، بدور بارز ، في مجالات التربية والثقافة ، عن طريق مؤتمرات الوزراء ، والخبراء ، والمتخصصين ذلك إلى أن الأمانة العامة ، أنشأت إلى جانب تلك الإدارة عدداً من الأجهزة والمعاهد ، ذات السعي القومي ، في مجالات التراث واللغة ومحو الأمية .

ثم كانت الحلقة الأخيرة ، في سبيل خلق الإطار التنظيمي المتكامل للعمل الثقافي القومي ، في المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم ، الذي انعقد بمبادرة من إدارة الثقافة ، في إطار الأمانة العامة للجامعة العربية ، في بغداد عام ١٩٦٤ .

فقد اقترح هذا المؤتمر مشروع ميثاق الوحدة الثقافية ، ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لتتولى تنظيم الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تحقيق ميثاق الوحدة الثقافية ، الذي صدر « إستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية ، بين أبناء الأمة العربية ، وإيماناً بأن وحدة الفكر والثقافة ، هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية ، وبأن الحفاظ على التراث العربي ، وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة ، وتجديده على الدوام ، هو ضمان تماسك

الأمة العربية ، ونهوضها بدورها الطليعي والإبداعي في مجال الحضارة الإنسانية والسلام العالمي المبني على العدل والحرية والمساواة » .

وقد أقر مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الحادية والأربعين في أيار (مايو) ١٩٦٤ مشروع ميثاق الوحدة الثقافية ، ودستور المنظمة .

هذا ، وقد أعلن عن قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عندما باشرت نشاطها الفعلي ، كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية بإجتماع مؤتمرها العام ، في دورة إنعقاده العادية الأولى في القاهرة في ٢٥ تموز / يوليو عام ١٩٧٠ ، وألحقت بها الإدارة والمعاهد والأجهزة التابعة للأمانة ، في إطار ما استحدثته من تنظيمات وإدارات فنية مختلفة .

هذا ، وقد نصت المادة الأولى من دستور المنظمة على أن « هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها » .

وتفصل وثائق المنظمة ، الوسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف في مجالات متنوعة ، وهي وسائل تتجدد ، ومجالات تستحدث ، تبعاً للظروف التي تنشأ ، وللإمكانات التي تتوفر .

وهكذا تحدد الإطار القومي ، مؤسسياً وتنظيمياً ، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وفي أجهزتها التشريعية والتنفيذية ، والفنية ، لمباشرة تنمية الثقافة العربية قومياً ، ومتابعة علاقاتها عالمياً ، في إطار المعاصرة .

وهذا الإطار ، لا بد له من أدوات تصورية ، تتحدد بها ، في كل مرحلة ، وفي كل موقف ، منهجية العمل ، وأساليب السعي .

٥ ـ الأدوات التصورية :

لكل الأجهزة القطرية المعنية ، وفي الأجهزة القومية ، بالضرورة ، خطة

عمل ونظام يحكم نشاطه ، وتمثل الميزانيات الدورية المخصصة لكل جهاز ، حجم النشاط ونوعه ، وهذا هو أدنى المؤشرات النمطية لادارة العمل ، وأسلوب الحركة : على أن هذه الميزانيات تتم في إطار خطط تختلف حجماً ونوعاً ، فقد تتم في إطار خطة تنمية شاملة ، وقد تتم في إطار خطة قطاعية ، وتتم مع ذلك ، في إطار مدى زمني متفاوت طولاً وقصراً ، وفي ظروف مادية ـ صعبة ، في الغالب ، أو ميسورة ، في بعض الحالات ، وفي مناخ فكري مستجيب ، أو مقاوم ، وفي وفرة من القدرات الفنية والتنظيمية ، أو في ندرة منها .

ولسنا ، بصدد دراسة شيء من ذلك هنا ، ولكننا نريد أن نشير ، إلى ضرورة أن تكون الأداة التصورية ، أو منهجية العمل ، في المجال الثقافي ، أداة شمولية ، تتمثل في استراتيجيات متكاملة ، فالاستراتيجيات القطاعية ، تقابلها إستراتيجيات أفقية ، لأوعية ثقافية مستوعبة لها جميعاً ، ويتمثل هذا ، في تكوين الإنسان العربي ، القادر والمسؤول والملتزم ، الذي هو ، في عاقبة الأمر ، هدف أساسي لهذه الثقافة القومية .

ومن هنا ، فإن المنظمة ، بعد أن استكملت مقوماتها التنظيمية ، شرعت في وضع التصور الشامل ، على المدى البعيد ، الذي يمتد حتى نهاية القرن ، في كل مجالات اختصاصها ، ومرحلت ذلك ، على خطط طويلة المدى ، ومتوسطة المدى ، وقصيرة المدى .

ودخلت بذلك ، في مرحلة الإستراتيجيات ، وذلك من خلال قرارات ومؤتمرها العام ، وتوصيات مؤتمراتها القطاعية المتخصصة في مؤتمرات وزراء التربية ، والثقافة ، والتعليم العالي والبحث العلمي .

وهكذا ، أنجزت المنظمة إستراتيجية تطوير التربية العربية ، التي أشرف على وضعها نخبة من كبار المفكرين ، والتربويين العرب ، في أعلى مستويات المسؤولية الفنية والعلمية . وأقرها المؤتمر العام ، في دورته غير العادية الأولى ، في الخرطوم عام ١٩٧٨ ، وفي هذا المؤتمر نفسه أقرت الإستراتيجية العربية ، لمحو

الأمية وتعليم الكبار ، القائمة على المواجهة الشاملة لظاهرة الأمية ، في الفرد ، وفي المجتمع معاً .

وقد دعا ذلك المؤتمر ، إلى وضع إستراتيجيات مماثلة في القطاعات الأخرى التي تنشط فيها المنظمة ، وقد التقت دعوة المؤتمر ، في هذا المجال ، مع توصيات مؤتمرات وزراء الثقافة ، ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي ، في ضرورة وضع خطط قومية شاملة لتلك المجالات .

وهكذا قامت اللجنة القومية للخطة الشاملة للثقافة العربية ، واللجنة القومية للخطة الشاملة للعلوم والتقنيات ، وهما بصدد دراسة القضايا الفنية والتشريعية والتنظيمية المتصلة ، بمجاليهما ، بأسلوب جماعي ، وعن طريق لقاءات فكرية ، وبحوث ميدانية ، ودراسات مكتبية ، وفي مشاركة واسعة للرأي العام العربي المتخصص ، في مختلف المستويات ، جغرافياً وموضوعياً .

من ناحية أخرى ، فقد أعدت المنظمة العربية . استراتيجية دعم اللغة العربية ونشر الحضارة العربية الإسلامية ، على المستوى العالمي ، في أولويات ، وتتخذ الوسائل الأساسية ، بوضع المواد التعليمية ، على أحدث الطرق في تعلم اللغات ، واستعمال الأجهزة الإعلامية المعنية ، وشرعت في إعداد القواميس ذات المداخل العربية للغات الأفريقية الكبرى ، وقد شملت إستراتيجية اللغة العربية ، الحرف العربي ، وتطويره ، وإعادة استعماله في اللغات التي بدأت التدوين به ، وذلك بنشر مخطوطاتها ثم بكتابة القواميس الجديدة بالحرف العربي .

على أن هناك دراسات لاعداد استراتيجية للاعلام ، بالتعاون مع المنظمات والأجهزة القومية المتخصصة ، وإلى جانب ذلك ، فإن الخطة طويلة المدى ، قطعت شوطاً بعيداً ، في مجال التوثيق ، بإعداد سلسلة من المسوح الدورية عن المؤسسات الثقافية والتربوية والفنية والاعلامية ، في الوطن العربي .

وفي مجال المعلومات ، ومواجهة عصر الحاسبات الإليكترونية ، وبنوك المعلومات ، تمت على المستوى القومي عملية قاعدة المعلومات ، والتي تمثلت في :

١ ـ تعريب أشكال الفهرسة ، لمعالجة الدوريات ، والكتب وغيرها من

أشكال الوثائق ، وقد طوعت تلك الأشكال العالمية المعترف بها ، بما يستجيب مع حاجات ومتطلبات الكتاب العربي والثقافة العربية .

٢ ـ تعريب خطة التصنيف العشري التربوي ، وتطويعها بما يخدم العلوم العربية والإسلامية والتاريخ الإسلامي ، وهي التي لم تحظ بعناية كافية في الخطة الأصلية . . كذلك تم تصور وإعداد إستمارات خاصة لبنوك المعلومات مناسبة لاحتياجات العمل في الوطن العربي في الإتصال والتعامل مع البنوك الخارجية ، وتعريب نظم الاختزان في مجالات التوثيق والاحصاءات والشؤ ون المالية والإدارية ، بما يعين على تعميمها وحسن استخدامها ، وفي هذا الإطار ، كذلك انتهت خطة تعريب مكنز العمليات(thesaurus)وتطويعه للإستخدام العربي .

ومن أبرز الإنجازات التي تمت في إطار الإعلامية ، تطويع الحرف العربي للحاسب الأليكتروني ، بعد بحوث ولقاءات تمت في إطار المنظمة على مستوى الخبراء والمسؤولين ، وانتهت إلى الإتفاق على صيغة عرفت بإسم « شعم صن ، شفرة عربية موحدة صورة نهائية » ، الأمر الذي يحفظ للحرف العربي جماليته ، مع توفير المتطلبات التقنية لعمليات التخزين والإسترجاع ، إلى جانب الإستعمال التلكسي بالتعاون مع المنظمة العربية للمقاييس والمواصفات .

هذا ، وأنه مما تنبغي الإشارة إليه في هذا المجال ، هو أن الدراسات ، والبحوث التصورية ، والخطط القومية والاستراتيجيات لهي في حد ذاتها ، ثروة فكرية قومية ، وتراث أغنى الثقافة العربية في كل جوانبها . . .

والآن وقد عرضنا للإطار التنظيمي ، وللادوات التصورية ، فإنه يحسن أن تكون هناك معالجة للمقومات الفكرية والمادية لمفهوم الأمن الثقافي . . وينبغي أن نشير هنا ، أن هذه الخطط ، لا تقوم بمعزل عن الاستراتيجيات العربية ، في المجالات الأخرى ، مثل إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ، وإستراتيجية التنمية الإجتماعية ، ولكنها عون ، على وضع ومباشرة عقود التنمية العربية التي ترعاها مؤتمرات القمة العربية .

المقومات الفكرية للأمن الثقافي :

المقومات الفكرية للأمن الثقافي ، قائمة تاريخياً في حقيقة الثقافة العربية نفسها ، وفي وظائفها ، الإجتماعية ، وهي قانونياً ، واردة أسسها ، في المعاهدة الثقافية ، وفي ميثاق الوحدة أيضاً ممارسة بصورة أو بأخرى ، في كل الأقطار العربية .

ويمكن تلخيص فكرة قومية المعرفة ، وفي التكامل العضوي ، بين الموارد البشرية والموارد المادية العربية ، ويتخذ هذا التكامل صوراً متعددة ، ومجالات متنوعة ، وتستهدف إما تمكين المواطن العربي من استيفاء حقوقه ، وإداء واجباته القومية وإما إعداد القيادات العلمية والفكرية ، وإما تنمية الثقافة العربية ، وهي كلها وظائف ملتقية ومتكافلة ومتآزرة .

وينبغي أن نشير إلى أن قومية المعرفة ممارسة في كثير من صورها في نشاط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فكلها قائم على التعاون والتكافل بين الدول الأعضاء ، لكننا نبرز هنا ثلاثة مجالات ، لأنها ، فيما نرى ذات أهمية خاصة ، ومن هذه المجالات :

أولاً : مجال حقوق المواطنة القومية وواجباتها ، وهو يتصل بحق الأطفال العرب جميعاً ، وبواجبهم أيضاً ، في التعليم الأساسي ، وبحق الأميين العرب ، وبواجبهم في أبجديتهم وتأهيلهم ، وتحويلهم من أرقام سكانية ، إلى قوى إجتماعية مشاركة في المجتمع .

وقومية المعرفة ، في هذا المجال تعني ، أن يشترك رأس المال العربي المادي في إعداد رأس المال العربي البشري ، وذلك باستكمال القدرات القطرية العربية على مواجهة استيعاب المستحقين للتعليم من الجيل العربي القادم في المدارس ، ويتم هذا ، عن طريق إنشاء صندوق عربي ، تسهم فيه كل دولة عربية بما تستطيع ، بنسبة معينة ، وتأخذ منه كل دولة ما تحتاج إليه ، لاستكمال الإستيعاب ، بنسبة معينة ، بحيث لا يكون طفل عربي أو طفلة عربية خارج المدرسة ، في مرحلة التعليم الأساسي ، فيسد بذلك المنبع الأول للأمية الأبجدية ، ويفتح الطريق أمام

المواهب العربية ، وتصنع الأمة رأسمالها الحقيقي والدائم والمتجدد ، الذي هو الإنسان العربي ، ثم للقيام بحملات وطنية لمحو الأمية بالمواجهة الشاملة

إن دراسات مالية وتنظيمية ، لا بد منها في تحقيق هذا التصور ، ولكن هذا المال ، سواء كان التزاماً قومياً ، أو قرضاً حسناً ، أو منحة ، فإنه ، ليس بديلاً عن الإلتزام القطري ، في مجال التعليم الأساسي ، وفي مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، ولكنه عون له ومكمل ، فالأقطار العربية ، شأنها في ذلك ، شأن كل الدول النامية ، تنفق جزءاً صالحاً ، من مواردها ، في التعليم ، وهي بعيدة ، لأسباب مالية واجتماعية ، وتاريخية ، عن تحقيق توازن بين ا لنمو السكاني ، وبين الوفاء بحقوق المواطنة في هذا المجال .

والأقطار العربية ، مهما اختلفت ، في مواردها المالية ، يسراً وعسراً ، وفي سكانها كثافة أو تخلخلاً ، فإنها في عاقبة الأمر ، في مواجهة المصير المشترك ، وفي حمل الهوية المشتركة محكوم عليها بالتكافل ، وإن دور القدرة المالية العربية ، على النطاق القومي ، ومشاركتها فيه ، ينبغي أن يتعادل مع دور القدرة البشرية ، في هذا النطاق ، فإن للخبرة العربية ، وخاصة في مجال الثقافة ، دوراً جوهرياً .

ثانياً : مجال إعداد القدرات العلمية والفكرية ، وهذا أمر ، ملح في ضوء الحاجة القائمة المتزايدة ، في أولويات العمل الثقافي العربي ، والفكرة تدور حول تأمين الدراسات الجامعية والعليا ، وتكوين الباحثين العلميين ، في إطار قومي ، إستنباتاً للقدرة الذاتية في مجال العلوم والتقنيات ، وخلقاً للتجانس الفكري ، وتأصيلاً للقيم ، وإبداعها للمعاصرة البصيرة .

فالجامعات العربية ، تتزايد عاماً بعد عام ، إستجابة لتطور التعليم ، وهذا أمر طبيعي ، وتقوم كذلك مراكز البحوث العلمية ، للقاء متطلبات التنمية ، ومعظم هيئات التدريس ، والباحثين العلميين ، يعدّون في الجامعات الأجنبية ، في الغرب وفي الشرق ، ويشكلون فيما بينهم مدارس واتجاهات فكرية ومنهجية مختلفة ، مما أورث الشباب الجامعي ، في سن التفتح ، بلبلة فكرية وتنازعته اتجاهات مختلفة .

ذلك إلى جانب أن هؤلاء القادة ، تلقوا العلم ، في تلك المرحلة ، بلغات أخرى ، يؤثرون أن يعلموا بها ، وتتعدد المعاذير ، من عدم وجود مراجع علمية متقدمة باللغة العربية ـ ولا ندري من الذي سوف يكتب هذه المراجع ؟ أهم الأجانب أيضاً ؟ ومن عدم توفر المصطلحات العربية ، ومن عدم توحيدها إن وجدت ، ومهما يكن من أمر ، فإن النتيجة هي أن اللغة العربية ، ليست لغة علوم وتقنية .

يضاف في هذا المجال ، إلى أن الطلب أعلى من العرض ، مع تفاوت ظروف العمل ، مما أدى إلى إقفار بعض الجامعات العربية في هيئات التدريس ، وإلى إضعاف حركة البحوث والدراسات ، لكثرة عبء التدريس على الأساتذة . . .

ومن هنا ، قامت فكرة إنشاء جامعة العرب ، أو الجامعة العربية للدراسات العليا ، والبحوث العلمية ، ومن شأن هذه الجامعة أن تعد هيئات التدريس ، في مختلف العلوم ، ويدرس فيها طلبة الماجستير والدكتوراه ، على يد أساتذة عرب ، وباللغة العربية .

وهذا لا يعني ، بأي حال من الأحوال ، عزلاً ثقافياً ، ولا لغوياً ، وإنما سوف يكون هناك نظام متطور ، لإتقان اللغات الأجنبية المتقدمة ، والتي تتم أكثر من ٨٠ ٪ من البحوث بها ، كما تتاح الفرصة ، لفترات معينة لتبادل الخبرات العالمية في مختلف العواصم والبلاد الأجنبية .

إن الفكرة هي إعداد هيئة قادرة على تدريس كل المواد العلمية ، في التعليم الجامعي ، باللغة العربية ، وعلى البحث العلمي بها ، بما يؤدي إلى خلق قاعدة للعلم يبدع فيه العلماء العرب ، ويسهمون بدورهم في المعرفة البشرية ، وحتى يفصلوا بين اللغة وبين المفهوم العلمي ، لأن كثيراً من الناس يعتقدون أن العلم هو جزء من طبيعة اللغات الأجنبية ، ووقف على بعض اللغات خاصة ! وهي اللغات التي تعلموا بها .

وإلى جانب لغة علمية عربية ، وتحقيق الإلتقاء الذاتي للجامعات ولمراكز البحوث من القيادات ، فإن مثل هذا السعي سوف يقلل إلى حد كبير ، من هجرة الأدمغة ، إلى خارج الوطن العربي ، حين يمكن للعربي أن يحقق طموحه العلمي ، ويجد المناخ المناسب ، والتكيف الإجتماعي ، بين المهنة والحياة في مجتمعه القومي .

إن دراسات الجدوى ، لهذه المؤسسة التي أوصى بها مؤتمر وزراء التعليم العالي العرب ، قطعت شوطاً بعيداً ، بالتعاون ،مع المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبين اتحاد الجامعات العربية .

وإن تمويل هذه الجامعة ، مهما كانت صورتها ، وموقعها ، سوف يكون تمويلاً قومياً ، وإدارتها وهيئة تدريسها كذلك ، وهي صورة من صور قومية المعرفة .

إن هذه المجالات تتصدى لقضايا عاجلة وقاعدية : وهي تتصل بالجماهير العربية وأجيالها ، لانجاز تعميم التعليم الأساسي ومحو الأمية الأبجدية والإجتماعية ، ثم تكوين القيادات العلمية والفكرية للأمة العربية جميعاً بصورة متوازنة كما وكيفاً ، وذلك بتأصيل العلم والتقنية في اللغة العربية تعليماً وبحثاً وإنتاجاً ، ثم العمل في قاعدة الثقافة العربية نفسها ، وذلك بتنمية اللغة العربية ، وجعلها لغة عالمية معاصرة ، تمكيناً لما بلغته من اعتراف دولي ، وذلك بتجديد طاقتها ودعم عبقريتها الإبداعية ، ومن وجودها الجغرافي ، إلى العالم الإسلامي والخارجي لتكون وسيلة من وسائل السعي العربي ، لتحقيق أهدافه ، وسبيلاً من سبل التعاون مع الشعوب ، تعريفاً بحضارتنا وثقافتنا ، وتعرّفاً على ثقافتهم وحضارتهم .

هذه المجالات ، تفوت من حيث اسبقياتها ، ومن حيث متطلباتها ، العمل العربي المنمط .

ثالثاً : مجال دعم اللغة العربية ، ونشر الثقافة العربية الإسلامية ، وهذا المجال يمثل قلب المشكلة الثقافية بإعتبار اللغة العربية ، هي لسان ثقافة الأمّة ، وهويتها التاريخية ، وأن دعم اللغة العربية ، وتطوير أساليب تعليمها ، وتوسيع

قدرتها نوعياً ، ووجودها أفقياً ، هي أمور يمارسها كل قطر عربي ، في مؤسساته المختلفة ، وفي ممارساته اليومية ، ولكن الذي يراد له ، هو إرادة جماعية ، تتمثل في خطة قومية ، وكل أمة عظمى ، ترصد من الجهد ما ترصد ، لنشر لغاتها وثقافتها ، أن الثقافة ، أصبحت في عصر المعلومات والإعلام ، هي عنصر السيادة ، فلم يعد الوجود العسكري ، ولا السيطرة السياسية ، في هذا العالم ، من الأعمال التي يمكن ممارستها باليسر الذي كان لهما من قبل .

وهنالك جهد مبذول من كثير من الأقطار العربية ، ومن الهيئات الإسلامية ، ولكنها كلها في حاجة إلى تنسيق ، ثم إنها تقوى بوجود فكرة مركزية ، وتخطيط قومي ، ولقد تم وضع ذلك التخطيط ، في مؤتمر عالمي ، دعت إليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وعقدته في عام ١٩٨١ في تونس .

وهنالك خطط مفصلة عن المشروعات والمؤسسات ، وعن الأولويات ، وعن الوسائل الفنية والتنظيمية ، وقد أنشىء الجهاز الدولي للتعاون الثقافي ، في إطار المنظمة ، ليشرف على الجوانب التنفيذية ، وهناك صندوق خاص له ، وهيئة أمناء ، ومجلس إدارة ؛ ومجلس استشاري ؛ لتمويل هذا النشاط ؛ يبدأ عمله قريباً .

هذا ، وكانت المنظمة قد أنشأت منذ سنوات معهد الخرطوم الدولي للغة العربية لاعداد متخصصين ، في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، على مستوى الدراسات العليا ، وهو يضم إلى جانب العرب مبعوثين من أكثر من ثلاثين قطراً ، من أفريقية وأسيا وأوروبا ، مما يشكل عاملاً هاماً من عوامل نشر اللغة العربية .

لقد استكمل هذا المجال ، بناءه التنظيمي والفني ، ووضع خطته ، وبدأ في تنفيذ عدد من البرامج ، وفي عدد من القارات ، ومع عدد من المؤسسات .

على أن قيام هذا النشاط على المستوى العالمي ، سوف يعين على تطوير دراسات اللغة العربية نفسها ، على المستوى القومي .

هذه النماذج الثلاثة من شأنها أن تبرز ما يمكن أن يتم في إطار قومية المعرفة ؛ من نشاط .

المقومات المادية للإنتاج الثقافي :

إن دراسة إقتصاديات الإنتاج الثقافي ، ضرورة أولية لاتصالها ليس بالجوانب المالية ، ولكن لآثارها الثقافية والإجتماعية والسياسية .

وفي إطار مفهوم الأمن الثقافي ، فإن تأمين الموارد الأولية الضرورية للإنتاج الثقافي كالورق والأقلام ، والأحبار ، وأدوات ، ذلك الإنتاج مثل الطباعة ، وصناعات المخابر ، وأجهزة الإتصال والتسجيل والقياس والعرض وغير ذلك من متطلبات البحوث العلمية ، والوسائل التعليمية الخ . . . يتخذ أولوية عالية ، إقتصادياً وإجتماعياً .

إن هذه الصناعات الثقافية ، قائمة ، في كل الأقطار العربية ، بصورة أو بأخرى ، ولكنها غير كاملة ، من ناحية ، وهي لا تغطي حتى حاجة البلد المنتج لها من ناحية أخرى ، ثم هي من ناحية ثالثة ، ليست مستكفية دائماً ، في الغالب الأعم ، مقوماتها الفنية ، وبعض تلك الصناعات تقوم على التجميع ، وبعضها يستورد جزء موادها الأولية من الخارج ، وبعضها غير قائم أصلاً .

ومن هنا كانت الحاجة إلى إنشاء صناعات عملاقة تقوم عليها هيئات قومية ، لتغطي الحاجة العربية في مجالات التعليم ، والبحوث العلمية ، والثقافة العامة ، مما يحقق إلى حد كبير ، قومية المعرفة ، في تمكين الأقطار العربية ، وخاصة في مجال التعليم ، من الحصول على الكتب المدرسية ، وعلى المخابر ، ومن التغلب على مشكلة المباني المدرسية ، والأثاث المدرسي ؛ وربما الأزياء المدرسية والتغذية المدرسية ، وهي كلها مشكلات مزمنة ؛ تؤثر في نمو التعليم ، وعلى ديمقراطيته ، وعلى نوعيته ، تأثيراً كبيراً ؛ لاقتضائها الأموال التي تفوت قدرة تلك الأقطار . . .

ذلك ، إلى أن هذه الصناعات ، سوف تشكل صناعة عربية ضخمة ، تكون مصنعاً للخبرات والمهارة العربية ، بما يعين على اقتحام عالم التقنيات ، في كل المجالات الأخرى ، وهي مع ذلك تؤمّن لكل الأقطار العربية حاجتها من قريب ، وبالتسهيلات الممكنة إقتصادياً ، إلى جانب توفير قطع الغيار ، وتنميط وسائل التعليم والبحوث ، ولو أني عرضت تجربة ذاتية ، لما يحدث في مجال التعليم ،

لرويت ، كيف أن المدارس في التعليم العام ، في الأقطار العربية ، تتشكل مخابرها من فسيفساء مجمعة من الصين ، ويوغسلافيا وإسبانيا وفرنسا وإنجلترا وإلمانيا ، وذلك على حسب المعونات التي تتلقاها تلك الأقطار ، اما عن طريق المعونة ، أو عن طريق القروض ، أو عن طريق الشراء الناجز ، ويترتب على ذلك مشكلات ، منها إضطرار الطلبة إلى استعمال أجهزة مختلفة ، ومنها أن كل واحدة تحتاج إلى خبرة وتدريب من نوع معين ، ومنها أن قطع الغيار ، قد لا يتيسر الحصول عليهامرة أخرى ، فيهمل المخبر كله .

ومن هنا فإن قيام صناعة عربية لانتاج الأدوات الثقافية والتربوية ، أمر هام ، وهي مشروعات ، ربحيتها مضمونة وعالية ، لاتساع السوق التعليمية والثقافية ، من ناحية ، وللطلب العالي والمتجدد والمتزايد على هذه السلع من ناحية .

ولقد اتصلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالمنظمات العربيات الشقيقات المعنيات بالأمر ، وتمت إجتماعات كثيرة ، وبخاصة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، لاعداد دراسة ذات جدوى شاملة ، تمهيداً لعرض هذه المشروعات على المؤسسات المالية العربية والإسلامية أيضاً ، لانشاء هذه الصناعات في الأقطار العربية المختلفة ، على حسب توفر المواد الأولية ، أو اليد الماهرة ، أو ظروف المواصلات إلى غير ذلك من العوامل القائمة في الأقطار المختلفة .

إن رأس المال العربي ، والموارد الأولية ، والعمل الماهر ، والسوق المربحة ، كل ذلك قائم في حالة هذه الصناعات ، إلى جانب الدور الإيجابي الذي سوف تقوم به في تنمية الثقافة العربية ، حجماً ونوعاً ، وما يتبع ذلك من ديمقراطية للثقافة بتيسيرها وتقديمها إلى الجماهير العريضة ، بأسعار معقولة ، وما يضيفه ذلك ، من الأمن على الجو الثقافي .

إن أسعار مواد الإنتاج الثقافي تتصاعد كل يوم ، مما يؤثر على القارىء

العادي للكتاب العربي وللصحيفة العربية ، في بعض الأقطار ذات الاختيارات المحدودة ، في أولوياتها المالية .

وإذا عرفت السياسة العالمية الحصار الإقتصادي ، واستعمال الغذاء كسلاح ضغط سياسي ، فإن استعمال الحصار الثقافي ، في نفس السياق ، أمر وارد ، لأن الحاجة في الغذاء العقلي والروحي تتزايد ، بحيث تكاد تصل إلى حد الضرورة ، وفي نفس المستوى ، من الحاجة إلى الغذاء المادي . . .

هذا ، وإن قيام المجمعات العملاقة لهذه الصناعات ، عن طريق الشركات العربية العاملة في إطار المنظمات الإقتصادية القومية ، أو عن طريق صناديق التنمية العربية أو المؤسسات المالية العربية الأخرى ، لا يحول بطبيعة الحال ، دون النشاطات القطرية ، بل على العكس من ذلك ، فإنها قد تعينها ، في بعض الجوانب ، وذلك عن طريق التنسيق والتكامل وعن طريق تقسيم العمل والتخصص .

وإذا كان العائد المادي لهذا النشاط ، سوف يكون مجزياً مالياً ، فإن عائده الحضاري عربياً ، سيكون تاريخياً ، يتنقل به الوطن العربي إلى مرحلة جديدة ، في سياق المعاصرة .

المتطلبات التنظيمية :

ممارسة الأمن الثقافي ، في مؤسسات ، وفي مشروعات ، تتطلب بالضرورة كما يتطلب كل نشاط ، نوعاً من التنظيم ، متصلاً بطبيعة المرفق نفسه ، سواء على مستوى القرار ، أو الإنشاء ، أو الإدارة الخ . . . وهذا أمر ، لا يحتاج إلى عرض ، وإنما رأينا هنا ، أن نشير ، إلى أن هناك متطلبات نوعية لهذا الجهد الثقافي ، تتمثل في اتفاقيات قومية ، ملزمة فيما يتصل ببعض جوانب العمل في هذا المجال .

وهنا أود أن أشير إلى الإتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف ، والمصنفات الفنية : التي أدى غيابها إلى ظواهر سلبيّة ، في النشاط النشري وفي الأضرار المادي

والأدبي بالمبدعين ، وإن إعداد هذه الإتفاقية ، والتوقيع عليها كان إنجاز بارزاً من إنجازات العمل الثقافي العربي المشترك ، له دور في تجويد العمل الثقافي وتحصينه .

ومما يدخل في هذا الباب ، مشروع قانون الآثار الموحد ، الذي يهدف إلى الإحتفاظ بالتراث الفني للأمة العربية ، الذي نهب ، في حين غفلة ، وحتى تنظم العلاقات بين المثقفين والباحثين ، وبين الدول المعنية ، بما يوقف عملية الإستنزاف الدائمة للثروة الفنية العربية .

وهنالك سعي لإقرار مشروعات قوانين في هذا المجال منها قانون حماية المخطوطات وقانون رعاية الموهوبين وقانون للإبداع الثقافي للمطبوعات ، ذلك كله إلى جانب متابعة خطة السعي لدى المنظمات الدولية ، لاستصدار آثارها المنهوبة ، واستعادة الإبداعات الفنية لخالقيها .

كذلك ، فإن الأمر يقتضي اتفاقيات جماعية وقوانين قطرية ، في دعم ألوان الإنتاج الثقافي والفني ، صناعة ، تسويقاً ، وسيولة ، وتبادلاً في مجالات كافة ، سواء أكان ذلك مطبوعاً ، أو مصوراً ، أو مسجلاً ، مما يعين على خلق مناخ قومي متفاعل .

مؤسسات الأمن الثقافي :

كانت مبادرة الجامعة العربية ، بإبرام أول معاهدة ثقافية ، بعد إنشائها مباشرة ، تعبيراً عن الوعي بدور الثقافة العربية ، مرتكزاً تاريخياً وفكرياً للوحدة العربية ، ثم جاء ميثاق الوحدة الثقافية خطوة متقدمة ، تبعها قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تجسيداً مؤسسياً لهذا كله ، فأصبحت بذلك الوعاء القومي والإطار التنظيمي الذي تتم فيه عمليات المبادرات العربية ، في مجالات الثقافة والفكر والتعليم والعلوم ، فنياً وتشريعياً ، وتنظيمياً ، ومؤسسياً وعن طريق أجهزتها التشريعية والتنفيذية ، في مؤتمراتها العامة ، ومجالسها التنفيذيّة ، وإدارتها العامة والمؤتمرات المتخصصة لوزراء التربية والثقافة والتعليم العالي ، ومؤسساتها الفرعية ومجالسها الإستشارية ، وعن طريق لجانها الفنية الدائمة في مختلف

المجالات ، ولجانها المكلفة بمشروعات محددة ، وبالتعاون مع الأمانة العامة ، ومع مجالس الوزراء المتخصصة فيها ، ومع المنظمات العربيات الشقيقة ذات العلاقة ، ومع المنظمات والهيئات والإتحادات المهنية العربية ، إستطاعت المنظمة ، أن تصنع الخطط القومية الشاملة ، وأن تنشىء المؤسسات التي تقوم على تنمية الثقافة العربية ، تراثاً ، ومعاصرة ، وإستشرافاً مستقبلياً ، وأن تقيم العلاقات الثقافية مع العالم ، بالتعاون مع المنظمات العالمية ، كاليونسكو ، ومع المنظمات الإقليمية النوعية في أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ومع المجموعة الأوروبية ، وغيرها . . .

ونعرض ، لطائفة من تلك المؤسسات ، التي تدخل في خدمة مفهوم الأمن الثقافي ، في السياق الذي عرضنا له ، وهذه المؤسسات ، تقوم في إطار المنظمة ، وبعضها سبق قيام المنظمة ، ونشأ في نطاق الأمانة العامة ، ثم ضم إليها ، وفقاً لدستور المنظمة ، والأكثر منها قام بعد قيام المنظمة .

وهناك مؤسسات ، إستكملت مقوماتها القانونية والتنظيمية ، وهي في طريقها إلى أن تنشأ ، وأخريات تمضي الدراسات المتصلة بها قدماً .

وهنا نعرض في إيجاز لبعضها ، مع التعريف بها وبأهدافها :

١ - معهد المخطوطات :

أنشىء معهد المخطوطات العربية عام ١٩٤٦ في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة ، وضمّ إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند إنشائها ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٨٠ نقل إلى الكويت .

ويقوم المعهد بجمع المخطوطات العربية من مظانها في دور الكتب العامة والخارجية ، ويتولى فهرستها ، ونشر المخطوطات ذات الصفة الموضوعية ، وينظم الدورات التدريبية في صيانة المخطوطات وتحقيقها ، ويقدم المعونة الفنية للدول الأعضاء ، ويعمل على طبع صور المخطوطات القيمة ، وتبادلها ، وتيسيرها للباحثين وتنظيم التعاون بين العلماء والمؤسسات العلمية في سبيل نشر

المخطوطات . والقيام بصيانة المخطوطات العربية ، وإصدار النشرات الخاصة بها ، ويتعاون مع المكتبات العربية والعالمية ويتبادل المعلومات ، ويصدر دورية متخصصة .

٢ ـ معهد البحوث والدراسات العربية :

انشىء المعهد سنة ١٩٥٣ بقرار من مجلس جامعة الدول العربية إنضمّ إلى المنظمة عند قيامها ونقل المعهد إلى بغداد عام ١٩٧٩ ، ويهدف المعهد إلى إعداد جيل من الباحثين بالتعمق في دراسة وبحث القضايا والمشكلات العربية المعاصرة الإجتماعية ، والسياسة والإقتصادية والقانونية ، والأدبية وطباعة البحوث ونشرها والدراسات العلمية على المستوى العربي وفي الأوساط العلمية الاجنبية المعنية بشؤون الوطن العربي ، كما يهتم المعهد بالعلوم الإجتماعية ، وبدراسة العلاقات الحضارية العربية ، مع الحضارات العالمية الأخرى ، وقد صدر من هذا المعهد مئات من الدراسات في الموضوعات المختلفة ويصدر المعهد مجلة دورية علمية واسعة الإنتشار .

٣ ـ مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي :

قام المكتب بمبادرة من المملكة المغربية في عام ١٩٦١ ثم تبنته جامعة الدول العربية وألحق بالمنظمة بعد قيامها ، ويهدف إلى تنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية ، في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه ومواده ، وتتبع حركة اللغة العربية العلمية والحضارية في الوطن العربي وفي خارجه ، وتنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ، ولتوحيد المصطلح العلمي والإداري والحضاري في الوطن العربي ويمارس المكتب عمله بصبغة أساسية من خلال مؤتمرات دورية للتعريب تقرر المصطلحات المنسقة . ويقوم المكتب بنشرها وتوزيعها على المختصين في داخل الوطن العربي وفي خارجه ، ويصدر المكتب مجلة متخصصة هي مجلة « اللسان العربي » إلى جانب وضع ونشر المعاجم ، حول مختلف الموضوعات .

٤ ـ المركز العربي للتقنيات التربوية :

انشىء هذا المركز في عام ١٩٧٥ بهدف تطوير التقنيات الحديثة في التعليم إنتاجاً وإستخداماً ، وتجديداً للعملية التربوية ، ويرمي المركز إلى تجميع البيانات والإحصاءات وتوفير المراجع والعينات والقيام بعمليات التوثيق في مجال التقنيات التربوية وتقديم المشورة الفنية ، وإيفاد الخبراء ، وتشجيع الترجمة والتأليف والعمل على تعريب وتوحيد تقنيات مصطلحات التربية ، ويعمل على إقامة الدورات التدريبية والندوات بغرض تنشيط وحسن إستخدام التقنيات وتبادل المعلومات بين المختصين في هذا المجال، ويصدر المركز دورية متخصصة .

٥ ـ معهد الخرطوم الدولي للغة العربية :

إفتتح المعهد في اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٤ ، وهو أول معهد من نوعه في المنطقة ، ويهدف المعهد إلى إعداد متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها والدراسة في المعهد فوق جامعية ، حيث تختار البعثات من ا الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل في اللغة العربية ، وفي المعهد طلبة ينتسبون إلى عشرات الجنسيات الأفريقية والأسيوية ، إلى جانب الطلبة العرب وفي هذا الإطار يقوم المعهد بتصميم البحوث والدراسات وإجرائها إغناء للمنهج اللغوي وبإعداد معلمي العربية ، والباحثين اللغويين كما يتولى إعداد وتجريب نماذج من المناهج والكتب والوسائل التربوية الحديثة المعينة على تعليم اللغة العربية ، والتدريب على إستنباط الطرق العلمية لكتابة اللغات المحلية (غيرالعربية) . وبخاصة المتصلة منها بالحضارة الإسلامية بحروف عربية ، ويقوم المعهد بإجراء البحوث في اللغة العربية وفي اللغات الأخرى ويضع المعاجم ذات المداخل العربية للغات الإسلامية الأفريقية الأسيوية ، ويجري بحوثاً في الحرف العربي أو تطويعه لمختلف اللغات ويقوم بنشر البحوث والدراسات ويصدر المعهد دورية علمية متخصصة .

٦ ـ الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار :

نشأ هذا الجهاز الذي كان يعرف « بالجهاز الأقليمي العربي لمحو الأمية » في

ظل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٧ وبقيام المنظمة إنضمَّ إليها في سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٠ تحت إسم « الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار » وانتقل إلى بغداد عام ١٩٧٨ .

ومن مهام الجهاز العربي معاونة الدول العربية على إنشاء وتطوير الهيئات المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار ، ومعاونة الدول العربية في وضع خططها ، في إطار الخطط الشاملة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ، والقيام بالبحوث والدراسات والإحصاءات والمشروعات الرائدة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وتبادل المعلومات عن البحوث والنشاطات الجارية مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والدولية العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار . والقيام بإصدار المطبوعات والمترجمات وإعداد المواد التعليمية في ميادين التخصص المختلفة ويقدم المعونات الفنية في مجالات التخطيط والتدريب والإعداد ، كما يقدم المنح الدراسية للدول الأعضاء . وللجهاز إشعاع كبير في المنظمة ، في إطار إستراتيجية عربية لمحو الأمية القائم على منهج المواجهة الشاملة ، وللجهاز دورية علمية واسعة الإنتشار هي مجلة « تعليم الجماهير » .

٧ ـ المكتب الإقليمي لشرق افريقيا :

أنشىء هذا المكتب في عام ١٩٧٨ لمباشرة سياسة التعاون الأفريقي العربي في الحقل الثقافي .

ومن مهام المكتب الإشراف على تنفيذ المشروعات والبرامج المشتركة للمنظمة مع دول شرق أفريقيا ، ومتابعة قضية التعريب في الصومال وجيبوتي ودعم الجهود المبذولة لحلها ، وتنفيذ برامج الصندوق العربي للمعونة الفنية وغيره من المؤسسات والأجهزة العربي .

٨ ـ صندوق تنمية الثقافة العربية في الخارج :

أنشىء هذا الصندوق في عام ١٩٧٧ كجهاز ملحق بالادارة العامة تشرف عليه

هيئة أمناء ومجلس إدارة ، ويهدف الصندوق إلى تمويل مشروعات نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في الخارج بمساهمات الدول والمؤسسات والصناديق العربية والجهود الشعبية ، ويعمل على دعم جهود تعريب التعليم والمجتمعات في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة ، ونشر اللغة العربية ، وبخاصة في المجتمعات الإسلامية غير العربية ، وبين الجاليات العربية في الخارج ويتعاون مع الجامعات العالمية ، وأقسام الدراسات العربية الإسلامية فيها ، ويقوم بتقديم المعونة الفنية لها ، وتبادل الخبرات معها ، ويتولى نشر الدراسات والبحوث في مجالات لها ، وتبادل الخبرات معها ، ويتولى نشر الدراسات والبحوث في مجالات عمله ، ويقوم جهاز التعاون الدولي لنشر اللغة العربية ، والثقافة العربية الإسلامية ، أداة تنفيذية لهذا الصندوق ، في إطار المنظمة .

٩ ـ المركز العربي لبحوث التعليم العالي :

أنشىء عام ١٩٨١ ، ومقره دمشق ، وهو يعنى بدراسة قضية التعليم الجامعي ، والدراسات العليا ، ويقوم بتنسيق السياسات التعليمية والبحثية في هذا المجال ، وذلك بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية .

١٠ ـ مؤسسة الموسوعة العربية ، وقد ظلت مشروعاً معروضاً على الإجتماعات الثقافية ، منذ الخمسينات ، ولكن أمره حسم في المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة المنعقد في بغداد ١٩٨١ بالتوصية التي أقرها المؤتمر العام ، بقيام الموسوعة .

وقد اتخذت إجراءات التنفيذ ، فدعت الهيئة التأسيسية الإستشارية إلى الإجتماع ، وقد اجتمعت في بغداد وأصدرت توصياتها ، بشأن الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تمكن المؤسسة من مباشرة أعمالها ، والمنظمة بصدد تشكيل هيئة الأمناء ومجلس الإدارة ، ورئيس المؤسسة ، وتوقيع إتفاقية مع دولة المقر، بعد أن تكون بغداد هي مقر المؤسسة .

هذه الموسوعة العربية الكبرى ، سوف تتعاون مع مشروعات الموسوعة الأخرى ومع الموسوعات القطاعية ، ومع الخبرة العالمية . . في هذا المجال . .

١١ ـ وهنالك مشروع المكتبة المركزية ، التي تكاملت عنها دراسات الجدوى

حـولها ، للقيـام بجمـع الإنتـاج العـربي المـطبـوع ، والإنتـاج المـرئي والمسمـوع ، والمخطوطات العـربية القـديمة ومخـطوطـات الكتـاب والعلماء والمؤلفـين العـرب ، وبالحصر البيبليوغرافي وإعداد فهارس مشتركة بين المكتبات العـربية وبيبلوغـرافات قطاعية ، وبيبلوغـرافات راجعـة ، وفهارس قـطاعية للمخـطوطات ، وللدراسـات والرسائل الجامعية التي تناقش في الجامعات العربية والأجنبية في الموضوعات العربية الخ . . بما يكون مركز توثيق قومي . . .

١٢ - **مشروعات ، الخطة القوميـة للترجمـة ، والمؤسسة العـربية للتعـريب والتـرجمـة والتـأليف والنشـر ، والمعهـد العـربي للتـرجمـة** ، وهي مشـروعـات من المؤتمرات الوزارية للمنظمة ، ولجانها الدائمة ، ومن الأمانة العـامة لجامعة الـدول العربية ، وهي تهدف إلى تنمية الثقافة العربية ، ودعم وجودها العـالمي والعلمي ، وضبط التفاعل الثقافي العالمي ، وترشيده ، وتنسيق الجهود العربية .

وتتخـذ المنـظمـة الإجراءات إلى إقـرارهـا ، وتنفيـذهـا ، بعـد أن أعـدت الجدوى ، وتحديد الأهداف ، والوسائل التنظيمية لقيامها .

وكذلك مشروع متحف الحضارة العربية ، الذي يقيم الآثار العربية ، ويقوم على التراث المعماري الفني .

هذا ، وأنه ينبغي أن يشار هنا ، إلى أن المؤسسـات التي أشير إليهـا ، هنا ، هي نماذج لأجهزة تدير مشروعات متنوعة ، ولم أشر هنا ، إلى المشـروعات الثقـافية الكبيرة ، ذات الطابع القومي التي تمت وتتم من خلال المنظمة ، باعتبـارها بـرامج مستمرّة .

كذلك ينبغي أن يشار هنا ، إلى أن هذا العرض اقتصـر ، على الجهـد الذي تم في إطـار المنظمـة ، وهناك بـطبيعة الحـال دور الحكومـات العربيـة ، وأجهزتهـا المختلفـة في خدمـة الثقافـة العربيـة في مختلف المجالات . وهنـالك أجهـزة إقليمية عـاملة في هذا المجـال ، وفاعلة ، وهي تتعـاون تعـاونـاً مـع المنظمـة في كثير من المشروعات المشتركة ، مثل المكتب العربي للتربية لدول الخليج ، الذي يقوم بـدور نشيط في خـدمة اللغـة والثقـافـة العربيـة الإسلاميـة ومثـل المؤسسـات الإسـلاميـة

المتخصصة ، كالمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ، التي أنشئت أخيراً ، وفي نظامها ، سعى إلى نشر الثقافة العربية الاسلامية ، ومثل بعض المؤسسات الثقافية القطرية ذات الهدف القومي مثل المركز العربي لحماية التراث في الأراضي المحتلة ، ومركز توثيق القدس الشريف وصيانة تراثه .

إلى جانب الدور البارز للمجامع اللغوية والعلمية ، والجامعات العربية ، ودور النشر العربية ، ودور الصحافة ، وبخاصة الصحافة الأدبية والثقافية والعلمية ، ودور الهيئات المهنية ، ودور الباحثين والعلماء والأدباء والشعراء ، وغيرهم ، ممن يقومون على الإنتاج المباشر ، وعلى صناعة الثقافة العربية بصفة عامة ، والمنظمة تتعاون معهم جميعاً .

كذلك ، فإن دور اليونسكو دور إيجابي ، في إدارة بعض المؤسسات الإقليمية العاملة في مجالات التربية والثقافة ، ودورها في مجال التشريعات ، والتوعية ، دور كبير ، والتعاون الوثيق والتنسيق في المنطقة العربية قائمان بينها وبين المنظمة . . .

ومع هذا ، فإني لم أرد أن يكون التصور الذي قدم عن الأمن الثقافي ، تصوراً لدور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ولكنه جانب من الجوانب التي تقوم عليها المنظمة ، فالأمن الثقافي يرتكز في تصورنا على مجالات قاعدية ، متصلة بالجمهور ، وبالقيادة ، وبقوام الثقافة العربية نفسها .

خلاصة :

فكرة الأمن الثقافي ، فكرة تمثل بعض الأسبقيات في مجال العمل الثقافي العربي وخاصة قومية المعرفة ، بتكامل الموارد البشرية والمادية العربية فيما يتصل بالقاعدة الجماهيرية ، وبحقها القومي ، في التعليم الأساسي ، والتحرر من الأمية وفيما يتصل ببناء القيادات العلمية والفكرية في مناخ عربي ، توطيناً للعلم والتقنية ، وتجويداً لنوعية الإنتاج ، وسعياً إلى وفرته ، وفيما يتصل ببناء وعاء الثقافة العربية ، الذي هو اللغة العربية ، تنمية لها ، وتجديداً لقدرتها ، وتعميقاً لخصائصها موضوعياً للقيام بمسؤولياتها الحضارية ، وتوسيعاً لمجالها ، وسيلة للتعاون الدولي ، والتفاعل العالمي . .

وقد عرضنا في هذا المنظور ، الإطار التنظيمي لمثل هذا السعي القومي ، ولأدواته التصورية ، ولمقوماته الفكرية ، والمادية ولمتطلباته التنظيمية ، ثم عرضنا لبعض المؤسسات القائمة ، ولبعض المشروعات المقترحة . وهناك البرامج والمشروعات الكثيرة ، التي يخطئها الحصر كما وكيفاً ، تعمل في هذا المجال ، وهي كلّها تصب في الغاية المشتركة ، ولكن بدرجات ، وبإهتمامات ، وبأسبقيات متفاوتة .

وإذا كان هناك تركيز على دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فلأنها الوعاء القومي ، الذي تصورته الأمة العربية ، وأقامته حكوماتها ، لتنهض بهذا الدور ، بالتعاون ، مع كلّ الأطراف القطرية والإقليمية ، والعالمية .

تحديث الشخصية الثقافية العربية[1]

١ ـ مدخل :

الشخصية العربية ، هي قوام الوجود التاريخي للأمة العربية ، والتي تتجسد فيها قيمها الروحية والاجتماعية ، وغاياتها ومثلها ، وتقاليدها وأعرافها ، ومنجزاتها الحضارية ، والتي تستبطن قدراتها في صناعة الحياة الاجتماعية ، وفي تقدم المجتمع ، عن طريق التجاوز والابداع ، في عبارة قصيرة ، هي بطاقتها الحضارية في التاريخ .

ومن أبرز مقومات الشخصية العربية ، قيمها الروحية ! ونظامها اللغوي ، ونسقها الفكري . ونزعتها العالمية . فحول لغتها ، نمت حضارتها . وبها بلغت رسالتها الروحية . وقامت على مسؤولياتها الثقافية والعلمية ، والتي تتمثل في تراثها الحي الممدود وراء العصور ، في صورة فريدة ، لا تكاد أمة تملك مثله ، لا في حجمه ، ولا في نوعه ، ولا في تنوعه ، ولا في تأثيره على تاريخ المعرفة الانسانية .

ومن هنا يكون للبعد الثقافي والفكري أثره ، وتأثيره في بناء هذه الشخصية ، وفي تنميتها ، وتعزيزها ، بما تحقق به ذاتها ، وبما تمتد إلى المجتمع العالمي ، مشاركة ومبدعة ، حيث شاءت لها طبيعتها المعطاء أن تكون ، وحيث يهيئها قدرها المسؤول لرسالة حضارية إنسانية ، وفي هذا العرض ، نطرح قضايا ، ونستعرض مشكلات

---

(١) قدمت هذه الدراسة للندوة القومية حول التصور العلمي لتحقيق الوحدة العربية التي عقدت بمدينة طرابلس في ٢٢ فبراير / شباط ١٩٨٤ .

تكـون منطلقـاً إلى حوار أعمق ، أكـثر من السعي إلى اقتراح حلول ، أو صيـاغـة انبغائيات .

٢ ـ في الثقافة العربية والشخصية العربية :

هناك تطابق ، بين الثقافـة بوصفهـا إبداعـاً إنسانيـاً ، في مواجهـة الحاجـات الـطبيعية ، والاجتمـاعية والـروحية ، في عمليـة تجاوز دائم للواقـع ، يضـاف بـه جديد ، إلى الرصيد الحضـاري من الخبرات الفكـرية والعمليـة ، وبين الشخصيـة كموضوع للثقافة ، ومجسدة لها ، ، معبرة عنها .

فشخصيـة شعب ما ، تعبـير شامـل ، عن ثقافتـه بكل مـا تشتمل عليـه من مقـومات . وفي إطار هـذه المسلمـة الأوليـة ، تقـوم الصلة بـين الثقـافـة العـربيـة والشخصية العربيـة ، وهو أمـر وارد بالنسبـة للثقافـات والشخصيات القـومية ، في المجتمع الانساني .

وهكـذا ، فحين يـدور القول ، حـول تحديث الشخصيـة العربيـة في الاطار الثقـافي والفكري ، فـإنه ينبغي أن نحـدد مفهوم التحـديث ، إلى جانب مفهـومي الثقافة والشخصية . ولعله من النافـع ، هنـا ، أن أشـير إلى أني استعمـل كلمـة ثقافة ، في معناها الأنتربولوجي ، وودت لو أن كلمة الحضارة وضعت مكانها .

ومهما يكن من أمر ، فليكن من همنا ، هنا أن نتناول معنى التحديث .

٣ ـ في التحديث :

التحديث يعني بالضرورة ، المعاصرة ، ويعني التجديـد . وفي مجال كمجـال الفكر والثقافة ، فإنه يعني الانفتاح على آفاق جـديدة فيهـا ؛ والتعاون مـع الأنماط المتقـدمـة منهـا . . . وهـذا يعني بـالضـرورة ، استبعـاد مفهـوم الاحـلال ! أو الاستبـدال ، فهناك من يمـد في معنى التحديث والتجديد ، ليكـون مسـاويـاً لمعنى التخلي والتنكر . . ومثل هذا التفكير ! إلى جانب أنه غير ممكن عضوياً ؛ فإنه يـظل

الهدف المنشود ، وظيفياً ، لأنه يفضي إلى التبعية المطلقة ، والذوبان الكامل ، في شخصيات حضارية أخرى . . .

ومن هنا ، فإن من الرأي ، أن يكون التحديث في الفكر العربي ، ابتداء من تأكيد هويته ؛ وتحصين مقوماته ، وصولاً إلى التفتح الايجابي والقادر والبصير ، على الثقافات المعاصرة ، من موقف التفاعل النّدي الذي يملك الاختيار ، ويستطيع الابداع ، لا من موقف الناقل السلبي ؛ والتابع المقلد . . .

ذلك أنه في غياب التجذير والتأصيل للشخصية الحضارية ؛ فإن الاندفاع إلى تحديثها يفضي إلى نتيجة أسوأ من نتيجة التخلف ، والحياة في أسار الماضي ؛ ذلك هو الاغتراب والاستلاب ، وفقد المستقبل والماضي جميعاً ، أمة وحضارة !

فالتحديث المستهدف للشخصية العربية ؛ ينبغي إذن ، أن يتم في إطار المعاصرة ؛ بامتلاك القدرات العلمية ، والمهارات التكنولوجية ؛ والانماط التنظيمية ، التي تقوم عليها الحياة العالمية في مختلف مجالاتها المهنية والسياسية والاقتصادية والتقنية والعسكرية والفكرية والاجتماعية؛ تمكيناً للأمة العربية ، من تحقيق أهدافها القومية من ناحية ، واستئناف دورها الحضاري من ناحية أخرى . . .

والمعادلة في بعض جوانبها صعبة ، بالنسبة للبلاد النامية ، والأمة العربية جزء منها ؛ ولكن الأمة العربية ، ربما تميزت عنها ، بما تملك من مقومات حية وقادرة ، ومنطلقات إيجابية في أكثر من مجال ، وبخاصة في المجال الفكري والثقافي .

فالتحديث ، ليكون إيجابياً ومحققاً لأهدافه ، ينبغي أن يبدأ من تأكيد المقومات الحضارية التي ليست هي التراث وحده كحصيلة ؛ ولكنها الأدوات التي صنعت ذلك التراث الذي لم نستطع ، واسفاه ، أن ننصفه ، ولا ننتفع به كما انتفع به غيرنا فما هو هذا التراث ؟ .

٤ - في التراث والمعاصرة :

أن مفهوم التراث بصفة عامة يتخذ صوراً مختلفة ، ويوحي بانطباعات متباينة ، وهو ينطلق ، في كل حال ، من مفهوم زمني ، بمعنى أن التراث ، في المقام الأول ، هو إنجاز اجتماعي ينتسب إلى الماضي ، في صوره المختلفة سواءٌ أكان ذلك عملاً علمياً أم أدبياً أم فلسفياً ، أم فناً تشكيلياً ؛ الخ . . . ويدخل في ذلك ، بطبيعة الحال ، وفي المقام الأول ، القيم ، والمثل ، والعادات والتقاليد ؛ والمأثورات الشعبية الخ . . . وللمتخصصين ، في جوانب التراث المختلفة آراؤهم ؛ وللطبقات الاجتماعية المختلفة كذلك اتجاهاتها ، ولعامة المتعلمين مواقفهم ، من التراث . . . وليس هذا مجال عرض ذلك كله ومناقشته أو تقويمه ، وإنما ينبغي هنا ، أن نشير إلى الاشكالية القائمة في هذا المجال ، وهي القول بأن التراث العربي قد اثقل خطى الأمة العربية في سعيها إلى المستقبل الذي تسير إليه مستدبرة له ؛ ووجهها إلى الماضي ، وإن هذا التراث أصبح صنماً يعبد ؛ وقيداً على التقدم غليظاً .

ومثل هذا الرأي وما يتفرع منه ؛ وما يدعو إليه ؛ يثير قضايا واسعة ، نتعرض لبعضها في أثناء هذه الدراسة . . . .

وقبل أن نتناول بعض جوانب قضية التراث العربي ، في خصائصه ؛ ينبغي أن نقرر ظاهرتين إجتماعيتين ، تتصلان بالموقف من التراث ، بصفة عامة ؛ ويكاد ينطبق هذا ، على كل تراث .

أولى الظاهرتين ؛ أن هناك لدى الانسان بصفة عامة اتجاهاً لتقديس ماضي ؛ لاسباب كثيرة . وأكبر مثل لذلك ، هو عبادة الأسلاف ؛ وهو الدين الذي ساد ويسود في المجتمعات التي لا تدين بالوحدانية ؛ ولا بالرسالات السماوية . والماضي الانساني هو الذي يتلقى الحاضر ، وينشئه على صورته ، يعطيه الهوية اسماً ونسباً ؛ ويزوده بالمهارة رؤية ودرة ، ليواجه بها متطلبات الحياة المادية والاجتماعية ؛ ويهبه الخبرة المتراكمة ، ليبني عليها خبراته ، وفي مقدمتها اللغة ، وسيلة التواصل الاجتماعي ، والقيم ، قاعدة السلوك ومناط العلاقات

الانسانية ، والمهارة ، أداة التعامل مع الطبيعة . فالانسان ينشأ في رحم الماضي ، ويظل مشدوداً إليه بكل سبب في الحياة . . .

ثم أن هذا الماضي ، هو حياة تحققت وحقيقة ثبتت ، بينما المستقبل حلم وأمل ، هو صورة فكرية . والحاضر ينقلب ماضياً في كل لحظة ، فكل عمل يتم ، يصبح رصيداً للماضي ، فالماضي سواءاً أكان بعيداً أم معاشاً في كل لحظة ، هو سجل الحياة . . بكل انجازاتها مع تفاوت ذلك الإنجاز وطبيعته ونوعه وقيمته . فنحن في الواقع نعيش الماضي المعاصر ، لو صح هذا التعبير ؛ ولهذا السبب كان التعلق به جزءاً أساسياً من تصور الحياة الاجتماعية ، بصفة عامة ؛ والحنين إلى الماضي القريب والتعلق به ، أمر يمارسه الناس جميعاً ، في أحاديثهم اليومية ، فالناس يتحدثون عن سهولة الحياة في الماضي ، وهذا ما يعرف بظاهرة « العصر الذهبي » ، لدى الاجتماعيين .

أما ثانية الظاهرتين فهي ما أصاب العلاقة بين الماضي والحاضر ، في مستوى التقدم المادي ، أي في علاقة الانسان بالطبيعة ؛ وفي تصاعد قدرة الانسان على التحكم في أسرار الطبيعة ، وفي طاقاتها ، وعلى تسخيرها ، ارتفاقاً بها وانتفاعاً منها ، وهذا يعني أن الاكتشافات العلمية ؛ والاختراعات التكنولوجية والاجتماعية ؛ وما خلقته من نمط حياة جديد ، وهو ما نسميه بالحضارة التكنولوجية المعاصرة ، أفضت إلى مواجهة تاريخية ، بين الحضارة التقليدية ، التي مستقرها ، التراث النسبي والمتفرّد ، وبين الحضارة المعاصرة ، ، التي مرتكزها المطلق والمنمّط . . . وتخطياً للتفاصيل والفوارق بين طبيعة الحضارتين ووسائلهما ، وأهدافهما ؛ ينبغي أن نركز على أن الفرق الجوهري بينهما يتخلص في بعض الوجوه ، في أن الحضارة التقليدية تقوم على « النسبية » أي على فكرة حضارات متعددة ، أي حضارات مجموعات محددة مع وجود عناصر عالمية مشتركة فيها ؛ وأن الحضارة المعاصرة ، تقوم على « المطلق » أي العالمية، بمعنى حضارة واحدة للعالم ، مع قيام عناصر محلية فيها ، كاللغات مثلاً . . . .

وفي إطار هاتين الظاهرتين يمكن فهم الاشكالية القائمة حول التراث في

البلاد النامية فهناك إذن تقديس للماضي من ناحية ؛ وهو أمر له أسبابه ودواعيه التاريخية والعملية ، وهناك انبهار واعجاب بالمعجزات التكنولوجية التي تحققها الحضارة المعاصرة ؛ وهي انجازات مرتبطة بالتفوق والقدرة والسيطرة والقيادة ، وهو أيضاً موقف مُسَوَّغ ، لأنها هي السبيل الوحيد ، ليس لتحقيق التقدم ، بل لتحقيق الوجود في منطق العصر ، فالحياة في خارجها ، تكاد تكون مستحيلة بكل المقاييس . .

كيف إذن يمكن الجمع بين جمال الماضي ، وقوة الحاضر ؟ أنضحي بالماضي ، بما فيه من قيم وخبرات ، أم نطور هذا التراث وندمجه في صورة من الصور ، في سياق المعاصرة ، حتى نقبل عليها ، ونحن نحمل اسماً ونمتلك هوية ؟ وهل هو شرط علمي وتاريخي . . أن نهجر شخصيتنا لنتقدم ، بمعنى أن المعاصرة ، لا تتم إلا بالاغتراب والاستلاب ! وأن الدخول إلى محرابها يجب أن يكون بلا ذاكرة ؟ لقد سميت هذه الظاهرة ، في دراستي للتغير الحضاري ، باسم « الوهم الحضاري »[(١)] .

ومهما يكن من أمر ، فإنه مما يزيد هذا الاختيار صعوبة ! هو أن أسلوب تقديم هذه الحضارة المعاصرة لنفسها إلى المجتمعات أسلوب مضلل ؛ لأنها تقدم ثمارها الاستهلاكية سهلة ، وتحجب قيمها الحقيقية وراء تلك المنتجات ؛ فيتمسك الكثيرون بالقشور ؛ ويعتقدون أنها هي التقدم ، وأنها هي الحضارة ؛ فيعتقدون أنه يمكن لهم أن يحققوا المعاصرة التكنولوجية بلبس القبعة ، أو باستبدال طريقة الكتابة ، من اليمين إلى الشمال ! أو باستبدال الحروف التاريخية ، بحروف لاتينية . الخ . .

ومن هنا ينبغي أن يدور قول ، حول التراث العربي وخصائصه في إطار هذه القضايا لنتلمس عناصر القوة فيها ، ومدى استجابتها لاستيعاب هذه المعاصرة التكنولوجية .

---

(١) التغير الحضاري وتنمية المجتمع (الفصل العاشر) ص ٣١٠ .

٥ ـ في خصائص التراث العربي :

إن التراث العربي يعد نفسه ، ويطيل نفوذه ، وراء الأمة العربية ، ليصل إلى المسلمين جميعاً . فالحضارة العربية ، تميزت بين الحضارات التقليدية النسبية ، بانطوائها على عنصر عالمي ، هو الإسلام ؛ والعنصر العالمي هو الخاصية المميزة للحضارة المعاصرة ، إجتماعياً ، والتي تحققها عن طريق التكنولوجيا ؛ بينما يحققه الإسلام عن طريق الأيديولوجيا ؛ وهذه نقطة أساسية في دراسة التراث العربي والشخصية العربية ؛ ذلك أن اللغة العربية ، منذ أصبحت وعاء الرسالة الإسلامية أصبحت لغة عقيدة إلى جانب كونها لغة قوم ، ولم يعد استعمالها أو أمر حفظها ، والقيام عليها ؛ شأناً قومياً وحسب ، ولكنه يصبح ، كذلك ، شأناً إسلامياً ، أي عالمياً ؛ فالإسلام دعوة قائمة إلى كل الناس في كل زمان ومكان .

كذلك ؛ فإن التراث العربي ، إنطلاقاً من موقع الأصالة والقدرة والتفتح ، استوعب ثقافات الشعوب الآسيوية والأوروبية ، وترجمها إلى اللغة العربية ، ثم تمثلها ، وتجاوزها ، اضافة وإبداعاً ، فكان التراث العربي بذلك حصيلة مركزة لخبرات الشعوب ومعارفها ، حتى أصبحت العربية ، هي لغة العلوم الحيوية ، والطبيعية والهندسية والرياضية . ومن سخرية القدر أن القضية المثارة ، حول تعريب التعليم الجامعي والبحوث العلمية ؛ اليوم ، كانت مثارة في أوروبا قبل ثلاثة قرون بصورة عكسية ، فقد كانت كتب الطب العربية ، هي التي تدرس في الجامعات الأوروبية ، وكان هناك من العلماء الأوروبيين، من يرى ، أنه لا يمكن دراسة العلوم والرياضيات والفلك والطب ، إلا باللغة العربية ، لأنها لغة العلوم ، وكانوا يطلبون ذلك في الجامعات العربية في غرناطة وقرطبة وسالرنو ، كما يحدث اليوم بالنسة إلى العرب الذين يطلبون العلم في الخارج ، وهم الذين يرون استحالة دراسة العلوم ، باللغة العربية ، لأنهم تعلموا في بلاد أخرى ، ولقنوا ما لقنوا بلغة أجنبية . . .

وهكذا ، فإن التراث العربي لم يكن يمثل خبرة عربية محلية ، بقدر ما هو خلاصة خبرة تاريخية عالمية في مجالات المعرفة والتكنولوجيا في عصر ازدهار الحضارة

العربية ، مما كان رافداً أساسياً لهذه الحضارة المعاصرة . فالعلم العربي هو الأب الشرعي للعلوم ولتطبيقاتها التكنولوجية في هذا العصر ، وهذا أمر تاريخي وطبيعي في نمو المعرفة وتبادل الخبرات الانسانية ، يضاف إلى هذا أنه على الرغم من الكوارث التاريخية التي أصابت الثقافة العربية ؛ على أيدي المغول والتتر ومحاكم التفتيش ، فإن ما سلم من هذا التراث شيء عظيم ، إلى جانب روائع الفن المعماري والتشكيلي القائم الآن ، شاهداً على العطاء العربي ؛ في كل مكان ، في أوروبا وآسيا وأفريقيا . . .

ومع قسوة الظروف السياسية التي مرت على الأمة العربية ، والتي أعقبت آثاراً سلبية مختلفة ، إما بتجميد الابداع الفكري ؛ وتدهور الحياة الثقافية العربية ، وإما بتقسيم الأمة العربية ، وتجزئتها ، واغتصاب أجزاء منها . فقد ظلت الثقافة العربية ، في كل حال ، موحدة ، ونهضت هناك على اتساع الوطن العربي ، منارات في الأزهر والزيتونة ، والقرويين ، وفي الحرمين ، وفي النجف وفي غيرها من المواقع ؛ ترفع الراية ؛ وترمز إلى الوحدة . . . وإلى الديمومة والاستمرارية . . .

إذن فإن التراث العربي ، يتميز كيفياً ، بعنصر العالمية ، وبعنصر الابداع ؛ وبعنصر الاستمرارية ، وكميّا ، بوجود قدر كبير من المصادر والمراجع والمنجزات القائمة ؛ والتي تشكل عنصراً جوهرياً في الحياة الثقافية العربية المعاصرة ، ثم بالقدرة التاريخية على استيعاب الخبرات والمعارف البشرية ، وتعريبها ؛ وتمثيلها ، والابداع فيها . فقد كانت اللغة العربية ، هي الجسر الذي عبرت عليه المعرفة الانسانية في مختلف مجالاتها ، ومن مختلف منابتها الجغرافية ، ومن مختلف لغاتها إلى أوربا ، فقد كانت هي وراء ذلك كله ، ومستقرة ، والرائدة في وصل الخبرةالانسانية مما أذن ، بالتقدم العلمي الذي نعاصره . .

وإن لهذه الخصائص ، قيمة مميزة ، في قضية تحديث الشخصية العربية؛ وفي النظر في أساليب ذلك التحديث ؛ ذلك أنها قادرة بهذه الخصائص نفسها على تقبل واستيعاب الجديد ، في العلم والتكنولوجيا ، على نحو ما فعلت من قبل في تاريخها الحضاري .

٦ ـ في الشخصية العربية :

دراسة « الشخصية القومية » يحيط بها بصفة عامة ، جدل واسع ، حول منهجيتها ، في إطار العلوم الاجتماعية والنفسية ؛ وذلك لأن الاتفاق على معايير موضوعية في تقويم ظواهر نسبية ، متصلة بالقيم والاتجاهات! من الأمر العسيرة منهجياً . ومن هنا فإن كل ما كتب عن الشعوب ، وعن خصائصها ، يقع في باب الانطباعات والتعميمات ؛ بل إن بعضها قد قاد فعلاً ، إلى نوع من الاتجاهات والافكار التي مارست أثراً سياسياً سيئاً ، على المستوى العالمي ؛ مثل التعصب العرقي ، والتمييز العنصري ، والادعاء بسيادة الشعوب الآرية ، أو شعب الله المختار ، وغير ذلك من الاباطيل . .

ومع هذا ، فإن هناك مجالاً لرصد الحقائق التاريخية ؛ وتقويم المنجزات الحضارية ! في تراث تلك الشخصيات ، ودراسة مقوماتها ، وآثارها . .

وحين يدور القول عن الشخصية العربية ؛ فهو قول حول مقومات الحضارة العربية قيماً وعادات وتقاليد وفكراً ومهارة ، على مدى التاريخ ؛ وهو موضوع أفردت له مئات الدراسات والمؤلفات ، وقد يغني ، في هذا المجال ، ما سلفت إليه الاشارة ، من قضايا متصلة بموضوع تحديث « الشخصية العربية » الذي يهدف إلى البحث عن صيغة إجتماعية ، لتمكين الأمة العربية ، من أن تعيش عصرها ، مشاركة ؛ وأن تكون على مسرح الحياة من أبطال قصة التقدم البشري ، وأن تقدم من عطائها فيها ما يغنيها ؛ ويجمّلها ، لا أن تكون في القاعة مع المعجبين !! .

وهذا يقود إلى قلب المشكلة ، في « التحديث » الذي هو أخف الكلمات مدلولاً ، في سياق عملية التغيير الحضاري ؛ فالواقع أن القضية ، هي قضية الالتحام بالعصر ، ومنجزاته ، والمشاركة الإيجابية في تصوره وإبداعه . . . في عبارة قصيرة وبيّنة ، قضية صورة العلاقة بين الحضارة التكنولوجية ، وبين الحضارة العربية بقيمها وتقاليدها .

وهنا لا بد من التعرض لبعض الاشكاليات المتصلة بالطبيعة العضوية للحضارة التكنولوجية ، والتي من شأنها أن تؤثر في عملية التحديث ، إيجاباً أو

سلباً ؛ ذلك أنه لا يمكن تصور « التحديث » إلا في هذا الاطار ، إطار الحضارة التكنولوجية المعاصرة أو الحديثة . وهذا يعني أن هناك طائفة من الحقائق الاجتماعية في هذا السياق ، لا يتم النظر في قضية تحديث الشخصية ، دون عرضها ، ومناقشتها ، لأنها تمثل المشكلة الحقيقية التي لم يكد يتجاوزها المفكرون ؛ والمعادلة الصعبة التي لم تجد الحل الشامل لها .

فمن تلك الحقائق ، أن الحضارة التكنولوجية ترتكز على معطيات العلوم الطبيعية والحيوية والرياضية وقوانينها المطلقة ، وأنها لذلك لا قيد عليها ، إلا طبيعتها . وهي لذلك تفوت منطقة النسبية الاجتماعية ، لتدخل في نطاق المطلق الموضوعي ، وبالتالي ، في النمطية ، بمعنى أن كل إنجاز معين ؛ يتطلب شروطاً معينة ولا يقوم بدونها، وهكذا . هذا من حيث الطبيعة العضوية ؛ أما من حيث الوظيفة الاجتماعية ، فإن لهذه الحضارة قيمها الخاصة ، فيما يتصل بغايات الحياة ، وفيما يتصل بالنسق الاجتماعي ، في مفهوم العمل والثروة والزمن والمكانة والدور والعلاقات الاجتماعية الخ . . .

ومن هذه الحقائق ، أن هذه الحضارة التكنولوجية ، في ارتباطها بالتنظيم المالي والمصرفي الدولي ، وبإيديولوجيات النظم السياسية العالمية ، وبمؤسساتها التوجيهية ، وبما تملك من وسائل الانتشار الذاتي ، وبطبيعتها السلعية ، أطبقت على الكرة الأرضية ، وهي في سبيل تجاوزها ؛ ثم أنها قادرة على أن تصل إلى أي إنسان ، في أي بقعة من الأرض ، وفي أي وقت من الأوقات ، في صورة من الصور ، بحيث فرضت علاقات مع كل المجتمعات ، ومع كل فرد في كل المجتمعات ، فأصبحت قدراً لا مهرب منه .

وهكذا ، فإن التحديث أو المعاصرة أمر مفروض على المجتمعات التقليدية طوعاً أو كرهاً ؛ ولا عاصم لها منها ؛ فهي تطلب طلباً ، وتشتري ، وتستنزف لها موارد المجتمعات النامية ؛ وأصبح طلب التماثل مع المجتمعات المتقدمة هو غاية الغايات .

وأي مجتمع نامٍ ذلك ، الذي لم ترفع حكومته راية التنمية عالية ؟ فالتنمية

والتحديث والمعاصرة ؛ كلها إذن مفهوم يرمي إلى تغيير نمط الحياة التقليدي ، في سياق النمط العالمي القائم الذي يمثل القوة والثروة والتفوق الاجتماعي .

فالتحديث إذن ، هو التغيير . ما هو مدى ذلك التغيير ؟ وكم يبقى من الشخصية الحضارية التقليدية بعده ، وكم يختفي ؟ . . . . . وفي عبارة أخرى ، ما هو الثمن الاجتماعي لذلك التغيير . . . . . . ؟

هل يمكن أن نحقق التغيير ونحتفظ بخصائص الشخصية العربية ؛ بحيث تكون رافداً من روافد هذه الحضارة الكونية ؟ أم تذوب تلك الشخصية في خضم هذه الحضارة النمطية ؛ الواحدية البعد ؟ ذلك أن الوقوف في خارجها ، أمر غير ممكن إجتماعياً ولا سياسياً ، بل ولا عضوياً ، فهو وقوفٌ ، خارج الزمن الاجتماعي !

هذا هو السؤال ؟ وهذا هو التحدي ؟

وعملية تحديث الشخصية العربية ، ليست وصفة ، أو توصيات ، أو نصائح . . . ولكنها وجه من قضية العصر كله ، من قضية المجتمعات النامية كلها ، على تفاوت حظوظها ، واختلاف قدراتها ، في التقدم ! وهي أيضاً ، قضية المجتمعات المتقدمة نفسها بالقدر نفسه .

فالمجتمعات المتقدمة ، ترفض أن تيسر السبيل للدول النامية لتتماثل معها ، لأنها لو فعلت ، فإن تلك الدول تفلت حينئذ ، من دائرة التبعية ، إلى دائرة النِّدِّية ، ومن دائرة الاستهلاك إلى ساحة التنافس ، ومن هنا كان احتكار التكنولوجيا وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات ، وعابرة القارات .

هذا ، على أن الطريق ، إلى امتلاك القدرة الذاتية للتعامل الإيجابي مع التكنولوجيا ؛ أمامها عقبات ، وعقبات ، ذات طبائع مختلفة ، ويأتي القرار السياسي في مقدمتها ؛ وتتوسطها الشروط العلمية والتنظيمية ، والمالية ، والتكييف والتطبيع والتأصيل والمشاركة تعقبها .

٧ - من اشكاليات تحديث الشخصية العربية :

هنالك اشكاليات كثيرة ، حول قضية تحديث الشخصية العربية . وفي هذا المجال المحدود ، قد يغني بسط اثنتين منها :

الأولى ، وهي تتصل بسبب إلى أصول الشخصية العربية وطبيعتها : وجوداً ووظيفة .

والثانية ، متصلة بطبيعة التحديث ، أو التغير . . وصوره ووسائله ومعقباته . .

أما عن اشكالية الشخصية العربية فهي كثيرة . لا نقول جديداً إذا قلنا أن مناط ذلك كله ، هو وجود صورتين لتلك الشخصية هما صورة الأمة ؛ وصورة الدولة ؛ بمعنى أن هناك خريطتين ، خريطة حضارية ، هي تراث الأمة العربية ، الميراث الجماعي المشترك لأبنائها على مدى العصور ، وهو الذي صنعوه ، ونسجوه من القيم والتصورات والقدرات والخبرات والأدوات العربية ؛ والذي يتخذ فور دخولها إلى التاريخ ، الجنسية العربية ، والهوية القومية ، فامرؤ القيس ، وعنترة وحسان والحطيئة وجرير والفرزدق والأخطل ، وبشار وأبو نواس ومسلم بن الوليد ، وأبو تمام والبحتري وابن الرومي والمتنبي والمعري ؛ وابن زيدون وابن حمديس وابن رشيق ، مثل شوقي وحافظ والأخطل الصغير والخليل مطران ، وجبران ، والشاعر القروي والشابي والتيجاني بشير ، ومحمود حسن إسماعيل ، وعلي طه المهندس وبدوي الجبل ، هم جميعاً من شعراء الأمة العربية ، وجنسيتهم هي العربية ؛ والائمة مالك وأبو حنيفة والشافعي ، وابن حنبل والمعتزلة باصنافهم ؛ والفلاسفة ، الكندي ، والفارابي وابن سينا والغزالي وابن رشد ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا ، هم مفكرون عرب ؛ وعبد الحميد الكاتب والجاحظ ، وأبو حيان وابن قتيبة ، وعبد القاهر الجرجاني ، وابن عبد ربه ، وأمين الريحاني والرافعي والزيات وطه حسين والعقاد وغيرهم ، هم أدباء ونقاد وكتاب من الأمة العربية ، والذين يقرأون لهم ، ويتوحدون معهم وينتمون ، هم أهل اللسان

العربي والقيم العربية ، ففي محراب الانتماء ، ليست هناك اقليمية ولا بطاقة سفر خاصة لهم . في الأرض العربية .

إلى جانب هذه الخريطة الحضارية ، هناك اليوم خريطة سياسية ، وحدود مرسومة بين الدول العربية ، وهي تتعامل مع بعضها ، كما تتعامل مع الدول الأجنبية ، على أحسن الفروض . . فلو أراد المتنبي ، أو ابن زيدون ، أو ابن رشيق أو الجاحظ أو الكندي ، أو أي واحد من الرموز الثقافية أو العلمية العربية الانتقال من بلده إلى بلد عربي اليوم لواجه عسراً في فك الأوراق وطلب الإذن بالدخول . وقد يتيسر له ذلك وقد لا يتيسر، وذلك على عكس ما كان عليه الوضع ، حين كانت الخريطتان السياسية والحضارية واحدة .

إن هذه الحدود التي تقوم بين الدول ، رسمتها وحددتها كلها ما عدا حدا واحداً الدول الأوربية الاستعمارية : انجلترا وفرنسا وايطاليا واسبانيا ؛ وزرعت تلك الدول في قلب الأمة العربية ، كياناً غريباً ، غازياً متسلطاً ، اغتصب أغلى بقعة عربية ، فلسطين بما في ذلك القدس الشريف ، وفتحت أمامه مجال التوسع شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في الوطن العربي ، حدوده مفتوحة إلى حيث تمكنه قدرته من التوسع ، ذلك هو الكيان الصهيوني الاستيطاني ، الدولة الوحيدة في العالم ، التي ترفض ، أن تكون لها حدود دولية معلومة . . لأنها حرة ، بالتعاون مع الامبريالية العالمية ، في أن ترسم تلك الحدود ، بالقوة لا بالحق ، ولا بالشرعية الدولية ؛ ولا بالتاريخ الحضاري .

إن التناقض القائم بين مفهوم الشخصية الحضارية الواحدة ، التي هي حقيقة الأمة ؛ وبين مفهوم الدول المتفرقة ، ذات السيادات الاقليمية ، هو من الاشكاليات الاساسية في أي عمل عربي . . .

إن هذا الوضع ، أسلم الأمة العربية ، إلى وضع يكاد يكون فريداً ؛ وقد حاول المفكرون القوميون ، من آباء الوحدة العربية ، بتأييد من الشعوب العربية ، أن يوجدوا صيغة لمواجهة الموقف ؛ فكانت فكرة الجامعة العربية ، باعتبارها الوعاء القومي ، الذي يمثل في الحد الأدنى ، وحدة العمل العربي المشترك .

ووراء إنجازات الجامعة في النطاق العربي سياسياً ، الأمر الذي يتحكم فيه ميثاقها ، فإنها استطاعت في إطار العمل المشترك وعن طريق مؤسساتها ومنظماتها المتخصصة ، تحقيق خطوات كبيرة ، في مجال توحيد السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ؛ فتم إقرار استراتيجيات عربية ، في القطاع الاقتصادي والتربوي والثقافي والاجتماعي ؛ وافقت عليها الدول العربية ؛ وأقرتها ؛ وإن كان تنفيذها ، يتم في نطاق الامكانيات الفنية والبشرية ، والمنظور السياسي المحلي ؛ إلا أنها مع ذلك ، تمثل ، انجازات حقيقية للأمة العربية ، على طريق وحدتها . . .

ومن النتائج الطبيعية للخريطة السياسية العربية ؛ غياب التكامل ، بين الموارد الطبيعية ، والبشرية ، والامكانيات المادية والاجتماعية ، مما سبب غياب التوازن ، في قدرات الأمة العربية ، وحال دون حشدها لغاية واحدة . وقد خلقت هذه الأوضاع ثغرات حتمية ، تسللت منها الثروة العربية المالية والبشرية إلى خارج نطاق الأمة العربية ، بل إنها ربما كانت من معوقات نموها واستكمال حقيقتها ؛ وتأكيد هويتها ؛ في صورة من الصور .

ومن هنا ، فإن من أكبر معوقات تحديث الشخصية العربية هو التناقض القائم بين الهوية الحضارية ، والهوية السياسية ؛ وفي عبارة قصيرة ؛ ظاهرة التجزئة ، التي أدت إلى ما يدور في الساحة العربية من تبديد للقوى القومية ، في الصراعات الجانبية ، والنزاعات الداخلية ، التي تصرف الأمة عن مواجهة قضايا وجودها ، أولاً ، ثم قضايا العصر ، ومنها التحديث ثانياً .

ليس من همي هنا الحديث عن الصور السياسية أو الإدارية للوحدة ؛ ولا عن تجاربها ؛ ولكن الذي يهم ، هو ما يجده ، كل دارس للمجتمع العربي ، في صورته القائمة ، من التداخل ، بين المتناقضات الرئيسية والفرعية ، وإن صراع الأيديولوجيات العالمية ؛ وجدت مدخلاً ، في التركيب السياسي القائم ؛ لتصبح عنصراً أساسياً ، في وسائل السعي العربي الوحدوي . . .

ومن الحق ، أن نقرر ، أن هذا الموقف ، هو من إفراز الأوضاع السياسية العربية ؛ وهو إقرار واقعي وتسليم عملي بها ، والدول العربية تتعامل مع بعضها

على أساس السيادة الاقليمية ، وتتقسم اختياراتها ، بين القوى العالمية السائدة ؛ لأنها لا تملك مقوماتها الذاتية ؛ لا اقتصادياً ؛ ولا فكرياً ، ولا أمنياً ، فهي في حاجة دائمة إلى الاستعانة الأجنبية ؛ وإلى الدعم الخارجي ، شأن الدول النامية في هذا العصر ، عصر المركز والتخوم ، عصر السيادة ، والتبعية .

في مثل الواقع العربي ، يصبح اتخاذ قرار سياسي واحد بتحديث الشخصية العربية ؛ أمراً عسيراً ، إن لم يكن مستحيلاً . . لأن التحديث موقف واختيار واتجاه . . . ؛ لابد أن يكون له مضمون ، وأن تكون له غاية . فأين السيادة العربية التي تستطيع أن تقرر ذلك ، وما هي أداتها ، ووسائلها ؟ هناك سيادات عربية ، يقدر عدد دولها ؛ وهناك اختيارات سياسية متعددة كذلك ؟ .

فإذا انتقلنا إلى الاشكالية الأخرى المتصلة بالتحديث نفسه . . . فإنه من النافع أن ننظر في قضيتين اثنتين أيضاً .

القضية الأولى عامة ؛ وهي تعرض لكل الدول النامية ، والقضية الثانية خاصة بالشخصية العربية . . .

ولقد سلفت اشارات ، في مقاطع هذا العرض ، عن الموضوعين ، وقد يكون خيراً ، في سياق التبسيط والشرح أن نتناولها بشيء من التخصيص . .

أما القضية المتصلة بظاهرة التحديث ، بالنسبة للدول النامية ، فالسؤال التقليدي هو كيف يتم هذا التحديث أو التغير لنمط الشخصية وهو أمر كما أسلفنا ، لا يتناول أدوات التقدم التكنولوجي وحدها ، ولكن يتناول ، وفي الأساس ، القيم والاتجاهات ونمط الحياة . . . كيف يمكن الاحتفاظ بالهوية الحضارية ، مع الانخراط في النمط الجديد وهو نمط ليس أوربياً ، كما يعتقد كثير من الناس ، وإنما هو نمط استخدمته طبيعة هذه الحضارة ، وهو يتعارض مع الحياة النمطية الأوربية التقليدية بقدر ما يتعارض مع نمط حياة الشعوب الأخرى . ولكن الزمن وحده ؛ وعبر صراعات ما تزال قائمة في المؤسسات الدينية المسيحية هناك ، تركز هذا النمط الجديد ، ليس في الحياة الاقتصادية والصناعية وحدها ، ولكن أيضاً في الحياة الاجتماعية والسياسية . . . ومع أن هذا النمط لم يستطع أن يسود

سيادة كاملة ، فما تزال هناك عمليات التكيف والمواءمة ؛ بين القيم والتكنولوجيا مستمرة ، وإن كانت الأخيرة تكسب كل يوم أرضاً جديدة . ومع هذا ، فلو اتخذ قرار بالتحديث ، وبتبني نمط الحياة التكنولوجي ، كيف يمكن تحقيقه ، وما هو الطريق إليه ، من الواضح ، أن الموضوع ، في مستوى الإستهلاك ، والتبعية؛ أمر سهل ووارد ، وممارس يومياً ، في الارتفاق اليومي لسكان العالم ؛ في تنقلهم ، وفي ملبسهم ، وفي مأكلهم ؛ وفي ترويجهم ؛ وفي تنظيم حياتهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفني والاعلامي . وهذا المستوى ، الذي يكرس التبعية ، بكل أنواعها ، هو أمر تطلبه الحضارة التكنولوجية ، وتسعى إليه ، بمختلف الوسائل . . . . غير أن الموضوع الرئيسي ، هو كيف يمكن الانتقال من الاستهلاك إلى الانتاج ، من القاعة إلى خشبة المسرح . . . من النمطية إلى التفرد من الأخذ إلى العطاء .

إن الظروف التي تكون فيها هذا النظام ، تاريخياً ، منذ عهود المد التجاري والاستعمار التقليدي ، والاستعمار الحديث ، هي ظروف غير قابلة للتكرار . فأوربا التي نهبت ثروات العالم ، وكدستها في عواصمها ، ونمت فيها الاتجاهات الليبرالية ، والنزعات العلمانية ؛ استطاعت أن تخلق الثورة الصناعية ، التي أفضت إلى الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة .

وهذا أمر غير ممكن أن يعود ، ثم ما الحاجة إلى عودته ، ولماذا يعود؟ هذا إلى جانب أن التقدم المذهل الذي يقع الآن ؛ واختزال الزمن ، بين البحوث العلمية الأساسية ، وبين تطبيقاتها ؛ سرَّعا بصورة غير مسبوقة ، من وتيرة التغير ، فالذي تم في الخمسين سنة الأخيرة ، من عمر الانسانية ، من التغيرات الاجتماعية ، في العلاقات بين الانسان والطبيعة ، والانسان والانسان ، يكاد يساوي في حجمه ، ونوعه ، ، وتنوعه ؛ حصيلة ما انجزته البشرية عبر آلاف السنين من حضاراتها التاريخية .

وهكذا ، فإن الدخول في عملية « اللحاق بالركب الحضاري » كما يسود التعبير السياسي ، أمر غير وارد على اطلاقه ؛ لأنه ليس من الممكن أن ينتظرنا القوم ، حتى نلحق بهم ليسيروا معنا ؛ ولأن التقدم يخلق التقدم ؛ وهو يسير بوتيرة

متسارعة فسيظل ذلك التقدم ، أكثر سرعة ، وأوسع خطى ، من السرعة التي يمكن أن يحققها الساعون للمجد ، ولو جدّوا ، فإن بين القوم المتقدمين ، وبين الشعوب النامية قرنين ، من الفوارق الحضارية ، وهذان القرنان ، بالمقاييس المعاصرة هـ ا قرون وقرون . . . وقد يقال أننا سوف نبدأ من حيث انتهوا ، ولذلك ، فإننا لن نبدأ من الصفر ، وسوف نفيد من التجارب القائمة ؛ وهذا صحيح ؛ ولكن هذه البداية ، مهما كانت ، من الصفر ، أو من النهاية ، فإن لها شروطاً موضوعية ، وقدرة ذاتية ، لا بد من استنباتها وامتلاكها. نحن نستطيع أن نمتلك جسد التقدم ، نشتريه بالمال ، ولكننا لا نملك روحه ، لا نستطيع أن ننتجه ، وأن نكرره ، وعلينا أن نشتريه في كل مرة ، فنشتري أحدث السيارات ، ونغيرها كل عام ؛ وندفع ثمنها ؛ ولكننا لا نستطيع أن نصنع واحدة منها ، مهما كان مستواها . . . . وهكذا .

إن المشتغلين بالتنمية ؛ وخاصة ، في البلاد النامية ، من الاقتصاديين والاجتماعيين ؛ ومن المشتغلين بالمستقبليات ، يفكرون في نقطة انطلاق جديدة ، للدخول في عصر التكنولوجيا ؛ على أساس أن التكنولوجيا ، في أساسها ، ككل الحضارات الأخرى ؛ هي اختيار ، وصورة من صور مواجهة الحاجات العضوية والاجتماعية للمجتمع من منظور عملي ؛ وإن المجتمعات تستطيع أن تحقق هذا بصورة أخرى ؛ ووضعوا لذلك ، نماذج رياضية ، يحاولون بها حل هذه المعادلة ؛ ولعل مفكري أمريكا اللاتينية ، هم من أنشط الساعين إلى ذلك .

تبقى المشكلة بعد هذا كله ، بالنسبة إلى المجتمعات النامية ؛ في كيفية تحقيق التقدم والانفلات من التبعية والقدرة على الحفاظ على الهوية الحضارية واغناء التجربة الانسانية بها ، باعتبارها صيغاً جديدة ، توسع مجال الاختيار ، وتحد من النمطية الحولاء .

فإذا انتقلنا إلى القضية الأخرى ، وهي تحديث الشخصية العربية ؛ فإننا نواجه ، بالاضافة إلى كل ما عرض في الفقرة السابقة ، من هذا القول ، موضوع القرار والاتجاه ، وقد رأينا أن التناقض بين الحقيقة الحضارية ، والحقيقة السياسية هو من العقبات الكبيرة في هذا الشأن .

وقد يتساءل الانسان ، لماذا يكون التحديث وسيلة إلى الوحدة ، بدلاً من أن تكون الوحدة وسيلة للتحديث ؟ وهذا سؤال مشروع ؛ لأن التحديث ، في كل حال ، هو قدر على الشعوب المعاصرة ؛ فالذي لا يتحدث ولا يتعاصر ، يخرج عن دائرة المشاركة ويقع إلى الأبد في أسر التبعية ؛ غير أن التحديث الذي لا يتم في إطار الوحدة ؛ يتعرض لآفتين : الأولى الحرمان من الطاقة القومية الضخمة بشرياً ومادياً ، على مستوى الوسائل ، بما يعطل تحقيقه ، أما الآفة الأخرى ، فهي العجز على مستوى الهدف ، من الاحتفاظ بالهوية الحضارية الكاملة فيتم التحديث في مجموع الدول العربية ، في اتجاهات مختلفة ، وقد تكون متعارضة ومتصارعة .

فتحديث الشخصية العربية ، ينبغي أن يتم في إطار الوحدة القومية ؛ يقويها وتقوى به .

٨ ـ من وسائل تحديث الشخصية العربية :

تحديث الشخصية العربية مأخوذاً بالمعنى الايجابي ، هو تقوية للبناء الحضاري العربي ؛ بإضافة قوة جديدة إليه ، لا تخرجه عن مقوماته الأساسية ؛ فلا يكون التحديث بديلاً للخصائص التاريخية للشخصية العربية ؛ وإنما ينطلق من تجذيرها وتأصيلها .

وهنا ، نشير إلى ما يردده الكثيرون ، عن عبادة التراث وعن صنميّته ، وعن تقليد الماضي ، وعن أن هذه الشخصية العربية المتوارثة هي صورة للقيم وللخبرات والعلاقات التاريخية التي فقدت وظيفتها وأنه يجب التطلع إلى المستقبل ، التلفت إلى الوراء . . وأن تقليد الماضي ، فوق أنه عمل باطل ،هو سعي مستحيل ، لأنه لا يمكن استعادته ؛ ولا اعادة تكوينه .

والواقع أن ذلك كله غير وارد ؛ فليس التراث هو الماضي الذي انقضى ، ولكنه الماضي الحيّ ؛ فإن الظاهرة التي تفقد وظيفتها ، تتخذ صورة أخرى ، وتتحول إلى منطقة الظل ؛ لتفسح المجال للظاهرة الجديدة التي تلبّي الحاجات المستحدثة ، وهنا ينبغي أن نفرق بين الثوابت في الشخصية الحضارية ، وبين

المتغيرات ، فهنالك ، ثوابت في الشخصية العربية ، كما هي الحال ، في الشخصيات القومية الأخرى . . . وبدون تأصيل الثوابت ، لا تعود شخصية حضارية متميزة . وقد يقال ما قيمة ذلك التفرد الحضاري أو التميز القومي ، في عالم يسير نحو الوحدة الانسانية المطلقة ؟ .

ولقد يكون مثل هذا السؤال قائماً ، ومنطقياً على وجه من الوجوه ؛ ولكن من ناحية أخرى ، فإن تصور نهر الحياة مرفوداً بنبع واحد سائد ، هو الغاء للقدرة البشرية الهائلة ، وللطاقة الانسانية المبدعة ، التي يمكن أن تمد هذا النهر بروافد متنوعة ، تتكامل لتكون تلك الوحدة في إطار التنوع ؛ بمعنى وحدة المسيرة ، وتعدد الدروب ؛ ووحدة الهدف واختلاف الوسائل ، بما يكون مصدراً من مصادر الغنى للتجربة الانسانية ؛ وباباً من أبواب التفتح والانطلاق والنمو ، عن طريق الحوار والتبادل ، والاختيار . ذلك أن القضية الأساسية ، بالنسبة إلى المجتمع العربي ، شأنه شأن المجتمعات النامية ، هي المعاصرة ، واتخاذ الوسائل المتاحة لها ، مع الأحتفاظ بمقوماته وخصائصه .

وهنا ،نصطدم ، بما سبقت الإشارة إليه ؛ من التأثير الاجتماعي المتبادل بين الوسائل والغايات ، فالغايات المستهدفة في الحضارة المعاصرة ، كما هو الحال في الحضارات الأخرى ؛ هي إشباع الحاجات الانسانية ، بما يحقق السعادة والرضى ؛ وهما أمران نسبيان ، وتقع هذه القضية كلها ، في النطاق الفلسفي المعياري .

ومن هنا ، فإنه ينبغي أن نلاحظ أن وسائل هذه الحضارة المعاصرة ، هي وسائل موضوعية وعلمية ومطلقة ولكن غاياتها ، تخضع للقيم . وهي تخلق قيمها وتصنعها . فالسعداء فيها ، هم الذين يقبلون عليها ، متحللين من القيم الخارجة عن طبيعتها ، أما الذين يدينون بقيم أخرى ، غير القيمة الذاتية النابعة من المادة المنتجة ، بطريقة موضوعية ومحايدة ، فإنهم يقعون في ازدواجية ، ومعاناة اجتماعية ، ولا بد لهم من دفع الثمن الاجتماعي ، إلى جانب الثمن المادي .

ولهذا ، فإن تحديث الشخصية ينبغي أن يبدأ بالتأصيل والتجذير ، لأنه لو كان الأمر ، موضوع اعتناق وتبنٍ مطلق للنمط القائم لما كان هناك ما يدعو إلى

التحديث ، بل كان ينبغي أن يكون هناك اقبال مطلق على المعاصرة .

وللتحديث ، وصولاً إلى الدخول في المعاصرة في إطار الشخصية العربية ، وسائل ، وهذه الوسائل هي وسائل موضوعية ، وهي لا تختلف معطياتها ، ولكن صياغة الهدف النهائي يهدف إلى الاختيار الموضوعي ، وللحضارة العربية اختياراتها ؛ لأنها ملكت وتملك رؤية كاملة للحياة ؛ وليست لمرحلة من مراحل الحياة ، تملك رؤية مستقبلية ، تقوم على وحدتها وقدرتها في أن تضيف جديداً في مسيرة التقدم الانساني .

ومن هنا ، من الممكن أن نختار مجالين من مجالات الشخصية الحضارية العربية ، في اتصالها بالمعاصرة لعرض بعض التصورات .

أولها ، هو المجال الفكري والثقافي بخاصة .

وثانيهما ، هو مجال القيم ، والنظم الاجتماعية بعامة .

فالأمر ، لا يتسع لأكثر من عرض بعض جوانب هذين المجالين : ففيما يتصل بالمجال الفكري والثقافي أولاً ، فإنه تصور فكرة « قومية المعرفة » كأداة في بناء الفكر والخبرة والمهارة العربية ، في الاطار الحضاري ، الذي يدور حوله ، هذا القول .

وتناول فكرة « قومية المعرفة » حقوق الانسان العربي وواجباته ، في مجال التعليم ؛ وفي مجال الثقافة ، وفي مجال العلم والتكنولوجيا .

ومفهوم « قومية المعرفة » يقوم على تصور التكامل بين رأس المال العربي المادي ، ورأس المال العربي البشري ؛ وعلى تضامنهما في التكوين المشترك ؛ للقدرة العربية العلمية والتكنولوجية والخبرة العربية ، التي تصبح بدورها مصدراً لتكوين الثروة القومية ، وصناعة التقدم الاجتماعي وهكذا .

ونرى لتجسيد الفكرة أن تقوم مؤسسة « أو صندوق » في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تسهم الدول العربية جميعاً فيه ، كل بما يستطيع وفقاً للمعايير المتبعة في تحويل العمل العربي المشترك وتأخذ منه كل الدول العربية كل بما

يحتاج إليه ، في تحقيق إلزامية التعليم الأساسي للأطفال العرب ، المستحقين للتعليم ، ثم للقضاء على الأمية بين الجنسين في حملات قومية شاملة وفقاً لمعايير النظام الأساسي للصندوق على ألا يكون هذا المال الذي تقدمه المؤسسة أو الصندوق بديلاً عن الجهد المحلي ، وإنما يصبح مكملاً له ، بمعنى إذا كانت الميزانية السنوية لدولة عربية ما في قطاع التعليم الأساسي ، هي ٣٠ مليوناً مثلاً ؛ والحاجة في الخطة تستدعي ٣٥ مليوناً ، فإنها تستطيع أن تتلقى الخمسة ملايين من المال القومي ، وهكذا حتى تتم الخطة بالاستيعاب الكامل .

هذه الصورة مطبقة ، إلى حدٍ ما ، في المؤسسات القومية ؛ بصورة عامة وفي المنظمات العربية المتخصصة القائمة في هذا المجال .

وهكذا ، فإن التعليم الأساسي ؛ لكل الأطفال العرب ومحو الأمية الشامل ؛ لكل الأميين العرب ، وتأهيلهم من الشروط الأساسية ، لتحديث الشخصية .

وتطبيق قومية المعرفة ، في مجال الثقافة ، يفضي إلى مفهوم الأمن الثقافي العربي ، بجانبية الاقتصادي والفكري ؛ وهو يهدف إلى تحقيق الكفاية الذاتية في مواد الانتاج الثقافي ، ووسائله من ناحية ؛ وتوفير المناخ الاجتماعي الملائم للابداع والخلق ، من ناحية أخرى .

أما فيما يتصل بالجانب الاقتصادي ، فإن ذلك يعني إنشاء الصناعات الثقافية والتربوية والعلمية ، مواد ، ووسائل ، على أساس قومي ، إما على مستوى المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية المتخصصة ؛ وإما على مستوى مشترك بينها ، وبين الاستثمارات الحرة ، في القطاعات المختلفة . فتقوم هناك صناعات لمواد الانتاج الثقافي مثل صناعة الورق بأنواعه ، وصناعة الأفلام ؛ والمواد الكيمائية وغيرها ، وصناعات لوسائل الأنتاج الثقافي ، كالآلات والأجهزة ، بما في ذلك آلات الطباعة ؛ والمخابر ؛ وأجهزة التسجيل والعرض والقياس ، والصناعات الاليكترونية المتصلة بالاعلاميات ، والحاسبات والمكانز الخ . . . مما تحتاج إليه البحوث العلمية . . . مما يعين على توفير المناخ الإيجابي ، لتنمية العمل الثقافي ، ويحقق الاكتفاء الذاتي ، ويرفع احتمال الحصار الثقافي ، كما حدث في أكثر من

مجال ، مثل الاقتصاد والغذاء ، والتسليح الخ .

إن قيام هذه الصناعات ، سوف ييسر الحصول عليها ، لكل فئات الشعب العربي، من قريب ؛ وبشروط معقولة ، إلى جانب أنها في حد ذاتها ، سوف تكون مظهراً من مظاهر التحديث ، بما تنشىء من تقدم تقني ؛ وخبرة فنية ؛ تعين على تطوير التكنولوجيا العربية .

أما الجانب الفكري في هذا المجال ، فهو يقوم على توفير مناخ الحرية للإبداع الفني والفكري ، وتأمين حقوق المبدعين ، عن طريق اتفاقية حماية حقوق المؤلفين العرب[1] . وممارسة ديمقراطية التعليم ، وتنويع مؤسساته ؛ وتشجيع المبادرات المهنية ؛ ودعم الكتاب العربي ، وتيسير سيولته ؛ والعناية باقامة المؤسسات الفنية والثقافية ؛ من المسارح ودور العرض ، والمعارض ، على اختلاف أنواعها ، ووضع التشريعات التي تكفل كل ذلك .

وصورة قومية المعرفة في مجال العلم والتقنيات ، تمتد إلى مجالات متعددة ، ومن أبرزها مجال استنبات العلم ، وتوطين التكنولوجيا ، وذلك عن طريق تعريب لغة العلوم والبحوث والتقنيات . ويتم هذا ؛ في المؤسسات التعليمية في التعليم العام ، وفي الجامعات وفي مراكز البحوث ، حيث يقوم الأختناق الحاد ؛ وذلك لسببين جوهريين :

أولهما ؛ وهو المهم ؛ هو أن الاساتذة الذين يقومون على التدريس في الجامعات والمعاهد العليا ؛ والباحثين في مراكز البحوث ، خاصة ، هم أساساً من الذين أتموا دراساتهم العلمية العليا ، في الخارج ؛ وهم من الجيل الذي واجه تعليم العلوم ؛ باللغات الأجنبية ، ومرن على استعمال المصطلحات الأوربية ، في النظام التعليمي العربي ، الذي انشأه المستعمرون ، على أساس انقسامي ؛ عزلاً للثقافة القومية ؛ وللغتها ، عن الحياة المدنية الجديدة .

---

(١) وقعت الدول العربية على هذه الاتفاقية في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وصادقت عليها .

أما السبب الثاني ، فهو عدم توحيد المصطلحات العربية الموحدة التي تقوم بحاجة العلوم والتكنولوجيا المتجددة ؛ والتي تفرز جديداً كل يوم .

ومن هنا ، قامت قضية تدريس العلوم ومباشرة البحوث ، باللغة العربية ؛ وإن الحل الحاسم ، يتمثل في إقامة جامعة العرب للدراسات العليا والبحوث ؛ من ناحية ؛ وإنشاء المركز العربي للترجمة والتعريب والتأليف والنشر من ناحية ؛ وإنشاء المركز العربي للترجمة والتعريب والتأليف والنشر من ناحية أخرى ؛ على أساس أن تتولى الدول العربية جميعاً تمويلها وإدارتها ؛ فجامعة العرب تقوم على إعداد هيئات التدريس والبحوث في الجامعات العربية ، وذلك بتدريس كل العلوم الطبيعية والحيوية والهندسية والرياضية ، باللغة العربية وإجراء البحوث بها ، في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ، مع العناية الفائقة باللغات الأجنبية كلغات ، ومصادر لتبادل الخبرات ، كما تفعل كل دول العالم ، كبيرها وصغيرها ، فليست هناك دولة لها لغة مكتوبة ، ومتقدمة ، فضلاً عن أن تكون عريقة ، وذات تاريخ وخبرة ؛ تقبل أن تتعلم ، وتبحث وتنتج ، بلغة أخرى ، ذلك أن الأنتاج العلمي والفكري والأدبي ، لا جنسية له إلا جنسية اللغة التي تكتب به ، فكل ما يكتب بالانجليزية هو تراث إنجليزي ، وما هو بالفرنسية كذلك ؛ وفي تجربة اللغة العربية ، خير مثال لذلك ، فكثير من كتاب مفكريها وعلمائها وشعرائها هم من أصول غير عربية .

أما المركز العربي للترجمة والتعريب والنشر والتأليف ، فإنه يقوم مع المؤسسات القومية المتخصصة ، والمجامع اللغوية والعلمية والجامعات على توحيد المصطلح العربي ، إلى جانب أنه سوف يقوم بترجمة المراجع الأجنبية الكبرى في مختلف مجالات العلوم ؛ ويشرف كذلك على نقل كل جديد في مختلف مجالات المعرفة باللغات الأجنبية بالتعاون ، مع دور النشر العالمية الكبرى ، تعصيراً للفكر العربي وتمكيناً له من المعاصرة الحية .

أما فيما يتصل بمجالات القيم والنظم الاجتماعية ، فإنه في هذا العرض السريع ؛ ينبغي أن يشار إلى دور الدين ؛ وأهميته في تكوين الشخصية ، وتحديد

ملامحها ؛ كتاب الإسلام ، القرآن الكريم إنما نزل عربياً .

ومن هنا ، فإن تحديث الشخصية العربية ، يستدعي تنقية هذه العقيدة المقدسة مما علق بها من أوشاب وزيف ؛ إما جهلاً بالدين ؛ أو حبّاً في الدنيا ، أو بسببهما معاً ، إن الرجوع إلى المنابع الصافية للإسلام ، في القرآن والحديث النبوي ، وإلى سيرته الشريفة ؛ وإلى عمل خلفائه وأصحابه ، والإستهداء بآراء المفكرين المجتهدين ؛ والمواءمة بين صحة العقيدة وروح الإسلام الحقيقي القائم على الوحدانية وعلى المعرفة والعلم ، والعدالة والمساواة ، والتفتح والقوة ، وعمارة الأرض ، والتفكر في ظواهر الكون ، واكتشاف أسراره الدالة كلها على قدرة الله ، الإسلام الداعي إلى تكريم الانسان وتعظيم قدره ، وإلى الحفاوة بالحياة ، وبالعمل والسعي . . . كل هذه القيم التي تعين على اقتحام المستقبل . ولا بد من تصحيح الصورة التي يتعمد أعداء الإسلام نشرها عنه ، مما هو منه براء ، في المجتمع الإسلامي ، من يعين ، ربما بحسن نية على نمو مثل هذه الانطباعات ، ليس في مفهوم الآخرين عن الإسلام ، هو مفهوم مغرض ، وإنما في مفهوم المسلمين ، عن أنفسهم .

إن العزة لله ، ولرسوله وللمسلمين ، ولقد حمل الإسلام إلى العالم كله ، رسالة المدنية والتقدم ، وهو الدين العالمي ، الذي يخاطب الضمير الإنساني هو دين الإنسان ؛ ليس هذا هو مجال الحديث عن الإسلام وفضائله ؛ ولكن نشير هنا ، إلى أن رأس القيم العربية ، هو الإسلام ، وأنه إذا كانت المسيحية ، رغم معارضتها للحضارة التكنولوجية في كثير من قيمها تحاول أن تتوحد معها ، وأن تقدم نفسها ، كأنها دين التقدم التكنولوجي ، وأن تتخذ من هذا سلاحاً لنشر دعوتها بين الشعوب المختلفة ، فإن هناك من يحاول أن يربط بين التخلف التكنولوجي ، وبين الإسلام ؛ وهذه دعوة باطلة . فالإسلام كان . ويجب أن يكون ، عامل تقدم ومعاصرة ، هو دين مستقبلي ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، فإن دور النظم الاجتماعية العربية ، في عملية تحديث الشخصية العربية ، دور أساسي ، نظراً للتأثير المتبادل ، بينهما . ومن الحق ، أن نشير إلى أن كل ما يقوم من اختلاف في النظم الاجتماعية ، مرده التجزئة وغياب

الإرادة الواحدة ؛ والقرار الواحد ، والمنطلق الواحد ، وبطبيعة الحال ، ليست التجزئة ، هي المشجب الذي يمكن أن تعلق عليه كل النقائص العربية ، كما يغفل كثيرون فيما يتصل بتحميل الاستعمار كل المسؤوليات ، بما في ذلك الأخطاء الفردية . غير أن ارتباط النظم الاجتماعية ، بالاختيار السياسي ؛ وما ينشئه ذلك الاختيار من علاقات له أثر كبير في ذلك ؛ وليس المقام مقام صياغة نصائح ؛ ولكن تحديث الشخصية العربية ، يستدعي ، توفير المناخ الصحي ، للقدرة العربية الاجتماعية ، أن تنمو ؛ وأن تدعم الشخصية العربية ؛ بأسباب التفتح والعطاء ، وأن يكون لها من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ما يمكنها من المشاركة في صنع القرار العام ، ومن الانجاز ، ومن التقويم ومن المراجعة ، وهذا يعني لابد أن تكون هناك ديمقراطية ، والديمقراطية ، من المفاهيم التي استهلكت ، من سوء الاستعمال ، وكثرة التأويل ، وتعدد التفسير . وليست الديمقراطية الأوربية ، وهي الديمقراطية الكمية ، التي برزت في عصر معين ، هي المثل الأعلى ، وفي تراثنا ، إسلامياً ، وعربياً ، نماذج كثيرة ، يمكن أن تكيف مع متطلبات حياتنا المعاصرة .

المهم ، هو اطلاق طاقات المجتمع ، وتحرير ارادته ، وتحصينه ضد الخوف ، باشكاله المختلفة ، وتأمين حقوق المواطنة ؛ وتوعيته بالقضايا المصيرية عربياً ، وعصرياً ، وحشد قواه ، وتمكينه من المشاركة فيها ، مما يجعله أكثر التزاماً بالمعاصرة ، وأكثر اهتماماً بالمستقبل .

٩ - خلاصة :

قضية تحديث الشخصية العربية ؛ في أبعادها الفكرية ، والثقافة ، قضية تتناول عمق الحياة العربية وجذورها ؛ وتجاربها ، ومستقبلها ؛ وليس الحديث عنها في عرض كهذا ، إلا جهداً لإبراز أهميتها ، وإشارة إلى بعض جوانبها ، دون افتراض سلم أولويات لتلك الجوانب ، فضلاً عن أن الشخصية العربية القائمة اليوم ، يختلف مدلولها ؛ فهناك الشخصية الحضارية الواحدة ، في كل الأبعاد ، مع التنوع الخصب ، كفروع النخلة ذات الجذع الواحد الذي يستمد حيويته من تلك

الفروع؛ وبين الشخصيات السياسية العربية المتعددة ؛ ومن هنا كانت الوحدة العربية هي من أسس هذا التحديث.

ولقد تناول هذا العرض بعض المفاهيم ، ذات الصلة ، بالموضوع ، عرضاً سريعاً في ذلك السياق ، مع التعرض للسلبيات والإيجابيات الموضوعية فيها ، فيما يتصل بتحقيق هدف تحديث الشخصية العربية ؛ وبخاصة مفهوم التراث والمعاصرة ، والحضارات التقليدية والتكنولوجية .

وقد كان من تمام العرض ، التعرض إلى بعض المقومات في ذلك التحديث ، فكان هناك ، اشارة إلى ضرورة النظر في مجالين هما مجال الفكر ، ومجال القيم ؛ ففي مجال الفكر ، كان هناك عرض « لفكرة قومية المعرفة » وصور توظيفها على التعليم ، مثل حق الالزام في التعليم الأساسي ومحو الأمية وديمقراطية المعرفة ؛ وعلى الثقافة ، مثل الصناعات الثقافية ، وحماية الأبداع ورعايته ؛ وعلى العلوم والبحوث ، والتطبيقات التقنية ؛ بانشاء جامعة العرب لهيئات التدريس والبحوث ،والمركز العربي للترجمة والتعريب والتأليف والنشر ، استنباتاً للعلم العربي ؛ وتوطيناً للتكنولوجيا .

وفي مجال القيم ؛ كانت الاشارة إلى ضرورة تنقية الإسلام ، القيمة الكبرى والاساسية في تكوين الشخصية العربية ، والرجوع به إلى المنابع الأصلية ، على أنه مع حتمية الارتباط بين النظم الاجتماعية ، والاختيار السياسي ، الأمر الذي يقوم في الوطن العربي ، متمثلاً في الدول العربية ، فإنه ينبغي أن يعاد النظر في مفهوم الديمقراطية ، على أساس التجارب العربية الاسلامية ، وفي ضوء حاجاتنا ؛ والتحرر من فكرة الديمقراطية الكمية ، وبصفة عامة ؛ أن تكون هناك فرصة للمجتمع العربي من حقوق وضمانات تسمح لها بالمشاركة في صنع القرار ، وفي تنفيذه وفي تقويمه ، مسؤولية وواجباً .

الأبعاد الحضَارية للتعريب

مــدخــل :

١ ـ ١ ـ للتعريب[*] ، مفهوماً ، قضايا فنية واجتماعية وقومية وسياسية . فقد يتداخل مفهوم التعريب مع مفهوم الترجمة ؛ وتعرض حينئذٍ فنيات هذا الأمر ، حول طبيعة اللغة وقدرتها الدلالية والإستيعابية ، وحول المترجمين وأعدادهم إلى غير ذلك . وفي هذا الإطار تكون قضية التعريب ، قضية علاقات فكرية ، مع اللّغات الأخرى . ولكن للتعريب جانباً هاماً ، في إطار هذه الندوة وهو أن التعريب المقصود ، هنا في تدعيم الوجود العربي والوحدة القومية ؛ هو تعريب عربي ، بمعنى التصدي لقضايا شمولية استعمال اللغة العربية في الوطن العربي نفسه ، على المستوى الجغرافي والقطاعي ، وبخاصة في التعليم والبحوث والإدارة ، وهكذا فقد يعني التعريب قطاعاً من قطاعات المعرفة ، كتعريب العلوم الطبيعية ؛ والـريـاضية ، أي نقلها من اللغات الأجنبية إلى اللغات العربية ، وقد يعني تعريب مؤسسات تربوية كتعريب لغة التعليم العام في بعض البلاد العربية ، أو تعريب لغة التعليم الجامعي والعالي ومراكز البحوث العلمية في كل البلاد العربية ، وقد يعني التعريب ، توحيد المصطلح العربي في البلاد العربية ، والإقتصار على كلمة عربية واحدة لكل العرب ؛ لكل مفهوم ، في مختلف جوانب المعرفة العلمية ، والتكنولوجية . .

(*) قدمت هذه الدراسة في ندوة (التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية) التي عقدت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية . (تونس ٢٣ ـ ٢٦ / ١١ / ١٩٨١) .

وقد يعني التعريب ، تعريب لغة الإدارة الرسمية ، بما في ذلك أنواع النشاط المالي والتجاري والإقتصادي ؛ وقد يعنى التعريب ، تعريب لغة التعليم وتعريب لغة المجتمع معاً ، أو على الأقل جعله لغة تفاهم ممكن شعبياً ، وذلك في بعض الدول العربية ، انتماء وتاريخاً ومصيراً ، وهي أعضاء في جامعة الدول العربية ، ولكن للغة العربية فيها وضعاً خاصاً ، هو من صنع التسلط الأجنبي الذي فرض لغته ، وحارب الثقافة العربية لأجيال متعددة ، فصلاً لتلك الشعوب عن تراثها وأصولها الحضارية .

١ - ٢ - وللتعريب ، وظيفة ومنهجاً ، كذلك ، قضايا، هل تكون وظيفة التعريب ، هي نقل المعرفة البشرية ، والخبرات الإنسانية ، عن طريق الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، بطريقة مقصودة ؛ أم أن تلك الوظيفة تتحقق ، في أشكال أخرى متعددة ، من الإلتماس الحضاري العالمي ، عن طريق وسائل الأعلام وعن طريق التفاعل السياسي وعن طريق التعامل التجاري والمالي ، وعن طريق النشاط الفني العالمي ، بكل ما يعقب هذه الظاهرة ، من آثار ، على المستوى الإجتماعي للمجتمعات وللأفراد ؟ .

١ - ٣ - من هنا ، ينبغي تأطير دراسة الأبعاد الحضارية للتعريب ، تخليصاً لها من العلاقات ذات الطبائع المختلفة لقضية التعريب ، على مستوى المفهوم ، وعلى مستوى الوظيفة ، وتركيزاً لها في جانب محدد ، هو الأثر الحضاري للتعريب ، في مجمل مفهومه ووظيفته ومنهجه .

١ - ٤ - كذلك ، ينبغي أن نشير إلى أننا نعالج هذا الأمر على مستويين ، مستوى الواقع ومستوى الطموح فنتعرض حيث يكون ذلك نافعاً للواقع ، ولطرق مواجهته وأحياناً ، يكون هناك تصور لما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع ؛ وما يمكن أن يعقبه من آثار ؛ وهو أمر لا مناص منه ؛ لأن التعريب ، في واقع الأمر لم يتم ، بعد على الساحة العربية بما يتحقق به هدف الوحدة ، وبما يتم به هدف التنمية . . .

فالوحدة القائمة والراسخة ، في الوطن العربي ، هي الوحدة الثقافية ،

ووحدة اللسان ، وهي وحدة ترسخ وتقوى مع الأيام ، قطرياً وقومياً ، حتى لتكون دعامة الوحدة الشاملة المتكاملة .

٢ ـ ١ في اللغة والوحدة .

وخطر اللسان العربي ، في وحدة هذه الأمة وشأنه فيها ، حقيقة تاريخية ، فهو الذي أصّل هذه الوحدة ؛ وحفظها ، وقام عليها ، ورغم تعدد أشكال الحكم ، وأنواع السلطة فالوحدة الثقافية ، في الأمة العربية موصولة ، لم ينقطع سندها ، على مرّ العصور ، بسبب هذا اللسان الجامع ، في الزمن الذي مضى ، كان ، وفي الزمن الذي يأتي ، يكون .

واللغات في كل الأمم ، هي وسيلة التعبير الإجتماعي الشامل ، ووسيلة الإتصال الكبرى . ولكن هناك اجتماعياً ، وسائل أخرى غير اللغة لنقل المعرفة والخبرة الإنسانية ، وتوصيلها ، بين الجماعات والأفراد .

٢ ـ ٢ ـ وهنا لا بد ، من التعرض في إيجاز ، إلى الصلة بين اللسان القومي والوحدة العربية ، فالوحدة القومية ، ظلت مستمرة في كل عصر ، لغوياً وثقافياً ولكن التعبير السياسي لهذه الوحدة ، خضع لكثير من التغيير اختلف درجة ونوعاً ، طبقاً للمفاهيم السائدة ، في العصور المختلفة ، فكرياً وعقدياً ، وسياسياً ، وفي العصر الحديث ، عصر القوميات ، بدأت الأمة العربية المجتمعة حول لسانها وتراثها ، تتلمس الطريق إلى وحدتها ، انطلاقاً من أكبر قاعدة تاريخية وفكرية واجتماعية موحدة ، هي اللغة العربية ، وميراثها الحضاري الضخم الموصول . . في نهر متدفق عريض ؛ مخضر الضفاف أبداً ، وإن كان مجراه المتسع ، يضيق أحياناً ، في مرحلة من مراحل المسيرة الدائمة .

٢ ـ ٣ ـ وهكذا ، ارتبطت الوحدة العربية ، في مضمونها ، بهذا التراث الحضاري الخصب ، كماً وكيفاً ، والمتصل : زماناً ومكاناً ، والذي ظّل اللسان العربي وعاءه ومستقره وكان أمراً مشروعاً ، فكرياً وتاريخياً ، أن تتجمع الدعوة الوحدوية ، حول اللسان العربي ، بكل تراثه الفكري والروحي والعلمي ، إلى

جانب الحقائق الجغرافية والسياسية الأخرى ، فاعتمدت فيما اعتمدت ، الحقيقتين الجوهريتين في حياة الأمة العربية . التلاحم المكاني ، والتوحد اللغوي ، وهما وإن كانا حقيقتين في ميدانين تختلف طبيعتهما ، فاحداهما طبيعية ، والأخرى اجتماعية ، إلا أنهما من الثبات الواقعي ، والديمومة التاريخية ، بحيث لا يمكن الجدل حول معطياتهما .

٢ - ٤ - وأمام هذا الموقف ، وفي مواجهة أسس الوحدة العربية ، حرص الإستعمار ، على أن يتجه ، إلى مهاجمة الأساس الفكري والإجتماعي ، الذي يمكن التأثير عليه ، لأنه يتصل بالإنسان المحدود بقاؤه على الأرض ، والذي تتجدد خبراته من خلال أجياله ويكتسبها ، جيلاً بعد جيل ، فعمد إلى ضرب اللغة العربية ، توهيناً للأواصر الباقية ، وفصلاً للأجيال العربية المتواصلة ، وتغريباً عن الذاتية الملهمة .

ولقد أصابت هذه الخطة هدفها ، ونجحت نجاحاً كاملاً في خارج الوطن العربي بين الشعوب ذات الرحم الدنيا بالأمة العربية عقيدة وثقافة ، والتي كانت اللغة العربية هي لغتها العلمية والفكرية ، والتي أنتج أبناؤها بها كثيراً من الآثار القيمة في مختلف فروع المعرفة ، مما تشهد به آلاف المخطوطات المحفوظة في دور الكتب العالمية ، إلى جانب محاربة الحرف العربي الذي دخلت به عشرات اللغات الإفريقية والآسيوية في عالم التدوين والكتابة ؛ ثم إحلال الحرف اللاتيني مكانه وفرضه على تلك اللغات ، قطعاً للصلات الثقافية ، وتجهيلاً للأجيال الجديدة بتراثهم الباقي . ذلك كله حدث في آسيا ، وفي أفريقيا ، بوجه خاص .

أما في الوطن العربي ؛ فقد اختلفت درجة نجاح هذه الخطط باختلاف المناهج الإستعمارية الأوروبية ، التي تراوحت بين المحاولة الإستيعابية الكاملة للشعوب المستعمرة في لغتها وثقافتها ، كما الحال في الإستعمار اللاتيني ، وبين المحاولة التهميشية للغات والثقافات المحلية ، وتسييد لغة المستعمر وثقافته في مجالات الحياة العامة ، في السياسة والإدارة والإقتصاد والثقافة والعلوم ، والتكنولوجيا ، ويتمثل ذلك ، بصفة خاصة ، في الإستعمار البريطاني ، في مرحلته

الثانية ، بعدما اعتمد السياسة الإستيعابية في مرحلته الأولى ، في أمريكا الشمالية وكندا ، أقلع عنها بعد استقلال الولايات المتحدة .

وإلى جانب السياسة الإستعمارية الأوروبية تجاه اللغات الوطنية ، كانت هناك عوامل أخرى ، كان هناك عامل الزمن في طول بقاء الإستعمار أو قصره ، إلى جانب عنصر المقاومة المحلية المتمثلة في المؤسسات الثقافية الوطنية التي وقفت في وجه العدوان الثقافي واللغوي ، إلى حد كبير ، وحققت تواصل الأجيال فقد كان دور الجامعات العربية التقليدية كبيراً في هذا المقام ، كجامعات الأزهر والزيتونة ، والقرويين ، وغيرها في سائر البلاد العربية . وهو دور لم يقوّم تقويماً حقاً ، ولم ينل العناية المستحقة من الدراسة .

يضاف إلى طرد اللغة من الحياة العامة ، وإجهاض وظيفتها الإجتماعية في محاولة لإيداعها في المتحف ، وحصر دورها في أداء الشعائر الدينية ، السعي الماكر ، لتفتيت الوحدة اللغوية ، تحت شعارات مختلفة ، وباسم المنهجية العلمية التي مرنوا على التضليل باسمها ، فقامت الدعوات التي تخلط بين اللغة واللهجة ، بحيث اعتبرت اللهجات العربية القطرية لغات ، أنشئت لها معاجم ، وقننت لها قواعد ، واعتبرت اللغة العربية المكتوبة بين تلك اللغات التي زعموا ، لغة جامدة ، لأن قواعدها النحوية لا تتغير ، وبنيانها الصرفي لا يتحول إلخ . . .

٢ ـ ٥ ـ ومثل هذا الطرح لقضية اللغة العربية ؛ قد لا يكون منصفاً ، فهو فضلاً على أن علميته مشكوك فيها ، فإن في تاريخية اللغة العربية ، وصلتها بالإسلام ، خصوصية من حيث أن القرآن الكريم ، الذي نزل باللسان العربي ، والذي نشأت حوله علوم العربية جميعاً ، يظل هو المثل الأعلى لسلامة هذه اللغة ، ولأن هذا التراث الإنساني الكبير الذي ضمته هذه اللغة سيظل مصدر إلهام للوحدة الموصولة ، وليس من الخيارات المعقولة الدعوة إلى تدميره ، في الوقت الذي يحفل الأوروبيون ، الذين هم المثل الأعلى ، للكثير من مثقفي العالم الثالث ، بالتراث اليوناني والروماني ، ويجعلونه منطلق الفكر الإنساني والتقدم البشري ، ودون أن

نستبق بحكم تقويمي عليها ، فإن ، هذه الظاهرة ، قد تكون نافعة للداعين إلى وأد التراث العربي .

هذا ، على أن اللغة العربية ، لم تنفرد بين اللغات ، بالفوارق القائمة بين اللغة المكتوبة وبين اللغة المنطوقة ، ولا بالفوارق بين اللغات القطاعية ، ومصطلحاتها ، في إطار تقسيم العمل الإجتماعي ، فعلم ذلك كله مبسوط في أبجديات العلوم اللسانية ، ومظاهرة قائمة في كل اللغات الحية .

٢ ـ ٦ ـ ومهما تكن الحصيلة النهائية ، لهذا العدوان الأجنبي ، نتيجة للعوامل التي بسطت في السطور السابقة ، فإن هناك ، ظاهرة اجتماعية ذات شأن وخطر ؛ نشأت واستقرت من خلال هذا السعي الأجنبي ، وهي ظاهرة سادت حتى في البلاد التي حافظت على كيانها اللغوي ، أو التي اخترق فيها ذلك الكيان ، بدرجات متفاوتة ، وفي مستويات مختلفة ، تلك الظاهرة ، هي تهميش اللغة العربية ، وخلق اتجاه سلبي نحوها ، وربطها بمظاهر التخلف ، بطردها من المواقع المتقدمة في الحياة المعاصرة ، وبحيث أصبح الحراك الإجتماعي ، للأفراد في المجتمع العربي نفسه ، مرتبطاً ارتباطاً عضوياً ، باللغات الأجنبية ، التي أصبحت هي وحدها ، مناط المكانة الإجتماعية ، والدور الإجتماعي ، فأدى ذلك إلى نتيجة خطيرة ، وهي فقدان الكبرياء الفكرية للأمة العربية ، وتشكيك أبنائها في شخصيتهم الحضارية ، وفي ذاتيتهم الثقافية ، وحملهم على احتقار تراثهم ولغتهم .

وهذا ، فيما نرى ، هو موضع الداء ، في هذه القضية ، حيث أصبح هناك في ذهن المثقفين العرب تلازم بين مفهومي التخلف الإجتماعي والتكنولوجي ، وبين الثقافة العربية ، وفي أساسها اللسان العربي . . . ومن هنا أتيت الأمة العربية من مأمنها !

٢ ـ ٧ ـ ومن هنا ، كان رد الفعل ، وارتباط حركتي التحرر والوحدة ، بالنهضة الأدبية ، التي كانت تعبيراً عن نضال اللغة العربية للدفاع عن ذاتها ، مما أتاح فرصة جديدة لأعدائها ، ليتخذوا من هذا الدور الوظيفي الإيجابي ، فرصة جديدة لمهاجمة اللغة العربية ، واتهامها بأنها لغة أدب ، وليست لغة علم ، ولا لغة

تكنولوجيا ، وذلك في سياق تأكيد ربط اللغة العربية بالتخلف .

وليست اللغة العربية بدعاً في هذا ، فكل الحركات القومية ، نشأت وترعرعت في كنف لغاتها ، وبإلهامها . وهذا باب ، من أبواب الدراسة ، واسع ، ليس هذا مجاله .

٣ - ١ - التعريب والوحدة .

ومواصلة لعرض هذا الجانب عن اللغة والوحدة ، وفي إطار المعنى المباشر للتعريب بمعنى سيادة اللغة القومية في الوطن العربي ، فإن المعطيات الواقعية للدول العربية تشير إلى أوضاع مختلفة لهذه السيادة ، في المدلول الإجتماعي والسياسي .

ومن السهل أن نميز تلك الأوضاع ، فهناك :

أولاً : دول عربية ، وجود اللغة العربية فيها وجود قانوني سياسياً ، ولكنها غائبة ثقافياً وعملياً ، أو شبه غائبة ، ومثاله الدول العربية ذات الإنتماء الحضاري العربي والمصير العربي ، وهي بعض الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، التي تعتبر سيادة اللغة العربية فيها شرطاً في قبول عضويتها ، فكل دولة عضو في الجامعة لا بد أن تكون لغتها الرسمية هي العربية .

ولظروف تاريخية ، تعود إلى وجود الإستعمار فيها لفترة طويلة ، وإلى سياسة الثقافة الإستيعابية ، أقصيت اللغة العربية في تلك الدول العربية من الميدان بأساليب مختلفة .

والتعريب هنا ضرورة على مستويين . على المستوى القطري للدولة لتحقيق الوحدة الوطنية بين أبنائها الذين يتحدثون ، في الغالب أكثر من لغة محلية ، إلى جانب اللغة الأجنبية السائدة ، وعلى المستوى القومي ، لاستكمال عناصر الوحدة فكرياً وثقافياً ، وهذا يعني ، في كل الأحوال ، أن تقوم اللغة العربية ، بنفس الدور الذي قامت به اللغات الأجنبية ، في تدمير التراث المحلي ، ولكن عليها أن تتعايش مع اللغات المحلية الأخرى التي هي وعاء لخبرات إنسانية ، وعليها ، إلى

جانب هذا ، أن تؤدي وظيفتها القومية تعبيراً عن الإرادة السياسية المرتبطة بالحقائق الحضارية لتلك الشعوب العربية . وهذه المشكلة يختلف حجمها من دولة إلى أخرى ، فهي في بعض الدول شبه شاملة وفي بعضها الآخر ، جزئية ، بمعنى أن جزءاً من سكانها ، هم الذين ينطبق عليهم هذا الوضع .

ثانياً : دول عربية ، وجود العربية فيها وجود حَيٍّ وكامل في القاعدة الشعبية ، وفي بناء الحياة الإجتماعية ؛ ولكنها تعاني حالة من الإزدواجية التي يطلق عليها بعضهم ، انفصام الشخصية الثقافية ، ذلك أن اللغات الأجنبية ، ما يزال سلطانها سائداً في الإدارة والإقتصاد والتعليم ، وذلك للأسباب التي بسطت من قبل . ولكن مدّ التعريب يتسع فيها ويقوى .

ثالثاً : دول عربية ، وجود العربية فيها وجود متكامل ، شعبياً وإدارياً في كل المستويات ، ولكن فيها تخلفاً قطاعياً ، يتمثل في لغة التعليم الجامعي والعالي ، في بعض الكليات العلمية والمهنية ، وفي مراكز البحوث ، وهذا هو الوضع السائد في المشرق العربي ، والمشكلة هنا ، مشكلة متصلة بتدريب الأطر العليا ، الذين تلقوا تعلمهم في البلاد الأجنبية ، ومرنوا على استعمال المصطلحات الأجنبية ، وتعودوا عليها والعادة هي الطبيعة الثانية للإنسان ، فضلاً عن وقوع المجتمع كله تحت تأثير «عقدة التخلف اللغوي ، ودونية اللغة العربية» بالنسبة للغات الدول المتقدمة ، للأسباب التي بسطناها من قبل .

٣ ـ ٢ ـ هذه الأوضاع المختلفة للتعريب في الوطن العربي في هذه المرحلة في حاجة للمواجهة ، بخطط مدروسة ، على مختلف المستويات القطرية : وفي مختلف المجالات ، ومن خلال مختلف المؤسسات ، الإعلامية منها والتربوية ، والإدارية ، والإقتصادية . ومع هذا يظل الدور القومي في كل الحالات كبيراً على مستوى التنظيم والتنسيق من خلال الأجهزة الرسمية واتحاد المجامع القومية والعلمية العربية والمؤسسات العلمية كالجامعات ومراكز البحوث ، ومن خلال المنظمات المهنية العاملة على مستوى قومي ، وذلك ضماناً لوحدة الإستعمال اللغوي ،

وبخاصة فيما يتصل بالمصطلحات العلمية ، والألفاظ المتآنسة ، والمنحوتة ، والمطوعة عربياً . .

ويدخل في هذا الباب كل ما يتصل بقضايا التعريب ، وفي مقدمتها الترجمة ، ووضع سياسة قومية للتنسيق وتبادل المعلومات حول المواد المنقولة إلى العربية من اللغات الأجنبية ، وقد تكون هناك ، خطة لهذا النشاط ، كما هو الحال في الدول المتقدمة مثل اليابان ، والإتحاد السوفياتي ، التي تتعاقد مع دور النشر الأجنبية الكبرى ، لترجمة مطبوعاتها ، في مختلف ميادين المعرفة أولاً بأول ، بحيث تصدر ترجمة المؤلفات أحياناً إلى تلك اللغات ، في نفس الوقت التي تصدر فيها بلغتها ، وقد بدأت هذه الفكرة تأخذ طريقها في اللغة العربية ، وسوف يتم ذلك في نطاق الخطة الرامية إلى التنسيق في قطاع الترجمة قومياً ، والتي تتخذ الخطوات لتنفيذها عن طريق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ومن الخطوات المعينة في هذا المجال ، قيام الموسوعة العربية ، التي تقرر بعد طول دراسة ، أن تقوم في إطار المنظمة أيضاً ، مما يضع القارىء العربي في صورة المعرفة العالمية ، ويغنيه عن التماسها في المظان الأجنبية ، إن كان قادراً على ذلك ، أو يرفع عنه الحرمان منها ، إن لم يكن مستطيعاً ، بسبب عدم التمكن من اللغات الأجنبية .

وإنشاء المكتبة العربية المركزية ، صورة أخرى من صور توسيع وعاء المعرفة العربية ، ويدخل في وظيفة التعريب ، والفكرة في طور الدراسة الجادة . . .

على أن انتشار التعليم ، وإقرار الزامية التعليم الأساسي ، وإنجاز محو الأمية ، عامل أساسي في هذا الإتجاه ، وإلى جانب الجهد القطري ، فقد تقرر في قمة عمان ، أن يكون هناك جهد عربي مشترك ، لفكرة قوميّة المعرفة ، أن تكون خطة إلزامية التعليم الأساسي للأطفال العرب ، ومحو الأمية ، جزءاً في عقد التنمية العربية في إطار إستراتيجية العمل العربي المشترك ، وفي هذا المقام فإن إطلاق القمر الصناعي العربي للإتصالات الفضائية سوف يعين كثيراً في عمليات

التعريب، من خلال البرامج التعليمية، والثقافية، التي سوف تبعث من تلك الأجهزة . . .

هذا، وإن دور وسائل الإتصال الجماهيرية الكبرى، كالإذاعات المسموعة والمرئية وبرامجها الفنية والثقافية، والأفلام السينمائية في مختلف صورها، الوثائقية والدرامية، دور كبير، في نشر اللغة العربية، وترسيخ استعمالاتها، وتطوير لغة مربية ميسرة للجميع . . على أن تشجيع الكتاب العربي ودعمه، وإصدار طبعات شعبية من كتب التراث، ومن الإنتاج المعاصر، من عوامل التعريب، وخلق قاعدة عريضة من القراء.

هذا فيما يتصل، بالتعريب المباشر، وتوظيف اللغة العربية والثقافة العربية في عمليات تحديث المجتمع العربي، وتطويره.

يضاف إلى هذا، الجهد العام، في خطط التنمية الشاملة قطرياً وقومياً، فهي كلها تصب في عملية التعريب، بالمعنى المستوعب، الذي يهدف إلى إحداث تغييرات في بناء المجتمع العربي، وهياكله التنظيمية، وعلاقاته الإجتماعية والإقتصادية، بما يحقق هدف المعاصرة الإيجابية للمجتمع العربي، وإدخاله في الدورة الحضارية العالمية.

٣ - ٣ - وهكذا فإن للتعريب دورين متلازمين، في حياة الأمة العربية، أحدهما، هو الوحدة العربية، والآخر هو تأصيل هذه الوحدة بالمعاصرة، وتحريرها من التبعية الفكرية والسياسية والإقتصادية، والإرتفاع بها في حضارة العصر إلى مستوى المشاركة الإيجابية فيها. فالوحدة تجميع كمّي وكيفيّ للطاقات العربية، والإمكانات العربية، بما يعطيها قدرة أكبر في الإفلات من قبضة التخلف، وهذا يعين التعريب على تحقيق الوحدة، والوحدة على تحقيق التقدم.

٤ - ١ - الأبعاد الحضارية للتعريب.

التعريب مأخوذاً في سياق التفاعل الحضاري، في إطار دعم الوجود العربي والوحدة العربية، يفوت ما ينقل إلى اللغة العربية من معرفة وخبرة، عن طريق

الترجمة في صورها المختلفة ، وإن ظل لهذه الوسيلة شأنها الكبير .

فالتعريب في المعنى الذي يراد هنا ، يشمل كل ما يستوعبه المجتمع العربي ، ويعضونه في نسيج حياته ، مما يتلقى بأي صورة من صور التلقي الفكري والمادي ، من أهداف وقيم ووسائل والإنطلاق منه كواقع جديد للتفاعل الجدلي ، إنتاجاً وعلاقات ، وتأثيراً ؛ أخذاً وعطاء ، وبصفة عامة ، من رؤية متكاملة للحياة ، وقدرة ذاتية لممارستها . .

٤ - ٢ - قدرة اللغة ، أي لغة ، وعبقريتها ، ليستا سبيلاً إلى التقدم الحضاري آلياً ، وإن كان اتساع اللغة ، وغناها ، هو من مظاهر التقدم ، بمعنى من المعاني . .

ولقد ظل التقدم نفسه ، قيمة من القيم ، التي خضعت وتخضع للنسبة ، ويتوقف الحكم عليها من الزاوية التي يرى منها ، ومع ذلك ، فإن إشباع الحاجات الطبيعية الأساسية ، والحاجات الإجتماعية ، بصورة رشيدة ، وعلى مستوى شامل تتحقق العدالة به بين المجموعات البشرية ، يمكن أن يكون معياراً مقبولاً . .

٤ - ٣ - والأمة العربية ، جزءاً من العالم النامي ، تعاني من مشكلتين متلازمتين : إحداهما التخلف الإقتصادي والإجتماعي في سياق الحضارة المعاصرة ، وهي مشكلة تتقاسمها مع كل دول العالم الثالث والأخرى هي مشكلة التجزئة ، وهي مشكلة قومية ، وهذه التجزئة مرتبطة بأسباب التخلف ، ناشئة عنها ، فهي صورة من صور التخلف مرتبطة بأسباب التخلف ، وناشئة عنها ، فهي صورة من التخلف السياسي الذي صنعته الدول الإستعمارية التي تقع عليها مسؤولية تاريخية أساسية ، في صورة العالم على هذا الكوكب وعلى أوضاعه عليه ، دون أن يكون ذلك مبرراً للأسباب الأخرى المتصلة بالدول النامية نفسها .

وإذا كنا نرى في التعريب ، في المعنى المباشر ، بمعنى سيادة اللغة العربية على ساحة الوطن العربي ، بما يوحد المشاعر العربية ، ويجمعها حول تاريخها وواقعها ومصيرها ، عاملاً جوهرياً ، في تحقيق الوحدة ، فإن التعريب في معناه الأكثر شمولاً ، هو الذي يعطي لهذه الوحدة مضمونها الحضاري المعاصر ، ويعينها على

كسر طوق التخلف والتحرر من أنواع التبعيات الثقافية .

٤ ـ ٤ ـ ذلك ، أن الأمة تتمكن حينئذٍ من تحقيق هدفين أساسيين في سياق المعاصرة الإيجابية معاصرة المشاركة ، المنتجة ، لا معاصرة المعاصرة المستهلكة ، ولا معاصرة التقليد .

والهدف الأول هو خلق شخصية إبداعية ، وذلك لا يكون إلا بتملك القدرة الذاتية على الإنتاج ، وهذه القدرة ، ليس مناطها المعرفة العلمية وحدها ، ولكن أيضاً المناخ العلمي ، والمناخ العلمي ، يتضمن عدداً من الظروف المواتية لتملك تلك القدرة الذاتية ، وهي ظروف متعددة الجوانب ، فمنها ما هو سياسي ، وما هو تشريعي ، وما هو تنظيمي ، وما هو إجتماعي ، وما هو مالي إلخ . . .

أما الهدف الثاني ، فهو القدرة على المشاركة والتفاعل ، من منطلق متميز . ذلك أن التبادل ، لا يكون بين الأشياء المتماثلة ، فالتكنولوجيا ـ وإن كانت بطبيعتها العلمية ، نمطيا ـ ولكنها أيضاً تخضع للتخصص والإبداع . . . فهناك التكنولوجيا الأوروبية ، واليابانية ، والروسية ، والصينية إلخ . وهكذا يمكن للأمة العربية أن تسهم في الحضارة العالمية المعاصرة . متجاوزة عقبات التخلف وأن تصنع تكنولوجيا عربية .

٤ ـ ٥ ـ فالتعريب ، إذن يساوي في هذا السياق ، التفتح العربي على الحضارة العالمية ، اكتساباً للقدرة الذاتية ، وذلك عن طريق التعاون القائم على الإختيار البصير ، لمصادر القدرة العالمية ، واستيعابها وعضونتها في نسيج الحياة العربية ، بحيث تصبح قدرة إبداعية جديدة ، حتى لا يكون التعاون تقليداً عقيماً ، هو تعميق للتبعية ، وتوثيق لها .

والتعريب في هذا المعنى ، هو سبيل تملك القدرة العلمية وسبيل خلق المناخ العلمي الذي يستدعي مشاركة المجتمع كله ، لا طبقة واحدة أو فئة معينة ، فهناك العمال والفنيون والإداريون والمنظمون ، الذين يسهمون في هذه القدرة ، والذين عليهم أن يستوعبوها في لغتهم ، وهنالك المستهلكون أنفسهم ، فالقدرة على الإتقان التكنولوجي ، يستلزم قدراً من الإستيعاب ، ففي كل سلعة

تكنولوجية ، عقاراً طبّياً ، أو آلة ، فإن هناك دائماً تعليمات مكتوبة بمختلف اللغات لشرح مكونات تلك السلع وتوضيح طرق استعمالاتها ، وهكذا . . .

ومن هنا تجيء أهمية التعريب بالمعنيين ، في عمليتي. الوحدة والتقدم ، وهما عمليتان متلازمتان ، لأن الأولى ، هي التحرر من التخلف السياسي ، التجزئة ، والأخرى التحرر من التخلف التكنولوجي ، التبعية الإقتصادية والثقافية .

٤ ـ ٦ ـ والمثل التقليدي في هذا المقام ، هو المثل الياباني ، منذ عصر الميجي ، حتى عصر الثورة الإلكترونية ، والحسابات الآلية ، وإنما وصلت اليابان إلى هذه المنزلة العالية التقدم في الحضارة المعاصرة ، لا لأن أسلافهم كانوا أوروبيين ، من أثينا أو روما ؛ ولا لان لغتهم هي اللغة الأولى أو الثانية في العالم ؛ ولكن لأنهم استطاعوا استيعاب المعرفة العالمية استيعاباً اجتماعياً « فينوها » ، وجعلوها جزءاً من نسيج الحياة اليابانية ، ثم انطلقوا يبدعون فيها ، بما بذّوا ، به كثيراً من المجتمعات الصناعية المتقدمة المعاصرة ، وذلك مع الاحتفاظ بقوام حياتهم الاجتماعية .

٤ ـ ٧ ـ ومن هنا يتضح أن أي ربط للغة ـ أي لغة ـ بالتخلف شيء لا معنى له عملياً ، وإن ما يردده بعضهم ، عن حسن نية ، نقلاً عن مراجع تصدر عن سوء نية حول طبيعة اللغة العربية ، وأنها لغة أدبية ، ولغة شعر غنائي ، وأنها غير قادرة ، على استيعاب العلوم الدقيقة ، لا يعدو أن يكون أمراً من أمرين : إما جهل قبيح بتاريخ هذه الأمة ، وما أنتج فيها وما أبدع من أنواع العلوم الطبيعية ، والرياضية ، والطبية ، بما فتح الطريق أمام النهضة الأوروبية الحديثة ، هي الحصاد التاريخي للعطاء العربي ، الذي حالت الظروف السياسية التي ، مر بها ، دون مواصلة ذلك الجهد العلمي .

وإما هو عدوان صريح ، على هذه الثقافة الإنسانية ، التي تملك تراثاً لم يكد يتاح للغة غيرها ، لا حجماً ولا كيفاً ولا تنوعاً ، ولعل مثل هذا الرأي ، الذي طال ترداده ، حتى أوشك أن يكون مسلمة من المسلمات عند العرب أنفسهم عن عجز اللغة العربية وعدم علميتها ، وعن غنائيتها إلخ . . هو أيضاً قريب الشبه من

الآراء السائدة في المجتمع العربي أن مستقر العلم والتكنولوجيا كلها، هو اللغات الأوروبية، وبصفة خاصة، الإنجليزية، والفرنسية، الألمانية ! ! ولا يكادون يذكرون اللغة اليابانية أو الروسية أو السويدية ! بل ولا يكادون يصدقون أحياناً، أن أمم الأرض جميعاً تدرس بلغاتها القومية، الهندسة والطب والزراعة إلخ .. وهذا الموقف يؤكد حقيقة أولية هي أن اللغات هي الوسائل الإنسانية، لحمل المعرفة ونقلها وتوصيلها، وأنها تتسع وتغني بقدر ما تملك من الخبرات أو المضامين الحضارية، وأن اللغة العربية هي من بين اللغات القادرة على حمل رسالة التقدم الفكري والعلمي، ولقد أدت من قبل للحضارة البشرية رسالات غيّرت من مسار التاريخ، فهي لغة الإسلام وهي أيضاً لغة العلم والثقافة في العصر الوسيط، وكانت أكبر اللغات انتشاراً. وهي اليوم إحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة متخذة بذلك منزلة اللغة السادسة في العالم متقدمة على لغات كثير من البلاد.

٤ - ٨ - إن التعريب، ليس جهداً لغوياً لتطوير اللغة العربية فحسب، ولكنه أيضاً جهد حضاري للغة ووسيلة جوهرية من وسائل تحقيق أهدافها. فاللغة القومية، باعتبارها وعاء الفكر العربي، هي سبيل تحقيق الذاتية المبدعة، التي بها يتم التحاور أساساً مع العالم الخارجي، معرفة وخبرة ومع هذا فإن الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للتعريب لا تقل شأناً ولا خطراً عن البعد اللغوي، في هذا المجال.

إن التعريب، في سياق نقل المجتمع العربي من مجتمع مقلد ومستهلك إلى مجتمع مبدع ومنتج، في الحضارة المعاصرة، ينبغي أن يتم من خلال جعل القدرة العربية مسيطرة على ساحة النشاط العربي في كل مجالاته، بمعنى أن تكون الأمة العربية قادرة، عن طريق تكامل طاقاتها البشرية والمادية، على مواجهة متطلبات التنمية، في طريق المشاركة الإيجابية في تطوير الحياة البشرية عالمياً.

٤ - ٩ - المجتمع العربي، مجتمعاً نامياً، يحمل وحده فوق عبء التخلف والتبعية، عبء التجزئة، وعليه أن يتجاوز بالجهد المضاعف، كل العقبات، لتحقيق أهداف المعاصرة ...

والمعاصرة ، بالنسبة إلى المجتمعات النامية ، سبيلها هو خطط التنمية الشاملة ـ المعلنة في كل مجتمع . غير أن هذه الخطط في ظروف تصوّرها وتنفيذها ، في حدود واقع تلك المجتمعات ، تنتهي في أغلب الحالات ، إلى تحقيق « المشاكلة » مع المجتمعات المتقدمة ، أو بعبارة أخرى تحقيق التشبه بها ، مما يزيد في أشكال التبعية .

وفي الحالات الأكثر طموحاً ، تهدف إلى تحقيق المماثلة ، والمماثلة ليست إضافة كيفية ، ولكنها زيادة كمية ، وحين تصل المجتمعات المتخلفة إلى تلك المماثلة ، تكون المجتمعات المتقدمة انتقلت إلى مرحلة أخرى . ذلك لو أتيح لها أصلاً أن تبلغ تلك المماثلة . وما يدور من صراع حول قضية نقل التكنولوجيا وحوار الشمال والجنوب ، دليل على ذلك بليغ . . .

أما الحالة المثلى التي ينبغي أن تصل إليها المجتمعات النامية التي تهدف إلى تحقيق المعاصرة الحقيقية ، فهي الوصول إلى مرحلة المشاركة ، وهي مرحلة متقدمة على المماثلة . وهي طريق التقدم الموازي ، وليس طريق التقدم المتتابع ، وذلك لا يتّم إلا عن طريق الإبداع ، الذي ينطلق من الذاتية الخلاقة ، والتي تتم ، في حالة المجتمع العربي ، عن طريق التعريب ، تعريب المجتمع ، في كل أنظمته وهياكله وعلاقاته وأهدافه . بحيث يكون عطاؤه العالمي ، عطاء نوعياً ، يضيف جديداً في جانب من جوانب الحضارة الإنسانية . . .

وهكذا فإن التعريب ، يفضي ، في عاقبة الأمر ، إلى خلق واقع حضاري جديد ، على المستوى القومي والحضاري .

٤ ـ ١٠ ـ إن آثار التعريب على الوحدة ، قومياً ، وعلى التقدم ، عالمياً ، تتصل تلقائياً بالعلاقات العربية الحضارية ، في مختلف المجالات ، ولعل الثقافة العربية ، ومن أكثر أدواتها وأقواها ؛ اللسان العربي ، من المجالات التي سوف تكون بطبيعة وظيفتها التبليغية طليعة تلك التأثيرات ومن أهم وسائل التفاعل والتعاون ، مع العالم الخارجي .

فنمو اللغة العربية ذاتياً ، وشمولية توظيفها ، قومياً ، واستعمالها لغة رسمية

عالمياً ، أمر يعين ضرورة ، على اغنائها وإثرائها ونشرها ، ويرفع من قوة إشعاعها ، ويتكون حول الوطن العربي ، حزام ثقافي عربي كان قائماً لقرون ، في آسيا وأفريقيا ، إلى جانب الحوار مع اللغات العالمية الأخرى . . بما يتحقق به تعاون ثقافي دولي عربي يكون مظهراً من مظاهر الشخصية الثقافية العربية المشاركة في الساحة العالمية .

خلاصـــة :

التعريب ، في المعنى المباشر الدلالة ، يشمل كل صور النشاط الفكري المنقول ، إلى اللغة العربية ، من اللغات الأخرى وهو في هذا المعنى ، قد يعني الترجمة في المقام الأول ، ولكن الأمر على العكس من ذلك ، فإن التعريب هنا قد يعني الدور القومي للغة العربية ، وسيادتها الفكرية ، في الوطن العربي نفسه جغرافياً وقطاعياً ، بمعنى أن تكون هناك شمولية في استعمالها ، ومن هنا يكون لها دور في تدعيم الوجود القومي والوحدة العربية ، غير أن التعريب إلى جانب هذا ، يحمل أيضاً معنى آخر ، فيدل على كل ما يستوعبه المجتمع العربي ، بمختلف وسائل التلقي ويتمثله ويعضونه في نسيجه الإجتماعي ، بحيث يصبح عطاء عربياً ، وجهداً عربياً ، وهذا يمكن أن يحدث بصور مختلفة ، واللغة أهمها ، إلى جانب وسائل التبليغ والإعلام الأخرى .

وإذا كـان للتعريب اللساني ، دور في بناء الوحدة ، فإن دور التعريب الإجتماعي أساسي في إعطاء هذه الوحدة ، فإن دور التعريب الإجتماعي أساسي في إعطاء هذه الوحدة ، معنى المعاصرة والتقدم ، والمشاركة في صناعة الحضارة ، . . تعبيراً عن ذاتية ثقافية قادرة ، متلقية ومرسلة .

وقد أعطى هذا العرض اهتماماً بشأن دور التعريب الإجتماعي باعتباره منطلقاً لبناء القوة الذاتية التي يتم عن طريقها تبادل التعاون مع العالم الخارجي ، على أن التعريب الإجتماعي مرتبط بالتعريب اللساني ، وكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به .

وأنه إذا كان التعريب في مدلوله المعجمي ، دعماً للوحدة العربية ، وركناً من أركانها ، فإن الوحدة العربية نفسها دعم للتعريب في مدلوله الإجتماعي ، الذي يعني تملك القدرة الذاتية على التقدم ، وإن هذا التعريب الإجتماعي بدوره ، دعم للوجود العربي ، وجوداً حضارياً متقدماً .

التعريب والمعاصرة التكنولوجية(*)

١ ـ مدخل

١ ـ ١ ـ ينطوي هذا الموضوع على طائفة صالحة ، من مفاهيم ، في مجالات مختلفة ؛ ويستدعي تناولها ؛ قولاً طويلاً ، حول التعريب : مفهوماً وأنواعاً ، ومجالات ومناهج ، ووسائل ، كذلك فلا بد من الحديث في سياق المعاصرة التكنولوجية عن التنمية في أشكالها المختلفة ، مفهوماً وممارسة ، أهدافاً وأساليب ، وعلاقات ، ومعقبات ، وإن كان عرض هذا كله ، من تمام منهجية التناول ، فإن طبيعة الموقف ، وحجم الوقت لا يأذن به ؛ ولا يتسعان له .

وهذا الموضوع ، هو موضوع كل يوم ، فهو همّ القادة المسؤولين ؛ وسعي العلماء والمثقفين وحلم الشباب ؛ وأمل الجماهير العريضة ، وذلك بما يفرض نفسه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً ، في كل يوم ، في مختلف المواقف ، وفي صور متعددة . . .

ومن هنا ، فليس هناك شيء لم يقل عنه ؛ وإن الذي نقول عنه يقع في مجال الإهتمام المشروع والمندوب إليه ، بقضية من قضايانا المصيرية . . وهكذا فإن التعرض له قضية ومشكلة أمر واجب ، في سياق الإختيارات والإجتهادات والإمكانات العربية ، قومياً وإقليمياً وقطرياً ، وفي سياق الضرورات الوجودية لأمة

(*) دراسة ألقيت في الموسم الثقافي للمجمع الثقافي بدولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي في ٢٠ يناير / كانون الثاني ١٩٨٥ .

جليلة الشأن لها أبعادها التاريخية ، والمعاصرة والمستقبلية ؛ ودورها الحضاري ، ورسالتها الإنسانية ؛ وليس لها بما تملك من قدرات متنوعة ومؤثرة في مجال التقدم الإجتماعي ؛ عذر ، لا أمام نفسها ، ولا أمام العالم ؛ في أن يهمش مكانها ؛ أو أن يحجب دورها ، وفي الوقت نفسه ، فإن هناك محددات عالمية ، ليس لها فيها خيار ، تحول دون خروج العالم الثالث ، وهو ثلث العالم ؛ والأمة العربية جزء منه ، من دائرة التبعية التكنولوجية ، ومعقباتها الثقافية والمالية والسياسية ؛ وفي حوار الشمال والجنوب ، ما يغني في هذا المجال .

١ ـ ٢ ـ والقضية التي نتحلق حولها اليوم ، هي في الحقيقة ، قضية رئيسية ، من قضايا العصر ، ومدخل جوهري لاقتحام مجال التقدم الاجتماعي ، عن طريق المعاصرة التكنولوجية بامتلاك القدرة الذاتية على صياغة إمكانات المجتمع العربي ، في صورة من إشباع حاجاته المادية والروحية والاجتماعية ، في سياق المعاصرة المبدعة ، مشاركة وإنتاجاً وارتفاقاً من موقع الأصالة المتجذرة في القيم العربية الإسلامية ؛ في مكوناتها ومقوماتها ؛ وفي أبعادها في جانبي السعي الإنساني من المزاوجة العضوية ، بين العلم والعمل ، ومن دعوة إليهما قائمة ، في تفتح ورشد ؛ إلى النظر إلى الطبيعة وتسخيرها ، إنتفاعاً منها ، وتوظيفها لها في توسيع مجالات الحياة ؛ واكتشاف قوانينها الطبيعية . والقضية منظور إليها ، بمثل هذا التصور ، تعرض مشكلة ليس أكثرها شأناً ، هو كيف السبيل إلى هذا ؟ وليس أقلها شأناً ، هو أنه إذا تحقق هذا فعلاً ؛ فكيف يمكن أن يتم تكيف صحي ؛ بين الأهداف العليا للمعاصرة ؛ وللأصالة المتجذرة ، وأن نصوغ بين ذلك نموذجاً عدلاً ؛ ومبتكراً ؛ لاشكاليات التباين القيمي للحضارات ؟

على أن هذا الطرح ؛ ضرورة لاستكناه آفاق الموضوع ، الذي يصب عاقبة الأمر في التحدي الإجتماعي ، لعملية التنمية ، والمعاصرة التكنولوجية بمعنى واسع ؛ ولقد أصبحت هذه القضية على أهميتها ، تعرض بسهولة مفزعة ، على الألسنة والأقلام ، في معادلة يسيرة هي : « تحقيق الأصالة والمعاصرة » .

والواقع أن هناك مشكلات حقيقية ؛ بعضها سياسي واقتصادي ، وبعضها فني

واجتماعي ، وكلها بصفة عامة ، حضارية .

إن مثل هذا المدخل ، مما يعين على عرض طرفي الموضوع التعريب ؛ والمعاصرة ، إبراز للصلة الواشجة بينهما ، ثم تصوراً لحلول ممكنة إجتماعياً للمشكلة .

٢ - التعريب :

٢ - ١ - لعل اللغة أن تكون أهم الاختراعات الاجتماعية التي تميز بها الإنسان ، فيما تميز به ، عن سائر الأحياء التي تقاسمه الوجود على الأرض . فقد كانت وسيلته إلى كل ما أنجزه من تراث ؛ وما أبدعه ، ويبدعه من حضارة ، وبها تمايزت المجتمعات البشرية ، وبها تعارفت وتعاملت وتبادلت الخبرات ؛ وإن الأمم والشعوب التاريخية والمعاصرة ترجع في تكوينها التاريخي ، أساساً ، إلى رابطة اللغة . ووظيفة اللغات تتعاظم يوماً بعد يوم ، مع التقدم البشري ، وفي الحضارة المعاصرة ؛ حضارة الثورة العلمية والتكنولوجية ؛ حضارة الاتصال والمواصلات ، يفوت دور اللغة كل دور جوهري كان لها ، على خطر ذلك الدور في التاريخ ؛ فالكلمة اليوم أكثر سيولة ، وأبعد مساراً ، وأوحى حركة ، عن طريق الاتصالات الاليكترونية عبر الفضاء . فهي تلف أطراف الأرض ، في أقل وحدات الزمن حساباً .

على أن اللغة ، بعد ذلك ، ليست رموزاً ومواصفات فنية وحسب ، ولكنها إلى جانب ذلك ، وفي الأساس منهج فكر ، وطريقة نظر ؛ وأسلوب تصور ، هي رؤ ية متكاملة تمدها خبرة حضارية متفردة ؛ ويرفدها تكوين نفسي مميز . فالذي يتكلم لغة ما ، يفكر بها ، فهي تحمل في كيانها تجارب أهلها وخبرتهم وحكمتهم ، وبصيرتهم وفلسفتهم في الحياة ، فهي وسيلة تفكير ، بما هي وسيلة تعبير . . .

وهيئت اللغة العربية، لتكون لغة عالمية ،فخرجت على الناس في صورتها الحضارية ، وهي تحمل في ذاتها حجة انتشارها ، ووثيقة خلودها ، وتنطوي إنطواء ذاتياً على الذيوع ، ذلك أنها مستودع كلام الله القديم القرآن الكريم ، كتاب الإسلام ، الذي لا يعبد الله مسلم إلا به ، وهكذا تنفرد اللغة العربية ، بين

اللغات القومية ، بأنها لغة كل مسلم ، وها هي ذي تعود اليوم ، بعد أن قاومت كل عمليات الحصار ، لغة عالمية في المحافل الدولية ، مواصلة عطاءها الفكري وإشعاعها الثقافي ؛ قادرة على استيعاب المكتشفات العلمية والتكنولوجية ، كما فعلت في التاريخ الحضاري ، حين حملت تراث الحضارات القديمة وتمثلتها ، وأضافت إليها ، وقدمتها للعالم ، وحين كانت هي لغة العلم والثقافة ؛ وحين كانت الجامعات العربية في أوربا ، في طليطلة ، وفي سالرنو ؛ هي ملتقى الفكر المتجدد ؛ والمبتكر في المجالات الفلسفية والعلمية . وحين كانت تلك العلوم تدرس في الجامعات الأوربية باللغة العربية ، التي كان العلماء الأروبيون يرون أنه لا يمكن دراسة تلك العلوم إلا بها . . . وسوف ترد في سياق هذا العرض إمكانيات اللغة العربية ، على مواصلة دورها الحضاري ، وقدرتها على استيعاب كل معرفة إنسانية ، وكل تجربة عملية ، والتعبير عنها ، بفضل آلياتها الذاتية المرنة . . .

٢ - ٢ - وحين نقترب هكذا من قضية التعريب يكون السؤال المشروع ، حينئذ هو ، ما هو التعريب ، في الواقع العربي المعاصر ؟

وللتعريب ، مفهوماً ؛ جوانب فنية وإجتماعية وقومية وسياسية ، فقد يتداخل مفهوم التعريب ، مع مفهوم الترجمة ، فتعرض قضايا فنية ، حول طبيعة اللغة وطاقاتها الدلالية والإستيعابية ؛ وآلياتها الذاتية ؛ وحول إعداد المترجمين وتدريبهم إلى غير ذلك ، وفي هذا الإطار تكون قضية التعريب قضية علاقات فكرية وثقافية ، مع اللغات الأخرى ، قضية عربية - أجنبية .

وقد يعني التعريب دعم الوجود العربي ، والوحدة القومية ؛ يعني قضية عربية -عربية ، بمعنى التصدي لقضايا شمولية استعمال اللغة العربية في الوطن العربي نفسه ؛ على المستوى الجغرافي جغرافياً ، وعلى المستوى القطاعي إجتماعياً ، وبخاصة في التعليم والبحوث والإدارة والإقتصاد . . الخ ، فقد يعني التعريب قطاعاً من قطاعات المعرفة كتعريب العلوم الطبيعية والرياضية والحيوية . . . الخ . بنقلها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، وقد يعني تعريب مؤسسات تربوية كتعريب مناهج التعليم العام ، في بعض البلاد العربية ، أو تعريب مناهج التعليم

الجامعي والعالي ومراكز البحوث العربية في معظم البلاد العربية تقريباً ؛ وقد يعني التعريب توحيد المصطلح العربي ، والإتفاق على مصطلح واحد لكل مفهوم ، في مختلف جوانب المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وسائر أنواع المناشط الثقافية والفنية والسياسية والإجتماعية ، بحيث تكون هناك مصطلحات موحدة ، معتمدة وممارسة على امتداد الوطن العربي .

وقد يعني التعريب؛ تعريب لغة الإدارة الرسمية بما في ذلك أنواع النشاط المالي والتجاري والإقتصادي ، وقد يعني التعريب ، تعريب لغة التعليم والمجتمع معاً ، أو على الأقل جعل اللغة العربية لغة تفاهم ممكن شعبياً ، إلى جانب اللغات المحلية ؛ وذلك في بعض الدول العربية إنتماء وتاريخاً ومصيراً ، وهي أعضاء في جامعة الدول العربية ، ولكن للغة العربية فيها وضعاً خاصاً ، هو من صنع التسلط الأجنبي ، الذي استلب ذاتياتها الثقافية ؛ وفرض عليها لغته ، لغة رسمية وثقافية . . .

والتعريب ، من ناحية أخرى ، قد يعني ، كل ما يستوعبه المجتمع العربي، ويعضونه في نسيج حياته ، مما يتلقاه ، بأي صورة من صور التلقي الفكري والمادي والإجتماعي ، من أهداف وقيم ووسائل ، والإنطلاق منه كواقع جديد للتفاعل الجدلي إنتاجاً وعلاقات ؛ أخذاً وعطاء ، وتأثير وتأثراً ، وبصفة عامة ، من رؤية متكاملة للحياة ، وقدرة ذاتية على ممارستها .

فالتعريب في هذا السياق يساوي التفتح العربي على الحضارة العالمية إكتساباً للقدرة الذاتية ، وذلك عن طريق التعاون البصير لمصادر القدرة العالمية ؛ واستيعابها وعضونتها في الحياة العربية ، حتى لا يكون التعاون تقليداً عقيماً ؛ وجمعاً بين الماء والزيت ؛ وضماً بين المتناقضات ، من الأفكار والأشياء وتعقيماً للتبعية ، وتوثيقاً لها .

٢ ـ ٣ ـ فالتعريب ، في المستوى المباشر ، الذي يعني سيادة اللغة العربية على ساحة الوطن العربي ، بما يوحّد المشاعر العربية ، ويجمعها حول تاريخها وواقعها ومصيرها ، عامل جوهري ، في الخروج من دائرة التخلف السياسي ،

المتمثل في التجزئة ؛ إلى حرية الوحدة العربية ، في الصورة التي تؤصل دور الأمة العربية التاريخي والمصيري .

أما التعريب في معناه الأكثر شمولاً ؛ فيعطي لهذه الوحدة مضمونها الحضاري المعاصر ، ويعينها على كسر طوق التخلف ، والتخلف ، والتحرر من أنواع التبعيات الإقتصادية والتكنولوجية والثقافية .

وهكذا يتحقق بالتعريب هدفان أساسيان في سياق المعاصرة الإيجابية معاصرة المشاركة المنتجة ، لا معاصرة الإستهلاك ، والتقليد .

أما الهدف الأول فهو خلق شخصية إبداعية عربية ، تتملك القدرة الذاتية على إنتاج العلم وصناعة التكنولوجيا ؛ وهذه القدرة ليس مناطها المعرفة العلمية وحدها ، ولكن أيضاً المناخ العلمي الذي يستدعي عدداً من الظروف المواتية لتملك القدرة الذاتية ، وهي ظروف متعددة الجوانب ، فمنها ما هو سياسي ، وما هو تشريعي ، وما هو تنظيمي ، وما هو إجتماعي ، وما هو مالي ، وما هو في الأساس ، علمي .

أما الهدف الثاني ، فهو القدرة على المشاركة ، وعلى التفاعل ، من منطلق متميز ، ذلك أن التبادل لا يكون بين الأشياء المتماثلة ، فالتماثل إضافة كمية وليست إضافة نوعية ، فالتكنولوجيا وإن كانت بطبيعتها العلمية والمعيارية نمطية ، إلا أنها أيضاً تخضع للتخصص والتفرد ، فهناك التكنولوجيا الأوربية ، واليابانية والروسية والصينية . . . الخ . فمثلاً نجد التكنولوجيا اليابانية ، تميل إلى تصغير الحجم ، بينما نجد التكنولوجيا الروسية ، تميل إلى الضخامة . . ذلك إلى جانب الخصوصيات الجمالية الخ .

وهكذا يمكن للأمة العربية ، أن تسهم في الحضارة العالمية المعاصرة ، متجاوزة عقبات التخلف ؛ بضم قدراتها البشرية والعلمية والمادية ؛ واستنبات علمها عربياً ؛ وتوحيد إستراتيجياتها تنموياً ، وأن تصنع تكنولوجيا عربية ؛ وهنا ننتقل إلى إلقاء نظرة قصيرة إلى المعاصرة التكنولوجية .

٣ ـ المعاصرة التكنولوجية :

٣ ـ ١ ـ وإعطاء صورة قريبة ومتكاملة ، عن المعاصرة ؛ يقتضي التعرض لظاهرتين هما وجها عملة ، إحداهما الحضارة ، الوعاء الفكري والإجتماعي لتلك المعاصرة ، والأخرى هي التنمية ، وهي وسيلة تلك الحضارة وتجسيدها التاريخي .

فالحضارة ، هي الفارق النوعي بين الإنسان ، وسائر الأحياء ، والقول في طبيعتها ومقوماتها طويل ؛ ولكنها في آخر تحليل ، رؤية مجتمع ما إلى الحياة ؛ وقدرته أيضاً على التعامل معها ، فالحضارة بهذا المعنى تنطوي على القيم والسلوك ، وأنماط العلاقات ، والضوابط والمعايير الاجتماعية ، والمهارات الفنية ، أو كما يقول دور كهايم هي « مجموعة مترابطة من أنماط العمل والتفكير والشعور ، تؤلف الأدوار التي تحدد أنواع السلوك المتوقعة من الأشخاص » ؛ وهو الأمر الذي يحمله تايلور ، في تعريفه الشامل، بأن الحضارة ، « هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والتقاليد ، وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع » والمقام هنا لا يتسع لسرد القضايا الأكاديمية ، حول المفاهيم في هذه القضية ؛ والفروق بين الحضارة ، والمدنية . وأكتفي بما يقوله ماك ايفر : « إن ا لحضارة هي ما نحن ، والمدنية هي ما نستعمل » .

٣ ـ ٢ ـ ولقد تميزت الحضارات عضوياً ، باعتبارها رؤية ، أي فلسفة ، وقدرة أي ممارسة ؛ بأنها نسبية وهكذا ، فقد كانت لكل مجموعة متجانسة من البشر ، مهما جلت أو دقت ، حضارتها التي تمثلت في قيمها العليا ، وخصائصها الإجتماعية ، وعقيدتها ولغتها ومهارتها وفنونها وتنظيماتها الخ . . .

وكان اتساعها باتساع الممارسين لها ، وقد شهد التاريخ حضارات امتدت وعبرت إلى أماكن أخرى ، وكان الإنتشار الحضاري ، وتبادل التأثير والتأثر من خلال مختلف أنواع العلاقات التاريخية ؛ ظاهرة بشرية لم تنقطع أبداً ، حتى أنه يمكن أن يقال إنه ليست هناك حضارة بشرية خالصة إجتماعياً ، كما أنه ليس هناك جنس نقي حيوياً .

ومع هذا فقد ظل الإنسان يحلم دائماً بأن يحقق وحدة حضارية ، إجتماعية

كتلك الوحدة الحيوية التي أودعت في البشر ، ولقد عبر الإنسان عن هذه الرغبة ، في أساطيره وفنونه ، وأعماله الفكرية عبر التاريخ ؛ وتحققت هذه الوحدة ، في دعوة التوحيد ، وبصورة نهائية ، في الإسلام ، الدين القيّم ، خاتم الرسالات ؛ وتحققت مادياً ، في الحضارة التكنولوجية المعاصرة ، ذات النزعة العضوية إلى العالمية ؛ فهي تقوم على معطيات العلوم الطبيعية والرياضية ، وتتعامل مع الأشياء ، في جوانبها المادية ؛ وذلك عن طريق الإبداع ، والتجاوز ، واللذين كانا نتيجة لتقدم الإكتشافات العلمية من ناحية ؛ والإختراع التكنولوجي ؛ القائم عليها من ناحية ثانية ؛ ونتيجة للإختراعات الفكرية ، في مجال العلاقات الإجتماعية ، من ناحية ثالثة .

٣ - ٣ - ومن تمام القول ، في طبيعة هذه الحضارة الكونية ، أن نشير إلى بعض خصائصها ، فهي تتميز بالإطلاق ، بمعنى أن مفرداتها صالحة للتطبيق ، في كل زمان ومكان متى توفرت لها الشروط الفنية ، وأنها ذات طبيعة سلعية في الأساس ، فهي حضارة سوق ؛ يستطيع تملكها كل قادر على دفع ثمنها ؛ وهي كذلك ذات قدرة ذاتية على الذيوع والإنتشار والتكاثر والتوالد ، لهذا السبب نفسه ؛ ومع ذلك فهي قيم واتجاهات ورؤ ية ؛ فهي ليست سلعاً مادية محايدة ، ومن هنا ، فإن التعامل معها ، ليس تعاملاً خارجياً ، كما يظهر في كثير من الحالات ولكنه تعامل مع قيمها واتجاهات في القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات المادية والإجتماعية ، الأمر الذي ترى فيه الغاية النهائية ، كما يتمثل في أهداف التنمية ، الوجه الآخر للمعاصرة التكنولوجية ؛ كوسيلة تتجسد فيها تلك القيم والإتجاهات ، وهكذا يفضي بنا الأمر إلى تناول قصير لهذه التنمية في طبيعتها وأهدافها .

٤ - التنمية الشاملة :

٤ - ١ - فالتنمية ، تعني في الأساس ، وفي السياق المعاصر ، تغييراً نوعياً مخططاً لنمط الحياة التقليدية في البلاد النامية ؛ وهي تعني تغييراً درجياً ، في الأساس ، بالنسبة للمجتمعات المتقدمة ، لأنها هنا ، تقوم بتطوير ما هو قائم ؛

وحتى لو أدى إلى تغييرات نوعية ، لأنها تتم في سياق إجتماعي واحد متصل . .

على أن ما كتب عن التنمية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، في مختلف اللغات ، لا يقع تحت حصر ، وهي على أي حال ، رأس العنوانين اليومية في أجهزة الأعلام ، ورأس الشعارات الرسمية ، وهي السلعة الأولى ، في التجارة الدولية في مختلف القطاعات ، بالنسبة للدول المتقدمة ، وهي السلعة السياسية الأولى ، بالنسبة للحكومات في المجتمعات النامية مهما تباعدت بها الإختيارات الإجتماعية .

وهي ، بعد ذلك ، وبعبارة أدق ، من أجل ذلك ، المعيار الذي تقاس به درجات التقدم هو التخلف في المجتمع الدولي ، وعلى أساسها تصنف إلى مجتمعات متقدمة ، أو نامية .

٤ ـ ٢ ـ فالمجتمعات المتقدمة ، هي التي تمتلك ، بداهة ، القدرة على الإنتاج التكنولوجي . والدول النامية هيٍ التي لا تكاد تمتلك ، في كثير من الأحيان ، حتى القدرة على الإستهلاك ؛ فضلاً عن إنتاجه . وهناك قضايا كثيرة ، بعضها أساسي ، مثل المقاييس الكمية المقننة ، لتحديد مستوى الحياة ، عن طريق الدخول القومية والفردية ، وأنواع الخدمات الإجتماعية ؛ وأنماط الإستهلاك الفردي ، من الورق والنور والماء ؛ ومن الأطعمة وقيمتها الغذائية ، إلى طولية العمر ، ووفيات الأطفال ؛ إلى التعليم ، وأطول الطرق وغير ذلك مما يشكل توفرها الرفاهية الإجتماعية ، التي هي في آخر الأمر ؛ مسألة نسبية ، بصورة فريدة ؛ والأمثلة كثيرة ، في المجتمعات البشرية ؛ على أن الأشباع الروحي لا يكاد يدخل في تلك المؤشرات التي تشكل الرفاهية الإجتماعية ، فهي كلها تدور حول الوجود المادي للإنسان ، في الحياة الدنيا . . . !

وقد أثارت هذه القضية ، وما تزال تثير مشكلات نابعة من الحضارات التاريخية ، وتشكل عائقاً أمام الإختيارات التكنولوجية المعاصرة ، فهل نقبل أنماطها القيمية والإستهلاكية على حساب القيم والمعتقدات ؟ أم تكون هناك إمكانية للإنتقاء الحضاري بمعنى قبول ما يتعارض مع تلك القيم ؛ وطرح ما يتعارض

منها ؟ الإنتفاء غير ممكن ، لأن كل مفردات هذه الحضارة التكنولوجية ، متضمنة عضوياً مفهوماً قيمياً وإتجاهات بصورة أو بأخرى ، قل ذلك أم كثر ، فهي ليست محايدة .

٤ ـ ٣ ـ ومن هنا ، كان الإتجاه ؛ هو السعي ، إلى ايجاد طريق موازٍ للتقدم التكنولوجي بدل طريق السباق التتابعي ، فاللحاق بذلك الركب الصاعد أبداً ، غير ممكن وخاصة ، في ظل الإحتكار التكنولوجي للمجتمعات المتقدمة التي لا تأذن للدول النامية إلا بامتلاك جسد التكنولوجيا ، شراء وانتفاعاً ، دون التمكين من امتلاك روحها ؛ قدرة وإنتاجاً .

فالتنمية التي تشتريها المجتمعات النامية ، لا تفضي إلى معاصرة تكنولوجية ، إنما هي استنزاف ، وتبعية تقود إلى تبعيات . . .

والطريق إلى المعاصرة الحقيقية ، هي تملك القدرة الذاتية ، على الإنتاج الإبداع ؛ والمشاركة ؛ وافتراع طريق جديد يزيد من ثراء الحضارة البشرية ، وينوع فيها ، بدلاً من هذا الحول الحضاري المفروض على المجتمعات النامية . . . وذلك سبيله الإنسان القادر ؛ في إطار حضارته ، على ايجاد حلول للمعادلات الصعبة ، في مجالات حاجات الأمة العربية ، تحرراً ووحدة وتقدماً ، وإنسانية ، في نطاق مرتكزاته الأساسية ، الدينية والإجتماعية والفكرية ، والقومية . وإعداد هذا الإنسان يكون بتربيته وتعليمه ، وتمكينه من أدوات القدرة ، في سياق قوميته وثقافته ، وأن أكبر أداة لهذا كله ، هي لغته التي هي قوام شخصيته ؛ ومستودع عبقريته ، ومستقر خبراته ؛ ومناط هويته الحضارية .

وهكذا نعود بعد هذه الجولة القصيرة ، في أبعاد هذه القضية الواسعة ، إلى ما بدأنا به ، من قول حول التعريب باعتباره أنجع الوسائل لتحقيق المعاصرة التكنولوجية ، بناء لأسباب التقدم ، وإرساء لقواعد الإبداع ، في هذا المجال ؛ فما هو إذن دور التعريب في هذا المشروع ؛ وهو صلب ما نهدف إليه من هذا العرض ؟

٥ ـ التعريب والمعاصرة التكنولوجية :

٥ ـ ١ ـ التعريب ، بشقية اللساني والإجتماعي ، هو سبيل التفاعل العربي ، مع الخبرات الإنسانية الأخرى ، في مختلف مجالات الحياة . . وهو المدخل إليها . . . فاللغة ، أي لغة ، تبقى الوسيلة التاريخية للتواصل الإجتماعي ، والأداة الأساسية للتفكير والتعبير . .

ومن هنا فإن الأمة العربية ، مدعوة ، وهي تواجه في مسيرتها الحضارية ، مسؤ ولياتها القومية والعالمية ، إلى امتلاك أدوات التقدم ، تلك التي تتمركز في منع القدرة الذاتية ، تتجاوز بها الآثار السلبية التي خلقها الإستعمار ، وتقتحم بها آفاق المشاركة الإيجابية ، والإبداع الحضاري ، في حركة العصر .

والسبيل إلى ذلك ، مرة أخرى ، هو الإنسان الذي يتلقى علوم العصر بلغته ، يتعلم ويعلم ويبحث بها ؛ حتى يكون ذلك إغناء للثقافة العربية ؛ بين المتخصصين ، وبين المتعلمين ، وبين جماهير الشعب بما يوسع من قاعدة المشاركة ، وضع الوعي ، بالتقدم ودعم الشعور بالحاجة إليه ، والإسهام في تطويره ، وهذا هو الطريق ، الذي اتخذته الدول المصنعة كلها ، في مواجهة الطبيعة ، وفي تغيير العلاقات بين خصائصها ؛ وبين قدرات الإنسان . . . فاللغة هي ، بالنسبة إلى المعرفة ، الأرض التي تستنبت فيها ؛ ولا تثمر شجرة المعرفة إلا في تربة اللغة ، أي لغة .

ومن هنا كانت جنسية الفكر ، هي اللغة ، دون النظر إلى الجنسية العرقية ، أو السياسية للمفكر ؛ فكل ما يكتب وكتب في اللغة العربية ، هو إبداع عربي وتراث عربي ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، في آثار كبار فقهائنا ومحدثينا ، ومفكرينا وفلاسفتنا ؛ وشعرائنا ، وكتابنا ، ويستحضر كل منكم عشرات الأمثلة ، فالجاحظ مثلاً ، وهو أعلى الأدباء العرب قامة فيما أورث من بيان وحكمة ، لم يكن عربياً بالعرق ، ولكنه نشأ في تربة الثقافة العربية ، ولدينا من الكتاب ، من كتبوا بلغتين ، فما كتبوه بالعربية ، عد من تراثها ، وما كتبوه باللغات الأخرى ، عد من تراث تلك اللغة ؛ وابرز مثل لذلك في تراثنا هو عمر الخيام ، الذي كتب في

الفلك والرياضة باللغة العربية ، وعبّر عن آرائه الفلسفية ، باللغة العربية الفارسية . . .

وإن ما يكتبه الأفارقة والآسيويون ، والعرب ، وغيرهم اليوم ، في اللغات الأجنبية ، إنما هو إغناء لفكر تلك اللغات ، ومحسوب عليها ؛ وهكذا فإن عشرات الآلاف أو مئاتها ، من الأبحاث والدراسات ، التي أعدها ويعدها أبناؤنا من المثقفين ، والعلماء العرب ، في صورة أطروحات أكاديمية ، في الدراسات العليا في جامعات العالم ، لا يعد منها ، وآسفاه ، شيء من الفكر العربي ، إلا ما عرب منها ؛ وهو قليل قليل . . . .

ومن هنا ، فإن الدعوة إلى تعريب المجتمع ، في سياق المعاصرة ؛ تفترض ، في الأساس ، تعريب المعرفة المعاصرة ، والتكنولوجيا ؛ وسبيل ذلك ، هو تعريب لغة العلوم ، ولغة البحوث العلمية ؛ ومجال ذلك ، هو المؤسسات التعليمية ، في كل مراحلها ، من التعليم الأساسي ، والتعليم العام والفني ، إلى الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد العليا ؛ ولا يعني هذا ؛ إنغلاقاً عن العالم ، ولا إنكفاء على الذات ، فيما يتصل بتعليم اللغات الأجنبية ، في صلب المناهج الدراسية ، ولا بإنشاء مدارس لغات ؛ ولا بالتخصص فيها ؛ وينبغي الا يخلط بين معرفة لغة أجنبية أو لغات أجنبية ، وبين التعليم القومي ، بلغة أجنبية ، فهذا أمر لا نظير له ؛ إلا في الدول التي استلبت لغاتها الوطنية ، وحلت محلها لغة المستعمرين وخاصة في مجال التعليم ، كما هو الحال في كثير من الدول الأفريقية ، وبعض الدول الآسيوية أو الشعوب التي استوعبت أو عزلت ، كما هو الحال في المجتمعات الأمريكية ، ومع هذا ، فإن المنظمات العالمية المتخصصة كاليونسكو ، ما تزال تدعو إلى ضرورة التعليم باللغة القومية ؛ بخاصة في أفريقيا ، وهناك جهود تبذلها بعض تلك الدول في هذا المجال ، نذكر منها تنزانيا ، التي تعتمد اللغة السواحيلية ؛ تعليماً وإدارة .

صحيح أن هناك بعض العوائق السياسية المصطنعة ، مثل أن يكون في تلك الدول عدة لغات محلية متنافسة ؛ فتصبح اللغة الأجنبية هي الحل ، والواقع أن تقسيم تلك الدول بهذه الطريقة ، هو أمر دبرته الإدارت الإستعمارية قبل

الإستقلال ، لإثارة مثل هذه القضايا ، فترتبط تلك الدول بها إلى آخر الدهر ، وقد تكون هناك أسباب تاريخية ، لأن بعض هذه اللغات لم تعرف التدوين ولا الكتابة ، وأن أكثرها كانت تكتب بالحروف العربية ، التي حوربت بشراسة ؛ وحجبت الأجيال الجديدة عن تاريخها الثقافي ، وبدأت كتابة تلك اللغات الإسلامية بالحروف اللاتينية ، وطويت صفحات القرون من الثقافة الأفريقية العربية الإسلامية ، وطمس تراثها المخطوط بالحرف العربي ، إلى جانب أن هناك صلة بين النشاط التبشيري ، والتعليم في تلك الدول ، وفي كتابة تلك اللغات بالحروف اللاتينية ، ما سهل ويسهل كتابة الكتاب المقدس وطباعته بتلك الحروف .

على أن هذا كله ، لا ينطبق على الأمة العربية ، ولا على لغتها الراسخة ؛ ولم يستطع الإستعمار رغم ضراوته ، وتعدد وسائله ، أن يقهر اللغة العربية ، في أي موقع عربي ، وأن إنتصار اللغة العربية في الجزائر ، ومقاومتها لكل أنواع الغزو اللغوي الضاري ، في خلال مائة وثلاثين عاماً ، يبرز قدرة اللغة ؛ وطاقتها ؛ وها هي ذي الجزائر ، في فترة وجيزة ، تستعيد لغتها ؛ وتعرب تعليمها ، في كل المراحل ، فسبقت بذلك أقطارا عربية أخرى ، لم تمر ببعض ما مرت به .

٥ ـ ٢ ـ هنالك سعي ، للإستعمار قديم ، لعرقلة مسيرة الحضارة العربية ، وحين فشل في مواجهة اللغة العربية ، خاصة في المشرق العربي ، عمد عزلها من الحياة المدنية ، وضيق على أهلها فرص حب الحياة ، حتى أصبح استعمالها وقفاً على بعض الوظائف الدينية الصغيرة ، وعلى تدريس اللغة العربية ، وكان مدرس اللغة العربية بين بقية مدرسي المواد الأخرى ، في وضع لا يتفق ، مع مدرسي الثقافة القومية ؛ تلك المادة التي هي موضع اعتزاز وتشريف في الدول الأخرى ، ومع هذا فقد استطاع الوعي العربي ، أن يهدم هذا الحائط النفسي ، وأن يعرب التعليم العام وجزءاً من التعليم العالي ، ونشطت الدراسات العليا ، باللغة العربية في كثير من الجامعات العربية ، في مختلف مجالات المعرفة . وأن يعيد للغة العربية سلطانها ودورها في الحياة العربية الحديثة ، إدارة واقتصاداً وتشريعاً . . .

وأنه بعد ذلك لأمر طبيعي إجتماعياً ، أن تكون لدى المجتمعات النامية ،

عقدة التخلف ، وأن ينظر إلى « الأوربي » المستعمر القديم ، والمستعمر الجديد ، في صورة أخرى ، نظرة إجلال وتقدير ، فهُو المتفوق المتحضر ، وانعكس هذا ، على ما يمثله من قيم ؛ وما يقوم عليه من مؤسسات ، فما نزال نفرق بين المستورد والمحلي في السلع ، ونفرق بين من أكمل دراساته العليا ، وحصل على درجة علمية من الجامعات الأجنبية ، وبين من فعل ذلك في الجامعات العربية ، ومع أن الأكاديميين ، يعرفون الفرق بين الجهد المبذول هنا وهناك . هذا الإتجاه السلبي من الأمور العامة التي ينبغي أن يكون في اعتبار الحكم على هذه القضية ، وإلى جانب هذا ؛ هناك أسباب أخرى أدت إلى عدم تعميم التعريب في كل المراحل ، وفي كل القطاعات فما هي تلك الأسباب ؟

٥ - ٣ - بدأ التعليم المدني الحديث ، قبل دخول الإستعمار ، في الدراسات ؛ وبدأت باللغة العربية ، على ضعف إمكانات الترجمة حينئذ . وعلى سبيل المثال فإن دراسة الطب بدأت في كلية القصر العيني في القاهرة في العشرينات من القرن الماضي ١٨٢٦ وظلت تخرج الأطباء ستين عاماً ، حتى إذا غزا البريطانيون مصر عام ١٨٨٢ ، غيروا لغة التعليم فيها إلى اللغة الإنجليزية عام ١٨٨٧ ، وكذلك الحال في دراسة المهندسخانة ، التي أخرجت عظماء المهندسين الذين أشرفوا على تصنيع مصر ، في عهد محمد علي الكبير . بل إن الكلية الأمريكية بدأت في بيروت دراستها باللغة العربية ؛ ولعل سوريا من الأقطار العربية القليلة ، في القرن العشرين . التي بدأ التعليم العالي فيها معرباً وذلك منذ عام ١٩١٩ حتى اليوم ، وفي كل فروع العلوم والتخصصات ، بقدرة ونجاعة ، وإلى جانب ما أسلفنا من الإطار السلبي العام ، هناك أسباب ذات طبائع مختلفات تعمل في الإتجاه المعاكس ، وتحول دون التعريب الكامل لمراحل التعليم ولقطاعاته ؛ أو تعرقل الإسراع به ، ومنها :

أولاً : ضعف تعليم اللغة العربية ؛ وتملك مهاراتها ، في برامج التعليم العام ، وذلك لكثرة المواد التعليمية ، التي يتعرض لها الطلبة ، لاتساع ميادين المعرفة من ناحية ولاعتبار اللغة العربية مادة من بين المواد الأخرى . وفي هذا السياق ؛ فإنه ينبغي أن يشار كذلك إلى ضعف تكوين مدرس اللغة العربية

نفسه ، وعدم تمكنه من أصولها ، وينبغي أن يضاف إلى هذا ، أن تدريس المواد كلها ، بما في ذلك ، مواد اللغة العربية نفسها ، يتم باللهجات العامية ، واعتبار البحوث العربية الفصحى ، حتى في التدريس حذلقة وتكلفاً . كذلك ، فإن اختفاء شكل أواخر الكلمات ، أو ضبط الكلمات الصعبة ، من الأمور التي أعانت على تفشي اللحن ، على لسان المدرس والتلميذ والقارئين بصفة عامة .

ثانياً : الإنفصام القائم بين المواد العلمية ، والأدبية ، وفي مقدمتها اللغة ، فالطلبة الذين يتهيأون في الأقسام العلمية في التعليم العام ؛ يدركون أنهم لن يحتاجوا إلى اللغة العربية في مواصلة تعليمهم ، الذي سوف يكون باللغة الأجنبية في التعليم الجامعي والعالي ، في معظم الحالات .

ثالثاً : تكوين القيادات العلمية ، وإعدادهم باللغات الأجنبية ، مما يسهل عليهم أن يعلموا كما تعلّموا ؛ ومن المفارقات أن طالب العلوم يدرسها في الجامعة باللغة الأجنبية ، وكان قد درسها في المرحلة الثانوية ، بالعربية ، ويعود مدرساً في نفس المرحلة ، ويدرس بالعربية بدون صعوبة بينما يرفض ذلك في الكليات .

ومما له صلة ، بإعداد القيادات في اللغات الأجنبية ، موضوع هجرة العقول ، فالأمة تفقد بذلك مرتين ، مرة في لغتها وتقدمها العلمي ، لحرمانها من أن تكون وعاء للعلم ، ومرة في أبنائها الذين أعدتهم لثروة علمية لها ، بهجرتهم إلى بلاد اللغات الأجنبية التي يجيدونها .

رابعاً : الرغبة في التميز ، وإحتكار المعرفة ، بين فئة من المتخصصين الجامعيين ، يتحاورون فيما بينهم ، بينما المجتمع محروم من نتاج نشاطهم العلمي ، الذي يمارس بلغة أجنبية فيصبح رصيداً لها ، لا رصيداً للشعب الذي أنفق على إعدادهم ، ولا الأمة التي هي ، إلى خبرتهم ؛ فقيرة . . .

خامساً : التجزئة القومية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المناهج ، والتشريعات والإمكانات والقدرات ؛ والإختناقات في مجال التعليم والبحوث ؛ وفي مجال الإنتاج الثقافي والفني بعامة . . .

سادساً : فوضى الإستعمال اللغوي ، وبخاصة في مجال توحيد المصطلح

العربي ؛ وصعوبة ضبط الإستعمال اليومي ، وهذه الظاهرة التي تتصدى لها المجامع اللغوية والعلمية ، والمنظمات القومية ، والجامعات ومراكز البحوث العربية ، هي نتيجة للتجزئة ؛ وتعدد النظم والتشريعات .

سابعاً : يضاف إلى هذا كله ، النشاط الخارجي المكثف للدول الأجنبية ، ذات المصالح السياسية ، والإقتصادية والتي تتوسل إليها باللغة والثقافة ؛ لتعويض عملية التعريب ، بإنشاء مؤسساتها التعليمية ، في البلاد العربية ؛ وقد يلقى مثل هذا اللون من النشاط ترحيباً في بعض الأوساط ، ومن الملاحظ أنهم يركزون على تعليم الفتيات العربيات ، حتى يرضعن أولادهن حب اللغة التي تعلمنها ، وهي سياسة عندهم ، قديمة وثابتة ، إلى جانب السخاء في المنح الدراسية ؛ وتقديم المعونات الفنية ، في صورة أجهزة ومعدات ، أو في صورة أساتذة وخبراء .

هذه لمحة عابرة عن المعوقات التي تحول دون تعريب التعليم ، ولكن هناك طائفة أخرى من المقولات ، وضعها الأجانب في أفواه بعض المتعلمين ، يستحسن عرضها ، إستكمالاً للصورة ، فماذا يقول معارضو التعريب ؟ يقولون أن اللغة العربية ، ليست لغة علوم ، وإنما هي لغة شعر وآداب ، وهذه مغالطة لا تستحق حتى مجرد الإهتمام بها ، ذلك أن أي لغة مهما ضاق وعاؤها تقوم أساساً لتؤدي الحاجات الإجتماعية ؛ ولقد كان من الممكن أن يصدق مثل هذا الكلام لو أن لغة أو لغتين أو ثلاثاً تتوفر فيها خصائص معينة ، أصبحت هي وحدها لغة العلم والتكنولوجيا . أما ، وأن لغة كل القادرين ، مع اختلاف منابت لغاتهم ، أصبحت لغة علم وتكنولوجيا ، مثل اليابانيين والصينيين ؛ والروس ، والسويديين ، هذا إذا استثنينا الإنجليزية والفرنسية والألمانية ، فإن هذه الدعوى تسقط ، فليست اللغة هي مناط القدرة والعجز بل الإرادة والرؤية ؛ ومع هذا ، فإن لغة من هذه اللغات ، لم تقم تاريخياً ، بالدور الذي قامت به العربية ، من حمل رسالة العلوم والفلسفة والتقنيات في عصور نهضة الأمة العربية نفسها ؛ والآليات التي تملكها اللغة العربية لا تتيسر لكثير من اللغات الحية لتوليد الصيغ الجديدة للمعاني والأشياء ، وقد قام علماؤنا ، بصياغة المصطلحات الجديدة ، لما ترجموه من معارف من اللغات الأخرى ، في حس لغوي مدرب ، وما تزال الكتب

العربية ، المخطوطة منها والمطبوعة تمتلىء بالمصطلحات العربية ؛ كما أن أثيراً من المفاهيم العلمية ، العالمية ، تحتفظ باسمها العربي . . قد نكون أهملنا تراثنا العلمي وهجرنا مصطلحاتنا القديمة ، فقطعنا ذلك السند من المعرفة ، فمثلاً ، علم الإجتماع ، له مصطلح عربي صاغه ابن خلدون باسم علم العمران ، والجغرافيا مثلاً هو علم تقويم البلدان الخ . . ومع هذا فليس هناك كارثة ، في تبني مصطلح ما . . .

وهناك آخرون يذهبون أنه لا توجد مصطلحات عربية ، وهنا ينبغي أن نفرق بين المصطلح ، وبين مفهومه العلمي ، فالمصطلح قد يصاغ في أي صورة ، وفي أي كلمة ويمكن نقله كما هو ، كما فعل الأقدمون فأبقوا على مئات المصطلحات كما هي ، مثل الموسيقى والإستاطيقا . . . الخ . أما المفهوم فإنه يجب أن يقدم باللغة القومية ، كما تفعل شعوب مثل ألبانيا وهولندا ، وبلغاريا . . . الخ . وما يزال كثيرون من أبناء البلاد العربية يذهبون إلى تلك البلاد وغيرها ؛ ويدرسون الطب والهندسة ، بتلك اللغات ، بعد أن يتعلموها ، وهم يحرمون من تعليمها في بلادهم ، وهي أكبر ، وأعرق ، بلغتهم . . .

وينبغي أن نشير هنا إلى التجربة الطريفة التي أقدم عليها صديقنا البروفسير شيخ أنتاديون ، حين قام بترجمة نظرية أنشتين إلى لغة الوولف ، وهي اللغة السائدة في السنغال ، لإثبات أن كل اللغات قادرة على التعبير عن كل المعاني .

ويقولون أنه ليست لنا مراجع باللغة العربية ، ومن المسؤول عن هذا ؟ ومن الذي سوف يكتب المراجع ، ومتى ؟ أليسوا رجالاً ، ونحن رجال ؟ ومع هذا فليس هناك ما يمنع الطالب الذي درس اللغات الأجنبية في مختلف مراحل التعليم ، من أن يطلع عليها ، ولا بأس أن يكون منهج علاجي للتقوية في اللغات في الجامعات ، ولكن ليس هناك معنى ، لتدريس المواد العلمية باللغة الأجنبية لهذا السبب ، الذي ليس مسؤولاً عنه ، لا الأمة ، ولا الطالب وإنما أهل الإختصاص هم المسؤولون عن هذا التقصير .

٥ ـ ٤ ـ إن هناك على الرغم ، من كل ما يقال ، تقدماً ، في مجالي التعريب

اللساني ، والإجتماعي ، وقطعت أشواط كبيرة ، في معظم البلاد العربية ، في مجال التعليم العام ، فهو كامل في المشرق العربي ؛ ويسير بحزم في المغرب العربي . أما التعليم العالي والبحوث ، فإن هناك وعياً بالحاجة إلى تعريبه ؛ وتجلى ذلك ، في كل قرارات مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومن أهم القرارات التي اتخذت في هذا الشأن :

(أ) احداث المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، وذلك إلى جانب خدمة الثقافة العربية بترجمة روائع الأدب والفكر العربي ، ويقدم إلى قراء اللغات الأجنبية ، روائع الفكر العربي قديمها وحديثها بترجمتها إليها ؛ وسوف يستعين بالجهود الكبيرة التي بذلت في هذا الشأن .

٥ ـ ٥ ـ وإني أعتقد بصفة عامة ، أن هذا الموضوع من الموضوعات التي ينبغي أن تدور حولها دراسات متعمقة ، لحيويتها ، في مستقبل أمتنا التي لا يمكن أن تتجاوز مشكلاتها القومية ؛ ولا مشكلاتها الحضارية ، إلا عن طريق استنبات العلم العربي ؛ وتعريب لغة العلوم ، جنباً إلى جنب في تعريب المجتمع بالسيطرة على الهجمة الثقافية ؛ وتوجهها توجيهاً بصيراً ، في تفاعل متكافىء ، بالأخذ عن الآخرين عن قناعة واختيار ، وبالعطاء عن ايثار واقتدار .

٥ ـ ٦ ـ وخلاصة هذا كله ، هي أن المعاصرة التكنولوجية ، قائمة ، في جانبها الأساسي ، على اكتشاف قوانين الطبيعة ، وخصائصها الذاتية ، التي هي جزء من سنن الكون ، ذلك عن طريق المناهج العلمية النظرية والمخبرية ، وبناء التكنولوجيا على أساسها ، إشباعاً لحاجات الإنسان العضوية والإجتماعية في كل المجالات ، أن لهذه التكنولوجيا ، بالضرورة ، قيمها وتصوراتها النابعة من وظيفتها المحددة . . وأنها يمكن تملك جسدها بالشراء ، والإنتفاع بها بشروطها المادية والفنية والإجتماعية ، وإنما يمكن إنتاجها ، ولتملك ناصيتها ؛ باستيعابها علمياً ، وذلك لا يتم إلا عن طريق معرفة قوانينها العلمية ؛ وسبيل تلك المعرفة ، هي في المقام الأول ، اللغة التي هي وسيلة التعبير والتفكير الإنسانية لكل المجتمعات البشرية ، وهذه هي المرحلة النهائية في التعامل مع المعاصرة ، ذلك أنه يمكن التعرف عليها تعرفاً خارجياً بممارستها واقتنائها .

ومن هنا ، فلا بد من تعريب المعاصرة ، تعريباً حقيقياً ، عن طريق صنع القدرة الذاتية عليها ، باستنباتها في أرض اللغة العربية ، ورأس ذلك كله ، هو تعميم التعليم ، في كل أنواعه ، باللغة العربية التي تكون في الوقت نفسه لغة البحوث ، والصناعة ، والتنظيم الإداري والمالي والتشريعي ؛ كما هو الحال في كل الدول المتقدمة ، التي تفعل ذلك بلغاتها ، مهما كان حظها من الإنتشار ، فلا يتملك شعب ما ، العلم النافع والوظيفي والقومي ؛ بلغة أخرى ، فالعلم يظل مرتبطاً باللغة التي ينتج بها ، وقد قيل أن العلم لا وطن له ، وهو صحيح جغرافياً ، ولكن للعلم وطناً فكرياً ، هو اللغة ، وللعلماء أوطان ومجتمعات وحضارات ، وعن هذا اللون من التعريب اللساني والإجتماعي ، وهما يتكاملان ، يصبح المجتمع العربي ، مجتمعاً معاصراً منتجاً للتكنولوجيا .

وجنباً إلى جنب ، مع هذا ، ينبغي أن يتجه التفكير إلى ترشيد التكنولوجيا ، وتكييفها مع بنائها الحضاري بكل ما تحمل من قيم إيجابية ، بحيث يكون لصياغة التكنولوجيا العربية ، وجهاها المتكاملان مادياً واجتماعياً . . وإن كل ما يقال من دعوات إنهزامية ، متصلة في الأساس ، حول عجز اللغة العربية ، وحول جمود الحضارة العربية ، هو ترداد لأمنية القوى المحتكرة للتكنولوجيا والمسيطرة عليها ، إبقاء على المجتمعات في دائرة التبعية ، وباحة التخلف .

والإرادة السياسية ، وبالقرار السياسي ، يمكن تجاوز الظروف السلبية التي خلقت واصطنعت لتخلف المجتمع العربي الذي يملك ، عن سعة ، كل مقومات المعاصرة والتقدم ؛ والقادر على الإسهام والإبداع ، مرة أخرى ، في الحضارة البشرية .

التعريب والمصطلح العربي الموحد (*)

١ ـ مدخل :

يظل موضوع التعريب والمصطلح ، من « أهم القضايا القومية والحضارية » في تأثيرها على مسيرة الأمة العربية ، ولهذا السبب ، لم يعد هناك من جديد ، فيه يقال ، فقد تناوله المفكرون من كل جوانبه : الأقتصادية والثقافية والحضارية ؛ والسياسية .

والواقع أن مفهوم التعريب مفهوم واسع ، يشمل إلى جانب مفهوم المصطلح ، مفهوم الترجمة ، في الأساس ، باعتبارها الوسيلة الأساسية للتعريب ، ولكنها ليست مساوية له . . .

وموضوع التعريب ، في حدّ ذاته يثير في الواقع العربي اليوم سياسياً وحضارياً ، وثقافياً ، قضايا كثيرة . . . وكذلك يفعل موضوع المصطلح .

ومن هنا ، فقد يكون هناك تناول ، في حدود المجال المتاح ؛ لجوانب القضايا المختلفة المتصلة بهذه المفاهيم ، توضيحاً لأبعاد المشكلة ؛ وصلتها بالتقدم العلمي والتقني ؛ وبالأنجاز الحضاري ؛ وبتأصيل الهوية الثقافية ؛ وتجسيد الوجود القومي .

(*) دراسة ألقيت في ندوة « التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً »المنعقدة بتونس من ٧ ـ ١٠ يوليو / تموز ١٩٨٦ .

٢ ـ مفهوم التعريب :

والتعريب ، لغة ؛ مصدر الفعل المضعف عرّب ، وعرّب منطقة ، خلّصه من اللحن ، وعرّب الأسم الأعجمي ؛ تفوه به على منهاج العرب ؛ وعرّب من صاحبه تكلم عنه واحتج له . واعرب الأعجمي وتعرّب ، إذا فهم كلامه بالعربية ، والإعراب هو البيان والإفصاح .

والتعريب ، هو إذن بصفة عامة صياغة الأفكار والمعاني والمعارف والتجارب الأجنبية صياغة عربية ؛ لفظاً ، أو معنى ، أو وزناً .

ومن هنا ، فقد يعني التعريب استعمال العرب ألفاظاً أعجمية على طريقتهم في اللفظ والنطق ، فيحافظون على الأوزان العربية ، والأيقاع العربي ، بما يعطيها الطابع العربي . .

وقد يعني التعريب ، معنى خاصاً ؛ وهو التعريب الإجتماعي ، الذي يفوت كثيراً ، التعريب اللساني ، والذي يعني سيادة الفكر العربي والقيم العربية ، واللسان العربي ، على مجمل حياة المجتمع ؛ وهو يطلق في حالة استرداد الهوية الحضارية والشخصية الثقافية ، للشعوب العربية المنبت والمنشأ ؛ والتي تعرضت أجيالها للاستلاب الحضاري واللغوي ، نتيجة لظاهرة الأستعمار التقليدي منه ، والجديد ، وهو يعني بصفة عامة استعمال اللغة العربية ، في كل مجالات الحياة ، بصفة رسمية ، ومطلقة ، في التعليم والبحوث العلمية ، وفي الإدارة، وفي الأقتصاد والتجارة ، وفي التشريع والقضاء ، وفي كل أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية . . . واعتماد نمط الحياة العربية وقيمها وخبرتها وعلاقاتها ، في ممارسة الحياة الاجتماعية . والبلاد العربية ، على درجات مختلفة في هذا الوضع ، وبخاصة في أفريقيا .

وهذا هو المعنى الشائع في استعمال التعريب ؛ أما مجرد التعامل مع اللغات الأخرى ، والنقل عنها ، فإن كلمة « الترجمة » تقوم لها ، في مختلف المستويات .

فالتعريب في كل صورة ، هو أوسع وعاء من المصطلح ؛ الذي يعتبر تعبيراً

داخل اللغة ، وصيغة متفقاً عليها في إطار معايير منتزعة من طبيعة اللغة ؛ بناء أو استعمالاً ، للتعبير عن مفهوم أو فكرة ، عن معنى أو ذات ، وحين يتم ذلك الأتفاق على المصطلح ، فإنه يصبح الأساس ، وفي تراثنا : « أنه لا مشاحة في الأصطلاح » . والتعريب والمصطلح ، وإن كانا قريباً من قريب ، إلا أن لكل منهما طبيعته ، ومحدداته ، وقضاياه .

فالتعريب الاجتماعي المتكامل ، الذي يعبر عن سيادة اللغة العربية ، في الحياة الاجتماعية الواسعة ، لم يتحقق في البلاد العربية ، كما ينبغي ؛ مع اختلاف كبير ، في نسبة تلك السيادة ، فهي تتفاوت من لغة الحديث والتخاطب ، إلى لغة العلم والبحوث ؛ ففي بعض البلاد يكاد يكون التعريب كاملاً في كل جوانب الحياة ، إلا في لغة تدريس بعض المواد العلمية والمهنية ، في التعليم العالي والجامعات ، ومراكز البحوث ؛ وفي بعضها ، يكون التعريب غائباً في التشريع والقضاء والإدارة والاقتصاد ، إضافة إلى بعض مراحل التعليم العام ، والعالي ، وفي بعضها ، تغيب العربية ، في الشارع كلغة تخاطب ، وفي وسائل الاعلام الجماهيرية بالضرورة . .

وهذه الظاهرة ، نشأت ، تاريخياً ، بدخول الاستعمار ، وتبني الأنماط الحضارية ، للحياة المعاصرة ، بمؤسساتها السياسية ، والاقتصادية ، والإدارية ، والاجتماعية ، وتباينت علاقات الدول العربية ، مع القوى الاستعمارية ، في نوع العلاقة ، ومدتها ؛ وهناك دول عربية ، أفلتت من السيطرة الأجنبية الأوربية عليها ؛ ولكنها تأثرت لغوياً ، إما لأنها أخذت عن دول عربية سبقتها إلى تبني نظم مدنية حديثة ، وتأثرت بالنماذج الأوربية ، وبخاصة في مجال التعليم والإدارة ؛ وإما لأنها تبنت مختارة ، بعض تلك الأنماط الأجنبية ، باعتبارها تمثل التقدم والمعاصرة الحضارية .

فالتعريب مشكلة قومية ، بالنسبة لبعض الدول العربية ، الأعضاء في الجامعة العربية ، ولها وضع ثقافي خاص ، من حيث أن اللغة العربية ، لأسباب متعددة ، ليست هي اللغة السائدة ، في أي مستوى من المستويات ؛ والتعريب فيها يسير على مستويين ، مستوى تعريب التعليم ؛ ومستوى تعريب الحياة الاجتماعية ؛ في الحياة السياسية والإدارية والثقافية والفنية الخ .

وهو مشكلة اجتماعيـة للبعض الآخر ، من حيث أن اللغـة العربيـة مع أنها لغة الشعب والشارع ؛ إلا أنها تغيب في بعض المجالات كالتشريع والقضاء وبعض جوانب الإدارة ، وبخاصة في المعاملات المالية والأقتصادية .

وهو في بعض البلاد مشكلة تربوية وعلمية ، بمعنى أن اللغة العربية ؛ ليست لغـة التدريس في كـل المواد ، في التعليم العـام ، والتقني ، وهي غـائبـة في بعض البلاد الأخرى ، في التعليم العـالي ، والجـامعي ، في بعض الـدراسـات العلميـة والمهنية ؛ وهي بالتالي ، ليست لغة البحوث العلمية المتخصصة .

ولكل حالة من هذه الحـالات أسبابهـا التاريخيـة والعلمية ؛ ولكنهـا ، في كل حال ، ليست الأسباب التي طالما روجهـا أعداء هـذه الأمة ؛ وأعـداء حضارتهـا ؛ وأعداء رسالتهـا ، والتي تعزو ذلك إلى تخلف اللغة العربية ، وعجزها ، عن التعبير عن المفاهيم العلمية ، لأنها لغة أدب وشعر ، فهذه دعوى باطلة ، وحجة ساقطة ؛ وهي جزء من الحرب المعلنة والمستمرة على اللغة العربية ، وما ترمز إليه من حضارة ومن قيم .

إن مشكلة التعريب ، وجه من وجوه التعريب والتبعية ، التي تعانيها شعوب العالم الثالث ، في جـوانب حيـاتهـا . وقـد تنـاولنـا ، في دراسـات كثيـرة ؛ هـذه الظاهرة ؛ وأسبابها ؛ وحلولها . . . وأوضحنا أن التعـريب يساوي التقـدم ؛ وأنه لا سبيل إلى اقتحام المعاصرة التكنولوجية ، إلا باستنبات العلم ، في اللغة العـربية ؛ وتـوطين الثقـافة ؛ وإنمـا يبدأ ذلـك كله من التعليم ، والبحث . ومن هنـا ، فـإن تعـريب العلوم ، تـدريسـاً وبحثـاً ، هـو الخطوة الأولى ، في الإتجـاه الصحيـح ؛ ويستدعي هذا ، جهداً قومياً ؛ وقطريـاً ؛ في إعداد التـدريس الجامعي ؛ وهيئـات البحـوث العلميـة إعـداداً عـربيـاً ، بمعنى أن تكـون لغـة التعليم والبحـوث ، في الدراسات العليا ، باللغـة العربيـة ، في كل المـواد العلمية ، وأن يتم التنسيق بـين الجامعات العربية ، وفي كلياتها المختلفة ، وبين اساتذتهـا ، عن طريق هيئـة قوميـة مركزية . . وأن ينشأ كذلك مركز عربي ، للأشـراف العلمي الدقيق ، علـى ترجمـة المراجع العلمية والمهنية الكبرى ؛ من كل اللغات ؛ وعلى متابعة البحوث العالمية في

اللغات الأجنبية ، ونقلها إلى العربية أولاً بأول ، كما تفعل الدول المتقدمة التي تتعاقد مع دور النشر الكبرى ، لأصدار ترجمات موازية ومتزامنّة ، لكل البحوث والدراسات العلمية التي تصدر في اللغات المختلفة .

فالمشكلة الحقيقية التي تحول دون تعريب العلم والبحوث العلمية ، تتمثل في غياب العنصر البشري القادر ، لأن تكوين القيادات العلمية العربية ، كما هو الحال ، بالنسبة للدول النامية كلها ، كانت تتم في الخارج ، لأسباب مختلفة . أما الآن فإن إعدادها في الوطن العربي أصبح ضرورة ، وهو إعداد يمكن أن يتم في أعلى المستويات ؛ بما تملك الأمة العربية من قدرات علمية ومادية . . . ولعله بعد ذلك أمر واضح ، إن عملية التعريب . تعتمد في الأساس على القرار السياسي ، وعلى الإرادة القومية؛ وأن المثل الحي القائم على هذا ، هو مثل الجزائر ؛ التي اتخذت ثورتها التعريَب ، شعاراً من شعاراتها باعتباره استرداداً للهوية الحضارية وتعبيراً عن الذات الثقافية ، فانجزت في جيل واحد في كل مجالات الحياة ؛ ما فاتت به كثيراً من الدول العربية التي لم تُعَانِ ما عانته الجزائر في لغتها على مدى مائة وثلاثين عاماً ، من الاستعمار التوطيني المباشر .

هذا ، وإن إنجاز عملية التعريب الكامل والشامل ، أمر ضروري وشرط وجود ؛ لفكرة « المصطلح » ذلك أن مفهوم المصطلح ، إنما تتولى اللغة العربية شرحه وتقديمة ؛ وبهذا يتعضون في نسيج المعرفة والحياة العربية ، فلكي تكون للمصطلح وظيفة اجتماعية وفنية ، لا بد له من أن يتم في إطار التعريب .

في المصطلح :

المصطلح ، هو إيجاد المقابل العربي للمصطلح العلمي باللغة الأجنبية ، وللغة العربية ، في مرونتها البنيوية في قدرتها التعبيرية ؛ وفي خصائصها اللغوية ، ما يعين على التصدي لقضية المصطلح العلمي ، وهناك وسائل كثيرة لصياغة المصطلح الأجنبي ، صياغة عربية ، ومن ذلك على سبيل المثال .

(أ) الترجمة : وهي نقل معنى المصطلح الأعجمي إلى اللغة العربية ، وإهمال

الكلمة الأصلية مثل « مقياس الحرارة » ، لمصطلح ، Thermomètre .

(ب) الأشتقاق : وهو ترجمة المصطلح بكلمة عربية ، في معناها ؛ بصياغتها في سياقها الدلالي في العربية ، مثل اشتقاق اسم الآلة ، مِبْذر ، من بذر .

(جـ) المجاز : وهو ترجمة معنى المصطلح بكلمة عربية وتحميلها معنى جديداً ، مثل الطيارة التي تدل في الأصل على السريع الشديد ، ثم صارت تدل على آلة الطيران .

(د) النحت : وهو ترجمة المصطلح بكلمة تنتزع من كلمتين عربيتين فيها تناسب بين المنحوت والمنحوت منه لفظاً ومعنى ، مثل كهر حراري .

(هـ) التركيب المزجي : وهو ترجمة للمصطلح بكلميتن مستقلتين ، متجاورتين مثل « لاسلكي » .

(و) وهناك أسلوب الأقتراض . . وهو باب واسع ، وامكانياته كبيرة ، وفوائده كذلك ، ولكن بعض الأصوليين اللغويين ، وبخاصة أعضاء بعض المجامع اللغوية العربية ، شأنهم شأن المعجميين ، في كل اللغات ؛ يتحرجون من التوسع فيه ، مع أن هذا الأسلوب، هو الذي كان يكاد يكون العمدة، في نقل المصطلحات الأجنبية ، وبخاصة اليونانية ؛ كما أنه الأسلوب الذي اعتمدت عليه اللغات الإسلامية في نقل الفكر الإسلامي ، إلى تلك اللغات التي استقبلت بهذه الطريقة عشرات الآلاف من الكلمات المعربة ، في كل مجال الحياة الاجتماعية سياسياً وإدارياً واقتصادياً وثقافياً الخ .

وينبغي أن نذكر هنا كذلك آلاف المصطلحات والكلمات العربية في اللغات الأوربية المختلفة نقلت إليها من اللاتينية ، فكثير من أسماء العلوم في اللغات الأوربية عربية ، ونحن نترجمها عنهم من جديد على أساس أنها كلمات أوربية ، ولنضرب هنا مثلاً واحداً : فكلمة Alcool بالفرنسية أو Alcohol الأنجليزية هي الكلمة العربية « غَوْل » وفي القرآن الكريم (عن خمر الجنة) :« لا فيها غَوْل ، ولا هم يأثمون » فترجمناها نحن إلى العربية : « بالكحول » ومثل ذلك كثير .

والأقتراض يقوم على تطويع شكل الكلمة الأجنبية ، في اللفظ والنطق ، وتقريبها للبناء العربي للكلمات ، مثل الجغرافيا والاستاطيقا ؛ وموسيقا وكيمياء وفيزياء وحتى اسماء الأعلام مثل سقراط ، ومثل تلفون وتلفزيون واشتقاق الفعل العربي منهما ، مثل تَلْفَنَ وتَلْفَز . . . الخ .

ولقد أدى الأقتراض إلى اغناء العربية ، في جوانب كثيرة ، وخاصة في أسماء أعيان المواليد من نبات وحيوان وجماد وفي أسماء الأدوية والعقاقير والآلات العلمية والمركبات الكيميائية والمفاهيم العلمية ، فقيل الاليكترون والكالوري والترام والفيلم والسينما الخ . . .

فالمصطلح عنوان عن فكرة ، أو مفهوم ، أو مجال ؛ وقد يكون اسماً علماً يطلق على الظاهرة ؛ مثل « ماركوني » أو« بلهارسيا » فهما اسما مخترعين وهكذا . ومع ذلك فحين يحدث اتفاق على استعمال لغوي معين لمفهوم معيّن ، وبصورة متواترة ؛ تُصبح دلالته اللغوية ملزمة ودائمة .

ومن هنا ، فقد أصبح العلم يعتمد أساساً على المصطلح ؛ ولا سبيل إلى تكوين المعارف البشرية ، وتنظيمها وتنميتها وتطويرها ، دون تأصيل المصطلح العلمي .

والمشكلة الحقيقية في موضوع المصطلح ، ليست هي العجزَ عن صياغته ، ففي اللغة العربية امكانيات واسعة ؛ ولكن المشكلة الحقيقية ، هي الاعتراف العلمي العربي بالمصطلح ، لأن شرط المصطلح أن يكون واحداً ، وأن يكون مجمعاً عليه ؛ فهو كالأسم العلم ، فلا يحمل الإنسان أكثر من اسم رسمي ، يتعامل به كما يريد .

إن اللغة العربية تعاني بصفة عامة ، فوضى النقل إليها واتساعَ مجالات الترجمة ، فترجمة الكلمات تتغير من بلد عربي إلى آخر ، ومن شخص في البلد نفسه إلى شخص آخر ؛ ومشكلة المصطلح ، في جانب منها جزء من سياسة الترجمة إلى العربية التي غاب عنها التنسيق .

ولهذا الموضوع جوانبه القومية والثقافية ، والتشريعية والتنظيمية والتجارية .

من قضايا التعريب والمصطلح :

هنالك قضايا بينهما ؛ /وهي في الأساس ، قضايا سياسية ؛ فتعرض الأمة العربية للأستعمار الأوربي الشرس ، في إطار المد العدواني ، بكل ما حمل من آثار سلبية على الحضارة البشرية ، وما أورثها من مشكلات ، وهو شرٌّ شمل العالم كله ، عرّض بالضرورة ، مقوماتها للإنهيار ؛ وقوض بنيانها ، ومزق وحدتها ؛ ومكن اعداءها من الأنقضاض على منجزاتها الحضارية ؛ والتخطيط لانتزاع كل مصادر قوتها ؛ وفي مقدمتها لغتُها ،وعاءُ ثقافتها ؛ ومستقرُّ قيمها .

أفضى استعمار الأمة العربية إلى تمزيق وحدتها ؛ وإلى تقسيمها سياسياً إلى دول ، لكل دولة وضعها الدستوري والاداري ، وقدراتها الأقتصادية ونظمها التعليمية ؛ وارتباطاتها الثقافية الخ .

وكان معنى هذا ،هو أن هنالك لغة واحدة وحضارة واحدة ؛ تديرها سياسات وقوانين ، ونظم متعددة . . . فلم تعد هنالك بالضرورة سياسية لغوية ولا تعليمية ولا ثقافية واحدة ، لا أهدافاً ، ولا إدارة ولا تشريعاً . . . وقد أصاب مجال علاقات اللغة العربية باللغات الأجنبية ، وتراوحت السياسات اللغوية الأوربية في علاقاتها مع اللغة العربية ، بين التعايش الجائر ، تعايش القوي مع الضعيف ؛ وبين محاولة الإستيعاب والاستلاب ، وفي كل الأحوال ، طُرِدت اللغةُ العربية من مناطق التقدم ؛ وحُرِمَت أسباب النمو والانفتاح .

كذلك ؛ فقد كان نصيب اللغة العربية ، في التقدم ؛ متفاوتاً في الدول العربية ، على حسب ظروفها التاريخية والاجتماعية ، ولكن التعاون الثقافي ظل قائماً في مستوى مسؤول وإيجابي ، على المستوى الثنائي وعلى المستوى القومي ، وهو تعاون لم تشهد جوانب الحياة الأخرى مثله في العلاقات العربية ، وذلك بفضل اللغة الجامعة التي ظلت الآصرة الباقية التي لم يستطع الأستعمار ، مع ما بذل من جهد ، أن يفصم عراها . . ومع هذا ، فقد كان للمتغيرات الكثيرة ، التي نشأت عن ظروف وجود دول عربية ، ذات نظم وإدارات مختلفة ، أثر في سياسة تنمية اللغة العربية ، بطريقة متوازنة ،وبتنسيق كامل .

وكان للتعريب ، بصفة عامة ؛ وللترجمة بصفة خاصة ، نصيب من ذلك . . . فالمشكلة الحقيقية في قضيتي التعريب والمصطلح ، ليست إلا مشكلة تنسيق وتنظيم . ذلك أن اللغة العربية تستعمل استعمالات مختلفة ، وتوظف ، في كل دولة ، توظيفاً يخضع لسياستها وقوانينها ، فمثلاً استعمال اللغات المحلية في أجهزة الإعلام ، وفي الإنتاج الفني والأدبي ؛ وفي لغة التدريس الخ . . . يختلف من بلد إلى آخر . فمؤسسات الترجمة ، الرسمية والتجارية ، تعمل إلى جانب المبادرات الشخصية ، إلى جانب نشاط الأكاديميين من أساتذة الجامعات ، والباحثين ، كل يعمل في ظل نظام معين .

من هنا ، فلم تعد هناك رقابة لغوية على دقة الترجمة ؛ فأصبحت الكلمة الأجنبية تترجم بكلمات متعددة إلى العربية ، بكلمات متقاربة في المعنى ؛ وذلك يعود فيما يعود إليه ، إلى اتساع المفردات العربية من ناحية ؛ وقد يعود إلى عدم التمكن من اللغة العربية أو من اللغة الأجنبية التي يترجم منها من ناحية أخرى .

وحصيلة هذا كله ، هي بلبلة في اللغة العربية نفسها ، ونشوء أساليب ذات طابع محلي في التعبير العربي .

وهذه الظاهرة التي تقوم في مجال الترجمة والتعريب ، تنعكس بالضرورة على المصطلح ، ذلك إلى جانب أن هنالك مشكلة خاصة بالمصطلح في اللغة العربية . . . . فمع أن قضية المصطلح ، قضيةُ اتفاق فكري أو مهني ؛ فإن المصطلح الأوربي ، كما رأينا لم يتردد ، في استعمال اسلوب الأقتراض من اللغة العربية ، حين كانت هي لغة العلم . . . واحتفظت بالكلمات العربية حتى اليوم . . . . ومع ذلك فإن اللغات الأوربية ، ترجع في نحت مصطلحاتها العلمية في الغالب الأعم ، أما الأصل اليوناني أو اللاتيني ؛ أو إليهما معاً ؛ وذلك تفادياً لاستعمال الغة العادية في المصطلح . ومن هنا فقد أصبحت كل لغة أوربية حديثة تستعمل المصطلح ، ذا الأصل اليوناني أو اللاتيني دون حرج بعد تطويعه إلى لغتها ، « فتفرنسها » أو « تؤلمنها » أو تؤجلزها » وتتبناها كما هي ؛ في حالة نسبة الفكرة إلى مكتشفها وذلك طلباً لوجاهة المصطلح ، ولأضفاء هيبة عليه .

والواقع أن المشكلة الحقيقية في المصطلح العربي ، هي انتزاعه من اللغة العادية . . . هناك مصطلح أوربي انتزع من اللغة العادية ، وهو لهذا مصدر قلق ونزاع في مفهومه بين المتخصصين ، وهو مفهوم الحضارة أو الثقافة ، الذي استعملت له كلمة Culture .

وإلى جانب مشكلة صياغة المصطلح ؛ بامكانياته المختلفة ، وبمحاذيره فهناك مشكلة هامة ، هي مشكلة الإستخدام ؛ والأجماع حوله . وهي مشكلة سياسية وإدارية ، متصلة بطبيعة التكوين السياسي للأمة العربية .

ومن هنا ، كان التنسيق ، في هذا المجال ، كما هو الحال ، في كل المجالات الأخرى ، ضرب لازب ؛ وهذا التنسيق إنما يتم على المستوى القومي ؛ في إطار الجامعة العربية ، ومنظماتها المتخصصة ، وهناك جهازان قوميان ينشطان في هذا المجال هما :

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . . . وهما يعتمدان على الأجهزة والمؤسسات الثقافية ، ذات التنظيم القطري ، والوظيفة القومية ، وهي : المجامع العربية ، واتحاد المجامع والجامعات العربية ، وانتاجها ، في هذا المجال ، إلى جانب إدارت المواصفات والمقاييس ، في الحكومات العربية ، والهيئات والمنظمات القومية المهنية كاتحاد المهندسين والأطباء والمعلمين والمتخصصين في سائر فروع المعرفة .

وإن مؤتمرات التعريب التي ينظمها مكتب تنسيق التعريب ، كل ثلاث سنوات ليوثق وينسق المصطلحات ، ويلتقي فيها ممثلو المجامع والجامعات والهيئات العلمية والأكاديميون ، تقوم بدور نافع في هذا الشأن . وقد أقر المكتب في مؤتمراته الخمسة التي كان آخرها في عمّان في عام ١٩٨٥ ، أربعة وثلاثين معجماً ؛ وأعد عشرة معاجم للعرض على المؤتمر السادس القادم ، في مختلف العلوم والمهن ؛

وذلك من حصيلة الإنتاج العربي المتخصص في المجامع والجامعات ، ومن الإنتاج الفردي .

إن قضية التعريب والمصطلح ، قضية أساسية في سبيل التنمية الشاملة للأمة العربية وفي سبيل تقدمها العلمي والتكنولوجي ، وفي سبيل تكاملها القومي ؛ وهي قضية يزداد الوعي بها يوماً بعد يوم ، وقد قامت مؤسسات قطرية وقومية متخصصة للتصدي لها ، سواء من حيث انجاز النشاط نفسه أو من حيث تنميته ، أو من حيث تنظيمه وتنسيقه .

وبطبيعة الحال ، فإن علم المصطلح ، وهو من العلوم الأساسية ، في صلتها بالتنمية الأقتصادية ، وبالتقدم العلمي ، وبالتعاون الدولي ، لا يزال في المهد صبياً ؛ ولكنه مع ذلك معين عوناً كبيراً في تثبيت مفاهيم المصطلح دولياً ؛ وفي تنظيم تداوله ؛ وتحقيق التعاون العالمي في مجالاته المختلفة ، عبر منظمات دولية واقليمية ، بتعاون مع الأجهزة المعنية في كل دولة .

وفي الوطن العربي ، فإن الحاجة قائمة إلى مزيد من الأحكام في التنسيق والتنظيم ؛ ولعل وجود شبكة لتنسيق المصطلح هو خطوة أساسية . ومن الحظ الحسن أن هذه الشبكة قائمة فنياً وإدارياً ، في مكتب تنسيق التعريب في الرباط الذي أنشىء ليتعامل مع المؤسسات المنتجة للمصطلح عربياً ، في مجامع اللغة العربية ، والمجالس العلمية والجامعات العربية ؛ ومع المنظمات والهيئات المهنية القومية ومع الإدارات القطرية في الدول العربية ، وذلك جمعاً لكل مصطلح جديد ، في كل المجالات العلمية والفكرية والفنية والأقتصادية والاجتماعية ؛ وتصنيفاً لها ؛ وعرضها في المؤتمرات الدورية لمؤتمرات التعريب التي تجمع ممثلي الهيئات العربية المعنية وممثلي الحكومات العربية ، للمصادقة على تلك المصطلحات الجديدة ، بعد توحيدها ، عن طريق اللجان الفنية لتلك المؤتمرات ، ثم تطبع المعجم النهائية لتلك المصطلحات الموحدة ، باشراف مكتب تنسيق التعريب . فالشبكة العربية قائمة ؛ ووحداتها الأقليمية ، منتشرة في سائر أنحاء الوطن العربي ، ومن مركز الشبكة ، في الرباط يمكن التعاون مع المنظمات الدولية ، والهيئات العالمية .

خلاصة :

التعريب والمصطلح ، مفهومان متداخلان ، والتعريب أوسع وعاء ، فلا مصطلح عربياً ، بالضرورة في خارج إطار التعريب ، وللتعريب دلالات كثيرة ، فهو يعني التعريب اللساني الذي هو الترجمة إلى العربية من أي لغة أخرى ، وقد يعني التعريب الاجتماعي ، بمعنى سيادة اللغة في البلد العربي ، في التعبير عن كل جوانب الحياة ، السياسية والاجتماعية ، والتشريعية والقضائية والإدارية والتعليمية والثقافية . . . وقد يعني استكمال هذه السيادة ، في بعض الجوانب مثل بعض مراحل التعليم الأكاديمي أو التقني ، وبخاصة في مجال التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث .

أما المصطلح ، فهو لغة داخل اللغة ، اتفاق على التعبير لكلمة محددة واحدة ، عن معنى واحد . وفي اللغة العربية آليات كثيرة لصياغته ؛ وهناك مؤسسات عربية قائمة على ذلك ، في المجامع والجامعات ، وفي المنظمات العربية المتخصصة . . . ولكن من مشكلات المصطلح العربي ، اعتماده على اللغة العادية ؛ في صياغته ؛ وليس على أصول لغات قديمة كما هو الحال بالنسبة للغات الأوربية التي تستعمل أما اللغة اليونانية أو اللاتينية ، فيأخذ المفهوم العلمي بذلك وجاهة فكرية ، وصورة تخصيصية .

ومع ذلك فهناك مشكلات مشتركة بين التعريب والمصطلح ، ترجع إلى انهما يمارسان في إطار لغة واحدة ، تخضع لسياسات إدارية وتشريعية وتعليمية مختلفة . مما يفرض ضرورة التنسيق في توحيد المصطلح والكلمة ؛ ويتم ذلك عن طريق الأجهزة القومية المتخصصة ، بالتعاون مع الأجهزة القطرية المتخصصة .

إن وجود شبكة عربية للمصطلح العربي مركزها مكتب تنسيق التعريب في الرباط ، ووحداتها في سائر أنحاء الوطن العربي ووجود آلية للمصادقة على المصطلح العربي ممثلة في مؤتمرات التعريب ، كل ذلك أمر إيجابي ، يعين على التغلب على مشكلات المصطلح الموحد الذي يعتبر دعامة تطور المفاهيم العلمية الدقيقة ؛ والمعاملات التجارية والصناعية والأقتصادية ، وعلى تحقيق التعاون الدولي .

دور التعليم العَالي في تنمية الذاتية الثقافية

١ - تمهيد :

التعليم العالي ، هو قمة السلم التعليمي كمّا وكيفـاً و تنوعاً ؛ وهو بهذا مصنع القيادات الفنية والتنظيمية والإدارية ، في المجتمعات الحديثة ، التي تتميز بظاهرة تقسيم العمل الإجتماعي المتخصص.

وفي المجتماعت النامية ، والوطن العربي إليها منتسب يتقاسم معها الخصائص الإجتماعية والسياسية ، التي حددت وضعها التاريخي ، في العالم المعـاصر، يعتبـر التعليم العـالي كـما هو ممـارس ، نظامـاً جـديـداً ، في مؤسسـاتـه الأكاديمية ، سواء من حيث الأهداف ، أو التنظيم أو الإدارة ، فهو نـظام مقتبس ، شكلاً ومضموناً ، تبنته المجتمعات النامية ، وورثته عن القوى الأجنبية التي كـانت تتحكم في مصيرها السياسي والإجتماعي .

وهكذا كان في الوطن العربي ، فنظام التعليم العالي فيه متأثر ، بصورة أو بأخرى ، بالمصادر الأجنبية المختلفة ، وليس هذا في حدّ ذاته عاملاً سلبياً ؛ بل إنه خطوة ضرورية ، في طريق التقدم الإجتماعي ، في منطق العصر الذي نعايشه ، ونتعامل معه . والقضية التي ينبغي أن تكون موضع دراسة في هذا الأمر ، كما هو الحال ، في كل خبرة إنسانية مستعارة ؛ هي تطويع هذا النظام ، في أهدافه ووسائله وتطبيعه وتوطينه ، بحيث يتعضون في نسيج المجتمع العربي ، ويوظف

توظيفاً اجتماعياً كاملاً في تلبية الحاجات الحضارية ، المادية ، والمعنوية .

ومن هنا ؛ فإن هذا العرض يهدف إلى إبراز بعض جوانب هذه القضية ، وبخاصة ، ما يتصل منها بدور التعليم العالي في تحقيق الذاتية الثقافية ، وهذا يستدعي وقفة عند طبيعة التعليم العالي وممارساته واتجاهاته وسياساته والجهود المبذولة في تطويره ؛ ثم هو يقتضي نظرة إلى مفهوم الذاتية الثقافية ؛ وأساليب تحقيقها في إطار التعليم العالي ، وبه تأصيلاً لقواعده وتمكيناً لسعيه من العطاء الخلاق ، قومياً وعالمياً .

٢ - في مؤسسة التعليم العالي :

من نافلة القول أنّ نظم التعليم العالي في أوروبا مدينة للنظام العربي الإسلامي ، وإن مظاهر ذلك التأثر ما تزال باقية ، في كثير من الممارسات التي طورت ؛ حتى إن اللباس الجامعي للأساتذة ، هو ذو أصل عربي إسلامي واضح ؛ بل إن الكتب العربية ، ظلت سنين طويلة هي مادة التدريس في تلك الجامعات التي نمت مع الزمن ، وتطورت ، متبادلة التأثير مع مجتمعاتها . فأصبحت الجامعات هي مصادر الإشعاع المعرفي ؛ علمياً وثقافياً ، والحضارة المعاصرة حضارة التكنولوجيا ؛ هي ثمرة من ثمار نظام التعليم الجامعي .

وإذا كان التعليم العالي ، أصبح اليوم ، أكبر المؤسسات الإجتماعية ، تأثيراً في حركة التاريخ البشري ، في كل ما أنجزه ، وما ينجزه من انتصارات في اكتشاف أسرار الطبيعة واستكناه قوانينها ؛ واستئناس مواردها ؛ وفي بناء القوة الحربية والسياسية ، والإقتصادية ، وفي تنظيم العلاقات والنشاطات الإنسانية على مختلف مستوياتها عالمياً ودولياً وقارياً وإقليمياً ووطنياً ومحلياً ، وفي كلمة قصيرة ، في كل ما يمس الحياة البشرية صلاحاً وفساداً ، إذا كان هذا هو دور التعليم العالي في الحياة المعاصرة ، بكل ما تمتلىء به من تناقضات فإن ذلك ينعكس بدوره على التعليم العالي نفسه ، فهو حتى في الدول المتقدمة نفسها يعاني مشكلات ذات طبائع متنوعة ، فهو أولاً كمؤسسة ، تتميز مثل كل مؤسسة بالثبات النسبي الذي تفرضه

الخبرات التي تتمثل في تقاليدها . وهي ثانياً ، فوق أنها مؤسسة لها طبيعة المؤسسات ، الثابتة ، أكثر ميلاً إلى المحافظة ، لسبب عضوي ، هو أن قوامها هو الإنسان الذي لا تصنع قدراته ولا تكمل مهاراته ، إلا من خلال الزمن الطويل نسبياً .

ومن هنا ، فإن إستجابة مؤسسات التعليم العالي للحاجات الإجتماعية المتجددة ، والتي تتوالد في مختلف الإتجاهات ، نتيجة لتعرض المجتمع الدائم لوسائل الإعلام الجماهيرية التي تخاطب قطاعات أوسع ، وبمرونة أكثر تنوعاً في الزمن ، وفي مجالات الحياة الإجتماعية هي استجابة قاصرة ؛ ومن هنا فلم تعد مؤسسات التعليم العالي تحتكر حقيقة المعرفة ، وإن ظلت تحتكر الإعتراف الرسمي بالمعرفة . وهذه قضية كبيرة ، من قضايا هذا التعليم ، وبخاصة في المجتمعات النامية .

ولعل ثورة الشباب في أواخر الستينات من هذا القرن ، كان مظهراً من مظاهر مشكلات التعليم العالي في البلاد المتقدمة ، ولقد كتب المفكرون الإجتماعيون كثيراً عن تلك الظاهرة الشبابية ، وتناولوها من الجوانب النفسية والإقتصادية والسياسية ، وكل ذلك وارد ومحتمل ؛ ولكن الحقيقة مع ذلك ، هي أن وعاء التعليم العالي ضاق عن استيعاب حاجات جمهوره من الشباب ، فقد اتسعت الفروق اتساعاً كيفياً واسعاً بين الأجيال المعاصرة نتيجة للتغييرات الإجتماعية الكثيفة التي يتعرض لها المجتمع المعاصر ، ونتيجة أيضاً للإستجابات المختلفة لتلك التغييرات .

إذا كان هذا وارداً بالنسبة إلى التعليم العالي في مصادره التي نقلنا نحن نموذجها ، فهو وارد بالنسبة إلينا ، مع إضافة قضايا أخرى ، نجتزىء منها قضيتين اثنتين : إحداهما عامة ، وهي توطين التعليم العالي العربي ، والثانية إقليمية ، وهي تقريب نظم ذلك التعليم العالي المختلف المصادر على المستوى القومي ، وحل القضية الأولى معين على حلّ الثانية .

٣ - في قضايا التعليم العالي:

تأتي قضية توطين التعليم العالي في المقام الأول. وتوطين التعليم العالي، هو مفهوم اتصل اتصالاً مباشراً بإنشاء التعليم نفسه، على هيئته القائمة، ويمتد عمر هذا النوع من التعليم في الوطن العربي، إلى ما يزيد قليلاً على الخمسين عاماً، وباستقلال الدول العربية واتساع مواردها وتراكم خبراتها، زاد عدد المؤسسات الجامعية وما في مستواها كمّا، وارتفعت كفايتها نوعاً وتهيأت قيادات علمية وإدارية قادرة، سدت حاجات هذه المؤسسات النامية والمتزايدة، بل إن الوطن العربي أصبح في موقف المصدّر لهذه الكفايات من هيئات التدريس والباحثين إلى جامعات البلاد المتقدمة.

ومع هذا، فإن مشكلة توطين التعليم العالي ما تزال قائمة؛ وليس المقصود من التوطين هو الإنغلاق ولا هو خلق نظام عربي خاص في التعليم، فالعلم لا وطن له، ولكن العالم له وطن، ومن هنا فإن توطين التعليم يهدف إلى إحداث المواءمة الصحيحة، واستنباط الصيغة السليمة ليستجيب هذا التعليم إلى المتطلبات الحقيقية لحاجات المجتمع العربي، إلى التقدم، وفي تنمية الحقيقة الحضارية لهذه الأمة، بحيث يصل مظهر هذه المؤسسات وشروطها المادية والفنية، إلى جوهر الوظيفية الإجتماعية، وهذا أمر يتطلب جهداً خلاقاً وعملاً جماعياً واختياراً موضوعياً، يسبقه اجتهاد بصير.

ولقد تهيأت للوطن العربي، أسباب ذلك كله، فهناك المؤسسات القومية الرسمية؛ التي تعمل في هذا الميدان، ولعل المركز العربي[1] لتطوير بحوث الدراسات الجامعية، الذي ينشأ بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية أن يكون الأمل الواعد؛ ليتفرغ لهذه القضية، إلى جانب القضايا الأخرى..

وهناك مداخل لدراسة هذه القضية ولاقتراح الحلول المناسبة، وهي مداخل

---

(١) انشىء هذا المعهد في سنة ١٩٨١ ومقره مدينة دمشق بالجمهورية العربية السورية.

متكاملة ، فالمناهج الدراسية مدخل أساسي سواء في اقتراح الجديد منها ، أو تطوير القائم منها ، أو تعديلها ، وإعداد هيئة التدريس ؛ وإيجاد قاعدة مشتركة بينها ، في المراحل ، وفي المناهج ، مدخل من المداخل ؛ ومراجعة التنظيم الإداري والفني وربط المؤسسات التعليمية بالمجتمع ، وبمؤسساته الإقتصادية والإجتماعية ، وتقنين القبول ، وتحديد المستويات ، وضمان السيولة الإجتماعية في سوق العمل ، مداخل نافعة .

وفي جامعاتنا اليوم ، مجتمعات منهجية مختلفة في هيئات التدريس ، من الذين تأهلوا بالدراسات العليا ، من جامعات العالم في الغرب وفي الشرق ، وقد يكون هذا الوضع في بعض جوانبه ميزة إيجابية ؛ بحيث تتفاعل الخبرات والمصادر والمنهجيات ، ولكن له أيضاً جوانب سلبية ؛ وبخاصة في مجتمعاتنا الجامعية ، التي هي مجتمعات استقبال وتلق ، لم تتطور فيها بعد ، النظرة النقدية ، ولا التفكير المقارن ، وبخاصة في المعارف الإنسانية والدراسات النظرية . مما يعين على إعداد منهجي متماسك : مما يهيء جو الصراع الفكري بين تلك المناهج والإتجاهات ، تعصباً وتحيزاً ؛ ومقاومة وأفكاراً .

كذلك ، فإن كثيراً من المناهج ، مما يدرس في الجامعات في تاريخ العلوم والمعارف ، وقد يكون من العسير أن يكون هناك استثناء ، تهمل إهمالاً منظماً ومنهجياً أيّ إضافة لغير الفكر الأوروبي ، منذ اليونان مروراً بالرومان ؛ فالعصور الوسطى ، فعصر النهضة فالعصر الحديث : التربية خلقت هكذا ، والاقتصاد والفلسفة ، والرياضة والعلوم . . ، وكلنا درسنا هكذا ، وأوشكنا أن ندرس هكذا ، إن لم نكن قد فعلنا . ولا يشك خريج الجامعة ، في صحة هذا العلم الذي تلقاه عن أساتذته وامتحن فيه ؛ وهذا الأمر ليس وقفاً على العرب وحدهم ؛ بل هو اتجاه عام ، في كل الجامعات في البلاد النامية ، التي أخذت هذه العلوم عن الأوروبيين الذين لم يفعلوا ما فعلوا لأن هذا هو تاريخهم الذي يعرفون ، والذي يصلهم بأصول المعرفة التي كانوا هم مكتشفيها ؛ وحجبوا عن قصد ، أو إهمال ، إضافات الشعوب الأخرى وفي مقدمتها الشعوب العربية الإسلامية .

هذا مثل قريب ومعيش فيه وقائم ، فجامعاتنا تستطيع أن تقيم النسب

الممدود بين هذه المعارف والعلوم ، وبين تراثنا ، وبين جهد العرب والمسلمين في هذه المجالات دون إنكار لجهد الآخرين ، فالعرب والمسلمون ، قد طوروا علوماً ، كانت قبلهم ، وأضافوا إليها ، ثم اكتشفوا هم ، من التجارب والنظريات ، ما أغنى العلوم الحديثة كثيراً . وهذه الحقائق تكتب متفرقة ، إما في دراسات أو في كتب ، أو في تعميمات نفعها قليل ، حين يذكر فضل العرب في تطور العلوم في العصور الوسطى التي يسمونها عصور الظلام !؟ ونستعمل نحن هذا التعبير أيضاً ، الذي إن صح لمجتمعات أخرى ، فهي بالنسبة إلينا بل بالنسبة إلى العالم ، كانت عصور نهضة علمية ، وتفتح حضاري :

هذا فيما يتصل بقضية توطين التعليم العالي ، وهو قدر مشترك بين الجامعات العربية كلها ، وهي قضية مثارة ، في المجتمعات كلها . .

أما القضية الثانية ، فهي تقريب نظم التعليم العالي في الوطن العربي ، فقد تأثرت الجامعات العربية ، تاريخياً ، بنظام النفوذ الأجنبي الذي كان يسيطر على الأقطار العربية ، ومن هنا استندت بعض الجامعات في نظمها وفي إعداد هيئات تدريسها ، على النظام الإنجليزي ، وبعضها الآخر على النظام الفرنسي ، وتأثر بعضها بالنظام الأمريكي . وليس تنوع الثقافات ، في عاقبة الأمر ، إلا غنى ورفداً حين يستعمل ببصيرة ؛ ولكن الذي يؤخذ على هذا الوضع ، هو أن اللغات الأجنبية المعتمدة للتدريس في تلك الجامعات أو في بعض كلياتها ، تحول دون سيولة التعاون الثقافي ، سواء على مستوى الطلبة ، أو على مستوى هيئات التدريس أو على مستوى البحوث العلمية ، أو العطاء الفكري والثقافي .

فتنوع الثقافات عمل صالح ، حول الجذر الثقافي الثابت ، يتقبل كل ذلك ويتمثله ويستوعبه ، ليزيد من قوته ومن إشعاعه ، وفي غياب هذا الجذر المتماسك ، فإن التنوع يفضي إلى أن يكون هو الأصل ، وفي مجال الثقافة ليس هناك شيء أكثر خطراً عليها من التعرض للتنوع ، دون مناعة ، ودون قوة ذاتية ، ومن هنا تقوم الحاجة إلى تناول هذا الموقف بالدراسة ، بما يوسع من قنوات الإتصال بين الجامعات العربية في أقطار الوطن العربي ، وبما يعين على إغناء الثقافة

والثقافة ، قد تؤخذ من منظور انتربولوجي ، في المفهوم الذي تدل عليه كلمة « Culture » التي أوثر ترجمتها بالحضارة ؛ فتتسع إتساع الحياة البشرية ، فتشمل كل نشاط إنساني ، وسعي إجتماعي : تصوراً وأداءً ، إنتاجاً وارتفاعاً وعلاقات روحية واجتماعية ، في جوانب الحياة المادية والمعنوية ؛ وقد تؤخذ في الحدود المتعارف عليها في الإستعمال الأدبي لتعبر عن جانب من جوانب النشاط الفكري فيضيق وعاؤها ، ويضمر دورها ، ومهما يكن من أمر ، فإن اللغة ؛ أي لغة ؛ تظل قلب مفهوم الثقافة ، سواء في التصور الإنتربولوجي ، أو في التصور الأدبي .

وفي سياق موضوعنا هذا الذي نعرض له هنا ، فإن قضية اللغة ، قضية أساسية ، على مستوى الشخصية الحضارية ، في معناها الإنتربولوجي ، وعلى مستوى الشخصية الثقافية ، في مدلولها الفكري .

وإنه من الفضول غير المبرر ، الخوض ، في اللغة ، أي لغة ، كأداة للحضارة الإنسانية ؛ وأساس لها ، ففي البدء كانت الكلمة ، واللغة هي الإختراع الحضاري الأول ، الذي مدّ به الإنسان وجوده خارج ذاته ، عن طريق التواصل الإجتماعي مع الآخرين ، ثم هي مستودع الخبرات البشرية ، وذاكرتها الحضارية ، وباللغة مقولة ومكتوبة ومصورة ، تميز الإنسان عن سائر الأحياء ، تميزاً نوعياً ، وباللغة تميز مجتمع ، وحضارة بشرية . عن حضارة بشرية أخرى ، مما أغنى التراث البشري بالتنوع المبدع ؛ في مجالات الحياة المختلفة .

واللغة كائن حيّ فهي تنمو وتزدهر وتثري وتخصب وتنتشر ، ثم هي ، تضمحل وتذبل ، وتجدب ، وتنحسر ، وقد تنقرض فتهلك . فاللغة ، هي في الأساس وعاء للفكرة وللخبرة ، وحق أنها ليست وعاء محايداً ، ليست شكلاً مستقلاً عن المضمون ، فهناك حوار موصول بينهما ، بين اللغة والفكر ، فالفكر

جزء من اللغة ؛ كما أن اللغة جزء منه ؛ وكلما اتسع مجال هذا الحوار ؛ اتسعت اللغة ، وأثرت ، وأبدعت ، وهكذا كانت منزلة اللغة ، ومكانتها في الحضارة البشرية تقاس بقدر ما تختزن من خبرات ، وما تنقل من فكر ، وما تنشىء من إبداع ، وما تقدم من إضافة إلى قدرة الإنسان في التعامل مع الحياة والأحياء .
ومن هنا فإن الذاتية الثقافية العربية ، تتمحور إلى جانب سمات أخرى ، بطبيعة الحال ، حول لغتها ، فاللغة العربية ، بما تحمل من قيم سامية ؛ وتجارب غنية ، وإبداعات فكرية ، تمثل العطاء الفكري العربي الكامل .

على أن اللغة العربية ، إلى جانب الدور العام للغة الإنسانية في إبداع الحضارة ونقلها وتطويرها ، خاصيّة تفتقدها اللغات الأخرى كعنصر من عناصر القوة ، والديمومة ؛ ذلك أنها لغة الإسلام ، الدين الحنيف ؛ فقد كرّم الله العربية ، فاستودعها كلامه القديم ، فكانت لغة القرآن الكريم ، ولغة رسوله الأمين ؛ ارتبط أداء الشعائر الدينية ، على المستوى الفردي والجماعي في الإسلام باللغة العربية ، فقراءة القرآن ركن أساسي في الصلوات الفروض والنوافل ، لا تنعقد بدونها . والقرآن ، هو كتاب الإسلام المقدس ؛ وهو المصدر الأول للشريعة الإسلامية ، ومعه الأحاديث النبوية الشريفة . ثم أن اللغة العربية ، مستودع ذلك كله ، وقوامه .

ومن هنا ، فإن اللغة العربية ، تمتد ، وتذيع ، حيث يكون الإسلام ، وحيث يكون المسلمون ، وبهذا تضمنت اللغة العربية ، في كيانها ، استراتيجية امتدادها ، وانتشارها ، فلم تكن ، كاللغات الأخرى ، لغة مجموعة إجتماعية تجتمع في معظم الأحيان ، حول نسب عرقي واحد أو متقارب ، أو تلتقي في نطاق جغرافي متجاور ، ولكنها منذ الإسلام ، انتدبت لغة عالمية .

استطاعت اللغة العربية ، إذن ، أن تستجيب لمطالب الرسالة الجديدة ، ولحاجات المجتمعات الجديدة ، واستوعبت تجارب أمم وشعوب ، ذات منابت حضارية وجغرافية متفاوتة ومتباعدة ، وعبرت عن كل ذلك الغنى الفكري والإجتماعي ، بكفاية في كل المجتمعات ، بل إنها كانت أداة المعرفة الإنسانية ، في

أنقى صورها وأكثرها تقدماً ، في مختلف مجالاتها ، من العلوم الفلسفية والإنسانية ، إلى العلوم الطبيعية والرياضية ، وأصبحت مرجع المثقفين والعلماء من كل الأجناس والأصقاع ، يقصدون الأقطار العربية ، ومراكز العلم والبحث فيها ، ويتتلمذون على أساتذتها . وكل هذا مبسوط ومتداول في تاريخ المعرفة ، فلسفة وعلوماً وأدباً .

ثم نزل بأهلها ، ما نزل من شدة ، حملت منها راضية نصيبها ؛ فلما استرجعت الدول العربية مكانتها ، واستردت حريتها ، وبدأت مسيرتها الدولية المعاصرة ، وأقامت مؤسستها ، لم تكد تفلت من التأثر بميراث التخلف الإجتماعي الذي تعرضت له سنين عدداً ، وفق خطة أحكمت وضعها الدول الإستعمارية ، التي كان موقفها أبداً ، من الأمة العربية ، أكثر من قضية استعمار سياسي أو حربي أو اقتصادي .

وعمد الإستعمار إلى مواطن القوة ، ومراكز المقاومة ، يخربها ويزيّفها وكانت الثقافة القومية ، هي هدف الإستعمار الحقيقي ، لأنها مناط الشخصية الحضارية والكبرياء الفكرية .

إن الأساليب التي اتبعت لذلك كثيرة ، ومعروفة ، وهي تتلخص في بعض صورها في محاصرة اللغة العربية ، وتجميد فاعليتها الإجتماعية ، وإجبارها على الإقتصار لتكون لغة الدين فلا مجال لها إلا في الوعظ والإرشاد ، وفي أوجه محدودة من أنواع التقاضي ودرجاته ، وفي تعليم قواعدها في التعليم المدني العام ، الذي كان قليل الإنتشار ، لقلة مؤسساته ومن هنا ربطت اللغة العربية ، بالتخلف الإجتماعي وعدم الجدوى ، ولم يعد أمام التعليم العربي من سبيل للحراك الإجتماعي ، في الإدارة الحديثة ، والإقتصاد والسياسة ، وفي سائر مرافق الحياة الجديدة التي تتحدد على أساسها المكانة والدور الإجتماعيان ، إلا بتعلم اللغات الأجنبية ، التي أصبحت عنوان التقدم والتحضر .

استطاع المستعمر ، بأساليبه المختلفة ؛ أن يقنع المجتمع العربي ، بازدراء ثقافته ، واحتقار لغته ، ويوم وصل إلى هذا ، فقد أدرك كلّ شيء وحقق كلّ شيء . . وليس أدلّ على هذا من أن معلم اللغة العربية ، والآداب العربية ، يكاد

يكون بين معلمي المواد الأخرى في المؤسسات التعليمية ، أدناهم مكانة اجتماعية ، وذلك على العكس من مدرسي اللغات والآداب القومية ، في البلاد المتقدمة ، فهم أبداً رموز الثقافة ؛ يرون فيهم ، عبقرية لغتهم وإبداع مفكريهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد تقنن هذا الموقف ؛ وعبر عن نفسه ، في النظم التعليمية الحديثة في الوطن العربي ، والتي مرت في مرحلتين ، مرحلة الإستعمار الصريح ، الذي أحل نظام التعليم المدني محل النظام التعليمي القومي في بعض البلاد على النظم القديمة أو كاد ، وفي بلاد أخرى ، ظل النظامان يتصارعان ، صراعاً غير متكافىء ، فالتعليم المدني يفضي بكل سبيل إلى الغايات الإجتماعية المرموقة ، والتعليم التقليدي يدفع إلى طريق مسدود ، بل إلى ازدراء وسخرية ، مما انتهى إلى سيادة النمط المدني الوافد ، في كل المراحل ، والمستويات والمجالات ، في المجتمع المدني المعاصر .

كانت معركة التعليم في كل البلاد التي تحررت من الإستعمار من المعارك الأساسية لأسباب سياسية واجتماعية واضحة ، واختلفت المشكلات التي سببتها النظم التعليمية الوافدة بالنسبة إلى البناء الإجتماعي ، من بلد إلى آخر ، تبعاً للفترة التي قضاها المستعمر ، وتبعاً لنوع المستعمر ، وأسلوبه الإداري والسياسي ، وتبعاً لحجم المقاومة المحلية وصلابتها ، هذا وقد ظلت لغة التعليم من المشكلات الكبرى في هذا الإطار حتى على مستوى المدارس الإبتدائية في بعض البلاد ، فقد كانت لغة التعليم في كل المراحل هي لغة المستعمر ، وكانت اللغة العربية ، إختيارية بالنسبة إلى العرب أنفسهم ، وكان هذا الإختيار نفسه يتم في مراحل متأخرة في التعليم الثانوي وعلى منهج متواضع جداً ، وفي مناطق عربيّة أخرى ، كانت لغة التعليم في المدارس الإبتدائية هي العربية أمّا في المدارس الثانوية فهي اللغة الأجنبية . وكان هذا كله هو شرّ أنواع الإستلاب الحضاري جميعاً . ومن هنا كان استرجاع الذاتية الثقافية ، ولعل ثورة الجزائر ، بكل جلالها ، وآثارها العالمية في تاريخ التحرر ، من أكبر الأمثلة على ذلك ، فقد ربطت بين الحرية والأصالة ، وبين الإستقلال والتعريب .

فالذاتية الثقافية تتمثل في التراث الفكري ، وفي الرؤية الحضارية ، عبر اللغة القومية ، وفوق ذلك فإن تحقيق هذه الذاتية ؛ وتنميتها وإغناءها ، هو السبيل البكر ، إلى المشاركة الإيجابية في الثقافة الإنسانية ، في عمليات التبادل والتعاون مع الثقافات الأخرى ، ذلك لأنه إذا لم يكن لديك ، في عملية التبادل الثقافي ما تقدمه للآخرين فإنك دائماً تكون في موضع المتلقي والآخذ .وهذا يعني إلغاء الدور الثقافي الإنساني ، ويعني العجز عن الإسهام في التقدم العالمي . . .

فليس هناك إذن تعارض بين تنمية الذاتية الثقافية ، وبين التفتح على الثقافات الأخرى ، والتعامل معها من موقف الند القادر ، بل إن تلك التنمية هي سبيل التفتح الإيجابي ، وليس التقليد والمسخ ، فإهمال تأكيد الذاتية الثقافية ، دعوة إلى الإنسلاخ الإجتماعي ، وإلى الاغتراب الفكري ، وهي أمور تعانيها شعوب كانت ذات يوم مصدراً من مصادر الإشعاع الثقافي .

إن المثل الواضح لهذا ، عبر التاريخ ، هو أن العمل الفكري والثقافي ، لا يحمل جنسية سياسية ، وإنما يحمل جنسية حضارية ، ينتسب إلى اللغة التي أنتج بها ، وإلى المناخ الثقافي لتلك اللغة ، ذلك أن اللغة ليست رموزاً وحسب ، ولكنها أيضاً فكر ، وهي ليست شكلاً وحده ، ولكنها كذلك مضمون متلازم ومتكامل معه ، فالإنسان يفكر بالنمط الحضاري للغة التي يتكلم بها ، وإن ما يكتب من أثر علمي أو أدبي بلغة ما يحسب في رصيد تلك اللغة ، ويصبح جزءاً من تراثها . فالتراث العربي أسهم فيه شعراء وكتاب من أصول وعناصر مختلفة ، ومنهم من كان يكتب بالعربية ، ويكتب بلغته الأصيلة أيضاً ، إن كانت لغة مكتوبة ، فما كتبوه باللغة العربية منه ، احتسب تراثاً عربياً ، وما كتبوه بلغاتهم أصبح من تراثها . . واليوم يكتب أسيويون ، وإفريقيون بلغات أجنبية ، في العلوم وفي الآداب وإن تلك الآثار لا تعد من التراث الآسيوي ، ولا من الإفريقي ، وإنما هي إضافة إلى تراث اللغات الأوربية التي كتبت بها .

ومن هنا تتضح الصلة العضوية بين الذاتية الثقافية وبين اللغة القومية ، وبين الذاتية الثقافية ، وبين الإسهام الحضاري الإنساني .

٥ - التعليم العالي والذاتية الثقافية :

والتعليم العالي ، بما هو إعداد للقوى البشرية القادرة فنياً ، على تسيير المجتمع ، وبما هو مصدر لمنهجية البحوث والدراسات العلمية والفكرية ، يتحمل في المجتمع العربي مسؤولية جليلة في تحقيق الذاتية الثقافية ، في مجال التنمية البشرية ، والتنمية العلمية .

ففي مجال الإعداد ، ينبغي أن يكون إلى جانب المعارف العلمية المطلقة ، والمهارات الفنية ، عناية متزايدة بالخصائص الحضارية ، وبالقيم الإيجابية ، للمجتمع العربي ، مهما كان نوع الإعداد ، وأن يكون ذلك قدراً مشتركاً يتزود به الدارسون ، ومنهجاً يتعرضون له ، بما يصل بينهم ، وبين حضارتهم ، ولعل أبسط مثل نسوقه هنا ، وهو أمر سلفت إشارة إليه في هذا العرض ، هو تاريخ العلوم والمعارف الإنسانية ، إن إدراك الدارسين من طلابنا وأبنائنا للاضافات الجادة والأساسية التي تتمثل في تراثهم يخلق مناخاً عقلياً ونفسياً ، على قدر كبير من الإيجابية يثير فيهم الطموح ، ويملؤهم بالثقة ، ويفند الإدعاءات التي تقول بعجز اللغة العربية عن أن تكون لغة علوم .

وهنالك محاولات في هذا السبيل ، ولكنها اجتهادات فردية . وينبغي أن تقر كسياسة عامة ، وأن تقوم على وضع هذه الدراسات لجان متخصصة من العلماء العرب ، العاملين في ميدان التراث في اختصاصاتهم المختلفة ، وهم ، بفضل من الله ، كثيرون ، وقادرون ، بتنسيق مع المؤسسات الوطنية والقومية المتخصصة .

أما البحوث العلمية والدراسات فينبغي أن تجرى وتكتب أساساً باللغة القومية إغناء لها ، ووصلاً لماضيها ، بمستقبلها ، وإعادتها ، كما كانت لغة علم ومعرفة ، ويمكن أن يترجم عن الأصل العربي ؛ إلى أي لغة عالمية أخرى . وإن الذي ينبغي أن يحرص عليه ، هو إعادة تكوين اللغة العلمية ، وإعداد الباحثين القادرين على الإنتاج العلمي في لغتهم ، وهذا أمر تمارسه لغات ، لا تقاس باللغة العربية ، بأي مقياس ؛ لا تراثاً ، ولا طبيعة ؛ ولا انتشاراً . . . وهذا هو الطريق الوحيد لتوطين العلم والتكنولوجيا ، فلا بد إذن من الإنتاج العلمي باللغة

القومية ، وخلق المناخ الفكري والإجتماعي المستجيب ، وإرساء القواعد الثابتة للوسائل الفنية الداعمة ، بشرياً ومادياً ، فإنه لا ينبغي أن تكون اللغة العربية ، لغة عالمية ، معترفاً بها في الأمم المتحدة ، وفي منظماتها المتخصصة كلغة عمل ، فيسبق الإعتراف السياسي بها ، قبل أن تكون لغة علم ، وهي التي كانت في الأصل لغة علم ، وما يزال كثير من المصطلحات العلمية والرياضية العالمية ، يحمل أسماء عربية .

إن هذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية العلماء العرب ، ومسؤولية الجامعات العربية ، ومراكز البحوث العربية . . .

وهذا يفضي إلى طرح القضية التي طال حولها الجدل ، وهي لغة التعليم العالي في الوطن العربي ؟

ولقد يجد الناس ، في بعض المجتمعات النامية ، بعض العذر ، في أن تكون لغة التعليم لديهم مشكلة ، ولكن هذا العذر يضيق ، في مجتمع كالمجتمع العربي ، يملك لغة عالمية قادرة ، صنعت تراثاً فكرياً موصولاً ، لم يكد يتيسر مثله لأمة تاريخية ذلك في الوقت الذي نجد فيه دولاً أوربية صغيرة الحجم ، منبتة التاريخ الفكري ، استطاعت أن تستوعب في لغاتها الضيقة ، العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة ، وأن تعلم بها وأن تبحث بها ، وأن تنتج فيها .

ولقد أثيرت قضية المصطلحات العلمية : ترجمتها أو تعريبها أو توحيدها وهي ما تزال مثارة منذ عشرات السنين في الرأي العام ، وفي المؤسسات العلمية ، والمجامع اللغوية، وهي قضية تثبت في عاقبة الأمر ، أن الشكوى ليست من ضيق اللغة وإنما من اتساعها ، وقد أنشئت أجهزة قومية ، لتنسيق هذه الجهود ، فإلى جانب مجامع اللغة وأكاديميات العلوم ، واتحاد المجامع اللغوية والعلمية العرب ، يقوم مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي . وهو جهاز من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ويهدف هذا المكتب في الأساس إلى توحيد المصطلحات وتنسيق الكلمات العربية المستعملة في مختلف الأقطار للمفاهيم العلمية والرياضية ، واختيار الأصلح منها ، بحيث يكون هناك مصطلح عربي

واحد للمفهوم العلمي الواضح ، ويتم ذلك من خلال مؤتمرات التعريب ، والمعاجم المنسقة التي يصدرها في مختلف العلوم ، بعد كل مؤتمر .

ومن هنا يتضح أن القضية الأساسية ليست هي قضية عجز اللغة العربية ؛ ولكن القضية هي قضية القادرين على الأداء العلمي باللغة العربية :

إن قدرة اللغة في حد ذاتها للأداء العلمي ليست موضع جدل ، فقد بدأت دراسة الطب باللغة العربية في القصر العيني ، في مطلع اتصال العرب بأوربا الحديثة ، منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً ، وكذلك كانت الهندسة المدنية ، تدرس بالعربية في مدرسة المهندسخانة في نفس التاريخ ، وقامت مصانع ، وأقيمت سدود ، قام بها المهندسون العرب ، ولما استعمر الإنجليز مصر ، في أواخر القرن التاسع عشر حولوا الدراسات العلمية إلى اللغة الإنجليزية ، وخرج الإنجليز ، وبقيت اللغة الإنجليزية في كلية الطب ، والهندسة وغيرها . . . وهنالك مثل آخر حديث قائم ، في الجمهورية العربية السورية التي تدرس الطب منذ خمسين عاماً باللغة العربية ، وخرجت نوابغ الأطباء ثم ماذا ؟ أثيرت قضية المراجع التي يجب أن يرجع إليها الطالب ، وهي كلها باللغات الأجنبية ، ومع هذا فليس هناك ما يحول دون أن يؤلف العلماء العرب - وهم يضارعون نظراءهم الأجانب معرفة وخبرة ، ومنهم من يتفوق عليهم - مراجع باللغة العربية . ثم ماذا يحول دون ترجمة تلك المراجع الضرورية ، إذا كانت لا بد منها ؟ كل ذلك ميسور . . .

هذا فيما يتصل بالدراسات العلمية ، أما فيما يتصل بالدراسات النظرية وبعض الدراسات العلمية ، فإنها قد عربت في كثير من البلاد العربية على مستوى الجامعات ، وما تزال كليات العلوم الطبية والهندسية هي التي يسير فيها التعريب ببطء .

وينبغي أن يشار إلى أن هناك جامعات عربية ، تدرس فيها العلوم النظرية البحث كالتاريخ ، بما في ذلك التاريخ الوطني ، وجغرافيا البلد ، باللغات الأجنبية ولا يكاد يدرس بالعربية ، إلا اللغة العربية وآدابها والشريعة الإسلامية ، ومن هنا

يتضح أن الأمر ينطوي على عناصر ذات طبائع مختلفة بعضها إجتماعي وبعضها إقتصادي ـ مثال ذلك ، اعتماد بعض الجامعات على المعونات الأجنبية التي ترتكز على تمويل الأساتذة ، وعادة يختارون من بين أبنائها ، وقد يتعلم هؤلاء الأساتذة اللغة العربية في أثناء وجودهم في تلك الجامعات ، استزادة من العلم ! وقد تكون هناك أسباب أخرى غير هذا وذاك ويضاف إلى ذلك كله سبب تربوي متصل بنظام التعليم العام في الوطن العربي ، وهو ضعف مستوى تعليم اللغة العربية ، فالطلبة ينهون دراساتهم الثانوية ، دون أن يتمكنوا من لغتهم . وهذا يرجع فيما يرجع إليه ، من بين أمور أخرى ، إلى عوامل منها تركيب منهج الدراسة في المرحلة العامة ، وكثرة المواد ، ثم إلى مناهج اللغة العربية نفسها ، وكتبها ، وإلى إعداد معلمي اللغة العربية أنفسهم .

ومن هنا ، فإن تعريب التعليم العالي ، ينبغي أن يبدأ بالعناية بتدريس اللغة العربية منهجاً وكتاباً ومعلماً ، في مرحلة التعليم العام ، ذلك إلى جانب ترجمة المراجع العلمية الأساسية ، والموسوعات الكبرى ، إلى اللغة العربية ، وفي برامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، على المدى البعيد ، خطة لذلك ، معدة .

ومهما يكن من أمر ، فإن تحقيق الذاتية الثقافية ، يتوقف على سيادة اللغة العربية في مجالي الأعداد والبحوث ، في التعليم العالي ومؤسساته ، وإن كل الجهود الصالحة ينبغي أن توجه للتغلب على المشكلات التي تواجه الأقطار العربية المختلفة في هذا الشأن سواء في التعليم العام أو في التعليم العالي . . .

هذا هو الطرح الموضوعي للمشكلة . هنالك بطبيعة الحال من يذهب ، إلى أن اللغات الأوربية هي لغة العلوم ، وهي لغة الحضارة ، وينبغي أن تؤخذ العلوم ، وتستقي الحضارة من منابعها . وهؤلاء يعرفون أن اليابان لا تتكلم لغة أوربية بل وتكتب بطريقة مختلفة ، وإن الصينيين والكوريين كذلك . وإن الألبان والبلغار وأمماً كثيرة في الأرض ، يتعلمون بلغتهم في الجامعات ويبحثون بها في مراكز البحوث العلمية .

فالمسألة مسألة وعي بطبيعة المشكلة وبوضعها الحضاري والثقافي . وليس التعليم باللغة والبحث بها ، بديلاً عن التبادل العلمي ، والرجوع إلى المصادر الأجنبية وليس هذا يعني ، في أي صورة من الصور ، منع تعليم اللغات الأجنبية ، بل أن التوسع في ذلك ضرورة يومية ، فلا بد على الأقل من إجادة لغة أجنبية .

فالذاتية الثقافية ، تتمثل أساساً في الإنتاج الفكري ، باللغة القومية ، تملكاً للأصالة المبدعة ، التي تحمل إضافة إلى الإنتاج العالمي ، في حوار متكافىء مع الحضارات في حركتي الأخذ والعطاء .

خلاصة :

التعليم العالي ، بما هو إعداد للقيادات الفنية والتنظيمية والسياسية القادرة وبما هو قاعدة للبحوث العلمية ، والدراسات الفكرية ، هو قمة السلم التعليمي ، فهو مجتمع المعرفة المنظم مؤسسياً والذي يقوم على مدّ المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة ، وهو مصدر القدرات التنموية ، علمياً وعملياً .

ومن هنا كان عليه ، أن يقوم ، كمحور أساسي لرسالته ، على عملية تنمية الذاتية الثقافية ، التي تمثل الخصوصية الحضارية للمجتمع ، والتي هي مناط أنواع التنميات الأخرى ، والتي هي بصفة خاصة ، سبيل الأمة ، في العطاء الحضاري ، للمجتمعات الأخرى ، وأسلوب التبادل الخلاق مع الآخرين .

ويتمثل ذلك في الذاتية الثقافية ، في خصائص المجتمع الأساسية وفي تراثها الحضاري وفي مقدمتها اللغة القومية التي ليست شكلاً ، ولا رموزاً ، ولكنها مضمون ، طريقة تفكير ؛ ومستودع حضارة .

ومن هنا ، فإن الأسلوب الذي يحقق به التعليم ، والتعليم العالي ، الذاتية الثقافية ، متنوع ، ومن نلك الأساليب ، محاولة التنسيق والتقريب في مؤسسات التعليم العالي ، ومراكز البحوث بما ييسر تبادل الطلاب والأساتذة والباحثين . ومنها وصل الحاضر بالتراث العلمي والثقافي ، وتدريس تاريخ كل العلوم ،

موصولاً بالجهود العربية في مسار الفكر العلمي الإنساني ، تصحيحاً علمياً للأخطاء السائدة ، وإنصافاً للفكر العربي الإسلامي ولعطائه العالمي ، وأن يتعرض الدارسون في الجامعات العربية إلى جانب ذلك إلى قدر مشترك عن الحضارة العربية الإسلامية ومقوماتها وإبداعاتها بما يبعث على الطموح ، ويعين على الثقة بالنفس ، والإعتزاز بالقدرة الحضارية القومية ، ولعل أهم الأساليب ، هو سيادة اللغة العربية وتمكينها . من القيام بوظيفتها الطبيعية والحضارية واستعمالها أداة في نشاط مؤسسات التعليم العالي ، في الأعداد والتدريس ، وفي البحوث والدراسات وتعريب المراجع العلمية والموسوعات الأجنبية من كل اللغات ، وذلك لتوطين العلم والمعرفة ، ووصل الحاضر والمستقبل بذلك التراث الذي لا تكاد تملك أمة على الأرض مثله ، حجماً و كيفاً ، ولا امتداداً موصولاً ، في الزمن الطويل دون انقطاع .

واللغة العربية ، وقد أصبحت على المستوى السياسي لغة دولية ، فهي إحدى اللغات الإفريقية الأساسية في منظمة الوحدة الإفريقية ، وهي إحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ومنظماتها ، وإحدى لغات العمل فيها ، فإنه ينبغي أن تقوم الجامعات والعلماء العرب بدورهم في العمل على استعادة قدرتها ، كأداة من أدوات التعبير العلمي ، كما كانت من قبل ، وما تزال الكلمات العربية ، قائمة حتى اليوم ، في المصطلحات العلمية والرياضية العالمية المعاصرة .

صحيح ، أن هناك حقائق تاريخية متصلة بظهور المؤسسات التعليمية المدنية الحديثة ، وبإنشائها ، وكان للدول الأوربية المستعمرة دور بارز في ذلك ، فطبعت تلك المؤسسات بطابعها ، من حيث التنظيم الفني والإداري ، ومنها استعمال اللغات الأجنبية كلغة تدريس ولغة بحوث ، حتى إن المؤسسات التي كانت تدرس العلوم الطبيعية والرياضية باللغة العربية ، حولت إلى اللغات الأجنبية . وقد أدت إلى اعتناق مبدأ التعليم العالي ، باللغات الأوربية ، عوامل اجتماعية وعلمية ، متعددة ، منها ، ارتباط التطور العلمي التكنولوجي بتلك اللغات ، ومنها إعداد هيئات التدريس العربية في الجامعات الأجنبية ؛ ومنها وجود الأدبيات العلمية والمراجع ، بتلك اللغات ، ومنها ضعف تعليم اللغة العربية في التعليم العام ،

وعدم التصدي الجاد والدؤوب على حلّ القضايا والمشكلات التي تواجه اللغة العربية ، والتي تقتضي تقريبها وتحديثها ، وتوحيد مصطلحاتها .

والواقع أن هذه المشكلة تختلف في درجتها ، من بلد عربي إلى بلد آخر ، فهناك بلاد عربت فيها الكليات النظرية جميعاً ، بل هي نشأت مقربة ، وبعضها يكاد يستعمل اللغة العربية ، حتى في الكليات العلمية وبعضها لا يزال التعريب غائباًعنه ، حتى في الكليات النظرية .

ومع وجود القرار السياسي في هذا السبيل ، إلا أن هناك عوائق اجتماعية أخرى ، وليس بينها فيما نعتقد عائق أكاديمي ، لأن كثيراً من الدول الصغيرة تدرس وتبحث بلغاتها ، وإن دولاً غير أوربية ، بلغت شأواً في التقدم العلمي والإنتاج التكنولوجي ، تفوق به أحياناً ، الدول الأوربية نفسها ، وهي تفعل ذلك بلغاتها القومية .

لا بد من أن يكون حوار بين المسؤولين عن الجامعات ومراكز البحوث ؛ من العلماء الأساتذة والباحثين ، في إطار المؤسسات القومية ، على معالجة هذه المشكلة ؛ لأنها سبيل إغناء الثقافة العربية ؛ وتمكينها من الإنتاج المبدع ، والإسهام المبتكر في التقدم العلمي . والعلماء العرب كأفراد ، فيهم من الشخصيات العالمية الكثير ؛ وهم يشاركون ويسهمون عالمياً في الأنشطة العلمية ولكن ينبغي أن يكون هناك إلى جانب ذلك إعطاء عربي ، من خلال الثقافة العربية .

وليس هذا دعوة إلى الإنغلاق ، ولكنها دعوة إلى التعاون الإيجابي ، فإن التبادل المتكافىء ، يتطلب قدرة ، وإلا انقلب الأمر إلى تقليد ، وإلى أخذ ، دون عطاء ، فإن لم نمتلك المعرفة امتلاكاً ذاتياً في ثقافتنا وذاتيتنا الحضارية ، فإننا لا نستطيع الإسهام عالمياً ، ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه .

إن العلم لا وطن له ، وإن عمليات تبادل الخبرات عن طريق الترجمة إلى العربية ، والترجمة منها ، تعريباً وتعجيماً ، أمر وارد ، ومطلوب ، فاستعمال اللغة العربية ، أداة تدريس وبحث في الجامعات والدراسات العليا ، ليس قيداً على تعليم اللغات الأجنبية ، وإجادتها ، بل إنه أدعى إلى ذلك ، وقد كان الدارسون

وطالبو المعرفة ، في أوربـا ، يدرسـون اللغة العـربية ، ويـطلبون العلم في المعـاهد والجامعات العربية ، في الأندلس والمغرب ، وهكذا أخذوا كثيراً من العلوم عنهم ، وكانت الجامعات الأوربية تدرس كتب ابن سينا وابن رشد لفترة طـويلة ، كمصدر أساسي ، وقد أدى كل ذلك إلى خلق نهضة علمية وحضارية في العالم كله ، يشهد آثارها عالمنا المعاصر . فتنمية الذاتية الثقافيـة ، هي تحقيق للتفتح الثقـافي ، وتمكين اللغـة العربيـة من استعادة دورهـا الحضاري ، تيسيـراً لها من الإسهـام العـالمي في حركة العلم والثقافة الإنسانية .

دور الجامعة العربية(*)
في التوحيد الثقافي والتربوي

(١) مدخل :

وضع قضية الدراسة :

١ ـ دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي والثقافي ، ينطوي على قضيتين أساسيتين ، تندرج تحتها طائفة أخرى من القضايا : الأولى ، هي الجامعة العربية ، نفسها باعتبارها التنظيم القومي الشامل ، لتحقيق آمال هذه الأمة ، في وحدتها وفي تقدمها ؛ وقد ظلت أبداً ، مظهراً للتعاون والتكامل بين أجزاء الوطن العربي ، ثم دور هذه الجامعة في توحيد النظم التعليمية ؛ والإتجاهات الثقافية . ولقد أنشأت الجامعة إدارات متخصصة ، بدأت في نطاق الأمانة العامة ؛ لتحقيق التكامل والوحدة بين مختلف النظم الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والتشريعية وصولاً إلى الأهداف القومية التي قامت الجامعة من أجل تحقيقها . ولما اتسع نطاق هذه النظم ؛ وضاق وعاء الإدارات الملحقة بالأمانة العامة عن استيعاب النشاط الذي يتطلبه العمل العربي المشترك في هذا المجال ، عقدت إتفاقيات ، في إطار الجامعة العربية ؛ بين الدول الأعضاء ، وأقيمت منظمات عربية متخصصة للقطاعات المختلفة . . .

وكان أن نشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لتضيف إلى

(*) دراسة قدمت في ندوة « جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح » نظمها في تونس مركز دراسات الوحدة العربية ، من ٢٨ ـ ٣٠ إبريل / نيسان ١٩٨٢ .

وظائفها الجديدة ؛ الوظائف التي كانت تتولاها الإدارة الثقافية في الأمانة العامة . وهكذا أصبحت هي القائمة على جوانب النشاط التربوي والثقافي ؛ فيما يتصل بالتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء ، تحقيقاً للهدف القومي العام ، في الوحدة ، إلى جانب تنظيمات قومية عاملة في المجال نفسه مثل اتحاد الجامعات العربية ، التي تقوم بدور بارز ، بالتعاون مع المنظمة في مجالات التعليم العالي والجامعي ، ومثل اتحاد المعلمين العرب ، الذي تلتقي عنده النقابات والإتحادات القطرية للمعلمين ، وله في مجال التوحيد التربوي دور كبير .

أما القضية الثانية ، فهي قضية التوحيد التربوي والثقافي ؛ وهنا ينبغي أن نتعرض لبعض جوانب هذا الموضوع المتشعب :

فالتوحيد الثقافي قائم في الثقافة العربية ، مصدراً وتعبيراً ؛ باعتبارها ثقافة أمة واحدة . فالتوحيد المعني في هذه الورقة ، هو توحيد النظم التربوية والثقافية للأقطار العربية الأعضاء في الجامعة العربية . والنظم تعني السياسات التي تحدد الأهداف ، والوسائل التي تستدعيها أنواع النشاطات المراد تحقيقها تشريعياً وإدارياً وفنياً . . . الخ .

والأمر ، فيما يتصل بهذه الواقعة التاريخية ، لا يحتاج إلى بيان . فهذه الأمة العربية الواحدة ، إنفرط عقدها لظروف تاريخية محددة ، ونشأ عنها دولات ونظم ، على الأسس الوطنية السائدة ؛ وكان للإستعمار الدور الأول والأخير في هذا كله ؛ سواء في تفتيت وحدتها أو في صياغة واقعها المجزأ . فقد خضعت الأقطار العربية لدول إستعمارية أوربية مختلفة ، ولسياسات الإستعمار البريطاني والإستعمار الفرنسي ؛ وتأثرت النظم التعليمية المدنية الحديثة بالنظم التعليمية للدول المستعمرة ، وبوجه خاص ، فيما يتصل بأهداف التعليم ، وبمستواه ، بما في ذلك لغة التعليم . . . فالمدرسة الحديثة كانت هي المصنع الذي يعد القوة البشرية العاملة ، من الفنيين والبيروقراطيين والمساعدين للمجتمع الجديد ، الذي بدأت صياغته على الطراز الأوربي تحت النظم الإستعمارية .

وكانت نتيجة هذا هي تعدد نظم التعليم في الأقطار العربية الذي شكل مظهراً من المظاهر الأولى للتجزئة القومية ، ذلك أن نظام التعليم العربي التقليدي ، كان موحداً ، في الكتب والمناهج ، والطريقة ، والإدارة ، والتمويل والإمتحانات والإجازات العلمية ؛ فكانت الدراسة في الأزهر الشريف ، وفي الحرم المكي والنبوي وفيما وراء البلاد العربية ، في العواصم الإسلامية الكبرى ، في آسيا وفي أفريقيا ، تسير على نظام واحد ؛ وكان الطلبة كثيراً ما يتحولون من بلد إلى آخر أو من جامعة إلى أخرى ، إذا كان يوجد بها تخصص أكثر تقدماً ، أو أستاذ أوسع علماً ، وهكذا . . .

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن مفهوم التوحيد ، لا يعني بالضرورة المماثلة المطلقة في كل شيء ، فإن المناهج ، حتى في داخل القطر الواحد ، قد تتغير بالظروف المحلية ؛ وبخاصة في المراحل الأولى من التعليم . فالتوحيد الذي يدعى إليه ، هو الإتفاق في الأهداف ، وفي المستوى ، والكم ، والنوع ؛ وقد تم هذا كله في مجال استراتيجية التربية ، بالموافقة الإجماعية من الحكومات العربية على ما جاء فيها من منطلقات ومبادىء وبدائل ، غير أنه يراعى في التطبيق الظروف التاريخية ، والإمكانات البشرية والمادية . ويقوم العمل العربي المشترك ، والتعاون الإقليمي والثنائي بين الدول العربية بتذليل كثير من الصعاب ؛ مما يأتي تفصيله في عمليات التوحيد في مجالات محددة . . . فلا بد أن تكون هناك مرونة في التطبيق نفسه لفتح الباب أمام الإضافات والمبادرات في إطار التنسيق الفكري الوحدوي للتربية .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا كله كان مرتبطاً بنظام سياسي معين . وهنا ونحن نتعرض لموضوع التوحيد التربوي والثقافي ، لا بد من أن يمتد النظر إلى أن التوحيد التربوي والثقافي ، له في إطار الوضع التاريخي للأقطار العربية ، وفي البلاد النامية بوجه عام ، معنى خاص ، وهو الثنائية التعليمية والثقافية القائمة في كل قطر ، وهي تعني التعليم التقليدي الديني ، والتعليم المدني الحديث ، وهي تعكس الواقع الاجتماعي للمجتمع العربي . وقد اختلفت الإجتهادات في هذا الباب ، فكانت محاولات للدمج ، ومحاولات للتنسيق مع إبقاء النظامين ؛ وذلك بتوسيع الدراسات الدينية

في التعليم المدني ، وبإدخال المواد الحديثة كاللغات والعلوم والرياضيات في التعليم التقليدي ؛ ذلك أن النظامين لهما وجود كامل من مرحلة التعليم العام إلى الجامعات ، وقد أنشئت في بعض الجامعات الدينية كليات علمية ومهنية .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه واقعة تعليمية ، ينبغي أن يكون لها وزنها ، في دراسة التوحيد التربوي على المستوى القطري والقومي .

٢ ـ أما فيما يتصل بالنظام الثقافي ، فإن الأساس فيه هو التوحيد ، لأن كثيراً من الأعمال الثقافية تتمّ من خلال اللغة العربية . وهنا تقوم قضية استعمال اللهجات المحلية ، في الأعمال الفنية الجماهيرية ، في السينما والمسرح والإذاعة . ومع أن انتشار اللهجات المحلية والألفة بها ، وتبادل فهمها من الجماهير العريضة العريقة ، يمكّن من تفاهم شعبي أوسع ، يفضي في النهاية إلى الرجوع إلى اللغة الأصل ؛ إلا أن كثيرين يرون فيه خطورة على سلامة اللغة العربية المرتبطة بالقرآن الكريم المتعبد بكلماته . . .

ومن هنا فإن العمل في مجال التوحيد الثقافي يتناول مجالات محددة : كالتشريع ، والتنسيق ، والتعاون ، وتبادل الخبرات .

ويعمل في هذا القطاع أكثر من منظمة عربية ؛ فإلى جانب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ تقوم قطاعات متخصصة ، مثل اتحاد الإذاعات العربية ، والمجلس الوزاري لوزراء الإعلام العرب وأمانته الفنية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ولإتحاد الكتاب العرب ، ولإتحاد الصحفيين ، ولنقابات الفنانين والسينمائيين والمسرحيين العرب أيضاً ، دور في مجالات التوحيد الثقافي ؛ وبخاصة في مجال الموسيقى والغناء ، الذي يقوم كتنظيم ترعاه الأمانة العامة للجامعة العربية ، هو المجمع العربي للموسيقى .

ولهذا فإن ما بذلته الجامعة العربية ومنظماتها ، وتبذله في هذا القطاع كثير ، وما تحقق فيه كذلك من نجاح ، وعمل ملموس ، يتجلى في تبادل البرامج الثقافية والفنية ، وفي الإنتاج الأدبي والفكري العربي المعاصر ، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار الظروف الإيجابية الأخرى .

٣ - ولعله ؛ من الأمور المنهجية ، أن نشير هنا في مطلع عرض هذا الموضوع ، إلى سعته ؛ وإلى أنه من الصعب تحديد دور الجامعة ومنظماتها ، في أي مجال من مجالات العمل العربي المشترك عن طريق دراسة ، أو عرض ، وإنما ينبغي أن يكون اللجوء في هذه الحالة إلى الأدوات البحثية المقننة ، في جانبيها الكمي والكيفي ، إلى جانب ما يتطلبه من الزمن والجهد ، تخطيطاً وتنفيذاً .

وهذا جهد لا بد من القيام به على أي حال ، وإن كان ذلك يحدث دورياً في التقديم الذي تقدمه المنظمات عن أعمالها ، ومتابعتها ، في أجهزتها المختلفة ؛ ولكنها تتناول ميادين عديدة .

ومهما يكن من أمر ، فإن ما يمكن أن يقدم في هذا المجال ، وفي مثل هذه الورقة ، هو مؤشر من المؤشرات ؛ أو الإطار العام ؛ أو الخطوط الرئيسية التي توضع لتحقيق هذا التوحيد التربوي والثقافي ، والإشارة إلى بعض مجالات ومظاهر ذلك التوحيد . على أنه ينبغي أن يكون في التقدير الدقيق ، أن هذا التوحيد التربوي والثقافي ، لا يحدث تلقائياً ، نتيجة لبرامج أو قرارات وإنما هو عمل مرتبط بعوامل أخرى ، وفي مجالات متعددة ؛ ليس أقلها تأثيراً ، النظام السياسي . كذلك هناك متغيرات أخرى قد تعين على التوحيد التربوي والثقافي ومتغيرات أخرى تعوقه . فهناك إذن ضرورة منهجية لتتبع أثر كل قرار ، خارج نطاق العمل المباشر وحده ، في علاقاته بمجموع العوامل الأخرى ، وإن هذا يعني أن النتائج التي وقعت وتقع في مجال التوحيد التربوي والثقافي مثلاً ، تتأثر بالضرورة بعوامل قطرية وإقليمية ، وقومية وعالمية ، وينبغي أن يؤخذ هذا في الإعتبار عند التقديم .

٤ - إن هذه الورقة لم تتعرض لمجال التعليم العالي والجامعي العربي ، ومجال التوحيد فيها أوسع من مجاله في الظروف القائمة من التعليم العام ؛ ذلك أن الجامعات ، عادة تقوم على التعليم المهني ، الذي تتشابه متطلباته سواء من حيث السلم التعليمي ، أو من حيث المادة ، كما أن خصوصية الأساتذة وقدرتهم الفنية يؤدي إلى ضرورة تبادل الأساتذة العرب ، من الجامعات العربية وهم ينتقلون بخبرتهم وأسلوبهم إلى الجامعات مما يعتبر عاملاً إيجابياً في التوحيد ، هذا إلى أن المشكلات التي تعرض للتعليم العالي في الجامعات العربية تكاد تتشابه ؛ سواء من

حيث هيئات التدريس أو لغة التدريس في بعض الكليات العلمية والمهنية ، ولكن هذه المشكلة ماضية في طريق الحل . . . على أنه ينبغي أن يلاحظ أن بعض الجامعات الحديثة العهد بدأت تتأثر في التدريس بنظام المقررات الأمريكي ، بينما تمضي الأغلبية وخاصة الجامعات القديمة ، على نظام السنوات . .

٥ ـ لم يكن من اليسير ؛ عرض الموضوعات المشتركة التي نوقشت في مئات من اللقاءات المختلفة المستوى ، في العواصم العربية المختلفة ، ولا عرض مئات الدراسات والموضوعات والكتب التي وضعت في مجالات العمل التوحيدي التربوي والثقافي ، ولا بسط آلاف البرامج التي نفذت ، عن طريق الخبراء العرب الذين أصبحوا بفضل العمل العربي المشترك ، على الرغم من اختلاف تكوينهم يمثلون مدرسة عربية تربوية لها رؤيتها الوحدوية . وقد آثرنا أن نشير في ملاحق في آخر هذا العرض ، إلى بعض البيانات الناقصة ، عن بعض الأعمال التي تعتبر معالم مميزة على الطريق .

٦ ـ كذلك ينبغي أن يكون هناك تقدير خاص للجهد القومي الذي تقوم عليه الهيئات المهنية القومية ، فهذه الهيئات تقوم بدور أساسي في نطاق العمل القومي المشترك ؛ ولم يكن من السهل ، كما قدمت ، في هذا العرض السريع أن يكون تقويم عرض لما تقوم به هذه الهيئات في هذا المجال .

٧ ـ هذا كله يعني ، أن هذه الورقة ، لا تقدم الإجابة الكافية ، أو بعبارة أخرى الإجابة التي كانت يجب أن تكون ، لطبيعة المجال ، عن السؤال الكبير : الدور الذي قامت به الجامعة العربية ، في جهود التوحيد التربوي والثقافي ، للأسباب المنهجية التي ذكرت ، وإنما تقدم مؤشرات عامة عن أسلوب العمل ومجالاته ووسائله . .

وهذا السؤال الكبير في كل مجال من مجالات العمل العربي المشترك ينبغي أن تعد له الإجابة العلمية الدقيقة من خلال بحث منهجي مدروس زمناً وجهداً ووسائل . ولعل هذا اللقاء أن يكون مدخلاً ، للتعمق في دراسة الموضوع ،

وخاصة والجامعة العربية ، تتهيأ لدور جديد ، في آفاق الميثاق الجديد .

٨ ـ ومن المقاطع الأساسية في تناول هذا الموضوع ، ذلك التعاون الثقافي والتربوي الطبيعي والتاريخي في داخل ثقافة واحدة ؛ والذي يتم في خارج إطار الجامعة العربية ، قبل قيامها ، هي ومنظماتها المتخصصة ، وبعد قيامها ؛ والذي يتمثل في التراث المشترك . فالكتب العربية التي تمثل قمم التراث العربي والإسلامي ، والتي طبعت منذ القرن الماضي ، في مطبعة بولاق الحكومية في القاهرة وفي المطابع العربية في الشام ، كانت الرافد المشترك ، والمنهل الذي التقى حولها الفكر العربي المعاصر . فوحدة الثقافة ، ووعاؤها ، لم تكن تحتاج إلى مؤسسة قومية ، لإيجادها ، ودور هذه المؤسسة ، هو ، في كل الأحوال دور تنظيمي . يضاف إلى ذلك الدول العربية ترتبط مع بعضها باتفاقيات ثنائية يبلغ عددها أكثر من مائة وعشرين اتفاقاً ، لتنظيم التعاون الثقافي ، والتبادل التربوي بينها ، إلى جانب وجود عشرات الآلاف من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ، والتعليم العام ، إلى جانب عشرات الآلاف من الطلبة العرب يدرسون في مختلف الجامعات العربية . . . فهذه الظاهرة الفريدة ، هي من عوامل التوحيد الثقافي ، الذي لا يعني توحيد المناهج ، ولكن تقارب الرؤية والإتجاه ، والموقف من الحياة ، ومن الحضارة . . .

والأمة العربية في دولها المتعددة ، إنما ترجع في ثقافتها إلى أصل واحد ، قاموسها اللغوي واحد ، ونظام قيمها الحضاري يكاد يكون واحداً ، وهذه التغيرات التي طرأت على النظم التربوية ،ليست إلا مظهراً تاريخياً للظروف التي مرت بها الأمة العربية ، في حياتها السياسية ، وليست حقيقة ترجع إلى إختلافات عضوية في البناء الثقافي العربي . وإن هذا الوضع الذي هو إفراز لحالة التمزق ، والتجزئة ، وضع غير طبيعي ، وغير تاريخي وقد حققت الأمة العربية رغم كل هذا وحدتها الثقافية ، في إيجاد البنى الأساسية لها في مختلف المجالات ، بالتعاون والتكامل فيما بينها . ولعل هذا التكامل والتعاون العربي ، هو أكثر إيجابية في المجال الثقافي منه في المجال السياسي والإقتصادي .

٢ ـ الواقع الثقافي والتربوي العربي :

غداة الحرب العالمية الأولى ، وإختفاء الخلافة العثمانية ، كانت الأمة العربية أقطاراً ، تقاسمتها الدول العربية ، فأصابت بريطانيا وفرنسا منها نصيب الأسد ؛ وظفرت إيطاليا بجزء منها ، ولم يستكن الشعب العربي الذي ظل يقدم الضحايا ، ويفجر الثورات . وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفي أعقابها ، تحررت معظم الدول العربية ، وكان جزء من الأرض العربية ، نجا من الإستعمار الأوربي ، هي المملكة العربية السعودية ؛ واليمن الشمالية . لقد ترك الإستعمار بصماته على كل جوانب الحياة الإجتماعية التي صنعها تحقيقاً لأهدافه الإقتصادية والثقافية والسياسية ، وكان النظام التعليمي من أكثر النظم تأثراً بسياسة الإستعمار ،فقد كان على المدرسة أن تقود صياغة الحياة المدنية الجديدة ، وأن تخرج المساعدين الذين يعينون في الإدارة ، وفي تيسير الحياة الحديثة . . .

وهكذا نشأت ثنائية في المجتمع العربي ، ظل التعليم التقليدي الديني قائماً ؛ ولكنه عزل عن الحياة العامة ؛ وتقلص دوره واقتصر على القيام ببعض الوظائف الدينية ؛ وشبه الدينية ؛ وفي الوقت نفسه لم يتمكن التعليم الحديث ، نظراً لتكلفته المالية والفنية ، ولأسباب سياسية واضحة ، أن يسد حاجة المجتمع ، أصبح الوصول إليه أمراً عسيراً ، وهنا بدأت الأمية تنتشر من ناحية ، وتضعف الثقافة العربية الإسلامية من ناحية أخرى .

وإلى جانب هذا ، فقد فرض كل نظام إستعماري مناهجه ولغته على التعليم في البلد العربي الذي كان يستعمره ، فأصبح هناك تعليم على المنهج الفرنسي ، وآخر على المنهج الإنجليزي . وحين اتجه الجهد الوطني بعد الإستقلال إلى إصلاح النظم التعليمية واجه صعوبات كثيرة ، بعضها صعوبات عملية ، وبعضها صعوبات فنية ، وبعضها صعوبات مالية ، وبعضها صعوبات تاريخية ، فلم يعد من الممكن هدم نظام قائم مرة واحدة ، واستبداله بنظام آخر ؛ وبخاصة ، في مجال كمجال التعليم ، الزمن عنصر أساسي فيه ، على كل المستويات .

وبدأت عمليات الإصلاح ؛ ولم تكد تحدث ثورة في التعليم على الرغم من

أن ثورات سياسية قد تمت في أكثر من بلد عربي .

وليس هنا مجال تفصيل أسباب ذلك ، وهي تتصل بالصعوبات التي سبقت الإشارة إليها قبل حين .

ومع عمليات الإصلاح التعليمي كان هناك تعاون عربي ثنائي على نطاق واسع ، وقد استعانت أقطار عربية ، لم ينشأ فيها النظام التعليمي الإستعماري أو نشأ فيها ، ولكنه لم يكن بالقدر الكافي ، بأنظمة البلاد العربية الأخرى ، التي حاولت أن تعرِّب نظامها التعليمي ، ومن هنا ، فقد أصبح في الوطن العربي نظام تعليمي متشابه في إنجازاته ، وفي مشكلاته . وقد نهضت مصر ، في ذلك بدور تاريخي هام ، في نظم التعليم المدني ، متمثلاً في تجاربها الباكرة ، أو في التعليم التقليدي ، متمثلاً في جامعة الأزهر ، الذي تجاوز أثره البلاد العربية .

وهكذا فإلى جانب الثنائية التعليمية . في المناهج التعليمية ، تقوم مشكلات فنية في نطاق التعليم الحديث مثل إعداد المعلمين ، والأدوات التعليمية ؛ والإدارة المدرسية ، ونظام الإمتحانات وغيرها . . غير أن المشكلة الكبرى ، كانت لغة التعليم العام ؛ وفي السلم التعليمي ، وفي السياسة التعليمية ، والتوجه القومي . ولقد استطاعت بلاد عربية كثيرة ، أن تنجو بسرعة من سيطرة اللغات الأجنبية على التعليم العام ، وعربت المناهج ؛ ولم يستطع البعض الآخر . وذلك للظروف الخاصة بكل قطر ، وبالأسلوب الإستعماري الذي تعرض له ، وللفترة التي قضاها المستعمر ، وفي هذا المجال لا بد أن تذكر عملية التعريب التعليمي في الجزائر ، كمعجزة ثورية ، على أي مستوى من المستويات .

وقد تعدت مشكلة السيطرة اللغوية التعليم العام ، إلى التعليم العالي ، بخاصة ، الذي أصبح التعريب فيه يشكل حلقة مفرغة ؛ لأن الأساتذة يؤهلون عادة في الخارج ؛ ويؤثرون التدريس باللغة التي تعلموا بها . . .

ولعل من بين المشكلات الكبيرة التي خلفها الإستعمار ، في النظم التعليمي مشكلة الأمية التي يعتبر النظام التعليمي الحديث سبباً مباشراً وأصيلاً لها ، ثم مشكلة شكلية التعليم واغترابه عن الواقع ، وفوق هذا كله ، الإنحراف بأهدافه

يربطه بالوظيفة الحكومية ، وجعله مكاناً لتفريخ أصحاب الياقات البيضاء ، كما يقولون . . ثم تكريس التجزئة القومية بإبراز الخصائص الإقليمية وتنظيمها ، أحداثاً وأشخاصاً .

وفي مواجهة كل هذه القضايا والمشكلات ، كان لا بد من جهد يعيد إلى النظام التعليمي وظيفته ويجعل منه تعليماً عربياً ، يسهم في بناء الإنسان العربي والحياة العربية في تفاعل حي وقادر مع العالم والمعاصر ، وفي مشاركة إيجابية في صنع الحياة الجديدة .

وكان لا بد من البداية ، والبداية هي الحقيقة القومية والحضارية ، وكانت جهود ، كما أسلفت قبل قيام المؤسسات القومية ، جهود تتم عن طريق التعاون الأخوي والتلقائي ، بين البلاد العربية . . حتى إذا قامت الجامعة العربية ، بدأ الجهد القومي ، يضيف بعداً جديداً لذلك التعاون الممدود بين الأقطار العربية ، والذي لم يتوقف ، بل ومضى يزداد ، ولكن الأفق القومي الجديد ، كان انطلاقة جديدة في سبيل التوحيد القائم على أساس قانوني وسياسي .

وإن قيام الجامعة العربية نفسها ؛ وقيام المنظمات متخصصة للقطاعات المختلفة في الحياة العربية ، يعبر عن إرادة سياسية في التكامل ، والوحدة .

وإن وجود منظمة تربوية عربية تشترك فيها الأقطار العربية جميعاً على قدم المساواة ، يتقاسمون المسؤوليات ، حقوقاً وواجبات ويقررون وحدهم ، ويلتزمون بما يقررون ، في حدود إمكاناتهم ، لهو في حد ذاته تجسيد لإرادة الوحدة . . وقد تحقق من خلال العمل القومي كثير من المنجزات في مجالات التربية والثقافة ، نعرضها بإيجاز في الفقرات التالية :

٣ ـ المنطلقات الأساسية :

كان إنشاء الجامعة العربية في سنة **١٩٤٥** يجسد قدر المستطاع طموح الأمة العربية وتطلعها إلى تحقيق وحدتها السياسية والإقتصادية والثقافية . وقد شرعت الجامعة منذ قيامها في التخطيط العلمي والمرحلي لبلوغ أهدافها ، سواء من خلال

أمانتها العامة والإدارات المتخصصة بالأمانة ، أم من خلال الأجهزة المتعددة التي انبثقت عن هذه الجامعة .

وما اتسمت به الثقافة العربية ، من خصائص قد ميزتها بين الثقافات العالمية ؛ فإن أول ما بادرت إليه الدول العربية بمجرد إنشاء الجامعة العربية ؛ وفي الجلسة الأولى لاجتماع هذه الدول سنة ١٩٤٥ ، هو إبرام المعاهدة الثقافية التي حددت التوجهات الأساسية للعمل الوحدوي في مضماري التربية والثقافة ، لإعطاء الجامعة العربية بعداً حضارياً هو تنشئة جيل عربي مستنير ، موحد الفكر والعقيدة مؤمن بأهداف أمته ، عامل على تحقيقها ، وذلك استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية ؛ وإيماناً بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية ، وبأن الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطليعي الإبداعي في مجال الحضارة الإنسانية والسلام العالمي المبني على أسس العدالة والحرية والمساواة .

وتحقيقاً للتلاحم الفكري والنفسي العربي فقد دعت المعاهدة الثقافية إلى تبادل المدرسين والأساتذة والطلبة وتشجيع الرحلات الثقافية والرياضية ، وإنشاء المؤسسات التعليمية وتوحيد المصطلحات العلمية وتوثيق الروابط بين المكتبات والمتاحف وتحقيق التعاون بين العلماء والكتاب ورجال الأدب والفن ، والعمل على وضع تشريعات عامة وموحدة بين البلاد العربية . هذا إلى جانب توحيد المناهج المدرسية بهدف خلق المواطن العربي الواعي الواثق من نفسه الفخور بعروبته .

كذلك فقد كان من نتائج المعاهدة الثقافية ، إنشاء عدة أجهزة ، وذلك تنفيذاً للمادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية نفسها وذلك على النحو التالي :

١ ـ اللجنة الثقافية وتتكون من ممثلين عن الدول العربية وتعمل تحت الإشراف المباشر لمجلس جامعة الدول العربية . وقد بدأ نشاط هذه اللجنة سنة ١٩٤٦ .

٢ ـ اللجان المحلية : وتشكلت في كل عاصمة من عواصم الدول الأعضاء وأوكل إليها أمر إقامة التعاون الثقافي مع هذه الدول من خلال الإدارة الثقافية .

٣ ـ الإدارة الثقافية : وهي جهاز إداري في الأمانة العامة لتنسيق العمل بين الأجهزة الثقافية المختلفة في الدول العربية ؛ والقيام بالنشاط الذي يحقق الهدف عن طريق اللقاءات ، والدراسات ، والعون الفني . . . الخ .

٤ ـ معهد إحياء المخطوطات العربية الذي أنشىء بناءً على قرار مجلس الجامعة العربية في أبريل ١٩٤٦ . وقد تم تطوير هذا المعهد بمقتضى القرار رقم ٥٧٢ ، بتاريخ أول يناير ١٩٥٦ الذي وافق عليه مجلس الجامعة بناء على اقتراح من الأمانة العامة للجامعة العربية .

٥ ـ معهد الدراسات العربية العالية الذي افتتحت فيه الدراسة في يناير ١٩٥٣ وشملت حينئذ : الآداب ، واللغات والتاريخ والجغرافيا والإقتصاد والدراسات الإجتماعية والقانونية الدولية ؛ وهو معهد أنشىء أساساً لتأصيل الفكر الوحدوي في كل جوانب الحياة الفكرية العربية ، ولإعداد قيادات لهذه الغاية .

٦ ـ الجهاز الإقليمي العربي لمحو الأمية وصندوقه العربي الخاص الذي أنشىء بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٣٣٩ ، في مايو ١٩٦٧ ، وذلك بناء على توصية المؤتمر الإقليمي لمحو الأمية المنعقد بمدينة الإسكندرية سنة ١٩٦٤ .

وفي عام ١٩٦٤ أقر وزراء التربية والتعليم والمعارف في مؤتمرهم الثاني في بغداد ، والذي نظمته الإدارة الثقافية ، مشروع ميثاق الوحدة العربية ، ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ وهو الميثاق الذي وافق عليه مجلس الجامعة في مايو ١٩٦٤ . وعلى أساسه قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ فكانت بذلك من أوليات ا لمنظمات والوكالات المتخصصة في إطار الجامعة العربية ، كما كانت الإدارة الثقافية والتي كانت نواة المنظمة من أوليات الإدارات المتخصصة في نطاق الأمانة العامة .

٧ ـ المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي الذي انبثق عن مؤتمر

التعريب في الرباط في أبريل ١٩٦١ ، والذي تبنته جامعة الدول العربية بقرار مجلسها رقم ٢٥٤١ الصادر عام ١٩٦٩ .

٨ ـ قسم العلوم والتكنولوجيا الذي أنشىء عام ١٩٦٩ ملحقاً بمكتب الأمين العام للجامعة مباشرة ، وظل يعمل بهذه الصفة حتى انضم إلى إدارة العلوم في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سبتمبر ١٩٧٢ .

وهكذا وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد المؤتمر العام الأول للمنظمة ، في ٢٥ يوليو ١٩٧٠ حيث تم انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي ، ووافق على النظام الداخلي للمؤتمر العام وعلى اللوائح المالية والإدارية ، وتقرر إلحاق كل الأجهزة الثقافية التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالمنظمة الجديدة .

هذا وقد نص ميثاق الوحدة الثقافية العربية في مادته الأولى على ضرورة رسم الفلسفة التربوية العربية التي تنهض بهذا الهدف العام ، وعلى تعيين أهداف التربية في جميع مراحل الدراسة وأبرزها في مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال .

كما نص هذا الميثاق في المادة السابعة والعشرين منه على أن (تتخذ الدول الأعضاء الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية والتربوية والثقافية وتوحيد ما يمكن توحيده منها) .

وانطلاقاً من روح هذا الميثاق ونصوصه ، في مواده المختلفة التي تؤكد جميعها دون استثناء على دور الجامعة في مجال التوحيد التربوي والثقافي ، تحدد الإطار الفكري الذي قامت عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ١٩٧٠ كمنظمة متخصصة من منظمات الجامعة العربية . وقد عهد إليها أن تبرمج هذه الفلسفة الوحدوية العربية في شكل مشروعات ، وعمل ميداني وتطبيقي يكون هدفه البعيد والقريب معاً مطمح الأمة العربية في وحدتها المنشودة ، مستهدية في هذا الصدد بدستورها الذي حدد الدور الذي يجب أن تقوم به والهدف من إنشائها وهو (التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة

والعلوم ، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها) .

وهكذا فإن الفكرة المركزية ، في بنود المعاهدة الثقافية سنة ١٩٦٤ ، وفي دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٧٠ هي التأكيد على البعد الحضاري والتربوي والثقافي للأمة العربية ، في طريق الوحدة ، والإلحاح على إبراز أصالتها ، وشخصيتها الثقافية والتربوية القومية باعتبارها الأرومة المشتركة ، والأصل الراسخ للفروع المختلفة والتي تعود إليها كل التنوعات المحلية ، كذلك فإن هذه المراجع القانونية والثقافية تؤكد أنه طريق هذه الأمة إلى مستقبلها الوحدوي هو تهيئة الأجيال التي تنهل من معين عربي مستنير تربوياً وثقافياً ، يكفل لها تنمية ثقافتها وإغنائها وتوحيدها ؛ بما يضمن لها الحيوية والوظيفية والمعاصرة ، مع الإبقاء على شخصيتها التاريخية ، وعطائها الإنساني المتميز .

٤ ـ الجهود التوحيدية في مجال التربية :

إنطلقت الجهود التربوية للإدارة الثقافية من المعاهدة الثقافية العربية التي أقرها مجلس الجامعة العربية ،وبهدف واضح يتمثل في العمل على توحيد مناهج التعليم ومراحل الدراسة والشهادات المدرسية ، ويطمح إلى وضع مناهج مدرسية موحدة وكتب مشتركة في الموضوعات القومية ـ على الأقل ـ وهي اللغة العربية والدراسات الإجتماعية المتمثلة في التاريخ والجغرافيا وفي التربية الوطنية والقومية ؛ ودراسات المجتمع المحلي والعربي .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، قامت الإدارة الثقافية بعد تكوينها بتنظيم سلسلة من المؤتمرات والحلقات ، نستعرض منها هنا ما تطرق لموضوع التوحيد التربوي مع الإشارة إلى القرار أو التوصية الخاصة بذلك .

٤ ـ ١ المؤتمر الثقافي العربي الأول ـ بيت مري ـ لبنان ١٩٤٧ م ، وقد تم فيه تحديد الأسس العامة للمناهج الدراسية للثقافة العربية القومية (التربية الوطنية القومية والتاريخ والجغرافية واللغة العربية) وتمثلت هذه الأسس بالإتفاق على

أهداف المواد وتحديد القدر المشترك من الموضوعات المدرسية المطلوب تغطيتها لتحقيق الهدف القومي .

٤ ـ ٢ المؤتمر الثقافي الثاني ـ الإسكندرية ـ ١٩٥٠ م ، وقد تطرق لبحث توحيد السلم التعليمي للمرحلة الإبتدائية .

٤ ـ ٣ المؤتمر الثقافي العربي الثالث ـ بغداد ـ ١٩٥٢ ، وقد ركز على أهداف تدريس التاريخ والجغرافيا وعلى توحيد اختيار المحتوى للبعد القومي العربي .

٤ ـ ٤ المؤتمر الثقافي العربي الرابع ـ دمشق ١٩٥٩ م . وقد أوصى بتحديد الهدف العام للتربية في البلاد العربية في « بناء جيل عربي واعٍ مستنير » وأن يكون دور التربية الوطنية مسهماً في تكوين هذا المواطن العربي .

٤ ـ ٥ المؤتمر الثقافي العربي الخامس ـ الرباط ـ ١٩٦١ م ، الذي أوصى برسم خطة لتوحيد الكتاب المدرسي وبخاصة القدر المشترك عربياً في التربية الدينية واللغة العربية والإجتماعيات .

٤ ـ ٦ المؤتمر الثقافي العربي السادس ـ قسنطينة ـ (الجزائر ١٩٦٤) ، وقد دعا إلى توحيد نظم التعليم والإمتحانات تسهيلاً لانتقال الطلاب العرب بين الأقطار كما دعا إلى اعتماد التعليم على فلسفة جديدة تتلاءم مع متطلبات الأمة العربية .

٤ ـ ٧ المؤتمر الثقافي العربي السابع ـ القاهرة ١٩٦٧ م . وقد دعا إلى مراجعة المناهج المدرسية لإبراز الثقافة العربية المشتركة

٤ ـ ٨ المؤتمر الأول لوزراء المعارف والتربية والتعليم ـ القاهرة ١٩٥٣ م ، وقد أوصى بتأليف كتب موحدة تتضمن القدر المشترك من الموضوعات المطلوب تدريسها عربياً ، كما أوصى بتحديد مدة التعليم الإبتدائي بست سنوات وأن يكون مجمل المرحلتين الأولى والثانية إثنتي عشرة سنة .

٤ ـ ٩ المؤتمر الثاني لوزراء التربية العرب ـ بغداد ١٩٦٤ م . والذي تميز بأهمية خاصة حيث تم فيه إقرار « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » وصودق على

« دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » لتتولى مسؤولية الإدارة الثقافية في الجامعة العربية .

هذا وقد دعا المؤتمر بشكل منفصل إلى توحيد السلم التعليمي على نمط ٦ - ٣ - ٣ ، وإلى توحيد أسس المناهج ، وكان إقرار « ميثاق الوحدة الثقافية العربية »في ذاته خطوة طموحة للتوحيد التربوي ، فقد جاء في المادة الرابعة من الميثاق : ضرورة عمل الدول على بلوغ مستويات تعليمية متماثلة عن طريق تنسيق أنظمة التعليم فيها ، وبخاصة توحيد السلم التعليمي ، وأسس المناهج ، وخطط الدراسة ، والكتب المدرسية ، ومستوى الإمتحانات ، وقواعد القبول ، ومعادلة الشهادات .

وجاء في المادة العاشرة من الميثاق « الإلتزام بتعريف أبناء الدول العربية بأحوال الدول العربية الأخرى عن طريق المناهج ووسائل الإعلام والثقافة ، والعمل على تأليف (الكتاب الأم) لكل مؤلف مدرسي فالتاريخ العربي ، والحضارة ، والجغرافيا ، واللغة ، والأدب ، ومقومات المجتمع العربي . كما أكد الميثاق على سعي الدول العربية لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية .

٤ - ١٠ المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب - الكويت ١٩٦٨ م ، وقد أكد إقرار أهداف التربية العربية كما جاءت في ميثاق الوحدة الثقافية العربية ، وجدد المطالبة بتوحيد السلم التعليمي على نمط ٦ - ٣ - ٣ ، كما طلب بمراعاة أسس موحدة لوضع المناهج وهي الأسس القومية ، والأسس الإجتماعية والإقتصادية ، والأسس التربوية والنفسية .

٤ - ١١ أما المؤتمر الرابع لوزراء التربية العرب - صنعاء ١٩٧٢ م . فيعتبر بين المؤتمرات منعطفاً جديداً في العمل التربوي العربي ، إذا استثنينا المؤتمر الثاني لوزراء التربية العرب في بغداد ١٩٦٤ ، والذي أقر فيه « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » ؛ ذلك أنه كان قد تكوّن في ساحة العمل التربوي والثقافي المشترك تراث ضخم من التوصيات والقرارات إنبثق عن أساسين قوميين هما : « المعاهدة

الثقافية » و « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » وهما يمثلان الإدارة السياسية العربية في هذا المجال .

وهكذا كان على المؤتمر الذي انعقد بعد قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بدعوة منها أن يفكر بشمولية وبموضوعية ، في ايجاد صيغة متكاملة للسياسة التربوية والعملية والتعليمية . ولقد كان السؤال المطروح هو « ما هو مصير الجهود السابقة ؟ ولماذا لم تطبق وكيف تطبق ؟ ولماذا لم تتوحد التربية ولماذا لم تتطور ؟ الخ . .

ومن هنا توجه المؤتمر إلى ضرورة وضع « إستراتيجية عربية لتطوير التربية العربية » تأخذ في حسبانها الواقع العربي بأبعاده المختلفة ، وبواقعه القطري وطموحه الوحدوي . وقد دعا المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى وضع هذه الإستراتيجية .

وبهذا المؤتمر الذي بدأ عملاً جديداً ، ينتهي استعراض أهم الجهود التربوية العربية التوحيدية ، ولا بد هنا من الإشارة إلى جهود كثيرة أخرى جرت قبل ذلك ومن بعده تتمثل في الحلقات والندوات والدراسات المتعددة ولكنها لا تخرج في مجملها عما تضمنه العرض السابق . إلا أن عدداً غير قليل من الجهود التوحيدية التربوية التي تمت بعد المؤتمر العام الرابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قد تجاوز مرحلة التوصيات إلى إنتاج عديد من الوثائق النافعة ، والنماذج المحسوسة ، والمؤسسات القومية التي يتم عرضها هنا في نطاق النتائج التوحيدية .

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن هذه اللقاءات ، كانت تحقق أكثر من هدف ، فهي إلى جانب عرض الأفكار التوحيدية ، كانت بالضرورة ملتقى قومياً لكل المسؤولين العرب ، ومع ذلك فهي لم تكتف بلقاء الآراء والأفراد الخبرة والخبراء ، ولكنها أيضاً كانت تهدف إلى توسيع قاعدة الوعي ومدها إلى الجماهير العربية ، وذلك بتنقلها في المكان ، فكانت دائماً تختار عاصمة من العواصم العربية ، لتكون هناك توعية بالرأي العام المحلي ؛ وتحريكاً للقوى القومية ، في اتجاه هذه الأهداف الوحدوية .

الإنجازات والنتائج التوحيدية في المجال التربوي :

من الوثائق الأساسية التي أنجزها العمل العربي المشترك في مجال التوحيد التربوي تبرز « المعاهدة الثقافية » ١٩٤٥ م ، و « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » ١٩٦٤ ، و« الإستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار » ١٩٦٧ ، « وإستراتيجية تطوير التربية العربية » ١٩٧٨ .

وقد مثلت الوثيقتان الأوليان أهداف الأمة العربية في الوحدة وركزتا على التربية كإحدى الوسائل ووضعتا مؤشرات للعمل في هذا الإتجاه .

أما إستراتيجية تطوير التربية العربية ، وإستراتيجية محو الأمية ، فتمثلان خطوات العمل نحو تحقيق الأهداف ، وقد بنيت هاتان الوثيقتان على أساس من استقراء الواقع ، والتعرف على القضايا والمشكلات ، وعلى الوعي بتداخل عوامل متعددة في التأثير والتأثر ، وعلى اعتراف بالواقع الموضوعي لاختلاف النظم السياسية في الأقطار العربية . ثم خلصتا إلى تحديد مبادىء العمل ، واتجاهات مسيرته وأولوياته ، وإلى وسائل تنفيذه على المستوى القطري ، ولم يغفلا الوسائل القومية في التنفيذ ، والمعتمدة على تبادل الخبرة و « قومية التأهيل » و « قومية التمويل » تحقيقاً ل « قومية المعرفة » . لقد كان الجهد في هاتين الوثقتين ، في الدرجة الأولى ، فنياً تطويرياً لأهداف التربية العربية ، وتأهيل القوى العاملة ، وربط ذلك كله بالتنمية الشاملة للمجتمع العربي ، وإنهما مع ذلك إنطلقتا من فكر عربي قومي ، في التطوير وفي التنفيذ على المستوى القطري والقومي .

وفي مجال الوثائق التربوية الموجهة لتبادل المعلومات والخبرات ، ولتوفير قاعدة معلوماتية للعاملين وللدارسين ، تبرز « حولية الثقافة العربية » التي بدأها المرحوم ساطع الحصري رائد الوحدة العربية والنشرة الإحصائية التربوية العربية ، والدراسات التحليلية للتطوير التربوي ولمحو الأمية في الوطن العربي ، وهي تصدر كلها دورياً عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

أما عن النماذج التوحيدية المحسوسة فتجدر الإشارة إلى سلسلة الكتب المدرسية في العلوم والرياضيات التي أنتجتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

في مشروعها الريادي وعممتها على الدول العربية التي طبقها بعضها كلياً ، واستفاد منها البعض في تطوير مناهج وكتب خاصة . ولا تزال المنظمة تعمل في هذا الميدان تقويماً وتطويراً واستكمالاً .

ومن هذه النماذج أيضاً الكتب المدرسية الموحدة عن القضية الفلسطينية المعدة للمراحل المختلفة في التعليم العام وتصدرها المنظمة بتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ دائرة التعليم ـ وكل ذلك تطبيقاً للتوصيات ، وتجسيداً للآمال التي أكدت عليها المؤتمرات والحلقات التي سبقت قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والتي اتخذت في إطار مؤسسات المنظمة واجتماعاتها في مختلف المستويات الرسمية والفنية والقطاعية .

ومن أبرز الأعمال التطويرية والتوحيدية في هذا المجال ، مشروع الرصيد اللغوي العربي الموحد للتعليم الإبتدائي ، والذي أنجزته المنظمة وهو يشكل قاموساً موحداً يرتفع بمستوى لغة الطالب ويرجع إليه مؤلفو الكتب المدرسية في هذا الشأن ؛ وهو عمل فريد ، في خدمة اللغة العربية ، وهو يتكون من حوالي مليونين من الكلمات المكتوبة ، والمنطوقة ، في قاموس الأطفال ، في سن الدراسة الإبتدائية ؛ وقد وضعت الكلمات ، بعد تصنيفها ، في الحاسب الآلي .

وفي سبيل تطبيق القرارات والتوصيات السابقة للعمل العربي المشترك في المجال التربوي وانطلاقاً من استراتيجية تطوير التربية العربية ، والإستراتيجية العربية لمحو الأمية في تصورهما الشمولي والتطويري والقومي قامت في عام ١٩٨٠ ، بوضع خطة لتعميم التعليم الأساسي ، ومحو الأمية في الوطن العربي ، وقد أدمجت هذه الخطة ضمن تنمية الموارد البشرية في استراتيجية العمل العربي الإقتصادي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠ ، وقد أدمجت هذه الخطة بمشاريعها التنفيذية ، ضمن الخطة القومية ووجهت للبلاد العربية الأشد حاجة . وتواصل المنظمة متابعة التنفيذ مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ والهيئات العربية المشرفة على تنفيذ الإستراتيجية الإقتصادية العربية وفي هذا تحقيق لغاية أساسية من غايات المنظمة حول فكرة قومية المعرفة تمويلاً وتأهيلاً .

كذلك ، فإن اعتناق مبدأ فكرة المواجهة الشاملة في مجال محو الأمية ، ودمج عملية التطوير الإجتماعي في عملية محو الأمية ، أي اعتبار الأمية الأبجدية ، مظهراً من مظاهر الأمية الحضارية ؛ هو تطبيق رشيد للإستراتيجية العربية لمحو الأمية . وقد بدأت الحملات الوطنية الشاملة ، بالحملة الوطنية لمحو الأمية الإلزامي في العراق ، وأعدت اليمن الشمالية خطتها ، كما أن السودان قد عقد مؤتمرات وطنية لهذا الهدف ، وكذلك فعلت الجمهورية العربية السورية ، ودولة الكويت ، وهناك عدد كبير من الدول قطعت شوطاً في هذا الإتجاه ومنها اليمن الديمقراطية[1] ، ولم يعد هناك قطر عربي ، يخلو من تشريع لمحو الأمية ؛ ومن استعداد لوضع خطة متكاملة ، بدل العمل الروتيني والحملات الرسمية .

كما يبرز في هذا الميدان أيضاً مشروع المنظمة لتوحيد أسس المناهج والخطط والمواد الدراسية المستند على « إستراتيجية تطوير التربية العربية » وقد جاء هذا المشروع مفصلاً ومحدداً وواقعياً ، بعد دراسات طويلة ، وحوار موصول ، مع المسؤولين في الدول العربية ، ومع لجان الخبراء فيها ، وقد أقر المؤتمر العام السادس للمنظمة ١٩٨١ هذا المشروع ودعا الدول العربية لتطبيقه ، ودعا المنظمة إلى متابعة التنفيذ مع الدول العربية رغبة في التقدم إلى مراحل توحيدية أكبر مثل وضع الكتب المدرسية الموحدة أو المرجعية لكل مواد الدراسة .

وتعد من الإنجازات التوحيدية أيضاً ، المؤسسات التربوية القومية المتخصصة التي أقامها العمل العربي المشترك دعامات للعمل والتركيز ، وقد أنشىء بعضها قبل قيام المنظمة مثل « الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار » و « ومكتب تنسيق التعريب في الرباط » ، وأنشأت المنظمة بعضها الآخر مثل « المركز العربي للتقنيات التربوية ، في الكويت » ومركزي « إعداد وتدريب قيادات محو الأمية وتعليم الكبار » في المنامة (البحرين) وطرابلس (الجماهيرية) والمعهد الدولي للغة

---

(١) تم الإحتفال في اليوم العربي لمحو الأمية الثامن من شهر كانون الثاني (يناير ١٩٨٥) بإنهاء حملة محو الأمية في اليمن الديمقراطية ، وبذلك كانت أول دولة عربية تخلصت من هذه المشكلة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وقد تعاونت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معها في كل مراحل الحملة التي كان للتنظيم الشعبي والسياسي الأثر الأكبر والحاسم في إنجازها .

العربية في الخرطوم ، لإعداد متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، و« المركز العربي لبحوث التعليم العالي » في دمشق ، والذي أنشىء ويدار بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية وإنشاء إدارة التوثيق ، وإدارة الإعلام وإدارة البحوث التربوية في الإدارة العامة للمنظمة .. الخ .

٥ ـ ١ الإنجازات التوحيدية الميدانية :

ولعله من تمام هذا العرض للإنجازات ، أن يكون هناك نظر في التطبيق الفعلي لهذه الجهود التوحيدية في واقع الدول العربية ويمكن النظر إليها من زاويتين : الأولى ، من المستوى العربي الشامل ؛ والثانية من مستوى الإتفاقيات بين البلاد العربية ثنائياً أو ثلاثياً أو إقليمياً .

فعلى المستوى العربي الشامل أبرزت دراسات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن من أهم النتائج التطبيقية ما يلي :

٥ ـ ١ ـ ١ ـ توحيد مجموع سنوات المرحلة الدراسية قبل الجامعية ؛ إذ تبلغ إثنتي عشرة سنة لكل البلاد العربية فيما عدا بعض التخصصات في بعض البلاد ، وأن ثلثي الدول العربية تطبق نمط ٦ ـ ٣ ـ ٣ ـ ، للمراحل الدراسية الثلاث ، ولكن هناك اتجاهاً قومياً برز مؤخراً وهو المطالبة بإعادة النظر في هذا النمط ، بل أن بعض البلدان العربية إستحدثت نمط ٩ ـ ٣ و ٨ ـ ٤ مؤخراً بعد أن كانت تسير في أنماط أخرى قبل ذلك[١] .

٥ ـ ١ ـ ٢ ـ التقارب في الأهداف العامة للتعليم وأسس المناهج ، من ناحية تقبل الفكر الوحدوي العربي مع تطور في محتويات المناهج التي تحقق ذلك تدريجياً[٢] .

---

(١) مختار الغول ، توحيد السلم التعليمي في البلاد العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (دراسة غير منشورة) تونس ، ١٩٨١ .

(٢) اسامة شموط ، وأحمد الخطيب ، محاولات توحيد وتطوير المناهج الدراسية في البلاد العربية .

٥ ـ ١ ـ ٣ ـ تقبل التوحيد في السلم التعليمي ، ولغة التدريس والأهداف العامة للتربية والخطط الدراسية وأسس المناهج ، وإن كان انعكاسها قليلاً بالنسبة للكتب المدرسية التي تعبر عن أفكار التوحيد (١) .

٥ ـ ١ ـ ٤ ـ تقبل فكرة التوحيد بالدرجة الأولى ، لمناهج العلوم والرياضيات ، لحيادتها النسبية ، وبدرجة أقل لمناهج التربية الإسلامية واللغة العربية ولكونهما يشكلان الثقافة المشتركة المتأصلة في النفوس (٢) . أما الإجتماعيات فكان تقبل توحيدها هو الأقل ـ مع أن المطلوب للوحدة العربية هو العكس ـ وربما فسرت هذه النتيجة بأن الدراسة التي أخذت منها هذه المعلومات كانت مبنية في الدرجة الأولى على آراء المسؤولين الرسميين وبعض أعضاء هيئة التدريس الجامعية(٣) .

وفي هذا الإطار ينبغي أن يضاف إقرار إستراتيجية تطوير التربية العربية ، بإعتبارها مرجعاً فكرياً وفنياً موحداً ؛ فإن هناك أفكاراً جديدة تعبر بصورة عملية عن تلك الوحدة ، قد بدأت تدخل في مجال التنفيذ . .

وفي الواقع فإن العمل العربي المشترك ، هو بصفة عامة ، صورة من صور هذا التكامل بدرجات متفاوتة .

ومن زاوية الإتفاقيات التربوية ، الثنائية ، أو الإقليمية بين البلاد العربية نشير إلى أبرز تلك الإتفاقيات وهي :

(أ) إتفاقية الوحدة الثقافية بين الأردن وسوريا ومصر عام ١٩٥٧ .

(ب) إتفاقية الوحدة الثقافية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ .

(ج) إتفاق دول ميثاق طرابلس ، مصر ، ليبيا ، السودان ، سوريا عام ١٩٧٠ .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥ .
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر ص ٧ ـ ٨ .

(د) إتفاق سوريا والأردن عام ١٩٧٥ ، والذي تطور إلى حد إعداد كتب موحدة للمرحلة الإبتدائية .

(هـ) إتفاق الخليج العربي وإقامة مكتب التربية العربي لدول الخليج ليقوم بمهام التنسيق والتوحيد والتطوير التربوي لدول المنطقة . ومن الجدير بالذكر ، أن بعض دول الخليج تستعمل الكتب نفسها لبعض دوله الأخرى لعدة سنين خلت ، وأن الإتجاه السائد الآن هو إنتاج كتب خاصة لكل بلد ، مع الإتفاق على الأهداف العامة وأسس المناهج .

(و) إتفاق سوريا والعراق في عام ١٩٧٩ ، على التوحيد التربوي والذي استمر التحضير له بشكل جاد يمكن أن يكون منطلقاً لأي عمل مشابه ، أو لاستئناف هذا الإتفاق ، على أن هناك مجالاً أساسياً ، إستطاعت الجهود المختلفة لمشروعات المنظمة وبرامجها في مختلف القطاعات أن تقوم فيها بدور إيجابي ؛ وهو التعريب .

وينبغي أن يشار هنا إلى أن الكتب العربية ، ظلت في المدارس ، في البلاد العربية ، في ظروف غيبة القدرة على إنتاج تلك الكتب ، كما كان الحال في بعض البلاد العربية الجديدة العهد بالإستقلال .

تعريب التعليم :

هذا ، وقد كانت مشكلة تعريب التعليم ، متنوعة ، ففي بعض البلاد العربية ، كان التعليم كله ، شكلاً ومضموناً ، أجنبياً ، وفي بلاد أخرى ، كانت المواد العلمية والرياضية كلها في التعليم العام ؛ لغة المستعمر ؛ وقد بذلت جهود صادقة من الأقطار العربية نفسها ؛ بطرق كثيرة ، منها التعاون الثنائي مع الدول الشقيقة ، ومنها العمل القومي لاستكمال تعريب التعليم . فإلى جانب اللقاءات المتخصصة على مختلف المستويات ، حول هذه القضية وما يتفرع منها ، وما يستدعيه التصدي لها ، قامت المنظمة ، من خلال مكتب تنسيق التعريب ، ومؤتمر التعريب بإصدار أكثر من تسعين معجماً متخصصاً ؛ بحيث أصبحت مصطلحات

العلوم الطبيعية والإنسانية كلها ، معربة وموحدة . ولم يعد تعريب لغة التعليم مشكلة في التعليم العام ، إلا في البلاد العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة ، مثل جيبوتي والصومال ، والمسألة مسألة زمن ؛ لأن الإرادة السياسية ، والإقتناع التربوي والثقافي قائمان .

أما في نطاق التعليم العالي ، وبخاصة الفني منه ، فإن التعريب قد قطع فيه شوطاً كبيراً ، وكذلك الوضع بالنسبة للبحوث العلمية ؛ ومع قيام المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، والتفكير في جامعة عربية لإعداد هيئات التدريس الجامعي والباحثين العلميين باللغة العربية ، ومع توفر المصادر والمراجع بترجمة أمهاتها في الوقت الحاضر ، ثم ممارسة الإنتاج العلمي باللغة العربية فإن تحقيق هذا السعي أكيد . ومع هذا ، فينبغي أن يشار إلى أن نماذج ناجحة في التدريس الجامعي ، وفي البحوث العلمية ، في كثير من الجامعات والكليات العربية وأبرز مثل لذلك الجامعات السورية .

إن المشكلة الحقيقية في موضوع التعريب في الجامعات ، هي هيئة التدريس الذين تلقى معظمهم دراساتهم العليا بلغات أجنبية ، فمرنوا على استعمال مصطلحاتها ، وأصبح أكثر يسراً لهم أن يدرسوا ، بالطريقة التي درسوا هم بها ، وهكذا تدور الحلقة المفرغة ؛ ولا يمكن كسرها إلا بإعداد هيئة التدريس في تخصص الدراسات العليا والبحوث باللغة العربية ، مع العمل على إتقان أكثر من لغة حية ، وإتاحة الفرصة لهم بعد التخرج للتدريب في الجامعات الأجنبية ؛ وتبادل الخبرات معهم ؛ وتنشيط الإشتراك الإيجابي في المؤتمرات العلمية العالمية ؛ بحيث يعايشون التطور العلمي والتكنولوجي .

ومثل هذا العمل إنما يعزز أيضاً بتنسيق الترجمة إلى اللغة العربية قطرياً وقومياً ، وهذا العمل من مشروعات المنظمة في المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر .

وفيما وراء ذلك ، فإن التعليم العالي والجامعي ؛ لا تبدو فيه الفوارق ، لأنه يتصدى للإعداد المهني الذي يتطلب مستوى محدداً ومعلوماً من المعرفة والمهارة

والخبرة ، في المهنة المعينة ، ويكاد نوع الكليات ، وعدد سنوات الدراسة الجامعية الأولى والثانية ، والثالثة ، متطابقة ، إلا فيما ظهر أخيراً ، من اتجاه إلى نظام المقررات ، على نمط الجامعات الأمريكية أساساً . ومن الواضح أن توحيد قاعدة التعليم العام ، هو من العوامل الهامة ، في توحيد التعليم العالي ؛ ولاتحاد الجامعات العربية ، دور كبير في هذا المجال الذي يتعاون فيه عن قرب ، وبتنسيق وثيق مع المنظمة .

ومن هنا يتبين أن الخطوات أو الإتجاهات التوحيدية في مجال التربية التي اتخذت بين قطرين عربيين أو أكثر : وكلها تدل على تقبل الفكر الوحدوي ، والتصميم على تطبيقه ومباشرة التحضير له والتهيئة الفعلية لوسائله ، ولكنها توقفت ، وبدون استثناء ، فجأة ، أو هي تتعثر باستمرار ، نتيجة للخلافات السياسية المؤقتة التي لا تأخذ في الإعتبار البعد الزمني لضرورة الوحدة وحتميتها ، الأمر الذي يتطلب طول النفس ، وإبعاد مسارات التوحد الثقافية المشتركة عن المصالح والخلافات المؤقتة .

ومن الملاحظ أن العمل الوحدوي في الإطار القومي ـ المنظمة ـ وفي الإطار الإقليمي ـ مكتب التربية ـ يسير في تقدم دون تعثر . ولا بد من التأكيد هنا على الإنجاز الكبير ، وهو وجود هيئة قومية شاملة تلتقي عندها الأقطار العربية جميعاً ، وهي المؤتمرات العامة للمنظمة ، التي تعتبر قراراتها ملزمة بحكم دستورها والتي تجتمع كل عامين يقرر فيها الوزراء العرب المسؤولون عن التربية وسياستها ، البرامج والمشروعات ويقرونها ؛ ذلك إلى جانب الوزراء المسؤولين عن الثقافة ؛ وعن التعليم العالي ، الذين يجتمعون كذلك في مؤتمراتهم الدورية ، ويتدارسون القضايا المشتركة ، ويصدرون فيها توصياتهم ، التي يقرها المؤتمر العام لتصبح سياسة قومية ملزمة ؛ وأبرز مثل لذلك الإستراتيجيات التربوية التي أصبحت وثائق قومية ومرجعاً تربوياً للمخططين في كل الأقطار العربية .

الجهود التوحيدية في مجال الثقافة :

ثقافة الأمة هي قوام شخصيتها ، والمعبر الأصيل عن تطلعاتها وأمانيها ،

والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة . وإن الحفاظ على تراثها ، وانتقاله بين أجيالها المتعاقبة ، وتجديده ، لهو ضمان تماسك الأمة ونهوضها بدورها الإبداعي في مجال الحضارة الإنسانية . والثقافة أكثر النشاطات اتصالاً بكرامة الإنسان ، فبها تتأكد للفرد ذاته ، وتتقرر شخصيته ، وبها يمارس حريته وبها يتحرر المجتمع ، وتثبت هويته .

ومن هنا ، فقد نشطت الجامعة ، منذ المعاهدة الثقافية ، للسعي في هذا المجال ، الذي كانت الحاجة إلى تطويره وتجديده ، أكثر من الحاجة إلى توحيده ، فالثقافة ، هي الحقيقة الوحيدة التي ظلت واحدة في حياة الأمة العربية ، وهي الراية التي ظلت مرفوعة نجتمع حولها ؛ وحين يكون الحديث عن توحيد الثقافة العربية ، فإنما يكون الهدف هو توحيد السياسات الثقافية ؛ ووضع التشريعات التي تكفل للثقافة العربية دفعة ، ترتفع إلى مستوى تحديات العصر ، وقضاياها ؛ والتي تحقق كذلك التنسيق القريب بين أقطارنا في خدمة أنواع الثقافة المختلفة .

ولقد كان لمعهد المخطوطات دور كبير في جمع وفهرسة وحفظ وتحقيق ونشر عدد من المخطوطات النفيسة جمعها من أطراف الأرض ، إلى جانب عونه للباحثين في التراث ، وتدريب عدد صالح من العاملين في ميدانه . وفي ميدان الآثار والفن العربي الإسلامي ، بذل جهد نافع في الإرادة الثقافية قبل قيام المنظمة إستمر وتوسع في إطار إدارة الثقافة بعد قيام المنظمة كما كانت هناك عناية واسعة بإغناء الفكر العربي بترجمة أمهات الكتب الأجنبية ، في مختلف المجالات الثقافية إلى اللغة العربية ، وكان ذلك من الأعمال التي عنيت بها اللجنة الثقافية ؛ وتطورت في أعمال المَنظمة ، إلى تفكير في التخطيط ، وفي المؤسسات القطرية والقومية للترجمة ، وإعداد المترجمين وتدريبهم ؛ وتنسيق أعمال الترجمة تعريباً وتعجيماً في إطار قومي ؛ وشمل هذا الإتجاه ، إنشاء مكتبة مركزية عربية ؛ وموسوعة عربية كبرى ، إلى غير ذلك من المشروعات التي تأخذ طريقها إلى التنفيذ ، ولقد كان من أهم ما عنيت به المنظمة ، وهي تعمل بمنهجية شمولية ومقننة : السياسة الثقافية . . .

٦ ـ مؤتمر عمان :

وهكذا وتطبيقاً لميثاق الوحدة الثقافية ، ودستور المنظمة وسعياً إلى وضع سياسة ثقافية موحدة إنعقد المؤتمر الأول لوزراء الثقافة العرب بعمان سنة ١٩٧٦ تحت شعار « سياسة ثقافية عربية موحدة » ، وهو المؤتمر الذي حصر الواقع الثقافي العربي في شتى مناحي أبعاده ، ورسم التطلعات إلى المستقبل الذي تنشده الثقافة العربية المعاصرة ، تواصلاً بالتراث العربي الإسلامي ، وتكاملاً مع الثقافات العالمية ، الذي يصبح تحقيقه ممكناً في ظل التحرك الميداني ، وتمخضت عنه توصيات وقرارات رائدة في هذا المجال وصدر عنه كذلك « بيان عمان » . ولقد عالج هذا المؤتمر أهداف السياسة الثقافية ، وأساليب التخطيط ، وتنظيم الأجهزة الثقافية ومشكلات تمويل العمل الثقافي ، والتكامل والتنسيق بين أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم والإعلام إلى غير ذلك من المجالات الأساسية التي تهدف إلى غاية واحدة وهي تكامل هذه الأجهزة ، وتوثيق التعاون الثقافي بين البلاد العربية وصولاً إلى السياسة الثقافية العربية الموحدة .

وقد رسم هذا المؤتمر الأهداف لأساسية للثقافة في الوطن العربي فيما يلي :

٦ ـ ١ ـ ١ ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية من حيث هي ثقافة قومية وإنسانية معاً إلى أصول الأمة العربية وتراثها وتستوعب في الوقت نفسه تيارات العصر وتدرك آفاقه ، وتشارك مشاركة إيجابية متفتحة أخذاً وعطاء في تقدم الحضارة البشرية .

٦ ـ ١ ـ ٢ تكوين الشخصية المتكاملة للإنسان العربي ، وتهيئته للوعي بتراثه والإنتماء لأمته وقيمها الأصيلة ، وإعداده لمعايشة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العالمية المعاصرة ، وصقل فكره ووجدانه ليكون قوة فاعلة في التقدم الحضاري لوطنه .

٦ ـ ١ ـ ٣ تحقيق ديمقراطية الثقافة بالوسائل التي تكفل شيوعها وانتشارها بين المواطنين[1] . وإن توجهات هذا المؤتمر تبين لنا مدى الأهمية التي أولاها المؤتمر

---

(١) من توصيات المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (عمان ١٩٧٦) .

لوضع معالم السياسة الثقافية العربية الموحدة ؛ من تفصيل غايات هذه السياسة وتطبيقاتها العملية . ويمكن القول بأن هذه اللبنة الأولى في صرح التنظيم المؤسسي للوحدة الثقافية العربية التي تم وضعها في مؤتمر عمان ، لم تلبث أن تعززت بلبنات أخرى وإضافات جديدة من خلال المؤتمرات واللقاءات والتوصيات والقرارات والخطط ، والبرامج والمشروعات ، واللجان الإستشارية وغيرها من صيغ التوحيد ، ومن هنا دعا المؤتمر العام في دورته الإستثنائية الأولى الذي عقد بالخرطوم سنة ١٩٧٨ بعد سنتين من مؤتمر عمان إلى وجوب الإسراع بوضع إستراتيجية للثقافة العربية وأخرى للعلوم على غرار استراتيجية تطوير التربية العربية التي أقرت بالإجماع في ذلك المؤتمر .

وهكذا لم تلبث توصيات عمان التي كانت مجرد رؤية سياسية تطمح إلى التنسيق والتعاون ، أن أصبحت قراراً قومياً، باستراتيجية شاملة للثقافة العربية في منظور وحدوي .

واستجابة لقرار المؤتمر العام عكفت لجان متخصصة في الإدارة العامة على إعداد ملامح هذه الإستراتيجية لعرضها في شكلها الأولي على المؤتمر الثاني لوزراء الثقافة العرب بطرابلس سنة ١٩٧٩ حيث تقرر إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة ، وتكوين لجنة إستشارية لهذا الغرض ، توكل إليها مهمة وضع الصيغة الفكرية لهذه الإستراتيجية الثقافية ، وهي اللجنة التي تعكف حالياً ، بإسهام ثلة من أعلام الفكر في الوطن العربي على إنجاز هذا المشروع العربي الوحدوي في مقرها في الكويت[١] .

وإحكاماً للعمل العربي الثقافي الموحد ؛ إنبثقت عن مؤتمرات وزراء الثقافة العرب التي عقد بإشراف المنظمة عدة لجان إستشارية أخرى ، مهمتها مساعدة

---

(١) وافق المؤتمر العام في دورته العادية في ديسمبر ١٩٨٥ في تونس على هذه الإستراتيجية : وقد طبعت ، وأوصى المؤتمر بترجمتها إلى اللغات الأجنبية ، وتقديمها إلى عقد التنمية الثقافية الدولية في المؤتمر العالمي الذي تعقده اليونسكو عام ١٩٨٨ ، كوثيقة تمثل إسهام الأمة العربية في ذلك العقد الدولي .

المنظمة على وضع البرامج والمشروعات في الإطار العربي الواحد ، من بينها اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، واللجنة الدائمة للمسرح ، واللجنة الدائمة للآثار التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية ومنتظمة لدراسة مشروعات المنظمة ، وإغنائها ، وهي تغطي في هذا الصدد مجالات الثقافة العربية المعاصرة ، ومجالات التراث في ميادين التنظيم والتخطيط والتشريع والتعاون والتنسيق .

وفي هذا الإطار ينبغي أن تكون هناك إشارة إلى موضوع الأمن الثقافي العربي ، الذي أخذت المنظمة في برمجته في مجاليه ، المادي ، والمعنوي . فالأمن الثقافي العربي من الناحية المادية يستدعي إقامة صناعات ثقافية وتربوية قادرة على الوفاء بمتطلبات الإنتاج الثقافي والتعليمي ، من أوراق وأحبار ومطابع ومخابر وأجهزة علمية ؛ ووسائل تعليمية ، وآلات تسجيل ؛ وأفلام ، وأدوات طبية ، وكل الصناعات الإلكترونية المتصلة بوسائل الإعلام والإعلاميات ؛ تقوم عليها مؤسسات عربية ، في مجال استثماري ربحيته مضمونة ؛ على أنه فوق ذلك ييسر الحصول على المواد الثقافية والتعليمية لكل الأقطار العربية وخاصة الميسورة منها ، إلى جانب العون على تطوير تكنولوجيا عربية في هذه المجالات ، وعلى إعداد فنيين قادرين فيها ، مما يكون سبيلاً لتوطين التكنولوجيا ؛ وفي الوقت نفسه يبعد شبح الحصار الثقافي أو الغزو الثقافي عن الوطن العربي ؛ وقد بدأت المنظمة في دراسة الجدوى بالتعاون مع بعض المؤسسات القومية . . . وذلك لتنسيق ما هو قائم منها ، ولاستحداث ما ليس موجوداً .

أما الناحية المعنوية ، فإن ذلك يعني توفير الحماية للإنتاج الثقافي والأدبي ، بعقد إتفاقيات لحقوق الملكية الثقافية ؛ ومد الحوافز للجوائز العربية الكبرى ، في مختلف مجالات السعي الفكري . أما حقوق الملكية ، فقد وقعت الأقطار العربية على الإتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف في المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة العرب ، ١٩٨١ في بغداد ؛ وصدق عليها عدد كبير من الدول العربية ، ولهذا فقد دخلت قانونياً مرحلة التطبيق القانوني والفعلي .

أما الحوافز ، فهي قائمة ، على كل المستويات القطرية ؛ والقومية ولكن

ينبغي تطويرها ؛ والإكثار منها ، وللمنظمة جائزتها الكبرى ، جائزة الثقافة العربية ، إلى جانب جوائز قطاعية في مجالات المسرح ، والدراسات للآثار والثقافات الشرعية ، والشعر والقصة الخ . . . ذلك أن هناك نوعاً من الحوافز المعنوية تتمثل في الميداليات الذهبية والفضية ، التي تقدمها المنظمة للمبرزين من العاملين في مجال الثقافة إنتاجاً وتنظيماً .

وتعميقاً للتعاون العربي في مجال تنمية العلاقات الثنائية ، وتقريباً للمناهج وتبادلاً للخبرات ، وإتاحة للفرصة لشباب الأقطار العربية ، للتداول والتعاون وتوسيعاً للعلاقات الثقافية ، فإن المنظمة سعت عبر أجهزتها الثقافية إلى دراسة التعاون الثقافي العربي الثنائي ، من خلال الإتفاقيات الثقافية التي أبرمتها هذه الدول فيما بينها أو التي أبرمتها بينها وبين الدول الأجنبية ؛ وفي ضوء ما توفر للمنظمة من الوثائق والمعلومات وما توفق إليه خبراؤها من نتائج عقدت ندوة خاصة بموضوع هذا التعاون بمدينة (المنامة) بالبحرين سنة ١٩٨١ ، إتضح أن هناك ثلاث عشرة دولة عربية إرتبطت فيما بينها بنحو (١٢٠) إتفاقية ثنائية شملت مجالات ثقافية وتربوية وعلمية وفنية ، وهو رقم من الإتفاقيات لا يبعد كثيراً عن الإتفاقيات التي أبرمتها هذه الدول مع أقطار أوربا وأمريكا .

وقد حفزت هذه الدراسة التي أعدتها المنظمة الأقطار العربية للمشاركة في الندوة على اتخاذ جملة من التوصيات التي نصت على ضرورة الإرتقاء بالتعاون العربي من مرحلة التبادل ، إلى مرحلة التنسيق والتكامل بين الدول العربية على أن هذا التكامل ، إنما يحدث عادة وبشكل قانوني ، في نطاق المنظمة ، التي تجمع في عضويتها الأقطار العربية .

أما من حيث التعاون الدولي فقد كلف وزراء الثقافة العرب في دورتهم الثالثة التي عقدت بمدينة بغداد (نوفمبر ١٩٨١) المنظمة بأن تشكل لجنة من الخبراء الحكوميين لوضع وثيقة سياسية عربية متكاملة ترفع إلى المؤتمر الدولي الثاني للسياسات الثقافية الذي سيعقد بمدينة المكسيك في شهر يوليه ١٩٨٢ .

وقد أعدت هذه الوثيقة الجامعة التي كانت إسهاماً موحداً من الأمة العربية

كلها في هذا المؤتمر العالمي ، ورفعتها المنظمة إلى اليونسكو باسم كل الأقطار العربية لتكون وثيقتها بدون شك متميزة عن سائر الوثائق العالمية الأخرى نظراً لما يميز هذه الأمة من الخصائص المشتركة اللغوية والدينية والإجتماعية ومن الوحدة التي لا تتيسر لأي منطقة في العالم .

على أن اهتمام المنظمة في هذا الصدد لم ينصرف إلى العمل السياسي الثقافي الموحد كما يبدو من هذا الإستعراض المكثف ، وإنما شمل مجالات تطبيقية متعددة ، تتمثل في إقامة الندوات الفكرية حول أهم قضايا العصر ، ومشاكل الثقافة ، من نشر وتوزيع وتوثيق ، إلى معالجة الفكر بصورة شاملة كندوة (آبن خلدون والفكر العربي المعاصر) ، وندوة (قضايا الشعر العربي المعاصر) وندوة (المسرح المدرسي والجامعي) وندوة (الإبداع في الإذاعة والتلفزيون) وندوة (العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية) وندوة (التعاون الثقافي في المجال العربي والدولي) وندوة (العالمية الأولى للآثار الفلسطينية) وندوة (ثقافة الطفل) ، وغير ذلك من الندوات التي تعالج الفكر العربي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . وقد أفضت هذه الندوات جميعاً إلى بلورة عدد من المشكلات والقضايا التي تمس الواقع الثقافي العربي الراهن ، والنظر إليه من زاوية المعالجة العربية الواحدة .

هذا مثل لمثل هذه اللقاءات ، وهو الذي تحقق في العامين الماضيين ، وهناك عشرات من مثل هذه الندوات . . تم عقدها فيما مضى .

ومثلما أكدت وتؤكد توصيات مؤتمرات وزراء الثقافة العرب على العمل من خلال اللجان الإستشارية الموحدة ، والعمل الميداني الذي يجمع الجهود العربية وينسق بينها ويرتفع بها من الحيز القطري إلى العمل العربي الجماعي ، فإن هذه التوصيات تؤكد على ايجاد الصيغ التشريعية الموحدة التي تمكن من ربط وإحكام الإتصال سواء بين الأقطار العربية فيما بينها ، أو بين المؤسسات العربية كنواة مصغرة من أوجه التوحيد .

ويمكن القول بأن هذه الدعوة إلى توحيد التشريعات التربوية والثقافية قد

أخذت تتبلور في صيغ قانونية وعملية بعد سنوات من التشاور وتبادل الرأي في جميع المستويات وخاصة في مستوى مؤتمرات وزراء التربية والثقافة .

فقد كان من أهم قرارات وزراء الثقافة في مؤتمرهم الثالث في بغداد التوقيع على (الإتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف) ، وكذلك الإتفاق على قانون الآثار الموحد .

ومن أهم الأعمال الوحدوية في المجال الثقافي الإتفاق على قيام الموسوعة العربية الكبرى ، واتخاذ مقر دائم لها في بغداد ، وذلك مع التعاون مع مشروعات الموسوعات الأخرى ، ولقد ظل هذا الموضوع يناقش في إطار إدارة الثقافة والمنظمة منذ ثلاثين عاماً ، حتى انتهى إلى قرار ، يتخذ سبيله الآن للتنفيذ ، لذلك فإن مشروع المعهد القومي للترجمة ؛ والعمل على تنسيق سياسات الترجمة في الأقطار العربية ؛ ومشروع المكتبة العربية المركزية ؛ إلى جانب تطوير الحرف العربي ؛ وتطويعه للحاسبات الإلكترونية ، كل ذلك جهد يتم في إطار المنظمة ؛ وتعبيراً عن اتجاه قومي ، وبمبادرة من الدول الأعضاء .

ذلك إلى جانب مشروعات المنظمة حول موسوعة الفن العربي الإسلامي ، وموسوعة الفن العربي المعاصر ؛ وهي في طريق الإعداد .

والدراسات المتنوعة في كل مجالات الحياة العربية التي أعدها ويعدها معهد البحوث والدراسات العربية ؛ مظهر من مظاهر التوحيد الثقافي ، والمنظمة تصدر إلى جانب دراساتها الفنية أربع عشرة مجلة متخصصة في مجالات تخصصها ، يصدر معظمها مرتين في العام ، وبعضها ثلاث مرات . .

ولعله من مظاهر دعم الوحدة في مجال الثقافة ، مشروعات صيانة المدن العربية الإسلامية مثل صيانة مسجد عقبة بن نافع ، ومدينة القيروان ، التي تقوم عليها المنظمة بالتعاون مع الحكومة التونسية ، والإسهام في مشروعات أخرى تتعاون المنظمة فيها مع اليونسكو ، في مدينة فاس ؛ والمدن التاريخية في موريتانيا ؛ وتنفيذ هذا العمل عن طريق المؤسسات القومية ، والشعور بالإنتماء الحضاري للتراث المشترك ، هو دعم للوحدة العربية بصورة عملية ، وتحقيق لها .

ومن مظاهر السعي للوحدة عن طريق الثقافة ، معارض الأطفال العرب التي تقيمها المنظمة في العواصم الأوربية ، وهي تبرز الثقافة العربية والفن العربي الواحد ، لجمهور عريض ، ذي ثقافة أخرى ؛ وهي معرض تكشف في ذاتها ، وبالتعبير التلقائي عن الوحدة الثقافية العربية .

٧ ـ خلاصة :

إن وجود الجامعة العربية في حد ذاته ؛ دور توحيد شامل ؛ ومع هذا فإن إقرارها المبكر للمعاهدة الثقافية يدل على أن الجامعة بدأت من أكثر المواقع صلابة ، هي الثقافة ، وعن طريق الإدارة الثقافية في الأمانة العامة ، واللجنة الثقافية والمؤسسات الفنية التي أنشأتها ، تحقق عمل رائد خلق أرضية مشتركة ووعياً قومياً ، على امتداد الوطن العربي ، ظل هذا النشاط الثقافي الذي ينطلق من الأمانة العامة ، يتسع ويمتد ، حتى عام ١٩٧٠ ، حين رأت الأمانة العامة ؛ أن الوقت قد حان لخلق وعاء أوسع ، يستوعب هذا السعي المتنوع والمتجدد والمتنامي ، فدعت إلى عقد المؤتمر العام الأول للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في يوليه (تموز) ١٩٧٠ ، وهنا تبدأ مرحلة ، هي وإن تكن امتداداً نوعياً لما قامت عليه الإدارة الثقافية من جهد ؛ إلا أنها بطبيعة تكوينها الدستوري ؛ وتنظيمها الإداري وبحكم اتساع مجالات سعيها ، وتنوع علاقاتها الوظيفية والمهنية على النطاقين القومي والعالمي ؛ إستحدثت مؤسسات وأجهزة ، واستعانت بمناهج وأساليب جديدة ؛ كما يمثلها الآن ، الهيكل التنظيمي للمنظمة ولأجهزتها ولمجالاتها ولنشاطها .

وهنا ينبغي أن نبرز بعض خصائص العمل العربي المشترك في هذا المجال في نطاق الأمانة العامة ، وفي إطار الجامعة العربية .

فقد اتخذت الإدارة الثقافية من المؤتمرات والحلقات والندوات ، التي تعقد في عواصم الوطن العربي أداة للتوعية القومية ، ووسيلة للتفاعل الفني بين الخبرات والخبراء . وقد نجحت في ذلك ، وحققت منه إيجابيات كثيرة . . .

ومع هذا فقد كان النشاط التربوي يسود كل الأنشطة الأخرى ، وكانت القضايا التربوية ، في مختلف مجالاتها ، تعالج في « المؤتمر الثقافي العربي »، كما تعالج في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف ؛ مع اختلاف المستوى ، حيث كان المؤتمر الثقافي العربي ؛ يقوم على كبار المسؤولين التربويين ، ومؤتمر الوزراء ، كما يعبر عنه عنوانه ؛ يحضره الوزراء ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع إلى سببين :

الأول ، إن النشاط الثقافي في ذلك الوقت كان جزءاً من النظام التعليمي إدارياً ؛ فقد كانت وزارات التربية تضم عدداً من الأنشطة الثقافية ، كالآثار ودور الكتب وغيرها .

أما السبب الثاني ، فهو سبب موضوعي ؛ وهو أن التكامل الوظيفي قائم ، ويجب أن يكون ، بين التربية والثقافة فهما يتآزران في الصناعة الإجتماعية للإنسان .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الموضوعات المعالجة في اللقاءات المختلفة المتنوعة ؛ وكانت القرارات في بعض المجالات التربوية ، معاصرة ومكررة في الإجتماعات المختلفة ، وتتخذ صفة فنية ؛ كقرارات خبراء ؛ ولم تكن الأساليب والإجراءات التي تتبع لإصدار القرارات أو التوصيات ، كافية لخلق واقع يمكن متابعته . ومع هذا ، فإن تلك القرارات صنعت مناخاً قومياً في هذا المجال مهد لقيام تصورات متكاملة فيما بعد .

ولم يقتصر نشاط الإدارة الثقافية على اللقاءات والمؤتمرات ، بل كان هناك جهد في مجال المعلومات ، فكانت حولية الثقافة العربية ، ثم نشرة الإحصاءات التربوية ، كما ترجم عدد هام من أمهات الكتب إلى اللغة العربية .

كذلك فإن الإدارة الثقافية ، قطعت شوطاً في مجال الثقافة ، وبخاصة الآثار العربية الإسلامية ، وقد عقدت لذلك خمسة مؤتمرات في خمس عواصم وواصلت المنظمة العربية هذا التقليد إلى أن عقدت مؤتمر الآثار التاسع في صنعاء عام ١٩٨٠ .

إن قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، يأتي تطوراً طبيعياً لتراكم الخبرات ، ولاتساع مجالات العمل ؛ ولتكامل الوعي القومي ، وزيادة قدرات العمل الفني والسياسي ، رؤية وخبرة وتمويلاً ، ولم تلبث المنظمة أن أصبح لها وجود ميداني في عدد صالح من العواصم العربية ، حيث تقوم مراكزها ومعاهدها فهي تقيم تسعة عشر إدارة وجهازاً ومركزاً وبرنامجاً ؛ فقد أنشأت معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، لإعداد متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ولتعميق البحوث اللغوية العربية ، والمركز العربي للتقنيات التربوية في الكويت ، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا في مقديشو ؛ ومركزي تدريب قيادات تعليم الكبار والمركز العربي لبحوث التعليم العالي ، ومشروع حماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في جدة ، ومشروع الحزام الأخضر ، في تونس ؛ كما أنشأت إدارة الإعلام ، وإدارة التوثيق ووحدة البحوث التربوية ، وجهاز تنمية الثقافة العربية الإسلامية ، والجهاز العربي للبيئة ، وهو تحت التأسيس ، وهذا إشعاع ثقافي له دوره الإجتماعي في عملية الوحدة . وهي إلى جانب هذا تصدر أربع عشرة دورية متخصصة في مجالات نشاطها . . .

أما في مجال اللقاءات ؛ فقد عقد في إطار العمل العربي المشترك منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٠ ، مائة وسبعة وستين لقاء ، كان نصيب المنظمة منها مائة وسبعة وثلاثين لقاء في مختلف المجالات .

وفي مجال المطبوعات ، أنجز طبع (١٠٥١) من الدراسات والبحوث شملت خمسة عشر مجالاً من مجالات النشاط العربي والعالمي ، وفي ملاحق هذه الورقة تفصيل لبعض ما أجملنا .

أما من حيث الكيف فقد فرضت أساليب العمل في المنظمة إلى جانب ما تقتضيه طبيعة النشاط نفسه فنياً ؛ منهجية جديدة ، ذلك أن المنظمة بدأت تعمد إلى الخطط الطويلة المدى والمتوسطة المدى ؛ والخطة الدورية ، وذلك اعتماداً على التصور الشامل لعمل المنظمة حتى عام ٢٠٠٠ ويتضمن التصور الشامل وضع سياسات قطاعية شاملة . . . وهكذا بدأت المنظمة بوضع الاستراتيجية العربية لمحو

الأمية واستراتيجية تطوير التربية العربية ؛ كما بدأت العمل في الخطة الشاملة لاستراتيجية الثقافة العربية ، وفي استراتيجية العلوم والتكنولوجيا ، إلى جانب الاعداد لاستراتيجية الإعلام والمعلومات . . .

وهكذا تتعامل النظرة المستوعبة للأهداف والوسائل والبدائل للعمل القومي في هذه المجالات ؛ مما تقوى به الوحدة بين الأقطار العربية من خلال تبني سياسات واحدة في مختلف المجالات التربوية والثقافية . . على أنه إذا كان العمل العربي المشترك قد تطور كثيراً في هذا المجال ، سواء من حيث مؤسساته ، أم وسائله ، أم علاقاته ؛ فإن هناك تفاعلاً إيجابياً من المجتمع العربي نفسه ، سواء على المستوى الإدارة السياسية ، والقرار الإداري ، والتنفيذ الفني ، وبصفة عامة ؛ من المناخ الإجتماعي للعملية التربوية والثقافية ، الذي يعين عليه الوعي القومي بدور الفكر في تجسيد آمال الأمة في الوحدة على مستوى العصر . . فهناك إذن عوامل كثيرة من إسهامات المجتمع عبر المؤسسات التعليمية والثقافية ، وعبر أجهزة الإعلام الجماهيرية تشكل متغيرات أساسية في تأصيل فكرة الوحدة ، وتشكيل صورتها ؛ ومن ذلك العمل العربي المشترك ، الذي هو بدوره ، مترابط متكافل يتبادل التأثير والتأثر ، ويقوي كل مجال فيه ، المجالات الأخرى .

فإنه وإن كان من الصعب تحديد دور ما ، تحديداً دقيقاً ، أو قياسه بالنسبة لمؤسسة أو نظام أو تنظيم دون الأخذ في الإعتبار هذه العوامل المتداخلة ؛ فإنه يمكن أن يشير إلى الإيجابية الكبيرة التي تحقق في إطار الجامعة العربية في طريق التوحيد الثقافي ، والتربوي ، التي تمثلت في تحديد المنطلقات والمبادىء والأساليب والوسائل والبدائل ، والتي تم إقرارها وموافقة الدول الأعضاء عليها فيما يتصل باستراتيجية تطوير التربية العربية ، والإستراتيجية العربية لمحو الأمية في ضوء المقتضيات والظروف القطرية ، فالتوحيد التربوي ، على كل حال ليس هو المماثلة المطلقة والتطابق الكامل ، في التفصيل وفي العمليات . كذلك فإن استراتيجية الثقافة العربية قد أقرت وشكلت قاعدة هامة لانطلاقة ثقافية قومية ، ذلك مع أن العمل في مجال الثقافة بالمعنى الفني المحدد ؛ أيسر في نطاق لغة واحدة وتراث مشترك . . . وأمل مشترك في التطلع إلى المستقبل العربي الواحد .

هـذا ، وينبغي التشديد ، في مجال التـوحيـد الثقـافي والتـربـوي في الـوطن العـربي ، على حقيقـة جوهـرية ، هي أن هـذا التوحيـد ، قائم ، عـلى الـرغم من عوامل التجزئة ، واختلاف النظم السياسية، في مستوى الثقافة والتربيـة ، كمصدر حضاري وتاريخي مشترك للأمـة العربيـة ، ويتمثل ذلـك ، في قوميـة المعرفـة ، في عشـرات الآلاف من المعلمـين ، في التعليم العـام والفني ؛ وفي التعليم العـالي والجامعات ومـراكز البحـوث ؛ وفي المؤسسات الثقـافية الكبـرى في مجال المكتبـات العـامة ؛ والآثـار والمسرح ، والفنـون وغيرهـا وفـي آلاف من الطلاب العـرب في المدارس والمعاهد والجامعات العربية ؛ وهم يتبادلون الخبرات ، في صور مختلفة عن طريق التعـاون الثنـائي ، في مختلف صـوره وتجيء عمليـات التـوحيـد من خـلال المنظمات والمؤسسـات القوميـة ، تعبيراً لحقيقـة الوحـدة المفقودة ، واستعـادة لبناء مقوماتها ؛ وإرساء لمرتكزاتهـا الأساسيـة ، في الإنسان العـربي وفي الحضارة العـربية وكـل واحـد منهـا يصنـع الآخـر ، ويصنعـه الآخـر وهمـا معـاً ، حقيقـة الـوحـدة وصورتها . . .

الدور الثقافي لجامعة الدول العربية (*)

١ - مدخل :

الثقافة هي العروة الوثقى بين أبناء هذه الأمة ، فهي لسانها وفكرها ومستودع قيمها ومناط رسالتها إلى نفسها ، وإلى العالم ، وستظل الإطار المرجعي لوحدتها الشاملة ، نداء قائماً في صدور الأجيال العربية .

ومن هنا كانت تلك العناية أولتها الجامعة العربية للثقافة تعزيزاً لدورها ، وتنشيطاً لحركتها ، فكانت المعاهدة الثقافية أول معاهدة في نطاق العمل العربي المشترك ، تعقد بين الدول العربية ، بعد وثيقة إنشاء الجامعة العربية نفسها ، عام ١٩٤٥ . وتبع ذلك انشاء الإدارة الثقافية في العام نفسه في الأمانة العامة للجامعة .

وفي مايو أيار ١٩٦٤ أقر مجلس الجامعة مشروع ميثاق الوحدة الثقافية العربية ، وفي دور انعقاده العادية الحادية والأربعين ، وهو المشروع الذي اقترحه المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم ، المنعقد في بغداد في شباط فبراير من العام نفسه ١٩٦٤ .

وعلى أساس هذه المعاهدة الثقافية ، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة

---

(١) دراسة قدمت إلى مجلة « شؤون عربية » بمناسبة العيد الأربعين لإنشاء جامعة الدول العربية ونشرت في عدد مارس / آذار ١٩٨٥ .

والعلوم ، كوكالة متخصصة في نطاق الجامعة العربية بانعقاد مؤتمرها العام في دورته العادية الأولى ، في مقر الجامعة العربية في القاهرة ، في تموز / يوليو عام ١٩٧٠ . وألحقت بها الأجهزة الثقافية التي كانت قائمة في إطار الإدارة الثقافية أو في نطاق الأمانة العامة للجامعة .

وإذا كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الوعاء المستوعب لنشاط الجامعة العربية في هذه المجالات كوكالة متخصصة عربياً ، على غرار اليونسكو بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة دولياً ، فإنه ينبغي أن يشار هنا إلى بعض المقتضيات الإدارية والملاءمات الاجتماعية ، التي أدت إلى قيام المنظمات العربية المتخصصة ، التي بدأ بعضها ، في نطاق الأمانة العامة للجامعة .

وفي هذا فإنه فيما يتصل بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فلقد اتسع نشاط الإدارة الثقافية اتساعاً كبيراً ، وانصرف جزء كبير منه ، إلى المجالات التربوية والعلمية ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نشأت مؤسسات ذات صبغة ثقافية وتربوية ، مستقلة ، في نطاق الأمانة العامة ، مثل بعض المعاهد ، والأجهزة القائمة على جوانب متخصصة ، كالمخطوطات والدراسات القومية ومحو الأمية إلى آخره .

وإلى جانب ذلك ، كان من ناحية ثالثة ، اعتبار عملي ، لوضع الجامعة نفسها ، فقد أتى حين من الزمن ، اشتدت فيه الخلافات بين الخيارات والاجتهادات العربية ، وبعبارة أخرى ، كانت هناك غلبة واضحة ، وطبيعية ، للنشاط السياسي العربي ، وهذا هو دور الأمانة العامة الأساسي ، مما دفع إلى التساؤل عن مدى قدرة الأمانة العامة ، على النهوض بالإلتزامات المتزايدة للقطاعات المتخصصة من ناحية ، وعلى توفير الجو المحايد الدي تتطلبه طبيعة سعيها من ناحية أخرى ، وفي عبارة قصيرة ، تحييد النشاط العربي الفني ، وتوفير الامكانيات المادية المناسبة لبرامجه ، مما يهيء له مناخاً إيجابياً للحركة ، وليكون إلى جانب ذلك ، عنصراً من عناصر اللقاء والبناء في مختلف مجالات تنمية المجتمع العربي ، يصب في وعاء العمل المشترك للجامعة العربية يدعمه ويقويه .

وهكذا قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي يكون في عرض بعض الملامح الرئيسية من نشاطها، ما يعطي صورة عن جهد الجامعة العربية في هذا المجال .

أولاً - في المؤسسات الثقافية :

كانت إدارة الثقافة في الأمانة العامة ، هي أول مؤسسة متخصصة ، أنشئت عام ١٩٤٥ ، ثم كان معهد احياء المخطوطات العربية عام ١٩٤٦ ، فمعهد الدراسات العربية العالية عام ١٩٥٣ ، والجهاز الأقليمي لمحو الأمية عام ١٩٦٧ . وتبنت الأمانة العامة كذلك المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط عام ١٩٦٩ ، وأخيراً قسم العلوم والتكنولوجيا الذي ألحق آنذاك بمكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وبلغت المؤسسات الثقافية ذروتها بانشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧٠ ، فانضمت إليها تلك المؤسسات ، فاستوعبتها في بنائها التنظيمي والإداري ، في سياق دستور المنظمة ، كما حددتها اتفاقية الوحدة الثقافية العربية عام ١٩٦٤ . وعلى ضوء قرارات المؤتمرات العامة للمنظمة ، نشأ التنظيم الجديد ، إدارياً ووظيفياً . فكانت الإدارة العامة التي ضمت إدارات التربية ، والثقافة والعلوم ، والتوثيق والمعلومات ، والاعلام ، والبحوث التربوية ، والشؤون المالية والإدارية ، .وأمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام ثم إدارات الأجهزة والمعاهد والمراكز ، التي روعي ، في توزيعها الجغرافي المعايير التي يقترحها المجلس التنفيذي ، ويقررها المؤتمر العام للمنظمة .

وقد استدعى تطور السعي الثقافي ، واتساع مجالاته ، وتحديد أهدافه ، إلى إعادة صياغة وظائف بعض المؤسسات التي كانت قائمة في الأمانة العامة ، وتوسيع غاياتها ، وتنمية طاقاتها . وهكذا ، فقد اتسع مجال معهد احياء المخطوطات العربية ، الذي أصبح معهد المخطوطات العربية ، ليشمل إلى جانب جمع المخطوطات وحصرها وفهرستها وتحقيقها ونشرها ، عمليات التدريب على صيانة

جمع المخطوطات وحصرها وفهرستها وتحقيقها ونشرها ، عمليات التدريب على صيانة مادة المخطوطات فنياً ، إلى جانب اتساع عمليات تبادل الفهارس ، والتعاون الواسع عربياً وعالمياً في هذا المجال ، وهو الآن في ضيافة دولة الكويت .

كذلك ، فقد أصبح معهد الدراسات العربية العالمية ، الذي قام بدور رائد في مجال الدراسات القومية ، في مختلف المجالات ، وخرج طائفة صالحة من المتخصصين ، معهد البحوث والدراسات العربية ، وغدا إلى جانب وظيفته الأساسية ، معهداً للعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بالمعنى الشامل ، وواصل نشر ابحاثه ودراساته التي أربت على ثلثمائة كتاب في مختلف جوانب الحياة العربية ، دراسات وبحوثاً ومؤلفات ، قام عليها المتخصصون العرب في ميادين المعرفة . وهو في ضيافة الحكومة العراقية ، في بغداد . أما الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، فقد اتسع مجال نشاطه كثيراً ، ونشأ إلى جانبه ، مركزان اقليميان ، أحدهما لمنطقة الخليج العربي في المنامة ، والآخر لمنطقة المغرب العربي في طرابلس ، وقد انشئا عام ١٩٧٧ ، وذلك لتدريب قيادات محو الأمية ، والعاملين في نظام تعليم الكبار ، والتنمية الريفية . والجهاز يقوم على وضع السياسات ، ودراسة التجارب العالمية . وقد تمت في إطاره صياغة الإستراتيجية العربية لمحو الأمية ، ويشرف على تنشيط الحملات الشاملة ، ويدعم بالعون الفني جهود محو الأمية ، وهو أيضاً في بغداد .

وظل المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، يقوم ، عن طريق مؤسسته « مؤتمرات التعريب » على توحيد المصطلح العربي ، في مختلف فروع المعرفة ، وخاصة في مجال التعليم العام والجامعي والبحوث العلمية ، يجمع وينسق ، ويعرض دورياً كل أعمال المجامع العربية اللغوية والعلمية ، واجتهادات العلماء والباحثين ، لإقرار ، أقربها إلى الصواب ، ويصدر بذلك كله ، المعجم . وقد أصدر حتى الأن ما يقرب من ثلاثين معجماً في مجال التعليم العام والعالي ، وهناك حوالي عشرين معجماً ، في طريقها إلى التنسيق . والمكتب في ضيافة المملكة المغربية في الرباط .

وإلى جانب هذا ، فقد نبتت أجهزة أخرى ، قامت الحاجة إليها ، ومن

ذلك ، في قطاع التربية : مركز التقنيات التربوية ، في الكويت ، أنشيء عام ١٩٧٧ ، وهو يقوم على اعداد وانتاج المواد التعليمية ، والتدريب على استعمال الوسائل الحديثة ، وصيانتها وأدى ويؤدي وظيفة حيوية في تطوير تقنيات التربية ، إلى جانب ما يقوم به من بحوث ودراسات ، حول التعلم الذاتي ، وبرمجة التعليم . . وهنالك المركز العربي لبحوث التعليم العالي في دمشق ، والذي نشأ عام ١٩٨٢ ليتولى عبء تعريب التعليم الجامعي ، والتصدي لقضايا التعليم العالي والجامعي والبحوث العلمية بناء وسياسة وتسييراً وتنسيقاً . كذلك يقوم المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، في أبو ظبي ، بعد شهور ، ليمثل « بيت الحكمة العربي » وينهض بدور المعاصرة التكنولوجية ، باعداد متطلبات التعليم العالي والبحوث العلمية بترجمة الأمهات والمراجع العالمية في كل المواد العلمية ، وباصدار القواميس الموحدة للمصطلحات والمفاهيم ، بالتعاون مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب والمجامع والجامعات ، ولينقل كذلك أمهات الإنتاج العربي المعاصر والقيم إلى اللغات الأجنبية ، وليتعاقد مع دور النشر العالمية ، لإصدار الطبعة العربية من انتاجها في الوقت الذي تصدر فيه باللغات الأجنبية .

وإلى جانب هذا تواصل هيئة جامعة العرب للدراسات العليا والبحوث العلمية في مركز بحوث التعليم العالي ، موضوع انشاء الجامعة ، التي ينتظر قيامها ، في خلال هذا العام بإذن ، من الله ، قريب .

ونشأ في قطاع الثقافة ، عام ١٩٧٤ ، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، وذلك لإعداد المتخصصين في تعليم اللغة العربية ، لغير الناطقين بها . وكان بذلك أول معهد من نوعه في الوطن العربي ، وهو يمنح درجة الماجستير والدبلوم العالي كذلك ، ويستقبل إلى جانب الطلبة العرب دارسين من كل البلاد الإسلامية ، في أفريقيا وآسيا ، إلى جانب طلبة من كوريا ، ومن الصين ، ومن أوربا ؛ وهو يمثل القاعدة الفنية لفكرة نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية ، في خارج الوطن العربي ، ويقوم إلى جانب عمله التعليمي بإجراء البحوث اللغوية والحضارية المقابلة ، وقد نشأت في قطاع الثقافة كذلك مؤسسة الموسوعة العربية ، بعد بحث استمر ثلاثين عاماً ، واتخذت مقرها في بغداد ، ويبدأ عملها في الشهور القادمة .

كذلك ، فقد قام جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية في الخارج ، عام ١٩٨٢ . وهو يباشر عمله في تونس ويقوم على مد قنوات التعاون عالمياً ، لنشر اللغة العربية ، قومياً بين المهاجرين واجيالهم ، واسلامياً ، تمكيناً للمسلمين من أداء واجباتهم الدينية ، ودولياً ، لتأكيد عالمية اللغة ، وعلميتها ، بالتنسيق مع أقسام الدراسات العربية في جامعات العالم.

وفي مجال العلوم ، نشأ برنامجان ، أساسيان في مجال تنمية البيئة الطبيعية ، أحدهما هو برنامج بيئة البحر الأحمر ، وخليج عدن في جدة ، والآخر هو مشروع الحزام الأخضر لمقاومة التصحر في شمال أفريقيا ، وهو يعمل في تونس ؛ ووضعت المنظمة دراسة جدوى للحزام الأخضر لدول بادية الشام سوريا ، العراق ، الأردن ، الكويت، السعودية .

إن في عرض بعض المؤسسات الثقافية والفنية للمنظمة ما يعين على تصور قدرتها الإنتاجية وسعة المساحة التي تنشط فيها جغرافياً في الوطن العربي وفي خارج الوطن العربي ، وصلا للثقافة العربية بحركة التنمية الشاملة من ناحية ، وبالمعاصرة الحضارية من ناحية أخرى .

ثانياً ـ في الخطط الشاملة والبرامج المنفذة :

تمثل السياسات العامة ، والخطط الشاملة ، الأدوات النظرية ، لتحقيق الأهداف لاي مؤسسة عامة ، وقد عنيت المنظمة بوضع تصورها الشامل للمدى البعيد ، والخطط التنفيذية في قطاعات سعيها ، وهي تشمل ثماني مجالات ، وقد أعدت لها استراتيجيات قطاعية ، أو مؤشرات هادية ، وتلك المجالات هي :

١ ـ تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي : في قطاع التربية . وقد تم إقرار استراتيجية تطوير التربية العربية ، والأستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، المرتكزة على فكرة المواجهة الشاملة للأمية في مظهرها الأساسي الذي هو التخلف الاجتماعي ، والجانبي وهو الأمية الأبجدية وذلك عام ١٩٧٨ .

ومنذ ذلك الوقت عقدت المنظمة اثني عشر اجتماعاً على مختلف المستويات

جمعت بين أصحاب القرار ، والفنيين ، حول تنفيذ استراتيجية التربية ، في كل المناشط الأساسية ؛ واتخذت في ذلك قرارات وتوصيات ، صار أكثرها في دائرة التنفيذ ، وذلك مع عناية خاصة بتربية الطفل قبل المدرسة ، وباللغة العربية ، والتربية الدينية ،وبالمعوقين والموهوبين ، إلى جانب التركيز على تطوير تدريس الرياضيات والعلوم مسحاً ودراسة وتطبيقاً . وتم وضع وطبع كتب للرياضيات الحديثة ، لكل المراحل المتوسطة والثانوية مع أدلة المعلمين ، وكذلك وضع وطبع كتب لعلوم الأحياء للمرحلة الثانوية وكتاب مرجعي في الكيمياء ، ودليل قياس التحصيل في الرياضيات وعلوم الأحياء . وقامت المنظمة كذلك بوضع منهاج مرجعي للرياضيات للمرحلة الإبتدائية . والقائمة تطول ، وإنما ذلك مثال ، لا يتسع المجال لغيره .

كذلك ، فقد عقدت تسعة عشر اجتماعاً ، على مختلف المستويات في التوعية بالاستراتيجية العربية لمحو الأمية وفي تقنين نظام تعليم الكبار وتكامله مع النظام المدرسي ، ويقوم الجهاز العربي بالتخطيط للحملات الوطنية لعدد من الأقطار العربية ، ويشارك بالعون الفني والمادي في بعض الحملات القائمة .

وإلى هذا ، فهناك مشروعات قائمة ؛ ومن أبرزها موسوعة الفكر التربوي العربي الإسلامية التي تتم بالمشاركة ، مع هيئات عربية : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، ومكتب التربية العربي لدول الخليج . . . وقد صدرت ترجمات من الفكر العالمي ، في مختلف مجالات التربية ، إلى جانب صدور أكثر من ثلاثين بحثاً تناول فيه التربويون العرب ، كل ميادين التربية وقضاياها ومشكلاتها ، بأسلوب ميداني وتجريبي ومسحي .

وفي كل هذا ، فإن المنظمة تسعى عن طريق التنسيق والتكامل إلى تحقيق فكرة قومية المعرفة عن طريق امداد رأس المال البشري العربي بالقدرة المادية العربية .

٢ ـ التنمية الأجتماعية والأقتصادية في الوطن العربي : هي عملية متصلة ببنية المجتمع وبتنظيمه وتمثل جماع قدرات أعضاء المجتمع ومهاراتهم ، وتعبر عن

قيمهم المشتركة ، وتصورهم الجماعي واتجاهاتهم العامة ، وتعكس العلاقات الاجتماعية السائدة . والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تستهدف تغيير نمط الحياة التقليدية ، ووسائل الانتاج والارتفاق ، اتجاهاً وتنظيماً ، ومهارة ، تغييراً يؤدي إلى تحديث موجة ومقصود في إطار السياسة الاجتماعية . وهي لذلك تستدعي خلق القدرات الفنية والتنظيمية ، وتهيئة الوسائل التشريعية والتوجيهية المعينة على ذلك ، وصولاً إلى خلق المجتمع المعاصر المنتج والمشارك ، والملتزم ، في أداء الواجبات القومية والوطنية وفي الاستمتاع بحقوقها .

وهي ، أيضاً عملية دقيقة تستلزم موازنات بصيرة ، وفكراً رشيداً في استيعاب مظاهر الحياة المعاصرة ، وفي القدرة على التكيف معها ، وفي استنبات الجديد فيها ، بما لا يمس القيم الاصلية المتصلة بقوام شخصية الأمة الحضارية وذاتيتها الثقافية ، وتستدعي كذلك الادراك الواعي للآثار الاجتماعية المترتبة على عمليات التنمية والتصدي للسلبي منها منذ مرحلة التخطيط للتنمية .

والتنمية الاجتماعية القومية ، كهدف من أهداف المنظمة ، هي بناء قومي يفوق التنميات القطرية ويتجاوزها في الأفق الفكري ، وينطلق من فكرة التكامل الاقتصادي والاجتماعي والتكامل القومي الذي رسمت حقيقته في بنية الوطن العربي الذي صيغ صياغة وحدوية من حيث تنوع الطبيعة وكثافة السكان ، وتوزيع الموارد الطبيعية بصورة تكاملية ؛ وفي هذا المجال نشط معهد البحوث والدراسات العربية وأصدر طائفة صالحة من الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تناولت مجالات التنمية العربية المتكاملة : تقنيات ومشروعات .

٣ - والتنمية العلمية والتكنولوجية : هي أحد الأسس الجوهرية في بناء الحضارة المعاصرة ، الحضارة الصناعية ثم الحضارة العلمية والتكنولوجية ، ومن هنا يرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة ، وتهدف المنظمة إلى تأصيل العلم بعضويته في المجتمع العربي وتهيئة المناخ العلمي الصالح وجعل التفكير العلمي والمفاهيم والقدرة العلمية جزءاً من نسيج المجتمع العربي وبيئته ، وتعنى بسياسة العلوم والرياضيات وبتطوير مناهجها في مختلف مراحل التعليم وتعمل على تعريب

المصطلحات وتوحيدها ، في إطار تعريب التعليم العالي والبحث العلمي ، تأسيساً للعلم عربياً ، وللعمل على توثيق البحوث العلمية ، وعلى النشر العلمي ، وسعياً إلى خلق قيادة فكرية عربية ، كما تعمل على تنمية الطاقة العلمية والتكنولوجية العربية ، بدعم مؤسسات ومراكز البحوث العلمية وتطوير البحوث وتشجيع القدرة على الابداع والأبتكار ، وتنشط في مجال اعداد الفنيين والاخصائيين وتدريبهم ، وفي مجال النشر العلمي ، وتسعى إلى اقامة نظام معلومات فعال لتبادل المعلومات عربياً ودولياً ، إلى جانب الجهد المحدد والمخطط والمدروس فيما يتصل بقضايا نقل التكنولوجيا وتوطينها واستنباتها وتطويرها ، ومواجهة مشكلاتها العلمية والقانونية والتنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية ، كما تهتم بقضايا النقل المعاكس للتكنولوجيا المتمثلة في هجرة العقول والكفايات العلمية العربية إلى البلاد المتقدمة صناعياً وعلمياً . وفي هذا الاطار الجهوي بدأت المنظمة في وضع استراتيجية علمية وتكنولوجية قومية شاملة يتحقق بها هدف التنمية العلمية ؛ في عصر الاليكترونيات الدقيقة . والاعلاميات ، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، واستغلال الفضاء وأعماق البحار ، وصنع وتخليق المواد الجديدة ، والافادة من الطاقات الجديدة والمتجددة ؛ وقد قطعت اللجنة القومية المشكلة لهذا الهدف شوطاً صالحاً في انجاز أعمالها .

هذا ، وقد تم في مجال البيئة جهد على مستوى الندوات والدراسات والمشروعات ؛ ومن ذلك اصدار مرجعين أساسيين للتعليم البيئي للمرحلة العامة ، وللمرحلة الجامعية ؛ إلى جانب النشاط في مجال المحافظة على الطبيعة والمحميات الطبيعية ، من تلوث الشواطىء وحماية الغابات وصحة البيئة ، وحماية التربة من الانجراف والتلوث الصناعي وحماية الاحياء البرية . وفي هذا ترجمت المنظمة إلى العربية « الاستراتيجية العالمية لحماية البيئة » . . . وتنمية موارد الطاقة المتجددة من مجالات السعي في هذا الاطار ، فقامت المنظمة بمسح كامل لامكانات الطاقة المتجددة في البلاد العربية وأنشأت اللجنة العربية الدائمة للطاقة المتجددة من مسؤولي مراكز البحث المعنية ، وتقوم بالتعاون مع المنظمة العربية للمواصفات

والمقاييس بمعيرة معدات وبيانات الطاقة الشمسية .

وهناك اهتمام بالموارد المائية ، فأنشأت المنظمة اللجنة العربية للبرنامج الهيدرولوجي وعقدت عدة اجتماعات في هذا الشأن ، وتسهم مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، واليونسكو ، في مشروعات المصورات المائية والتقنيات التقليدية في المياه ؛ كما أنشأت المكتب العربي للبيئة .

وفي مجال النشر العلمي ، قامت المنظمة باصدار موسوعات عن الثروة المائية وعن الحياة الجوفية ، وعن رواسب الفوسفات ، وعن النباتات الطبية وعن المعمار والبيئة في الوطن العربي وعن أبحاث المراعي ، كما أصدرت بالتعاون مع المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة موسوعة الثروة الحيوانية صدر منها حتى الآن ثمانية أجزاء ، كما تصدر دورية عن المستخلصات العلمية العربية .

٤ - تنمية الثقافة العربية الاسلامية خارجياً : وتبدو أهمية هذا الهدف من حجم المساحة الذي يحتله في النشاط الفكري كمياً، بتناوله لميادين متنوعة وواسعة وكبيرة ، ولقيامه كيفياً، بوظائف هامة ، في اضفاء الصفة الروحية والانسانية والجمالية على العلاقات بين الانسان والانسان ، وبين الانسان والحياة .

وتنمية الثقافة تقوم على التعرف على واقعها: مؤسسات وتشريعات، ومتطلباتها تمويلاً وانتاجاً ومستوى وقوة بشرية عاملة ، من حيث اعدادها وتدريبها ورعايتها ، ثم التنسيق والتكامل بينها ، ووضع خطة شاملة لتطويرها ، في إطار حوار متكافىء مع الثقافات الأخرى .

وتتضمن هذه العملية أولويات في الأبعاد الزمنية للثقافة العربية العريقة من حيث رصد قضاياها والعناية بتراثها الضخم ، فكرياً وعلمياً وفنياً، مخطوطاً ومعماراً ثم دراسة آثار التلاقح الثقافي غير المتكافىء ومعالجتها ، ورسم سياسة مستقبلية في اطار الوحدة الثقافية .

كذلك هناك أولويات في الأبعاد المكانية لهذه الثقافة ، من حيث القيام بالتزاماتها ومسؤولياتها نحو المجتمع العربي والمجتمعات الأخرى المرتبطة بها . ذلك أن تنمية الثقافة العربية تنطوي على جهد في مجال تعريب البلاد العربية ذات

الأوضاع الثقافية الخاصة ، وهو أولوية عالية ، ويقوم الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية ، في الامانة العامة بالتمويل الاساسي لهذه العملية ، في جمهوريات الصومال وجيبوتي ، وفي جنوبي السودان وموريتانيا ، وينفق ملايين الدولارات فيها كل عام ؛ وتقوم المنظمة بالتعاون مع الصندوق في بعض هذه الاماكن في الجوانب التنظيمية والفنية ، إلى جانب أن الصندوق يقوم بدور كبير في خدمة اللغة العربية في بلاد افريقية أخرى مثل كينيا .

ثم تأتي بعد ذلك أولويات نشر ودعم اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية وللمنظمة ، كما سلف في ذلك قول ، جهد يتناول القارات جميعاً ، ويقيم علاقات واسعة مع المؤسسات الثقافية ، وبخاصة الجامعات والاتحادات ؛ وللمنظمة مشروعات تتعاون فيها ، مع الدول الأعضاء ، كما هو الحال ، في مشروع تدريب المعلمين الباكستانيين في اللغة ، بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ، وجامعة الامام محمد ، كما أن بعض الدول الاعضاء تعقد اتفاقيات غير مشروطة مع المنظمة كنشر اللغة العربية الليبية ، التي مولت مشروعات قيمتها مليونان من الدولارات ، سدت حاجات أساسية في مجالات العون الفني ، والتدريب ، والمخطوطات ، والمنح الدراسية ، وتوفير معامل اللغات الخ في افريقيا بعامة ، وفي آسيا وفي المهاجر الكبرى للعرب في أمريكا الشمالية واللاتينية وأوربا ، ثم في تعزيز المكانة العالمية للغة العربية في المجالات الدولية كلغة عالمية ، وبتحديثها بترجمتها المصطلحات العلمية والتقنية وتعريبها بما يجعلها لغة علمية .

وفي إطار تنمية الثقافة العربية ، تعطى أولوية بارزة للغة العربية باعتبارها الوعاء الاساسي للفكر العربي ، مما يستدعي تطوير أساليب تعلمها وتعليمها في الوطن الام وفي الخارج ، واعداد القوى البشرية العاملة في مجال تعليمها لأهلها ولغير الناطقين بها ، مع العناية بالحرف العربي ، بتوسع وعائه لاستيعاب كل الأصوات الأخرى ولاستعادة كتابة اللغات ذات الصلة بالثقافة العربية والحضارة الاسلامية بهذا الحرف كما كانت من قبل ؛ وفي عبارة قصيرة العمل على عالمية اللغة العربية وعلى علميتها في العالم المعاصر .

٥ ـ تنمية الثقافة العربية : يقوم قطاع الثقافة في هذا المجال بمشروعات

متنوعة ، وهذا القطاع هو من أقدم القطاعات نشوءاً ، وله وسائل ومؤسسات ينشط من خلالها على ضوء قرارات المنظمة في كل مجال ، وتعتبر مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي التي انطلقت دورتها الاولى في عمان (ديسمبر ١٩٧٦) ، من أهم مصادر التوجيه للعمل الثقافي العربي ، فقد أصبحت هذه المؤتمرات مؤسسة ثقافية قومية تخطيطية ، تنعقد كل سنتين ، وتتميز كل دورة من دوراتها بشعار يقع في صميم خدمة السياسة الثقافية الواحدة للوطن العربي . فالدورة الأولى في عمان كان موضوعها الرئيسي (نحو سياسة ثقافية عربية موحدة) والدورة الثانية في طرابلس (فبراير ١٩٧٩) كان موضوعها الرئيسي : (نحو استراتيجية للثقافة العربية) والدورة الثالثة في بغداد (نوفمبر ١٩٨١) كانت تحت شعار: (نحو ثقافة عربية واحدة وموحدة) . وكان الموضوع الرئيسي للدورة الرابعة في الجزائر (نحو أمن ثقافي عربي) وستكون (الخطة الشاملة للثقافة العربية) الموضوع الرئيسي للدورة الخامسة في الكويت .

ومجموع القرارات والتوصيات التي صدرت عن هذا المؤتمر في دوراته الثقافية تصب في الثقافة العربية الواحدة والموحدة ، وكان (بيان عمان) الصادر عن الدورة الأولى المدخل الاساسي لهذا الاتجاه على ضوء (ميثاق الوحدة الثقافية العربية) و (دستور المنظمة) .

هذا ، وقد أعدت هذه المؤتمرات ، تشريعات ثقافية ، مثل (الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف) و(القانون الموحد للآثار) وافقت عليهما المنظمة وأوصت بوضع تشريعات مماثلة في حماية المخطوطات العربية) و (تيسير تداول الانتاج الثقافي العربي) و (رعاية المبدعين) .

وإلى جانب هذه المؤتمرات تقوم لجان استشارية دائمة تعقد دوراتها بصفة دورية وتتألف هذه اللجان من المسؤولين المباشرين عن مجالات العمل الثقافي في البلاد العربية ، مثل (اللجنة الدائمة للثقافة العربية) المشكلة من وكلاء وزارات الثقافة في الوطن العربي ، والتي تساعد الادارة في الاعداد لمؤتمرات الوزراء وتنفيذ قراراتها ، وقد عقدت هذه اللجنة ست دورات ، و (اللجنة الدائمة للآثار

والمتاحف) و (اللجنة الدائمة للمسرح العربي) و (اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف العربي) .

وتدعم هذه اللجان جهود المنظمة في مجالي التخطيط والتنفيذ ، فأعضاؤها عادة ، هم ، من ذوي المسؤولية السياسية ، والتنفيذ المباشر في مواقع العمل في البلاد العربية .

هذا ، وتعتبر صيانة التراث الحضاري للأمة العربية الاسلامية ، من الركائز الأولى ، والثمرات المبكرة في العمل الثقافي في نطاق الجامعة العربية ، فقد كان (مؤتمر الآثار) الذي عقد دورته العاشرة في تلمسان بالجزائر (نوفمبر ١٩٨٢) أسبق المؤتمرات العربية المتخصصة في نطاق التراث الحضاري العربي الاسلامي .

وإلى جانب هذا المؤتمر الذي أصبح بدوراته العشر مرجعاً في العمل الآثاري ، أهتمت المنظمة باحياء التراث الحضاري تاريخاً وتحقيقاً ، فأصدرت العديد من المؤلفات وأمهات الكتب المرجعية في الطب والصيدلة والفلسفة وعلم الاجتماع ، مثل (الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب) و (طب الرازي) و (التيسير في المداواة والتدبير) لابن زهر الاندلس ، و (علي بن رضوان) الطبيب العربي ، و (مؤلفات ابن رشد) و (ابن خلدون والفكر العربي المعاصر) .

وتتركز جهود المنظمة حالياً على الكتاب الموسع في (الفن العربي الاسلامي) المأمول صدوره في أربع مجلدات ، من رؤية عربية وفية لتراثها انصافاً لهذا التراث ، وتصحيحاً للاخطاء المدسوسة عليه .

ويستقطب التراث العربي المهدد في فلسطين وفي الاراضي العربية المحتلة وفي القدس الشريف جهوداً مكثفة من المنظمة ، ونشاطاً موصولاً عربياً ودولياً ، وتعقد في سبيل ذلك ندوات عالمية مثل (الندوة العالمية للاثار الفلسطينية) وتقام من أجله معارض ، وتصدر كتب . وقد تمكنت المنظمة بفضل جهود مخلصة متضافرة من تسجيل (القدس الشريف) في (قائمة التراث العالمي) وقائمة التراث العالمي المهدد بالخطر ؛ وأصدرت الموسوعة الفلسطينية التي طبعت في أربعة أجزاء عن

فلسطين : شعباً وأرضاً وحضارة وقضية ، بالتعاون مع دائرة التربية والتعليم العالي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وتمتد العناية بالتراث الحضاري إلى العناية بـ (صيانة المدن التاريخية العربية الاسلامية) وتوجيه النداءات العالمية في سبيل ذلك . كما تعد المنظمة دراسة شاملة عن أوضاع هذه المدن مدعمة بالاحصاءات والبيانات والمخططات . تشمل هذه الدراسة ما يقرب من (٤٠) مدينة عربية تاريخية .

وتضم صيانة التراث واحياؤه المجال التدريبي للعناصر المتخصصة في هذا الحقل . فالمنظمة تعقد دورات تدريبية دورية للعاملين في حقل الآثار في البلاد العربية ، للوقوف على أحدث الوسائل العلمية في الصيانة والتنقيب ، وتقام بعض هذه الدورات في مراكز دولية مرموقة ، إلى جانب المراكز العربية ، وقد عقدت المنظمة في سنة ١٩٨٣ دورة في (العمارة العربية الاسلامية) في (المركز الاقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية) في بغداد ، ودورة في صيانة (المدن التاريخية) في (مركز الدراسات للمحافظة على التراث المعماري والمدني) في لوفان ببلجيكا .

أما الثقافة المعاصرة فهي تتناول كل الانشطة الثقافية مثل الندوات والحلقات الدراسية ، التي تحرص المنظمة على أن تجعلها مزيجاً من الدراسة النظرية والتجربة التطبيقية ، في (قضايا الشعر العربي المعاصرة) و (الابداع الأدبي والاذاعة والتلفزيون) و (المسرح المدرسي والجامعي) و (ثقافة الطفل العربي) .

ويندرج في هذا المحور ، التأليف في الفن العربي المعاصر مثل سلسلة الكتب التي تعمل المنظمة على اصدارها عن (الفن التشكيلي المعاصر) في كل قطر عربي . وفي هذا المحور تندرج المعارض الفنية التي تقيمها المنظمة وخاصة (معرض رسوم الاطفال العرب) الذي يتجول بصفة دورية في العواصم العالمية .

ورعاية الابداع الفكري والأدبي والفني من أبرز الانشطة في تنمية الثقافة العربية المعاصرة ، وتشمل هذه الرعاية رصد الجزائر التقديرية والتشجيعية في مختلف مجالات الابداع المعاصر ، وتتصدر هذه الجوائز (الجائزة التقديرية للثقافة

العربية) وجوائز تشجيعية في (الابداع الأدبي) و(المسرح العربي). و (الترجمة) و(ثقافة الطفل العربي) .

أما العلاقات الثقافية التي تصل المنظمة العربية بالمنظمات المماثلة عربية واسلامية ودولية فهي من النتائج البارزة التي استطاعت المنظمة أن تنجزها في هذه الفترة القصيرة من عمرها ، وقد تطورت هذه العلاقات الثقافية إلى تشاور دائم في التخطيط وجهود مشتركة في التنفيذ ، تضمنتها اتفاقيات ثنائية معها .

وترتبط المنظمة العربية ارتباط التعاون المشترك مع كل من (مكتب التربية العربي لدول الخليج) و (منظمة المدن العربية) و (المنظمة الاسلامية للتربية والعلم والثقافة) و (منظمة اليونسكو) و (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) و (المنظمة العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني) .

وفي هذا الاتجاه عقدت المنظمة ندوة عن (العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية) . وبالتعاون مع الجامعة الام كما شاركت في عقد وتنظيم ندوة همبورغ في (الحوار الثقافي العربي الأوربي) . وتحرص المنظمة على اصدار مثل هذه الندوات في كتب تصبح مراجع أساسية للعمل في هذا المجال .

وحرصاً من المنظمة على وضع العلاقات الثقافية عربياً ودولياً في المسار الصحيح الذي يخدم المصلحة العربية العليا ، ويعطي هذه العلاقات بعدها الدولي الذي يعزز الصبغة الانسانية للثقافة العربية . عقدت المنظمة ندوة خاصة بـ (الاتفاقيات الثقافية عربياً ودولياً) وأعدت دراسة شاملة مستخلصة من نصوص الاتفاقيات التي عقدتها الدول العربية في هذا المجال .

ومن أهم الانجازات في القطاع الثقافي وضع الخطة الشاملة للثقافة العربية ، التي يقوم عليها صفوة من كبار المثقفين العرب في مجالات الابداع والتنظيم الثقافيين ، ولقد أوشكت اللجنة القومية من الانتهاء من أعمالها ؛ وهي في دور كتابة التقرير النهائي لاستراتيجية الثقافة العربية .

ومن المجالات الاساسية التي ينشط فيها قطاع الثقافة مجال الامن الثقافي سواء في خططها الطويلة المدى أم المتوسطة المدى أم قصيرة المدى .

والامن الثقافي يتناول تنمية مقومات الثقافة العربية في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها وتعبيراتها المختلفة ، والعمل على تأهيلها من خلال سعي قومي مشترك لاداء دورها التاريخي والحضاري في سياق المعاصرة عن طريق المشاركة البناء والقادرة على المستوى القومي والعالمي ، في التصدي للقضايا العربية والدولية ، وفي مجالات التنمية الشاملة في صورة تنظيمية مخططة بما تتحقق به قومية المعرفة في التعامل بين الموارد البشرية والموارد المادية العربية ، وبما تتوفر به أفضل الظروف لتنمية الثقافة في هذا الاطار الجماعي الهادف ، وذلك بتأمين مواد الانتاج الثقافي وأدواته ، وبوضع التشريعات والنظم التي تيسر سيولته وتمكن من تداوله وتعين على تطوره .

والامن الثقافي في هذا المفهوم العريض الذي يتناول تنمية الثقافة في صورة جماعية ، بالقدرات القومية وفي المنظور القومي ، يتطلب اطاراً تنظيمياً وأدوات تصورية ومقومات فكرية ومادية ويقتضي اجراءات قانونية وادارية لتنظيم المشروعات والبرامج التي تساعد على تطوير الثقافة العربية ونموها ومواكبتها للثقافات الانسانية المعاصرة ومشاركتها انتاجاً وابداعاً .

وهكذا يتناول الامن الثقافي تهيئة المناخ الثقافي السليم للانتاج ، ورعاية المبدعين ، وتوفير الشروط الاجتماعية لازدهار الثقافة ومنها حماية حقوق المؤلفين والمبدعين العرب ، والعناية بتنظيماتهم المهنية ، وتحقيق المكانة الفكرية اللائقة بهم .

وفي اطار مفهوم الامن الثقافي تتجلى الحاجة إلى توفير المواد الاولية الضرورية للانتاج الثقافي ، كالورق ، والافلام ، والاحبار وانشاء وسائل هذا الانتاج كالطباعة ، وصناعات المخابر ، وأجهزة الاتصال والتسجيل والقياس والعرض ، وغير ذلك من متطلبات البحوث العلمية والوسائل التعليمية ، بل أن تأمين هذه المواد يتخذ أولوية كبرى اقتصادياً واجتماعياً .

إن هذه الصناعات الثقافية ، وإن تكن قائمة بصورة جزئية في بعض الأقطار العربية ، هي غير كاملة من ناحية ، ولا تغطي حاجة البلد العربي المنتج لها من ناحية أخرى ، ولم تبلغ المستوى الفني الذي بلغته مثيلاتها في البلاد المتقدمة .

ومن هنا كانت الحاجة القائمة إلى انشاء صناعات ثقافية عربية ثقيلة ، ينهض بها فنيون وعمال عرب تلبي حاجة البلاد العربية منها حاضراً وتتطور كماً وكيفاً في المستقبل بحيث تسد الحاجات المتزايدة إليها من الوطن العربي الذي يزداد استهلاكاً لها نتيجة نموه الثقافي ونموه السكاني في السنين المقبلة .

وتحقيقاً لهذا المطلب الثقافي القومي ، عقدت المنظمة العربية اتفاقاً مع اليونسكو والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي يرمي إلى اجراء دراسة موضوعية وشاملة لجدوى انشاء الصناعات الثقافية والتعليمية في البلاد العربية . وقد عكف فريق من الخبراء العرب على دراسة هذا الموضوع الذي تتوقع المنظمة الانتهاء منه في نهاية هذا العام ، بحيث تقدم للامة العربية مشروعاً متكاملاً وواقعياً لانشاء الصناعات الثقافية والتعليمية في اطار قومي تمويلاً وانتاجاً واستهلاكاً ، وتقوم لحاجات التعليم والثقافة ، والبحوث العلمية ، والنشاط التقني المتقدم .

٦ ـ وتنمية خدمات التوثيق والمعلومات ، مرتكز أساسي لاي تنمية ، من الاقتصاد على المعلومات والحقائق المتصلة بالواقع ، في المرفق الذي تستهدفه التنمية في مختلف المراحل من التخطيط إلى المباشرة والتنفيذ إلى المتابعة والتقويم . إن توفير المعلومات والمراجع والمصادر الفنية المختلفة في كل فروع المعرفة وتنظيمها ، وتطوير أساليب الانتفاع بها وتحديثها نشاط هام من أنشطة المنظمة .

وتستهدف المنظمة تنمية البنى الاساسية لتقنيات التوثيق والمعلومات وتطوير ركائزها التقليدية والآلية ، واعداد العاملين في مجالها وتدريبهم وذلك عن طريق تطوير هذه الركائز التقليدية والآلية لخدمات التوثيق والمعلومات، وتحديث معاييرها عربياً ودولياً ، والاسهام في دعم تطوير المؤسسات القطرية لاقامة شبكة توثيق ومعلومات عربية ، وانشاء مكتبة مركزية عربية جامعة وتطوير النظم الادارية والتشريعية المتصلة بالتوثيق والمعلومات واستعمال الحاسبات الالكترونية في كل عملياتها .

ومن أوجه النشاط الاساسية توثيق الانتاج العربي الفكري ، ونشر الوعي التوثيقي . ويمتد هذا التطوير والتحديث ، بالضرورة إلى الافراد العاملين في مجال

الاعداد والتدريب تنمية لقدراتهم وتركيزاً لخبراتهم وتجديداً لها .

وفي هذا الاطار ، عنيت المنظمة باعداد وتطوير وتعريب الركائز الفنية التقليدية والآلية في مجالات الفهرسة والتصنيف والنشاط الوراقي (الببليوغرافي) بصفة عامة واستخدام الآلية في توفير المعلومات من تقنيات على مستوى المعايير الدولية .

وعقدت في هذا الشأن عدداً من المؤتمرات في مختلف العواصم العربية ضمت المتخصصين والفنيين ، إلى جانب العمل من خلال اللجان والحلقات الدراسية ، والدورات التدريبية ، وأصدرت في المجال نفسه عدة مطبوعات منها : التكشيف لاغراض المعلومات ، استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات ، استخدام الحاسب الاليكتروني في حقل المعلومات ، مقدمة لاستخدام الحاسب الآلي في المكتبات ، بنوك المعلومات .. الخ . وهي تنشىء حالياً بنك « فارابي » للمعلومات الذي يشمل الآن ثلاث قواعد مركزية هي : صادق للتوثيق ، وصائب للاحصاءات ، وصفا للمعالجات الإدارية ، وتضاف قاعدة رابعة هي تنسعرب ، وذلك تنسيقاً لتعريب المصطلحات وتوحيدها .

وفي مجال الوراقة (الببليوغرافيا) نشطت المنظمة ، من خلال مؤتمرات وندوات ودورات ، تتصل بالتحديث والتنظيم والتشريع ، خاصة فيما يتصل بمشروع قانون الابداع العربي الموحد ، وأنتجت طائفة من الدراسات حول الموضوع ، منها : ببليوغرافيا علوم الدين الاسلامي (٦ ج + ٢ كشافات) ، الدليل الببليوغرافي للانتاج الفكري في مجال العلوم الاجتماعية ، والدليل الببليوغرافي للانتاج الفكري في مجال المعلومات اصدارات ١٩٧٨ ، ١٩٨٣ ، إلى جانب النشرة العربية للمطبوعات .

٧ ـ أما تنمية خدمات الاعلام ، فقد تعملقت أجهزة الاتصال الجماهيرية العملاقة التي ألغت الابعاد الزمانية والمكانية جعلت التزامن والتكامن الحديثين بالصورة وبالكلمة بين أطراف العالم أمراً ممكناً وواقعاً معاشاً بحيث أصبحت الكرة

الارضية قرية اليكترونية يتسامع أهلها ويتراؤ ون، وفي كل يوم يتفتح أفق جديد من آفاق الاتصال انفتاحاً دون حدود، وبخاصة بعد افتراع الفضاء ودوران الاقمار المصنعة، وفي هذا، فإن مجالات السعي متنوع وتتكاثر عالمياً، وحين نتجاوز النطاق العام للاعلام إلى مجالات اختصاصات المنظمة فيه، فإننا نرى أن الصلة بين الاعلام والتربية والثقافة والعلوم، صلة عضوية ووظيفية لاحمة، فليست مهنة التعليم إلا صورة من صور الاعلام، بل إنها تكاد تكون أقدم صورة فكرية له. وتقنيات التعليم معتمدة اعتماداً أساسياً على أصول وأدوات الاتصال، وقضايا الثقافة والعلوم هي نفسها قضايا الاعلام في أكثر من جانب من الجوانب انتاجاً وارتفاقاً. وقد أصبحت وسائل الاعلام الجماهيرية تمثل مؤسسات تعليمية موازية، ولها من القدرة والسيولة والمرونة ما ليس للمؤسسات التربوية التي لها جمهور محدد، وقوانين، ونظم وأوقات محددة ووسائل مقننة بينها يقتحم الاعلام بأدواته المتعددة وأساليبه المختلفة، واغراءاته القادرة كل مكان، يحمل قيماً وسلوكاً ومهارات لا يد لأحد في التحكم فيها... وهكذا تتحرك تنمية الاعلام والاتصال في عدة محاور منها:

تطوير البنى الاساسية للاعلام والاتصال وترشيد استخدامها، وفي هذا بذلت المنظمة جهداً في مجال الدراسات واللقاءات، واجتماعات الخبراء، وواكبت مشروع القمر الصناعي العربي، وطريقة استخدامه، واشتركت في كل الاجتماعات التي ناقشت الموضوع. وقد أنشئت لجنة قارة تنهض في وضع البرامج الثقافية والتربوية والتنموية، وبرامج التعليم عن بعد، وبرامج محو الامية وتعليم الكبار، والقطاعات الاقل حظاً من المعرفة في القرى والبوادي، وبين جماهير النساء، مع العناية بالشباب؛ ذلك إلى جانب تطوير أجهزة الاعلام العاملة.

ومن المحاور الهامة، محور تنمية وسائل الاعلام. وعقدت لذلك ندوات ولجان خبراء أفضت إلى نتائج عملية، فيما يتصل بالاعلام الريفي، وبالتكامل بين أجهزة الثقافة والاعلام، والعمل على اصدار الموسوعة الصحفية العربية، بمبادرة من الاتحاد العام للصحفيين العرب وبمشاركة معه. كذلك تم اصدار سلسلة

دراسات حول الاعلام والتنمية مترجمة عن كبار الاعلاميين العالميين بلغت سبع دراسات وهي «وسائل الإعلام والدول النامية» و«وسائل الإعلام والدول المتطورة» و « التحليل الصنفي » و « التكنولوجيا والسياسة في عصر المعلومات » و « الاعلام وتحديات التنمية » و « من قضايا البحث الاعلامي » و« من الثقة بالنفس إلى الشك في النفس » .

هذا إلى جانب تدريب العاملين في خدمات الاعلام والاتصال على مختلف المستويات في الاقطار العربية في مجالات متعددة ، في الاعلام المكتوب والمسموع والمرئي .

وهناك محور تدفق المعلومات الذي توليه المنظمة اهتماماً خاصاً للابساته السياسية والثقافية عالمياً ، واتصاله بتكوين الخيارات والقناعات والاتجاهات . وعقدت في ذلك اجتماعات كثيرة ، وأجرت دراسات وابحاثاً متعددة . ومن أبرز نشاط هذا المحور «لجنة الأليكسو» للاعلام والاتصال ، الذي يسعى لتقنين صورة الاعلام العربي في ذاته ، وفي علاقاته العالمية من حيث التلقي والارسال ، على نسق لجنة اليونسكو ، التي أصدرت تقريرها المشهور حول « عالم واحد وأصوات متعددة » .

كذلك ، فإن الصورة العربية ، في الاعلام الداخلي والخارجي ، من المحاور الرئيسية . والمنظمة تبذل في ذلك جهداً مثابراً ، مع الاجهزة العربية المعنية ، وبخاصة إدارة الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

٨ ـ أما في مجال تنمية التعاون العربي والدولي ، فإنه بقدر ما يعتبر التعاون العربي هو المحور الاساسي الذي يدور عليه ميثاق الوحدة الثقافية ودستور المنظمة ، هو أيضاً الوسيلة الكبرى التي تتجمع عندها كل الوسائل الاخرى وتتحقق بها غاياتها .

ومستويات التعاون ، ومجالاته ، وصوره ، هي القضايا التي تعنى بها المنظمة ، انطلاقاً من التعاون العربي إلى التعاون القاري والدولي ، ويشمل نشاط المنظمة فيها مجالات عديدة منها :

التعاون العربي في مجالات المعونات الفنية ، والتخطيط العربي المشترك لنشاطات المنظمة والمشاركة في تنفيذها (اللجان الاستشارية والتشكيلات التنسيقية للانشطة القطرية ، الخبراء . . . الخ .) والتعاون والتنسيق مع الامانة العامة للجامعة ومنظماتها المتخصصة ، ومع المنظمات الدولية وأجهزتها الاقليمية ، وتقديم المعونات الفنية والمادية والمنح الدراسية للمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية داخل الوطن العربي ، ومتابعة تنفيذ الالتزامات العربية في مجالات نشاط المنظمة في اطار مقررات مؤتمر القمة العربي الافريقي ، وتعزيز أركان التعاون العربي الافريقي وتوسيع آفاقه ، والحوار العربي الأوربي والتعاون العربي الدولي في نطاق مؤتمر تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في البلاد العربية (كاستعرب) وتقديم المعونة الفنية والمادية لاقسام الدراسات العربية الاسلامية في الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الثقافية المعنية في خارج الوطن العربي وتقوية الصلات وتبادل الخبرات مع اتحادات الجامعات والمؤسسات العلمية والفكرية في الخارج وتقديم المنح الدراسية في الجامعات العربية ، وتقديم المعونة الفنية العربية والدعم الثقافي للمؤسسات المهنية والعلمية للعرب المغتربين وتقديم العون الفني للمنظمات والروابط الطلابية في الخارج واسترجاع الممتلكات الثقافية العربية المستلبة أو النادرة في خارج الوطن العربي أو استنساخها .

ثالثاً ـ اهتمامات داخل الاهتمامات :

للمنظمة إلى جانب أهدافها المنصوص عليها في دستورها ، والتي تقوم عليها وتطورها ، اهتمامات توليها عناية خاصة ، ومن ذلك قضية فلسطين شعباً وحضارة وقضية ؛ وتعتز المنظمة ، بأنها أول مؤسسة عربية ، قبلت فيها فلسطين عضواً كاملاً ، في أول مؤتمر عام عقد لتكوين المنظمة عام ١٩٧٠ ، وقد انشىء قسم خاص للقضايا الفلسطينية ، وأسهمت المنظمة في إنشاء عدد من المؤسسات الثقافية والتربوية الفلسطينية . وعنيت بالتعليم في الأراضي المحتلة ، وبالمنح الدراسية المستحقة للطلاب الفلسطينيين . مما تضمنه كتاب « فلسطين الثورة والثقافة » ، الذي يشمل عرضاً وافياً ، لأوجه نشاط المنظمة في هذا المجال .

كذلك فإن اهتماماً مكثفاً ، يعطى للقضايا والعلاقات الافريقية ؛ فأفريقيا

هي حزام الامن الثقافي العربي إلى جانب أنها جزء من الوطن العربي ؛ وهي ذات رحم ثقافية وروحية بالامة العربية ؛ وارتباطاً بها ارتباط مصيري ، لابد أن يرتكز على الانسان الافريقي ، الذي يزيد عطاؤه مع الزمن .

كذلك ، فإن نشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية من القضايا التي تعنى بها المنظمة ، وأنشأت لها جهازاً قادراً ، استطاع أن يقيم علاقات مع أركان العالم الأربعة في وقت وجيز. ويدخل في هذا الاطار ، الاهتمات الاسلامية عقيدة وثقافة ؛ ويقيم ذلك الجهاز علاقات وثيقة مع المؤسسات الثقافية والتربوية الافريقية الحكومية وغير الحكومية ؛ وقدمت مكتبات نمطية ، تتألف كل مكتبة من مائة وعشرين عنواناً لعدد من الجامعات الافريقية ، كما تقدم منحاً متعددة للطلبة الافريقين في الجامعات والمعاهد العربية العليا ، ولها خبراء في عدد من الدول الافريقية ، وفي اطار مشروع المسح الثقافي لافريقيا ، أتمت مسحاً لكينيا ، وأخرى لنيجيريا ، وتعمل الآن عن نشاط مماثل بالنسبة للسنغال ومالي والنيجر . وللمنظمة مكتب اقليمي في شرق افريقيا مقره مقديشو، يشرف على هذه الانشطة ، وفي الوقت نفسه تعمل المنظمة مع الامانة العامة ومنظمة الوحدة الافريقية لانشاء المعهد العربي الافريقي .

رابعاً ـ من انجازات المنظمة :

هذا العرض لا يهدف ، ولا يستطيع إذا أراد ، أن يقدم السعي اليومي ، لنشاط منظمة ذات حضور عضوي ووظيفي على الساحة العربية والدولية ؛ ولكننا بحسبنا هنا الاشارة إلى بعض أنشطة المنظمة في صور احصائية .

ففي مجال اللقاءات على مختلف المستويات الوزارية ،والرسمية والفنية ، التي تمت منذ انشاء إدارةالثقافة في الامانة العامة عام ١٩٤٥ حتى الآن ، بلغ عددها مائتين وسبعة وخمسين لقاء ، منها مائة واثنا عشر اجتماعاً في قطاع التربية ، ومائة وأربعة اجتماعات في قطاع الثقافة ، وواحد وثلاثون في قطاع العلوم ، وعشرة اجتماعات في مجال التوثيق .

وهـذه هي اللقـاءات التي دعت إليهـا المنـظمـة في مـوضـوعـات محـددة وفي مستويات معينة ، أما اسهـامها واستجـابتها للمشـاركة ، فهي تكـاد تتمثل في كـل اجتماع ذي علاقة بنشاطها في المنظمة العربية ، وفي خارجها في كثير من الاحيان .

وفي مجال المطبوعات ، فقد أصدرت في أجهزتها المتخصصة المختلفة أكثر من ألف عنـوان ، وهي تصـدر سبـع عشـرة مجلة ونشـرة ، متخصصـة عن أجهـزتهـا المختلفة ، وقد أنشأت المنظمـة أخيراً وحـدة لتوزيـع مطبـوعاتهـا التي كانت تهـدى للجهـات الرسميـة ، وشبه الـرسمية ، وعـلى المؤسسات والمنـظمـات والاتحـادات القومية ممـا قلل من ذيوعهـا ، ومن الانتفاع بهـا ، على مستـوى الجماهـير والمثقفين العرب .

خامساً ـ خاتمة :

لعل فيما عـرض من أوجه النشـاط ، ما يبـرز الجهـد القـومي ، الذي تبـذله الجامعة العربية في مجال الثقافة ، مناط الوحدة والهوية العربية ، عن طريق وكالاتها المتخصصة منفردة ، ومتعاونة مع الامانة العامـة للجامعـة وبخاصـة مع الصنـدوق العربي للمعونـة الفنية للدول العـربية والافـريقية في مجـال التعليم ، ومع شقيقـاتها المنظمات العربية المتخصصة ، وهي سعي نافع وحتمي ، تقدمه الجامعة العربيـة ، لامتها تحقيقاً لوجودها القومي والعالمي ، في معاصرة رشيدة .

قضايا نشر اللغَة العربيةَ
والثقافة العَربية الإسلامية في الخَارج

١ ـ مـدخـل :

١ ـ ١ ـ لعل اللغة تكون (*) أهم الإختراعات الإجتماعية التي تميز بها الإنسان ، فيما تميز به ، عن الأحياء التي تقاسمه الوجود على هذا الكوكب ، فقد كانت وسيلته إلى كل ما أنجزه من تراث ، وأبدعه ويبدعه من حضارة ، وبها تمايزت المجتمعات البشرية وتعارفت ، وأن الأمم والشعوب التاريخية والمعاصرة ، ترجع في تكوينها إلى رابطة اللغة .

١ ـ ٢ ـ وإن وظيفة اللّغات تتعاظم يوماً بعد يوم ، مع التقدم البشري ، وفي الحضارة المعاصرة ، حضارة الثورة العلمية والتكنولوجية ، حضارة الإتصال والمواصلات ، يفوت دور اللغة ، كلّ دور جوهري كان لها ، على خطر ذلك الدور في التاريخ ، فالكلمة الآن أكثر سيولة ، وأبعد مساراً ، وأوحى حركة ، عن طريق المواصلات الإلكترونية عبر الفضاء . . فهي تلف أقطار الأرض في أقل وحدات الزمن حساباً .

١ ـ ٣ ـ واللغة ، بعد ذلك ، ليست رموزاً ، ولا مواضعات فنية وحسب ، ولكنها إلى جانب ذلك ، وفي الأساس ، منهج فكر ، وطريقة نظر ، وأسلوب

(*) قدمت هذه الدراسة في الاجتماع التأسيسي لتخطيط التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية الذي التأم بتونس (١٠ ـ ١٢ / ١١ / ١٩٨١) .

تصور ، هي رؤية متكاملة تمدها خبرة حضارية متفردة ويرفدها تكوين نفسي مميز .

فالذي يتكلم لغة ، هو في واقع الأمر ، يفكر بها ، فهي تحمل في كيانها تجارب أهلها وخبرتهم . وحكمتهم ، وبصيرتهم وفلسفتهم . . .

١ ـ ٤ ـ واللغات ، كظواهر اجتماعية تنمو وتزدهر ، وتضعف وتضمحل ، يعتريها ما يعتري الأحياء ، فهناك لغات سادت العالم في فترات معينة ، وامتدت خارج منابتها ، لأنها كانت وعاء لقيم دينية أو فكرية أو فنية ، أو رمزاً لسلطان سياسي ، أو لقدرة حربية ، أو لنفوذ اقتصادي ، أو لتعامل تجاري . . ثم تنحسر بانحسار العوامل التي أعانت على ذلك وتعقبها لغات أخرى تتهيأ لها ظروف الذيوع والإنتشار ، وكل ذلك تعاقب في التاريخ ، وفي التاريخ المعاصر ، نلمس ذلك يتحرك تحت بصرنا كل يوم ، من تعاقب مكانة اللغات العالمية الحديثة ، ونشهد الصراع بينها ، في سبيل السيادة والإمتداد خارج نطاقها الإجتماعي .

وإذا كانت اللغات تنتشر وتنحسر ، وتخضع لعوامل المد والجزر باعتبارها مظهراً حضارياً لأهلها ، ومقياساً لتقدمهم ، فإنها في ذاتها تنمو داخلياً ، وتضمر أيضاً ، فهناك كلمات وتعابير تموت وتندثر ، وتتأبد ، وكلمات وتعابير أخرى تتخلق ، وأخرى تنشط ، وثالثة تستأنس ، وتستجلب وقد يحدث ذلك في تراكيبها ، وذلك لما يكون من أثر الإلتحام والتفاعل مع اللغات الأخرى . . .

وهذه الظاهرة مرتبطة إلى حد كبير ، بموقف اللغة نفسها من الإنتشار والإنحسار ، فهي تنمو داخلياً ، كلما اتسع نطاقها وكثرت علاقاتها وفاء للحاجات الجديدة ، وتفاعلاً مع الوظائف المستحدثة ، وتركد حين يضيق مجالها وتقل علاقاتها ، وهذا يعني أن نمو اللغات مرتبط إلى حد كبير ، بحجم انتشارها ، وبتنوع الحاجات التي تدعو إلى الوفاء بها ، وبتعدد شبكة علاقاتها .

١ ـ ٥ ـ على أن هناك ظروفاً مختلفة هي التي تعين على نشر اللغات ، ومنها ما هو روحي ، أو سياسي أو اقتصادي ، ويشهد هذا العصر ، سيادة لغات أجنبية ، وهي سيادة مرتبطة بأوضاع دول تلك اللغات ، وقدرتها ونفوذها ، وقد

اتخذت تلك الدول ، كل الوسائل الممكنة ، لنشر لغاتها واستخدمت كل الأساليب التربوية ، والثقافية والإعلامية ، وإن ما تنفقه هي الآن ، أقل بكثير مما ينفقه الآخرون لتعلم تلك اللغات التي قضت في كثير من البلاد على لغاتها الوطنية أو كادت . وإن المثل الواضح لذلك ، هو الأمريكتان وكندا ، في عهد الإستعمار الأول ، أما في العهد الإستعماري الجديد في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وبخاصة في أفريقيا ، فإن الدول الإستعمارية عمدت إلى نشر لغاتها عن طريق المدارس التبشيرية أساساً ، والتي كان يشترط عليها لمباشرة نشاطها الديني ، أن تباشر التعليم بلغة الدولة المستعمرة ، أو عن طريق المدارس المدنية التي كانت تنشئها هي ، في البلد المستعمر ، وقد ظل انتشارَ تلك اللغات محدوداً لقلة عدد المدارس ، فكان لا يتقنها إلا المتعلمون . ولمّا تحررت تلك البلاد ، أصبح التعليم ، باعتباره مناط الحراك الإجتماعي ، والقدرة على المشاركة في الحياة ، حقاً مقرراً لكل مواطن ، وكثر الطلب على التعليم ، وتضاعفت أعداد المدارس عشرات المرات . وظلت اللغة الأجنبية هي لغة التعليم ، فأصبح الأفريقيون ينفقون من قليل ما لديهم أكثره على تعليم اللغات الأجنبية ، وظل ما يقدمه المستعمر القديم ، معونة رمزية في المجال الفني .

١ ـ ٦ ـ واللغة العربية ، هي بين اللغات لغة عقيدة ، ولغة حضارة ، ولغة رسالة حية وخالدة هي القرآن الكريم المتعبّد بكلماته وهي وعاء العقيدة الإسلامية مدى الدهر ، ثم هي أداة الفكر العلمي في أزهى عصور النهضة البشرية ، فكانت لغة العلماء في العالم المتحضر كله على مدى قرون ، ولغة الثقافة الخصبة المتنوعة ، والفن الإنساني المبدع ، ذلك الذي يتمثل في هذا التراث الضخم من الإنتاج الأدبي ، الذي لم يكد يتيسر لأمة من الأمم في تراثها لا كمّاً ولا نوعاً ولا تنوعاً .

وقد أعانت اللغة العربية على هذه المكانة التاريخية الرفيعة في تاريخ الفكر الإنساني قدرتها على استيعاب المنجزات الحضارية وعلى الإستجابة للحاجات الإجتماعية المتنوعة ، وذلك لخصائصها النوعية ولعبقريتها الذاتية ، ومن هنا فقد نشأت اللغة العربية ، لغة علمية بحكم بنائها العضوي ، وبحكم مسؤوليتها الوظيفية ، وما أدته وتؤدية للعالم من رسالة مستمرة .

١ ـ ٧ ـ واللغة العربية بعد ذلك ، ليست لغة أمة معينة ، هي الأمة العربية ، ولكنها إلى جانب ذلك ، لغة العالم الإسلامي كله ، فهي لغة العبادة الدينية اليومية لكل المسلمين ، يؤدون بها شعائرهم حيث كانوا ، وهكذا أصبحت اللغة العربية منذ قرون لغة قومية في آسيا ، وفي أفريقيا وحيث كان ويكون مجتمع إسلامي .

١ ـ ٨ ـ هذا ولقد استطاعت اللغة العربية أن تمد اللغات الإسلامية بحيوية كبيرة ، في تفاعلها معها ، فأخذت وأعطت ، وإن أثر هذا اللقاء الثقافي التاريخي ظل قائماً في الميراث الفكري لتلك اللغات الإسلامية التي استعارت كلها الحرف العربي للتدوين ، فهناك آلاف المخطوطات النادرة في مكتبات العالم ، وفي المكتبات الخاصة ، مكتوبة بالحرف العربي في مختلف تلك اللغات : ذلك إلى أن الكلمات العربية والتعابير الإسلامية العربية ، تمثل نسبة صالحة في كيان كل اللغات الإسلامية ، على أن اللغة العربية نفسها استفادت هي بدورها من هذا اللقاء في محصولها اللغوي ، فعبرت واستعارت واستوعبت كثيراً من المفردات والمفاهيم من تلك اللغات مما يعبر عن تعايش لغوي نافع ، وتفاعل ثقافي وفكري منتج .

١ ـ ٩ ـ وإن نشر اللّغة العربية ، وتعليمها ، هو عمل متصل بالمسؤولية الدينية عوناً للمسلمين على إداء شعائرهم ، وهو أيضاً عمل قومي مندوب إليه ، في كل أبعاده العلمية والثقافية والسياسية ، ثم هو التزام حضاري لتمكين الأمة العربية من الإسهام في الحضارة المعاصرة ، وفي استيعابها ، والمشاركة في صنعها وتطويرها .

هذا وقد ظلت اللغات هي التعبير الحضاري عن عطاء الأمم ، وعن مكانتها التاريخية وعن تقدمها الفكري ، وهي في هذا العصر ، أكثر من أي عصر مضى في الزمن ؛ أكثر تعبيراً عنها ، وإن سباق الدول الكبرى في نشر لغاتها ، اليوم بمختلف الوسائل ، وما تستهدف إليه من وراء ذلك ، من مقاصد سياسية ، واقتصادية وثقافية وتجارية واجتماعية ، وما تبذل في سبيل ذلك من جهود ، وما تتوصل إليه من أساليب ، أصبح جزءاً عضوياً من كيان تلك الدول ، وخطة ثابتة في استراتيجياتها العامة قومياً وعالمياً .

١ - ١٠ - هذا إلى أن نشر اللغة ، أي لغة ، لا يقتصر أثره على تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة وحدها ، باعتباره امتداداً للسيادة الثقافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، ولكنه يحقق أمراً آخر على جانب من الأهمية ، وهو تنمية اللغة نفسها وإخصاب ثقافتها وإغنائها ، ومدها بأسباب الحياة المتجددة ، وتطوير الدراسات المتصلة بتعليمها وتعلمها ، وتعميق البحوث اللغوية البنوية والشكلية ، واستقصاء العلاقات اللغوية والثقافية بينها وبين اللغات الأخرى ، وتشجيع الدراسات التقابلية ، وتنشيط تأليف المعاجم المختلفة الاغراض والمستويات في اللغة العربية واللغات الاخرى. . . وهكذا فإن عملية نشر اللغة تثير قضايا ، وتفتح آفاقاً جديدة ، وتكشف عن مشكلات جديدة ، والتصدي لها بالمعالجة يشكل في حد ذاته عملاً من أعمال تنمية اللغة والثقافة .

ومن هنا ، فإننا نتعرض هنا للقضايا التي تكتنف نشر اللغة العربية في الخارج ، وبخاصة وإن بعض هذه القضايا تعرض لأول مرة في إطار السعي العربي ، في نشر اللغة العربية ، وفاء بالواجبات الروحية والتزاماً بالمسؤوليات القومية ، وإسهاماً في المسيرة الحضارية ، ومشاركة في تعميق التعاون الدولي ، والتفاهم العالمي حول قضايا الإنسانية المشتركة .

٢ - قضايا نشر اللغة العربية :

هنالك قضيتان تتصدران هذا السعي ، كما تتصدران كل عمل قومي كبير متعدد العلاقات يواجه متغيرات ليس أمرها جميعاً يمكن التحكم فيه وقد يقع بعضها خارج التوقعات ، وهما قضية الإستراتيجية وهي تتضمن الأهداف الرئيسية ، والأهداف الفرعية والبدائل الممكنة لها جمياً ، ثم قضية وسائل تحقيق هذه الأهداف وأساليبها ، وما يتصل بها من شؤون تنظيمية وتشريعية ، وإدارية ، ومالية ، وتمويلية . ومن أمور فنية متصلة بطبيعة النشاط . . .

وفي مجال مثل مجال نشر اللغة العربية في الخارج ، في سياق العلاقات الدولية شديدة التعقيد ، وفي ظروف الأمة العربية التي تحتاج في كثير من مرافقها القومية

إلى مزيد من التنسيق ، وفي إطار المستحدثات التكنولوجية المتسارعة والمتعاظمة في وسائل الإتصال ، فإن عملاً قومياً وعملياً كبيراً مثل نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية ، وهو في صورته الجماعية عمل فريد غير مسبوق إليه ، وإن ظل هما قومياً وحلماً فكرياً إن عملاً كهذا يتطلب جهداً خلاقاً ، واستفادة مستوعبة للتجارب القائمة لمن سبقوا في هذا الميدان ، حتى نبني خبرتنا القائمة لمن سبقوا في هذا الميدان ، حتى نبني خبراتنا الخاصة ، ونستنبط أسلوبنا المميز . . .

٣ ـ استراتيجية نشر اللغة والثقافة العربية الإسلامية:

واللغة العربية تنفرد بين اللغات جميعاً ، بأنها اللغة التي خلقت لتكون لغة عالمية ، وإنّها اللغة التي خرجت على الناس ، في صورتها الحضارية ، وهي تحمل في ذاتها حجة انتشارها ، ووثيقة بقائها ، وتنطوي انطواء عضوياً على الذيوع والخلود ، فاللغة العربية تضمنت ذاتياً استراتيجية نشرها ، وخطة ذيوعها ، وهذه الإستراتيجية ، أو الخطة تتمثل في القرآن الكريم ، كتاب الإسلام ، الذي لا يعبد مسلم الله إلا به ، وحيث يكون هناك حضور للإسلام ، يكون هناك حضور للغة العربية ، وهذا ما يفسر ذلك المد المعجز للغة العربية الذي غطى العالم المتحضر ، كله في زمن قياسي في ظل الدعوة الإسلامية التي عبرت البحار ، واجتازت الصحراوات ، في عصر كانت المواصلات فيه بدائية ووسائل الإتصال تعتمد على الأسلوب الشخصي المباشر ، وانشأت حضارة نقلت البشرية كلها ، إلى آفاق جديدة ، في مسيرتها التاريخية . حضارة قامت على الفكر الإسلامي واللغة العربية .

وإذا كانت استراتيجية نشر اللغة العربية قائمة في ذاتها ، وأنها استطاعت بفضل ذلك أن تقاوم الهجمات الشرسة التي شنت عليها من كل جانب ، وأن تستمر حية تواصل عطاءها ، حتى أصبحت مرة أخرى إحدى اللغات العالمية في المحافل الدولية ، وأصبحت لغة قادرة على استيعاب المكتشفات العلمية والتكنولوجية ، والتعبير عنها ، مواصلة لدورها التاريخي الذي كان لها ، إذا كان ذلك كذلك ، فإنّ المقتضيات الجديدة لحياة الأمة العربية ، ورسالتها الروحية

ودورها العالمي كقومية وكحضارة ، تواجه تحديات ومشكلات ، هي جزء من طبيعة العصر ، وثمن اجتماعي للتعامل مع الحضارة المعاصرة ولتطويرها وللتكامل معها ، والإسهام فيها ، وتجاوزها ، في البحث عن صياغة تتحقق بها قدرتنا وتتأكد شخصيتنا ، وتتأصل هويتنا ، فإن تلك المقتضيات تفرض على الأمة العربية مسؤولية قومية ملزمة نحو لغتها وثقافتها .

ومن هنا كان على هذا الجيل العربي الإسلامي ، في إطار يقظته ونهضته ، وطموحه في إحياء قيمه والحفاظ عليها وفي استشرافه للمستقبل ، إنطلاقاً من حقائق الحاضر وامكاناته واحتمالاته ومعاناته ، أن يستنفر كل طاقاته ، ويجمع كل قدراته ، في خدمة هذا الهدف الكبير . . .

وإنه يأتي في مقدمة ذلك كلّه ، اللغة العربية ، والثقافة العربية الإسلامية ، التي هي مرتكز الشخصية العربية ، ومناط هويتها الحضارية ، فكان حقاً أن تكون هي نقطة البدء في هذا التحرك ، وأن تكون سبيل العرب إلى العالم ، ورسولهم إليه ، كما كان ذلك أبداً هو شأن الحضارة العربية على مدى التاريخ ، فهي حضارة قيم وفكر وعلم . . .

وفي هذا الإطار ، فإن التفكير في إستراتيجية ، أو خطة قومية ، لنشر اللغة العربية ، والثقافة العربية الإسلامية ، يثير عدة قضايا ، لا بد من معالجتها ، وخاصة أن هذا النشاط جديد ، في حجمه ووسائله ، وليست هناك خبرات ذاتية قريبة تسنده أو تعتمد عليه كما سبق في ذلك قول .

٢ - ٤ - قضايا حول الأهداف :

يمكن أن تدور حول قضايا الأهداف ومناقشتها ، وهذه الأهداف ، يمكن في إطار الخطة أن تصنف في ثلاثة محاور أساسية ، وهي في تصورنا ، محور الإلتزام العقيدي والروحي ، ومحور الإلتزام الحضاري ، ومحور الإلتزام القومي .

٤ - ١ - وهنا ينبغي أن نشير إلى ظاهرة عامة متصلة بكل أهداف المحاور ،

وهي ظاهرة التقبل الإيجابي من المجتمعات الخارجية لهذه الأهداف ، فهناك طلب خارجي كبير على تعلم اللغة العربية ، في كل المجالات المستهدفة من الخطة . ففيما يتصل بمحور الإلتزام العقيدي والروحي ، الذي تقع مسؤوليته على المسلمين من العرب ، وإن الأمر فيه يتصل بتمكين المسلمين من غير العرب من تعلم اللغة العربية بما يصلهم بالمصادر الأولى للإسلام والتي تتمثل أساساً في كتاب الله وسنة رسوله الكريم ، ثم من آثار أئمة الإسلام وعلمائه ، ووعاء ذلك كله هو اللغة العربية ، وفي هذا الأمر إغناء للثقافة العربية نفسها ، بما تستقبل من عطاء جديد ومتنوع ، وذلك على نحو ما استقبلت واستوعبت وأخذت وأعطت في تاريخها الزاخر الخصيب .

٤ ـ ٢ ـ وهنا قضية هامة ، بين قضايا أخرى جانبية كثيرة ، هي تلك الظاهرة القائمة في هذا المجال ، في افريقيا في إطار الدعوة الإسلامية ، إن جماعة إسلامية ، تمارس التبشير بالإسلام ، على نمط أسلوب الكنائس المسيحية من حيث ارتباط السعي الديني بالخدمات الإجتماعية ، من برامج تعليمية وصحية واقتصادية وهذا أسلوب في الدعوة نافع ، ولهذه الجماعة نشاط واسع ، وقد وجدت عوناً كبيراً من الإدارات الإستعمارية ، وأنشأت مؤسسات قومية ونافعة ، ولكن الخطر يكمن في أنها تفعل بين اللغة العربية والدين الإسلامي فعلاً بيناً ، وتدعو إلى الإسلام . من خلال اللغة الإنجليزية ، وبها ، وحجتها في ذلك أن الإسلام كما هو الحال بالنسبة للمسيحية ، يمكن أن ينشر بأي لغة ، وهذا يوضح إلى أي حد بلغت محاربة الأوروبيين للغة العربية ، حتى أنهم فضلوا أن يسمحوا بالتبشير الإسلامي ومنافسة المسيحيين ، ولكن بلغتهم ، وليس بالعربية وهذا في حد ذاته دليل على إدراكهم العميق لحقيقة الصلة بين الإسلام واللغة العربية ، وإن إسلاماً كهذا الذي يقوم على غير القرآن والعربية ، إنما هو إسلام يسهل النفوذ إليه ، واقتلاعه .

٤ ـ ٣ ـ كذلك ، فإن من القضايا المتصلة بهذا الهدف ضرورة الإبتعاد به عن الخلافات المذهبية ، في الإسلام ، وعن الصراعات العقائدية مع الديانات الأخرى ، بحيث يتجه النشاط اتجاهاً إيجابياً لتحقيق الهدف المنشود من خدمة المجتمع الإسلامي غير العربي وخدمة الفكر الإسلامي ، عن طريق اللغة العربية

وثقافتها وبتيسيرهما وتقديمها ، في صورة علمية للمجتمعات الإسلامية في خارج الوطن العربي .

٤ ـ ٤ ـ وننتقل إلى هدف أساسي آخر من أهداف اللغة العربية ، وهو الإلتزام الحضاري لنشر اللغة العربية ، وهو ينطوي على أهداف دعم مكانة اللّغة العربية عالمياً كلغة من اللغات الرسمية في المحافل الدولية . وعلى إرساء دعائم الحوار اللغوي الثقافي مع لغات العالم وثقافاتها بما يتيح التعريف بالعربية وبعطائها الفكري ، من خلال التعاون الدولي ، وتبادل الخبرات ، عن طريق قنوات الإتصال المقننة التي تيسر نشر اللغة والثقافة العربيتين ، وينطوي كذلك على هدف تحقيق تحديث اللغة العربية ، وتأكيد علميتها ، وتصعيد قابليتها على التعبير عن المكتشفات العلمية ، والاختراعات الفكرية ، والتطبيقات التكنولوجية ، مصطلحات ومفاهيم .

٤ ـ ٥ ـ ونحن نلتقي في هذه الدائرة ، دائرة الإلتزام الحضاري وهو هدف علمية اللغة العربية وثقافتها ، وهدف سيولتها وتفاعلها مع الثقافات واللغات العالمية ، وهدف تحديث اللغة ، وتطويعها لأداء مسؤوليات العصر العلمية والتكنولوجية ، بتلك الظاهرة الإيجابية من التقبل والتي تبدو في الإلتزام العقيدي والروحي في نشر اللغة العربية ، والتي تتمثل هنا ، في طلب المجتمع الدولي ، لتعلم العربية ، فمنظمة الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، والتي تعتبر اللغة العربية لغة رسمية فيها ، وفي كثير منها ، لغة عمل ، على اتصال مباشر مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتتعاون معها في إعداد المترجمين العرب وتدريبهم ، وفي ترجمة المصطلحات في مختلف مجالات تخصص تلك الهيئات والأمر نفسه ، فيما يتصل بأقسام الدراسات العربية والإسلامية في جامعات العالم ، وفي المعاهد ومراكز البحوث الخاصة بالحضارة العربية والإسلامية ودور النشر العالمية ، فكلها تقيم علاقات ، وتدعو إلى التعاون ، وتطلب العون من الدول العربية ومن المؤسسات القومية والإسلامية . وكذلك فإن الحاجة إلى تحديث اللغة العربية وعصرنتها ، وإدماجها في الحياة العلمية والتكنولوجية والتنظيمية المعاصرة ، هي حاجة مزدوجة ، وطلب المجتمع العالمي عليها كبير ، ذلك أن القوة الشرائية العربية

الكبيرة ، سوق نافقة لاستيراد التكنولوجيا في صورها المختلفة إلى جانب عدد حجم التجارة الخارجية العربية ، كل ذلك يجعل الإقبال على تعلم العربية واستعمالها ، ضرورة اقتصادية ، وحافزاً شخصياً ، ويتمثل ذلك ، في الإقبال الجماعي على تعلم العربية ، ويتلقى معهد الخرطوم الدولي للغة العربية مئات من الرسائل الجادة من الهيئات والأفراد الأجانب ، يطلبون المواد التعليمية ، ويسترشدون عن أفضل الطرق لتعلم العربية .

٤ ـ ٦ ـ وإذا كانت هذه الأهداف تجد هـذه الإستجابـة ، وهي من العوامل المواتية ، والمؤدية إلى إنجاحها ، فإنه ينبغي أنْ تكون هناك منهجية موحدة ، لتناول هذا الأمر ، وهذا أمر ينطبق بطبيعته على كل النشاط المتصل بنشر اللغـة العربيـة ، وأن تكون هناك أيضاً مركزية قومية ، تخطط له ، وتنسق الجهود العربية المبذولـة في سبيله ، وذلك حتى يتوفر لهذه الأهداف الضمانات العلمية والعملية التي تكفل لها التحقيق والنمو . . .

والقضايا التي تثار في هذا الميدان كثيرة ، فيما يتصل بمجالات السعي ، وصوره ، وتنظيمه مما سوف يعرض في مقاطع أخرى من هذا العرض .

٤ ـ ٧ ـ ويأتي بعد الإلتزام العقيدي والروحي ، والإلتزام الحضاري ، الإلتزام القومي ، في نشر اللغة العربية ، وهذا الهدف يتصل مباشرة بحق العرب في المهاجر ، وواجب الأمة العربية نحوهم ، فيما يتصل بحقوق انتمائهم ، إلى أمتهم ، وإلى ثقافتها ، بما يحفظ لهم شخصيتهم الحضارية ويمسك عليهم مقومات قوميتهم ، وبخاصة فيما يتصل بأبنائهم الذين يولدون في تلك المهاجر ، والذين يتعرضون للإغتراب الفكري والروحي ، وللانبتات القومي .

وهذا الهدف ، ينطوي على عدد من القضايا المتصلة بموضوعاته من حيث مواقع تلك المهاجر ، ومن حيث أوضاع المهاجرين أنفسهم ، ومن حيث أعدادهم ، وقد تمتد خدمات هذا الهدف من إنشاء الإتحادات والمنظمات ، وإلى إنشاء صحف ، ودور نشر إلخ . . وينطوي كل ذلك على مسائل تنظيمية ، وقانونية ، وفنية . . .

وإذا ألمحنا في إشارات ، إلى بعض القضايا ، المتصلة بالأهداف ، فإن إشارات مماثلة ينبغي أن يكون فيما يتصل بالوسائل والأساليب التنظيمية .

٥ ـ الوسائل والأساليب :

وفي هذا النطاق ، تعرض قضايا الممارسة والحركة ، وما يقتضيانه من أدوات تنظيمية وفنية وتمويلية ، تكفل لهذا العمل الجليل الإنطلاق والنمو والإستمرار ، وهي أدوات تتغير وتتطور في إطار الزمان والمكان ، وفقاً للظروف المختلفة المحيطة بالعمل في مختلف المستويات .

٥ ـ ١ ـ وتأتي قضية التشريع والتقنين ، في وقت مبكر ، في مرحلة التنفيذ ، فلا بد أن يحاط مثل هذا العمل بالضمانات التي تيسر له الشرعية والإستمرار ، فإلى جانب وثائق إنشائه المتصلة بهيكله التنظيمي والإداري والفني ، لا بد أن يكون هناك من الحوافز والضوابط ما يحدد وضعه في البلاد العربية ، كنشاط قومي له صفة عالمية ، لتقنين أوجه العون فيه ، والتمكين له ، سواء على المستوى الوطني أو المستوى العالمي ، فمثلاً ، تحدد الجهة أو الجهات التي تتعاون معه حالياً ، وتختص بنشاطه ومتابعته ، كما تحدد كذلك أوجه ذلك العون ، ومقداره ونوعه . . . إلخ ، ومن ناحية أخرى ، على النطاق الدولي ، قد يدخل هذا الباب اهتمام الدول العربية ، بالنص في اتفاقياتها مع البلاد الأخرى ، قضية تعليم العربية في مؤسساتها ، وتسهيل أعمال مؤسسات تنمية الثقافة العربية في الخارج وأجهزتها من العمل فيها ، ذلك أن بعض الدول تحدد عن طريق القانون ، اللغات التي تدرس في مدارسها ، كذلك فإن إنشاء مدارس أجنبية يستدعي أوضاعاً قانونية معينة . . . وسوف يحتاج هذا العمل ، وهو يباشر نشاطه أساساً في بلاد غير عربية ، إلى توفير المناخ التشريعي والتنظيمي لما يقوم له .

٥ ـ ٢ ـ أما من حيث التنظيم الفني والإداري ، فإن الأمر كله يبدأ بالوجود الميداني المؤثر ، على نطاق العالم ، وهذا الوجود ، سوف يكون ، بالضرورة ، وجوداً متدرجاً ، على سلم من الأولويات ، يقوم على معايير منها :

المعيار الأول : هو ترتيب الحاجات ، وقد أعطيت الأولوية في الجامعة العربية ، وهي في أصولها الحضارية ، ومسيرها السياسي ، مرتبطة بالأمة العربية مثل جمهوريات الصومال وجيبوتي ، وجنوبي موريتانيا والسودان ، وكل الأمة العربية ومؤسساتها المعنية ، مدعوة إلى مباشرة عمليات التعريب الكامل فيها ، على المستوى التعليمي ، وعلى المستوى الجماهيري ، وقد يدخل في هذا النطاق ، مد العون إلى الدول العربية ، التي تحتاج في نظمها إلى التعريب ، وبخاصة في مراحل التعليم العام ، نتيجة لظروف تاريخية خلفها الإستعمار الأوروبي ، وهو أمر يسير ، يتصل بالعون في مجال المناهج التعليمية ، والكتب المدرسية ، وإعداد المعلمين وتدريبهم .

والمعيار الثاني في سلم الأولويات في الوجود الميداني ، يعتمد على الكثافة السكانية الإسلامية ، في البلاد غير العربية ، وهي بلاد لها أوضاع خاصة ، وقاعدة كبيرة وجوهرية ، في مجال تقبل اللغة العربية ، والثقافة العربية الإسلامية ، وتتمثل تلك القاعدة في قيام آلاف المكاتب القرآنية ، يختلف إليها الأطفال بنين وبنات في السنوات الأولى من حياتهم لحفظ القرآن الكريم كله ، أو آيات منه ، وفيها يتعلمون الحرف العربي والكتابة العربية القرآنية .

أما المعيار الثالث ، فهو الخدمة القومية ، للجاليات العربية ، في مهاجرها المختلفة ، فهناك الملايين من العرب ، ينبثون في العالم ويتركزون في مناطق معينة بأعداد كبيرة ، وبخاصة في البلاد الأوروبية ، وكثير منهم من العمال ، إلى جانب المثقفين والفنيين ، كما أن هناك جاليات كبيرة من العرب ، يعيشون في أفريقيا ، وبخاصة في غربها . وفي أمريكا وكندا عدد كبير من العرب ، وبخاصة المثقفين والعلماء والمهنيين .

أما في أمريكا الجنوبية ، فالمهاجرون العرب كثرة مؤثرة ، وهم أجيال متعاقبة ، ومنهم من يقوم بأدوار قيادية رئيسية في تلك المجتمعات في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية .

لهؤلاء جميعاً حاجات في أبنائهم الذين يولدون هناك ، وتنقطع الصلة بينهم

وبين حضارتهم ولغتهم ، وهذه هي المشكلة الأولى ، لأنها قضية المستقبل ، ولهم إلى جانب ذلك ، حاجات أخرى ، هي رعاية نشاطهم فهناك مهاجرون يصدرون صحفاً ويقومون بأعمال فكرية وأدبية عربية ، في حاجة إلى التأييد والمساندة والرعاية . . .

والمعيار الرابع هو ، التبادل الحضاري ، علمياً وثقافياً مع العالم الخارجي ، وهو تبادل قائم حتى الآن ، من جانب واحد ، فالأمة العربية ، تتلقى الحضارة المعاصرة وأدواتها ، بما في ذلك اللغات الأجنبية والأفكار الأجنبية ، في الصور المختلفة ، في النظم التعليمية ، والثقافية والفنية ، ليس عن طريق المدارس الأوروبية ، ولا عن طريق المؤسسات التعليمية والثقافية الأوروبية ، ولا عن طريق القنوات الاعلامية القادرة له ، في الكتب والصحافة ، والاذاعات المسموعة والمرئية ، والسينما ، ولا عن طريق النشاط التجاري والمالي ، فحسب ولكن عن طريق المؤسسات التربوية والثقافية العربية أيضاً وذلك دون أن يكون هناك إرسال ثقافي أو فكري عربي ، أو جهد قومي منظم يقدم الحضارة العربية ، ويعرض القضايا العربية المعاصرة ، ويعدل الصورة المشوهة التي تقدمها أجهزة الإعلام العالمية عن العرب ، كما يشاؤون ، وهو أمر لا تستطيع الجهود الفردية ، ولا السعي العربي المتفرق من الدول العربية أن تتصدى لكثافتها وتواترها وتأثيرها اليومي ، على نطاق العالم .

وإن الوجود الميداني للغة العربية وللثقافة العربية الإسلامية لا بد له أن يتّخذ صوراً مختلفة ، وفقاً لمقتضيات الحاجة القائمة ، بما يحقق الهدف .

٥ ـ ٣ ـ وهنا لا بد من التعرض للأساليب الفنية ومؤسساتها ولأنواع التنظيم الممكنة لها . ولعل التعليم أن يكون هو الأساس الفني لهذه الأساليب ، أما بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة .

وتعليم اللغة العربية ، والثقافة الاسية بلامة العير ، هو صلب عمل المؤسسات التعليمية التي سوف تقوم عليها عمليات التعريب في البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص ، وفي المدارس العربية العالمية ، التي تنشأ لأبناء الجاليات في

المهاجر ، وفي حلقات تعليم اللغة العربية في المراكز الثقافية التي تنشأ وفقاً للخطط والبرامج التي يقوم عليها جهاز تنمية المجتمع ، وفي المدارس الوطنية التي تدخل تعليم اللغة العربية ، والحضارة العربية الإسلامية ، كمادة دراسية في مناهجها ، وفي معاهد أعداد وتدريب معلمي اللغة العربية والدين الإسلامي التي تنشأ لهذا الهدف ، وفي برامج تعليم اللغة العربية عن طريق الإذاعات المسموعة والمرئية . وكل نوع من هذه الأنواع يستدعي منهجاً خاصاً ، من حيث المستوى مقداراً ونوعاً .

وأنه من الخطوات الأولية ، في هذا المجال ، إعداد وسائل تربوية جديدة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، سواء في المادة المكتوبة ، أو في المسموعة أو المرئية .

٥ ـ ٤ ـ ومع أن كتب تعليم اللغة العربية التقليدية ، صورت منذ البداية ، في ضوء دخول عناصر غير عربية في الإسلام ، وتحاشياً لتفشي اللحن ، بعد تأسيس المدن والحواضر الإسلامية الكبرى ، وفوق ذلك كله ، تمكيناً من فهم القرآن الكريم والحديث الشريف ، مما يتجلى أثره ، في مناهج النحو والصرف وفقه اللغة والبلاغة والتجويد من علوم العربية ، فإن الحاجة قائمة إلى تجديد الطرق التعليمية ، واستعمال الأساليب التربوية الحديثة ، والمعينات التقنية ، وذلك لأننا في مواجهة تعليم الأجانب ، نتصدى لثلاث قضايا : القضية الأولى ، قضية تعرف الأجنبي على معاني الكلمات نفسها ، والقضية الثانية ، قضية ضبطها نطقاً واستعمالاً وكتابة ، والقضية الثالثة ، قضية الكتابة العربية .

وهذا سعي جديد ، تذرعت له المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بإنشاء أول معهد لإعداد المتخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وإعداد البحوث والدراسات اللغوية التقابلية بين العربية واللغات الأخرى ، ومباشرة وضع المعاجم الثنائية ، وخاصة ذات المداخل العربية ، وتطوير الحرف العربي . . . إلخ . ويقبل في هذا المعهد الطلبة الذين أتموا دراساتهم الجامعية الأولى إلى اللغة العربية . وقد أدى نشوء هذا المعهد إلى حركة واسعة مماثلة في

البلاد العربية ، فأنشأت في إطار جامعاتها ، معاهد مماثلة يقوم عدد من خريجي معهد المنظمة بالعمل فيها .

وكان من أبرز إنجازات معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، وضع الأساس الفني لسلسلة من « الكتاب العربي » لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، على ضوء تجارب اللغات الأجنبية ، وعن طريق مجموعات متخصصة من الخبراء العرب ، في مختلف فروع علوم اللغة العربية إلى جانب الإستعانة بالمسجلات والمصورات الإلكترونية .

٥ ـ ٤ ـ ١ ـ أما فيما يتصل بمناهج تعليم اللغة العربية في المدارس ، فهي تتنوع ، بالضرورة ، تبعاً للهدف الذي يراد له ، ففي المدارس العربية ، التي تكون فيها لغة التعليم اللغة العربية ، فإن المنهج سوف يكون شاملاً ، للغة ، وللمواد التعليمية بالعربية ، مع مراعاة ، الخصوصيات التعليمية ، في المناهج ، سواء من حيث تعليم اللغة المحلية ، أو لغة أجنبية أخرى معها ، وهذا النوع يشمل البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص الأعضاء في جامعة الدول العربية .

٥ ـ ٤ ـ ٢ ـ أما المدارس العربية العالمية ، التي تنشأ لأبناء الجاليات العربية ، فإنها ، في إطار القوانين التعليمية المعمول بها في البلد الذي تقام فيه المدارس ، سوف تصمم مناهجها ، على أساس استراتيجية تطوير التربية العربية ، ومنطلقاتها ومبادئها ، بحيث تكون درجاتها مقبولة ، في كل المدارس والجامعات العربية ، بما ييسر سيولة التعليم ، والتدرج فيه ، على كل المستويات في أي بلد عربي .

٥ ـ ٤ ـ ٣ ـ وبالنسبة إلى المدارس الأجنبية التي تدخل تعليم اللغة العربية في برامجها كلغة ثانية ، أو اختياراً مع لغة ثالثة ، كما هي الحال ، في بعض البلاد ذات الكثافة الإسلامية فإنه يمكن انطلاقاً من « الكتاب العربي » لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها تحديد متطلبات برامجها . . .

٥ ـ ٤ ـ ٤ ـ وبالنسبة إلى معاهد معلمي اللغة العربية والدين الإسلامي ،

سواء لأعدادهم، أو لتدريبهم، سوف يبدأ العمل في تصميم برنامج نمطي، لمختلف المستويات وهي معاهد يشتد الطلب عليها، في البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص وفي المناطق الإسلامية وذلك توفيراً للمعلمين الوطنيين، وهي ذات أهمية استراتيجية، على أنها سوف تصبح من ناحية مراكز لتدريب المعلمين، وبخاصة معلمي القرآن، الذين يجهل بعضهم اللغة العربية، وبعضهم لا يحسنها، ولإعادة تدريبهم. ومن ناحية أخرى تقوم على إعداد البحوث والدراسات الخاصة بتطوير مكاتب حفظ القرآن، والنظر في التكامل بينها، وبين المدارس الإبتدائية، حيث تدعو الحاجة إلى ذلك. وذلك تثبيتاً لوضعها التعليمي، وتفادياً لانقطاعها عن هذه الوظيفة الإجتماعية.

٥ ـ ٤ ـ ٥ ـ أما المراكز الثقافية العربية، فإنها سوف تستخدم الكتاب العربي في معامل اللغة والمسجلات والمصورات، وكذلك تفعل برامج الإذاعات العربية، لتعليم العربية، مع إضافة ترجمة اللغة الثابتة، سواء كانت أوربية، أم أفريقية، أم آسيوية، وهي برامج يعمل معهد الخرطوم على إعدادها حسب خطة زمنية، وعلى أساس من أولويات ثقافية.

٥ ـ ٤ ـ ٦ ـ وتبقى بعد ذلك، دراسة اللغة العربية، والحضارة العربية الإسلامية، في الجامعات الأجنبية، كدراسات عليا، وخطة التعاون بينها وبين جهاز تنمية الثقافة العربية والإسلامية، سوف تكون مرنة وواسعة ومتنوعة، تبعاً للحاجات في مناهج الدراسة وفي مجالات البحوث، والتوثيق والنشر، وتبادل الخبرات، والخبراء، وفي المنح الدراسية، وفي التزويد بالمراجع العربية، وبالمكتبات النمطية، وفي ميدان التعريب والتعجيم.

٦ ـ الكتابة العربية :

٦ ـ ١ ـ هنالك قضية جوهرية، بتعليم اللغة العربية، وهي الكتابة العربية، والكتابة رموز متواضع عليها، في كل اللغات، وفي كل اللغات آثار من

التقاليد الكتابية القديمة ، فهناك حروف زائدة كانت منطوقة وأهملت ، وهناك حروف تؤدي بأكثر من طريقة وهكذا ، وفي اللغة العربية ، مثل ذلك فقد تطورت الكتابة العربية ، على مر العصور ، فدخل عليها الأعجام والحركات ، حتى انتهت إلى ما هي عليه الآن ، وظل للقرآن الكريم كتابته الخاصة في بعض الكلمات .

٦ - ٢ - وقد أدى التطور التقني ، بعد اختراع الطبع ، إلى تغييرات عملية في الكتابة وقد شغلت المجامع للغات العربية لهذا الأمر طويلاً ، وأجرى الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار تجربة ميدانية على اقتراح المجمع اللغوي في القاهرة ، واختصرت الحروف كثيراً ، مع الإحتفاظ بخصائصها الجمالية ، وذلك بتوحيد شكل الحرف في أول الكلمة ووسطها وآخرها ، وهو أمر يشكل بعض الصعوبة للمبتدئين الذين يستطيعون بعد استيعابها أن يتصلوا بالكتابة العربية في كل صورها . . .

كما أن هنالك محاولات أخرى حدثت ، في مجال الإعلامية ، استطاعت المنظمة ، أن تنسق بين مختلف النماذج ، المقترحة التي قدمت لشكل الحرف العربي ، لإدماجه في الآلات الحاسبة (الكمبيوتر) وقد تم ذلك ، مما سوف يسهل كثيراً ، في توسيع دائرة الإتصال العربي ، ويدمج اللغة العربية في الدورة العالمية ، وفي بنوك المعلومات الدولية ، ويعين أيضاً على تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها .

ومن حسن الحظّ أن هذه العقبة لا تكاد توجد ، بالنسبة إلى المسلمين من غير العرب ، لأنهم يكتبون القرآن ، ويقرأونه .

٧ - الكتاب العربي :

٧ - ١ - وإلى جانب التعليم ، فهناك مجالات أخرى حيوية ، وعلى جانب كبير ، من الأهمية ، تتمثل في أجهزة الإعلام الجماهيرية ، التي تخاطب جماهير واسعة . ويأتي في مقدمتها الكتاب العربي ، وللكتاب العربي قضاياه ومشكلاته

المعقدة ، إنتاجاً وتسويقاً ، حتى في داخل الوطن العربي .

إن سيالة الكتاب العربي ، عربياً ، تقيده قضايا قانونية ، وإدارية وفنية ، وقد تصدت المنظمة ، في مؤتمراتها العامة والقطاعية لها ، ووضعت قواعد صالحة ، ومن ذلك حماية حقوق المؤلف ، وهي مشكلة بين الناشرين والمؤلفين طال عليها العهد ، ولعل في توقيع الاتفاقية العربية التي اعدتها المنظمة في هذا الشأن ما ييسر حل هذه المشكلة ، أو يخفف منها .

وإلى جانب هذا ، هناك القيود المالية ، التي تتمثل في القيود النقدية ، والمكوس ، يضاف إلى هذا كله ، تواضع مستوى الإخراج والإكتفاء بمستوى واحد من الطبع ، دون أن تكون هناك طبعات شعبية ، ذلك إذا تركنا جانباً قضية نوع الكتب من حيث الإبداع والإضافة والإغناء ، فليس هناك ، مستوى يتقيد به الناشر ، وقد يكون الربح ، هو الحافز الأول .

ومن ناحية أخرى ، فإن الحكومات عليها أن تعين هذه الصناعة ، بما تقدم لها من تشجيع ، من حيث الإعفاءات والتسهيلات في الحصول على مواد الإنتاج الثقافي ، وفي مقدمتها الكتاب .

والذي يهمنا في هذا المجال ، هو تيسير وصول الكتاب العربي ، إلى القارىء العربي حيث كان وبأثمان معقولة .

٧ ـ ٢ ـ وتتصل بقضية الكتاب قضيتان جوهريتان ، هما التعريب ، النقل إلى اللغة العربية من اللغات الأجنبية ، والتعجيم أي النقل من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية وهما أمران يحتاجان إلى كثير من التنسيق والتقنين ، والإعداد .

هناك حاجة إلى إعداد مهني وثيق ، فليس كل من يعرف لغة أجنبية ويجيدها ، قادراً على عملية التعريب والتعجيم ، وعلى الرغم من وجود كليات ومعاهد للغات ، في الجامعات العربية ، إلا أن الأعباء التي ألقيت على اللغة العربية ، كلغة عالمية ، وإحدى اللغات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية ، كمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمر عدم الإنحياز استدعت قيام جهاز قومي

متخصص على مستوى رفيع . وقد أعدت المنظمة العربية الدراسات الخاصة به وتتخذ الإجراءات لإنشاء هذا المعهد القومي الذي سيكون عوناً كبيراً في نشر اللغة العربية .

٧ ـ ٣ ـ وإلى جانب الإعداد ، فهناك مسألة التنسيق بين ما يعرب من اللغات الأجنبية ، في البلاد العربية ، وفي الحق أن كل وزارات الثقافة العربية ، بذلت ، وما زالت تبذل جهداً كبيراً في هذا المجال ، وهنالك اتجاه ، في كثير من الدول ، لإنشاء دار جامعة ، على غرار « بيت الحكمة » الذي أنشأه الخليفة المأمون لنقل التراث السورياني واليوناني واللاتيني إلى اللغة العربية ، وإن عملية التنسيق بين هذه الأنشطة عملية أساسية ، تفادياً للتكرار ، واقتصاداً في النفقة والجهد ، واستزادة من النفع في هذا المجال .

وإذا كان هذا ممكناً على المستويات الرسمية ، فإن الجهود الفردية ، التي تقوم بها دور النشر والأفراد ، مما يصعب التحكم فيه لا مستوى ولا موضوعاً .

٧ ـ ٤ ـ ومن هنا ، جاءت فكرة تكوين جهاز قومي للتعريب ، يقوم على عمليات التنسيق من ناحية ، ويباشر برنامجاً للتعريب ، ويقوم في الوقت نفسه بعملية التعجيم تنسيقاً ومبادرة ، وإذا كان التعريب عاملاً من عوامل المعاصرة والتعاون الثقافي الدولي ، فإن الذي يعنينا مباشرة ، في هذا المقام ، هو عملية التعجيم ، أي النقل إلى اللغات الأجنبية ، بما في ذلك اللغات الإفريقية والآسيوية التي نتجاهلها ، مع إن هناك قطاعات كبيرة ، تعتمد عليها ، فليس كل إنسان غير عربي ، يجيد اللّغات الأوروبية ، التي نكاد نقصر اهتمامنا بها ، ومع اقرار أن اللغات الأوروبية ، هي اللغات العالمية المؤثرة ، في الرأي العام الدولي ، بصفة عامة ، إلا أننا في حاجة إلى تفهم الشعوب كلها ، وبخاصة الشعوب التي ترتبط معنا بأوامر العقيدة والفكر ، ولقضايانا مباشرة والتعرف عليها من مصادرها الأصلية . . .

٧ ـ ٥ ـ وللمعارض الثقافية والفنية ، في مختلف صورها دور هام في هذا المجال ، فهي مواسم لمباشرة عدد من الأنشطة الثقافية ، فإلى جانب عرض الكتب

العربية والفن العربي والإسلامي ، والموسيقى العربية ، في الصالات الثقافية الكبرى ، وفي الجامعات ، وفي المراكز الثقافية في الخارج ، تلقى محاضرات ، وتدور مناقشات ، يدعى إليها المفكرون والمثقفون والفنانون العرب ، والأجانب ، بما يكون عوناً صالحاً على تصحيح الصور المزيفة ، التي تنشر عن الثقافة العربية .

وللتعاون مع برامج الإذاعات العربية في الخارج أهمية خاصة ، ذلك أنه من الظواهر التي أصبحت مألوفة ، أن كل الدول الأجنبية ، تفرد في برامجها الخارجية ، برنامجاً للغة العربية ، لأسباب واضحة ، سياسياً واقتصادياً ومالياً ، وتضم هذه البرامج عادة برنامجاً لتعليم اللغات الأجنبية إلى العرب ، ويمكن العمل على أن تقوم هذه الإذاعات ، في برامجها بتعليم اللغة العربية ، إلى المتحدثين بلغتها ، وذلك إلى جانب مد هذه البرامج بالمواد الثقافية ، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين فيها من العرب ، وغير العرب ، في الوطن العربي بصفة دورية ، وفي برامج جهاز تنمية المجتمع مكان لمثل هذا النشاط . . .

٧ ـ ٦ ـ على أن الفيلم العربي ، يلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال ، سواء في برامج الإذاعة المرئية ، أو في السينما ، ويمكن أن تكون هناك سياسة خاصة ، في تمكين دور السينما ، ومحطات الإذاعات المرئية من الحصول عليه بيسر ، أما في صورته الأصلية ، أو مصحوباً بترجمة إلى لغة من اللغات ، بحيث يصبح الإستماع إلى اللغة العربية ، مألوفاً لدى تلك الجماهير .

ولهذه الأداة دور هام ، في الدول العربية ذات الوضع الثقافي الخاص ، وقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتجربة نافعة في هذا المجال ، وما تزال تقوم به ، في بعض تلك البلاد العربية ، مما كان له أثر جماهيري واضح ونتائج سريعة وملموسة .

٨ ـ مؤسسات تنمية اللغة ونشرها :

٨ ـ ١ ـ إن ممارسة برنامج تنمية الثقافة العربية الإسلامية في الخارج ،

تعتمد ، بالضرورة على مؤسسات تربوية وثقافية ، وهذه المؤسسات إما أن تكون قائمة فعلاً ، أو تنشأ على حسب الحاجة .

والبرنامج ، سوف يعتمد في نشاطه على التعاون دولياً مع الجهات الرسمية ، ومع الهيئات المعترف بها من تلك الجهات .

هذا ، ويرتكز النشاط في برامج تنمية الثقافة العربية الإسلامية وتعليم اللغة العربية ، في مؤسساتها في الخارج على التعاون الوثيق ، وعلى التنسيق الدقيق ، بينها ، وبين مكاتب الجامعة العربية ، ومجلس السفراء العرب ، وبين الهيئات والمؤسسات العربية والإسلامية المعترف بها ، في مجتمعاتها التي تعمل فيها .

ويتّخذ التعاون والتنسيق ، في مختلف المستويات صوراً متعددة ، في مجالات التسيير ، والدعم والمتابعة ، للجهود الفنية لتلك البرامج . . وفي كل الحالات ، سوف تكون المساهمة المحلية من المجتمع ، من الموارد التي يعتمد عليها في إدارة تلك المؤسسات ، وذلك ليس تنمية للموارد المادية وحدها ، بما يوسع من الخدمات ، ولكن ربطاً لهذه البرامج بالمجتمع الذي تعمل له ، وتتسع هذه المساهمات لتشمل الجوانب الإجتماعية الأخرى للنشاط .

٨ ـ ٢ ـ وهذه المؤسسات ، تتعدد صورها ، بحسب الأهداف التي تخدمها ، ومن صورها الأساسية والتقليدية :

٨ ـ ٢ ـ ١ ـ المدارس ، وهي أنواع ، فهناك النشاط التعريبي في مدارس الدولة العربية ذات الوضع الثقافي الخاص وهناك المدارس العربية العالمية ، لإبناء الجاليات ، التي تنشأ إنشاء أو تستعمل القائمة منها ، كذلك فإن معاهد إعداد معلمي اللغة العربية والدين الإسلامي ، التي سوف تنشأ ، أو تحول ، تدخل في نطاق المؤسسات التعليمية ، إلى جانب الإستفادة ، وبخاصة في مجتمعاتها القروية .

٨ ـ ٢ ـ ٢ ـ وهناك المراكز الثقافية التي تقام وفق خطة مدروسة ، قائمة على معايير الأسبقيات وتوزع جغرافياً ، ومن الصور الممكنة ، التعاون والتنسيق ، مع المراكز العربية الوطنية في الخارج ، على أن يزود كل مركز ثقافي بفصول لتعليم

اللغة العربية مزودة بمعامل لغوية ، إلى جانب الأنشطة الثقافية التقليدية .

وهذه المراكز الثقافية ، سوف تكون مراكز قومية ، تعرض الأنشطة الثقافية في البلاد العربية ، وتعرف بها ، وتقام فيها المعارض المختلفة ، وتعرض الأفلام الثقافية العربية المختلفة ، وهناك تجربة ناجحة في هذا المجال ، في مركزنا الثقافي في مقديشو ، وهو مركز يديره المكتب الإقليمي لشرق افريقيا .

٨ ـ ٢ ـ ٣ ـ وأقسام الدراسات العربية الإسلامية في الجامعات العالمية ، سوف تكون مسرحاً واسعاً لأنواع التعاون الثقافي العربي الدولي . وهذه المؤسسات ترتبط بتنظيمات عضوية على مختلف المستويات ، حتى تنتهي بتنظيم عالمي ، إحكاماً للروابط ، وتحقيقاً للتنسيق ، وضماناً للتجدد والإستمرار .

٩ ـ الإتحادات والروابط :

٩ ـ ١ ـ ومن المتصور أن يكون هناك في القاعدة اتحاد ، أو رابطة محلية ، فمثلاً تكون للمراكز الثقافية العربية ، وللمدارس العربية العالمية ، ولأقسام الدراسات العربية الإسلامية في بلد معين رابطة ، يجتمع ممثلوها ، اجتماعاً دورياً ، يتبادلون فيها الآراء ، ويتدارسون القضايا المتصلة بنشاطهم ، ثم يكون هناك تنظيم رباط ، هو اتحاد أو رابطة إقليمية ، فيكون للمؤسسات القائمة في قارة من القارات تنظيم تمثل فيه الإتحادات والروابط المحلية ، تدرس فيها القضايا المشتركة أعلى مستوى ، ثم تكتمل حلقة تنظيم هذه المؤسسات ، باتحاد عالمي ، تمثل فيه الإتحادات الإقليمية ، وتجتمع دورياً ، على حسب نظمها الأساسية ، ولوائحها الداخلية ، وتقنن أوضاع هذه التنظيمات ومسؤولياتها والتزاماتها وحقوقها ، ووضعها في مجمل تنظيم جهاز تنمية الثقافة العربية الإسلامية في الخارج ، وبهيئاته الدستورية والإدارية . . .

وإن لهذه التنظيمات أهمية كبرى ، في تطوير النشاط وتنميته وزيادة فاعليته ، وضمان استمراره بالتبادل الدائم . . للخبرات والآراء ، وبمتابعة نشاط البرامج في كل المواقع ، ولتقويم الأداء فيها .

٩ ـ ٢ ـ ومن تمام هذا التنظيم ، أن تكون هناك وسائل لسيولة المعلومات بين مختلف المستويات والأنشطة ، وسبيل هذا الدوريات التي يصدرها كل اتحاد محلي واتحاد إقليمي ، إلى جانب دورية الإتحاد العالمي ، التي تكون اللسان المعبر عن نشاط الجهاز كله . . .

١٠ ـ التمويل :

١٠ ـ ١ ـ والتمويل ، في كل نشاط ، هو عصبه ، وفي مجال عمل قومي ، بهذه المنزلة العالمية ، في تنوع مجالاته ، وتعدد وجوهه ، عمل قومي دائم ومتنام ، عمل قومي ، هو رسالة أمة تأخر اداؤه ، ولكنه ككل رسالة واجبة ، لم يسقط ، وهذا أوان أدائه ، فالأمة العربية ، وقد تيسرت لها إمكانات السعي الدولي ، مادياً وبشرياً ، عليها أن تقوم بدورها في العطاء الحضاري ، وفي المشاركة الإيجابية في مسيرة التاريخ البشري من ناحية ، وعليها أن تعرض قضاياها وتعرض فكرها على العالم ، وأن تقوم بتصحيح صورة الإنسان العربي ، وصورة الثقافة العربية الإسلامية ، التي شوهها الإعلام العالمي المتحيز ، الذي يغذيه بمختلف الوسائل ، أعداء هذه الأمة ، وهم كثيرون ، لأنهم يريدون أن يقيموا على استنزاف مواردها واغتصاب حقوقها من ناحية ، ولأنهم من ناحية أخرى ، يخشون من صحوتها ، ومن انطلاقها ، لأنهم أدرى الناس بقوتها ، ومقدرتها ، على احتلال الموقع المؤثر عالمياً ، كطاقة فكرية وروحية ، وكقدرة اقتصادية ،وكقوة سياسية .

١٠ ـ ٢ ـ إن المنظمة العربية ، بالسيولة المالية المتاحة ، وبالموارد الإقتصادية الهائلة ، أصبحت قبلة طالبي التمويل من الأجانب يأتون من كل فج .

وفي المجال الثقافي ، فإن الدول تقدم منفردة ملايين كثيرة كلّ عام تبرعاً لجامعات ، ومؤسسات علمية ، تقوم على ما يسمى دراسات الشرق الأوسط ، دون أن يكون هناك تنسيق في هذا العطاء ، ودون أن تكون هناك مشاركة أو رأي ، في توجيه تلك الأموال ، إلى جانب عطاء كريم قائم ، للمنظمات الدولية الثقافية ، وهذا كله حسن ، وينبغي تنسيقه .

١٠ - ٣ - ومن هنا فإن موضوع تمويل هذا المشروع الثقافي العربي العالمي ، يمكن أن يكون بأساليب متنوعة ، ومن مصادر مختلفة من الإمكانات العربية ، والإسلامية المتيسرة . ومن التصور في هذا المقام ، أن تكون هناك مساهمات حكومية مقررة ، تضمن إقامة الهياكل الأساسية للتنظيم ، وتدعم هذه المساهمات بأساليب أخرى كثيرة ، مثل توجيه جزء من الدعم المقدم للهيئات والمنظمات أو تخصيص جزء من أموال الزكوات ، والأوقاف الإسلامية ، ومثل تخصيص جزء مهما كان قدره ، من أرباح المؤسسات والصناديق والمصارف العربية ، إلى جانب التبرعات الفردية من القادرين من أبناء هذه الأمة ، وقد تتّخذهذه التبرعات صورة أوقاف على هذا النشاط إما من الحكومات أو الهيئات أو الأفراد .

١٠ - ٤ - والمبادرات في هذا المجال ، كثيرة ، وقد تكون منها إدماج بعض المشروعات الوطنية أو الفردية في إطار هذا المشروع القومي الإسلامي ، إلى جانب ما يكون من الإسهام المحلي من عمليات التمويل ، التي تتمثل في صور كثيرة أخرى ، كالمشاركة بالجهد والانجاز وقد يكون هناك لبعض برامج المشروع في المدى الطويل ، عائد يعين على تمويل بعض البرامج والمشروعات الجديدة .

وهكذا فليست هناك صور محددة ، لهذا التمويل ، وإنه ينطبق على هذا المشروع ، ما ينطبق على غيره من المشروعات ، وهو أن « الفكرة الجيدة تمول نفسها » . وهذا المشروع يحمل كل العناصر التي تؤهله ، لأن يتصدر السعي القومي العالمي ، في هذا العصر لأنه يضع الأساس الذي تقوم عليه العلاقات العربية الدولية ، في عصر الإعلام والمعلومات ، والفكر والثقافة والذي يتصل به الإنسان العربي ، والثقافة العربية ، مباشرة مع العالم المعاصر .

١٠ - ٥ - وهنا قضية يحسن الإشارة إليها ، وهي أن هذا المشروع القومي ليس بديلاً عن السعي الوطني للدول العربية ، وليس قيداً على التزاماتها الدولية وبرامجها في التعاون الدولي الثقافي ، في تمويل بعض المشروعات الثقافية العالمية التي تخدم الثقافة العربية ، فهي كلها روافد ، تصب في الجهد القومي ، ولكن هذا

المشروع صورة من صور التنسيق القومي ، وعمل عربي متكامل ، تتمثل فيه إرادة أمة على التعريف بلغتها وحضارتها وقيمها ، عالمياً ، وهي بذلك تباشر حقاً ، تباشره الأمم جميعاً ، وهي مطالبة بذلك ، لأكثر من سبب تاريخي وحيوي .

العلاقات الثقافية العربيّة الأوروبية

١ - إن هذا العصر الذي نعيشه(*) على مشارف القرن الحادي والعشرين عصر يختلف بصورة حادة، عن الأزمنة التاريخية، من حيث أن النسبة الحضارية، التي طالما أدت إلى ذلك التنوع الكبير بين الجماعات والمناطق، في القيم والوسائل، بدأت تتلاشى، في ظل اتجاه الحضارة التكنولوجية المعاصرة إلى العالمية، والنمطية، وذلك بانهيار الحواجز المادية التي كانت تفصل بين البشر، نتيجة للتقدم التكنولوجي، في مجالات الإتصال والمواصلات والتجارة، وغيرها من ميادين التبادل العالمي، فتغلب الإنسان على عوائق المكان والزمان، وبدأت الفوارق السلوكية تقل بين المجتمعات في كثير من أنماط الحياة، عن طريق انتشار الإعلان الإستهلاكي، وسيطرته، وعن طريق تدفق التجارة العالمية، وعن طريق التبادل الثقافي وقيام المؤسسات العالمية، في مختلف مجالات النشاط الإنساني، من السياسة إلى الثقافة إلى الرياضة، ثم بفضل تقدم الوسائل الإعلامية الكبرى، من السينما والتلفزة والصحف والمجلات إلخ . . . ذلك كله، إلى جانب أنه من إحدى الخصائص البارزة للحضارة التكنولوجية، سلعيتها، وهي قابليتها لترجمتها إلى معادل مالي، فهي تنتج للسوق وللإستهلاك بصورة أو بأخرى، وتخلق حاجات الإستهلاك الجديدة، وتكون الإتجاهات والسلوكيات الجديدة، وهذا كله جزء من وسائل هذه الحضارة في مختلف صورها.

(*) نص المحاضرة التي ألقيت في معهد العلاقات الدولية في بون جمهورية ألمانيا الإتحادية يوم ٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢.

٢ - ولقد أفضت الخصائص الفريدة لهذه الحضارة العالمية إلى تقارب الأفكار والممارسات والتطلعات بين شعوب الأرض في كثير من مجالات الحياة ، السياسية والإقتصادية والثقافية ، كما أن هذه الخصائص نفسها ، خلقت بما استحدثته من صنوف القوة الحربية النووية ، والكيمياوية ، ومن الأساليب الفنية والتنظيمية المتطورة ، وعياً عاماً ، بالمصير المشترك لمستقبل البشرية ، وبأن المجتمعات البشرية ، وإن تفاوتت فرصها في الحياة ، إلا أن تلك الفرص تتساوى أمام الأخطار التي يستوي عندها الأغنياء والفقراء ، والضعفاء والأقوياء . ومن هنا نشأت المسؤولية الإنسانية في حماية الحياة والأحياء . والقيام بهذه المسؤولية يفترض بالضرورة ، البحث عن صيغة جديدة للتفاهم الدولي ، عن طريق الحوار الذي يفرض نفسه كأسلوب لا بديل له بين المجتمعات المختلفة ، والإتجاهات المتصارعة ، ذلك الحوار القائم على الأخذ والعطاء ، وعلى النّدية ، والإحترام المتبادل ، والحوار الشامل الذي يستهدف البحث عن إجابة وظيفية وحقيقية عن الأسئلة التي تطرحها العلاقات المتناقضة في الحياة الدولية ، وفي القضايا العالمية ، وفي مختلف المجالات ، في الصراع التكنولوجي والإقتصادي بين الشمال والجنوب ، وفي الصراع السياسي والإجتماعي بين الشرق والغرب .

٣ - وفي هذا المجال ، مجال الحوار بين الشمال والجنوب ، تقوم عقبات تاريخية فكرية وعملية ، ولعل أبرزها إلى جانب نقص الثقة بينهما لأسباب تاريخية ، هي محاولة تطبيق التصورات القديمة ، على الواقع الجديد . بدلاً من إعادة النظر في طبيعة العلاقات الجديدة ، واستنباط سلم جديد من القيم يستجيب لهذه العلاقات ، ذلك أن كثيراً من المشكلات التي تقوم في هذا المجال نابع من حقيقة بسيطة ، وهي ممارسة سلوك أخلاقي قديم على واقع جديد ، الأمر الذي يعتبر في العلاقات الدولية نوعاً من الهوة الحضارية Cultural Lag ذلك أنه من المقرر تاريخياً أن هذا الوضع العالمي القائم ، والهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب ، إنما بدأ في صورته الحادة ، منذ المد التجاري ، والإستعماري ، الأوروبي في المجتمعات الأمريكية والإفريقية والآسيوية ، ثم اتصل بعد ذلك في المجتمعات النامية والتي تحررت سياسياً ، عقب الحرب العالمية الثانية ، في صورة التبعية الثقافية ،

والإقتصادية والسياسية للدول المستعمرة القديمة ، ثم في صورة التبعية التكنولوجية والمالية والتجارية ، في صورة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات ، ونشاطها الواسع ، عبر القارات . وهو وإن كان جزءاً من نظام التجارة الدولي ، إلا أنه يضيف عبئاً جديداً ، على مسار الحوار ، بين الدول لأسباب كثيرة .

ومن هنا ، فقد كان التحرر من هذه الخلفية التاريخية ، إلى بالنسبة الطرفين المتحاورين شرطاً ضرورياً ، لبدء حوار حقيقي وأمين ، قائم على المسؤولية الدولية ، لا على التفاوض بين القوي والضعيف والغني والفقير . حوار إيجابي يستهدف الوصول إلى صورة عادلة من صور التكامل في الموارد والإنتاج ، وليس إلى محاولة تكريس التبعية ، وإلى التعامل غير العادل من جانب مع جانب آخر ، مما يعتبر حواراً عميماً وسلبياً ، وفي حلقة مفرغة لا تؤدي إلا إلى التوتر ، وتوسيع دائرة التناقضات التي يمكن أن تتحول في مرحلة من المراحل إلى موقف من الصراع الدامي يفوت كل حكمة العقلاء ؛ ويلحق الخسارة بالطرفين .

٤ - وإن مثل هذا التصور الإيجابي للتعاون لا يكون إلا إذا حدث تغير في فهم طبيعة القضية في إطارها التاريخي ، باعتبارها حواراً حضارياً شاملاً ، يهدف إلى خلق عالم جديد ، في قيمه وفي تصوراته ، وفي وسائله ، عالم يكون للعنصر الأخلاقي وللإتجاه الإنساني ، وللقيمة الثقافية مكان فيه كبير ، بحيث يتحرر الحكم في تقديره وتقويمه من المطامع السياسية ومن المقتضيات التقنية وحدهما .

وهذا هو التعاون الذي يمكن أن يعطي للعلاقات بين التقدم والتخلف معنى نافعاً بالنسبة للإنسانية ، ونحن لا نتصور أن يكون العنصر الثقافي والأخلاقي والإنساني ، مطلوباً من الشمال المتقدم وحده ، إحساناً وبّراً ، بل هو أيضاً مطلوب من الجنوب نفسه ، قدرة وتفتحاً . وهذا يستدعي من طرفي الحوار أن يطرحا جانباً ، أثقال التاريخ ، الذي ذهب بتصوراته ونظمه وعلاقاته ، وبرجاله ، وأن يتعمقا دراسة الحاضر والمستقبل في أفق جديد ، لا في محاولة استرجاع مآسي الماضي ، الذي لا يورّث إلا الحقد من جانب المغلوبين ، والتعلق بالأوهام من جانب المظلومين ، فهو أمر لن يعود ، وينبغي أن يتجنب المتحاورون سلبياته . ذلك أن مثل هذا التعاون الذي يتخذ صورة التكامل والنمو المعافى هو وحده الذي

تتحقق به الأهداف المباشرة للمجموعتين المتحاورتين ، حفظاً للحياة البشرية من الدمار ، وترسيخاً للسلام ، ونشراً للإستقرار ومواصلة للتقدم ، وتوزيعاً للرخاء ، وإشاعة للعدالة ، وإطلاقاً لطاقات الإبداع الإيجابية للإنسان ، كل الإنسان .

٥ ـ وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الحوار لا يعني إلغاء الفوارق القائمة بين الجانبين ولكن على العكس من ذلك تماماً ، فإن قيام هذه الفوارق هو الذي يبّرر الحوار ، وذلك لمعالجة طبيعة تلك الفوارق ، وتحويلها إلى تعاون ، بدلاً من أن تتجه إلى صراع ، وذلك بتقوية جوانب الإلتقاء ، وتحييد جوانب المفارقة . على أن مثل هذا الحوار الذي لا يلغي الخصائص الفريدة لطرفي الحوار ، هو وحده القادر على إعطاء ثمرة جديدة ، وخلق موقف جديد وهو إغناء حقيقي لتلك الخصائص في الوقت نفسه .

وينبغي كذلك ، أن نؤكد أننا لا نرى في الحوار الحل السحري لمشكلات العالم ، لأن هذه المشكلات ، هي نفسها ، بوجه من الوجوه ، هي من ديناميات البشرية ودوافعها ، سبباً ونتيجة ، فالحوار إذن ليس مطلوباً لخلق فردوس على الأرض ، ولا لتغيير طبيعة الحياة والأحياء ، ولكن تفاهم حقيقي وواقعي لطبيعة تلك المشكلات ، ولمحاولة التخفيف من عواقبها ، ولتحويلها إلى اتجاه إيجابي لخير الطرفين ، ولايجاد لغة مشتركة تعبر عن مصلحة الطرفين ، هي التضحية بمصلحة الطرف الآخر ، ولكن العمل على تقليل المواجهات وتفادي أقرب الطرق للوصول إلى الغايات المنشودة والتي لا تكون دائماً أكثرها أمناً .

٦ ـ ومع كل ما يكتنف هذا الحوار الإيجابي بين الشمال والجنوب ، والشرق والغرب ، فإن هناك أملاً قائماً في حكمة الإنسان ، فهناك بوادر يقظة الضمير العالمي ، الذي بدأ يتخذ تعبيراً فكرياً وقانونياً ، وسياسياً ، في الدعوة الجادة ، إلى نظام اقتصادي عالمي جديد ، وإلى نظام إعلامي عالمي جديد ، وأخيراً إلى نظام ثقافي عالمي جديد ، برزت في منابر منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة ، وهي في واقع الأمر تفسير للإعلان العالمي عن حقوق الإنسان ، وترجمة عملية لنصوصه ، وممارسة عادلة لروحه . . . وإن هذه الإتجاهات الإيجابية ، سوف تجد طريقها ، على الرغم من العقبات الكبيرة ، إلى واقع الحياة الدولية ، لأنها الصيغة

الأقرب من منطق الحياة ، وإلى إمكانية التعايش وتبادل مصالح ، في إطار مناخ عالمي سليم ، قد ينظر إليها كثير من القوى السياسية المسيطرة ، وكثير من الدوائر الإقتصادية والمالية القادرة ، وكثير من المراكز الثقافية المتقدمة بأنها أحلام مثالية ، ولكن تاريخ الحياة ، أثبت أن الإنسان وحده ، بين الأحياء ، هو القادر على أن يحلم ، وعلى أن يحقق ذلك الحلم ، وليس ما وصل إليه الإنسان في تاريخه من مدنية وتقدم ، مادي وأخلاقي ، إلا أحلاماً كبيرة تحققت ، فالحلم هو رحم المستقبل الذي سيتخلق فيه الواقع الإنساني . وهذا لا ينفي أن المنطلق إلى الحلم إنما هو الواقع بكل أبعاده وبكل مشكلاته .

٧ ـ ومع ذلك فإن الأمر يبدو ، على جانب كبير من التعقيد ، في أكثر من مجال ، فالماضي الأوروبي ، في العهود الإستعمارية وما أحدثه من تغييرات جوهرية في بيان تلك المجتمعات والإستغلال الإقتصادي والإجتماعي الذي تعرضوا له ، والصراع الطويل من أجل الحرية ، كل ذلك يلقى بثقله النفسي ، على مجرى ذلك الحوار ، إلى جانب الشكوى الموصولة من استمرار ذلك الإستغلال ، حتى بعد استقلال تلك المجتمعات سياسياً ، ذلك إلى جانب أن مواجهة هذا الموقف الشامل ، لا يغني فيه الحوار الرسمي بين الحكومات ، أو المنظمات الإقليمية ، لأن هذه المسألة ليست مسألة قرار وحسب ، ولكنها مسألة ذات أبعاد جماهيرية تستدعي خلق الإقناع ، وتكوين الإتجاهات الإيجابية .

ومن هنا ، فلا مناص من التفكير في توسيع قاعدة ذلك الحوار أفقياً ، بحيث تشمل المؤسسات الشعبية ، ورأسياً ، بحيث تدرس كل جوانب الحياة الإجتماعية والحضارية .

٨ ـ وإذا كان هذا التعاون بين الشمال والجنوب ، هو من الآمال الكبيرة : فمن المعتقد أن التعاون الذي يقوم بين المجموعة العربية من ناحية ، والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى ، في هذا النطاق ، يمكن أن يكون صورة ناجحة يمكن تكرارها بين المجموعات المتقاربة موقعاً وتاريخياً ، فأوروبا تمثل الشمال ، والمنطقة العربية تمثل الجنوب ، وتتوفر فيهما ظاهرتا الشمال والجنوب على النطاق العالمي .

والذي يدعو إلى نجاح هذه التجربة العربية الأوروبية كثير، فهو أمر يجد سنده من التاريخ، في صور العلاقات المختلفة، بينهما، ومن الوجود المشترك، ومن المصالح المتكاملة في النقطتين، مع الإعتراف أن هناك عوائق كثيرة كذلك ذات طبائع مختلفة.

ولقد كان إدراك هذه الحقائق، هو حداً بمواصلة الحوار بينهما، على مستوى رسمي، منذ عام ١٩٧٤، حيث تكوّن فريق عربي، في إطار الأمانة العامة، لجامعة الدول العربية، وفريق في إطار منظمة السوق الأوروبية المشتركة، وقد عقد الجانبان عدة اجتماعات في عواصم متعددة في أوروبا وفي الوطن العربي.. ووضعت برامج، واقترحت وسائل عمل مشتركة لتحقيق أهداف هذا الحوار الذي يتحقق به السلام في المنطقة العربية، وتعالج القضايا السياسية الأساسية التي تمارس تأثيراً سلبياً، ليس على سلام المنطقة العربية واستقراره ولكن على سلام العالم كله ورخائه، وفي مقدمته أوروبا، وهي قضية فلسطين، والإحتلال الإسرائيلي لها، وللأراضي العربية.

إن بمثل هذا الحوار تتحقق كذلك التنمية الشاملة للمنطقة العربية، وتتطور به إمكاناتها المادية والبشرية، في سياق التقدم الحضاري المعاصر، ثم يتحقق نتيجة لذلك كله التبادل النافع الرشيد للمصالح الإقتصادية والتجارية بما يخدم رخاء الشعوب الأوروبية والعربية معاً، وتتأكد به العلاقات الثقافية التي تخدم قاعدة التعاون، وتمثل ركيزته الإنسانية. ولعله من المؤشرات الإيجابية أن الحوار في هذا المجال الثقافي يحظى بصورة مرضية بين الطرفين، فهناك لقاء ثقافي(١) كبير تحدد له نيسان المقبل ١٩٨٣ في هامبورغ، لدراسة الجوانب المختلفة للعلاقات الثقافية العربية الأوروبية، وهو لقاء رفيع المستوى، من شأنه أن يدفع الحوار العربي الأوروبي إلى الأمام.

٩ ـ التقدم مفهوماً، وطبيعة، ووظيفة، هو مثل التخلف، مجموعة من

---

(١) عقد اللقاء المشار إليه في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٨٣، حيث أسهمت فيه بدراسة حول (العلاقة بين الثقافتين العربية والأوروبية) تطالعون نصها في موضع آخر من هذا الكتاب.

الظروف والتطورات الإنسانية والمادية ، يعتمد بعضها على بعض ، وهو كلٌ لا يتجزأ ، ومن هنا ، فإن كل أبعاده في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية والسياسية والثقافية ، هي بالضرورة موضوعاً للتعاون بين الدول المتقدمة والنامية . صحيح أن هناك سلم أولويات ، ينبغي أن يراعى ، وهو سلم تحكمه درجة تطور المجتمعات المختلفة وإمكانيتها .

وهكذا فإنه من الصعب القول أنه يمكن البدء بالمجال الإجتماعي أو التجاري أو بالمجال التقني أو بالمجال السياسي أو بالمجال الثقافي ، فهي مجالات مترابطة ، وهي - في إطار الأولويات يفضي بعضها إلى بعض ، مهما كانت أسبقية البداية .

ومع هذا فإنه ينبغي أن يشار إلى الأهمية البارزة للمجال الثقافي في المعنى الإنساني الواسع ، في عملية التعاون الدولي . . ذلك أن مستوى العلاقات يتوقف على التصور المشترك للقضايا الجوهرية وعلى الفهم المشترك ، وعلى التفاعل والتقبل المتبادل ، بين الأطراف الاجتماعية .

١ - وأن من الحقائق التاريخية ، أن سياسة الإستعمار الأوروبي في المجتمعات المستعمرة ، كانت تستهدف أساساً عملية الإحلال الحضاري والثقافي ، ابتداء من القيم الروحية ، وأنماط الحياة ، إلى اللغة القومية ، وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية ، الدينية والإدارية ، وهذا ما يجعل المجال الثقافي ، قاعدة محتملة للحوار .

ذلك أن شخصية تلك المجتمعات ، إنما تتركز في ثقافتها ، وحضارتها ، ولقد عمدت الإدارات الإستعمارية الأوروبية ، منذ اتصالاتها بتلك المجتمعات على العمل المخطط عبر الأجهزة السياسية والإدارية ، والتعليمية والدينية ، إلى مواجهة الجانب الحضاري فيها ، لأنها تمثل مصدر المقاومة ، وتجسد الغيرية ، وتعبر عن الشخصية ، فكانت محاربة اللغات والثقافات والديانات ، بصورة مدروسة ، ومحددة ، ودائمة . حتى لقد نجح الإستعمار بإمكاناته الواسعة والمتعددة في إقناع

تلك المجتمعات باحتقار ثقافتها ، والتخلي عنها والتنكر لها ، وقد نشأت عن هذه السياسة ، التي تراوحت بين عملية الإحتواء الكامل والإبادة الثقافية ، وبين عملية التعايش غير المتكافىء مع الثقافة الأوروبية الجديدة ، أخطار كبيرة ، ليست ظاهرة التخلف والتقدم ، والشمال والجنوب ، إلا مظهراً من مظاهرها . وكانت نتيجة هذه السياسة ، كارثة حضارية حقيقية لتلك المجتمعات ، ذلك أنها لم تستطع مع هذا التشويه الإجتماعي والحضاري ، أن تندمج في الحضارة الأوروبية ، وأن تكون مقبولة لدى الأوروبيين كأعضاء طبيعيين اجتماعياً ، من ناحية ، ثم هي فقدت من ناحية أخرى ، فأصبحت كالغراب الذي نسي مشيته ، ولم يتقن مشية الطاووس .

وهذا الوضع الثقافي بين المجموعتين يمثل مشكلة كبيرة . . . لأنه يجعل الحوار ، بين حضارة كاملة ومتكاملة ، وحضارات مشوهة ومرقعة .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك يبرز الأسبقية التي يمكن أن تعطى للجانب الثقافي في هذا الحوار تصحيحاً لمسار العلاقات الدولية بين المجموعتين .

١١ ـ ومن هنا ، فإن التعاون الثقافي بين العرب والأوروبيين هو حجر الزاوية في مستقبل العلاقات الممكنة بينهما في مختلف مجالات التعاون الأخرى ، فتبنى عليها العلاقات الإقتصادية ، وتقررها الإختيارات السياسية ، في إطار احترام قيمها السائدة .

ولقد ظل هذا الجانب من التعاون هو الأبقى ، والأكثر تأثيراً في تاريخ العلاقات بين المجموعتين العربية والأوروبية ، في العصر الوسيط بوصف خاص ، وقد ترتّبت على ذلك اللقاء بينهما ـ في صقلية ، وفي اسبانيا ، وفي بيزنطة ـ آثار حضارية حاسمة ، لا في أوروبا وحدها ، ولكن في العالم كله ، نتيجة للعطاء الفكري للثقافة العربية وتفاعلها مع الثقافات الأوروبية السائدة في ذلك الوقت ، وقد أدى ذلك اللقاء إلى نقلة علمية وثقافية عالمية ، كانت من نتائجها ، الحضارة المعاصرة .

١٢ ـ أما في العصر الحديث ، فإن اللقاء بين الثقافتين مرّ عبر ظروف سياسية قاسية في عهود الإستعمار وتعرضت الثقافة العربية للقهر وللمحاربة التي تعرضت

لها المجتمعات المستعمرة كلها ، واعتبرت مختلفة بالنسبة إلى الثقافات الأوروبية ، وأصبح الإشتغال بها وقفاً على المتخصصين من العلماء الأكادميين في الجامعات من المهتمين باللغات الشرقية ، وبالفلسفة والفكر العربي والإسلامي مع اختلاف الأهداف ، وتنوع الغايات ، وعملت السلطات الإستعمارية على اضطهاد الثقافة العربية في عقر دارها ، حتى بين العرب أنفسهم ، وظلت مجهولة بطبيعة الحال من الأوروبيين بعامة والذين لا يكادون ، في جمهورهم الغالب ، يتصورون الثقافات العربية ، إلا في بعض الأعمال الفولكلورية ، مثل ترجمات قصص ألف ليلة وليلة ، وغير ذلك من الأمور التي تدخل في باب الغرائب ـ وهكذا ظل الحكم على الحضارة العربية والإسلامية منتزعاً مما تقدمه الترجمات المختلفة لمثل تلك الأعمال ، مع ما يمثله ذلك من بعد عن الواقع الثقافي ، فتكونت صورة العربي بصفة عامة ، على المستوى الشعبي الأوروبي على أساس هذه المعارف المشوهة . . .

ذلك إلى جانب أن ما يقدم من دراسات للطلبة الأوروبيين في معاهد التعليم المختلفة ، عن العرب وحضاراتهم ، هو شيء قليل في حجمه ، وهو في كيفه مع هذا يشكو من عدم الدقة على أحسن الفروض ، ومن عدم العناية في كل الأحوال ، ثم هو في مجموعه ، يؤكد صورة سلبية في ذهن الطالب الأوروبي عن العرب وعن المجتمع العربي ، ومع هذا ، فهناك طائفة مستنيرة في الأوساط الأكاديمية ، تقدر تلك الثقافة تقديراً كبيراً ، وقدمت لها خدمات جليلة في الدراسات ، الرصينة التي أنجزوها .

١٣ ـ فإذا انتقلنا إلى وسائل الإعلام الجماهيرية ، كانت الصورة أسوأ بكثير ، نظراً لتغلب العنصر السياسي من ناحية ، وتداخل العنصر التجاري من ناحية أخرى ، لعدم القدرة على التحكيم في اتجاهاتها المختلفة ، وفي مؤسستها المتنوعة من ناحية ثالثة . وهي بصفة عامة تجنح إلى مهاجمة الحضارة العربية ، والشخصية العربية ، ولعلّ أهمها حضور التأثير الصهيوني في مختلف الصور ، في أجهزة الإعلام في أوروبا . ثم كانت قضية الطاقة في مرحلة متأخرة ، وهي قضية مرتبطة بالإقتصاد العالمي ، ليستغل استغلالاً متميزاً ، وليعطي هذا الموقف بعداً عالمياً ، يتلقى العرب به أكبر قدر من التهجم الظالم ، كأن العرب وحدهم ، هم

المنتجون المحتكرون للبترول . . . مع أن بعض البلاد العربية تعاني نقص الطاقة أكثر بكثير مما يعانيه الأوروبيون الذين يملكون موارد إنتاجية أخرى واسعة ، يواجهون بها كل ضائقة عارضة . . .

١٤ - ومن الجانب الآخر ، فإنّ الثقافة الغربية ، قدمت نفسها إلى الوطن العربي ، في إطار التسلط الإستعماري باعتبارها فكر النظام الأجنبي الغالب ، وفرضت اللغات الأوروبية على كل جوانب الحياة الحديثة ، التي ابتدعتها الإدارة الجديدة ، وأنشأت المؤسسات العامة على أساسها : المدارس والدواوين والمصالح والإدارات الحكومية ، في مختلف المرافق الفنية . وأصبحت اللغات الأجنبية هي لغة الإدارة والتعليم والعلم والتجارة والبنوك والمحاكم والتقنيات ، وأصبحت هي وسيلة الحراك الاجتماعي . وخاصة بعد أن نصبت الحضارة الصناعية والتكنولوجية المعاصرة نفسها مثلاً أعلى للتقدم البشري ، فحوربت اللغة العربية ، وتقلص نفوذها ، وتحددت إقامتها في بعض المجالات الإجتماعية التقليدية .

ولسوء الحظ فإن هذه السياسة الثقافية السلبية ، كانت خطأً ثابتاً في السياسة الإستعمارية في كل مكان باسم نشر الحضارة والمدنية ، وهكذا تم القضاء على لغات وثقافات شعوب كثيرة في إفريقيا وآسيا ، وأمريكا ، فاختفت لغات وثقافات كاملة ، وهي تمثل فقداً حضارياً ، على المستوى الإنساني ، كبيراً . . ومع ذلك ، فقد ظلت الأكثرية الكاثرة من الشعب العربي ، محتفظة بلغتها ، نظراً لارتباط اللغة العربية ، بصفة خاصة بالعقيدة الإسلامية ، وهي لهذا ، ظلت تمثل عنصراً هاماً ، من عناصر التحرر ، وتأكيد الذاتية الثقافية ، على الرغم مما تعرضت له من تضييق وحصار ، واستطاعت أن تستعيد مواقعها الإجتماعية والفكرية في مجتمعاتها بعد الإستقلال وهي تتطور كلغة علم وبحث في الجامعات وفي مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية العربية على نطاق الدول العربية كافة .

١٥ - ومع أن اللغات الأوروبية ، كانت ، وما تزال واسعة الانتشار في المنطقة العربية ، بصورة لا تقارن بالنسبة إلى انتشار اللغة العربية في أوروبا ، لا حجماً ولا كيفاً ، فإن تأثير تلك اللغات في خلق صورة تعاون إيجابي للثقافة

الأوروبية ، على مستوى شعبي عربي ، هو أقل بكثير ، مما كان يمكن أن يكون ، وذلك للتأثر السلبي للعوامل الأخرى ، وبخاصة العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعى الذي يفقد الغرب مصداقيته الثقافية إلى حد كبير في المجتمع العربي .

وهناك تأثير ، بطبيعة الحال ، متصل ، عابر للقارات عن طريق وسائل الإعلام الكبرى ، وبخاصة بعد التطور التقني الضخم ، في مجالات الإتصالات الفضائية ، في الإذاعة وفي البرامج التلفزيونية ، إلى جانب الأفلام السينمائية ، والصحف والكتب والسلع الإستهلاكية . وهذا التأثير غير المقنن ، والموجه إلى جماهير غير محددة ، لا يؤدي دوراً مؤثراً ، في كل الأحوال ، بالنسبة إلى خلق تفاهم حقيقي بين الأطراف المختلفة .

١٦ ـ على أنه ينبغي ألا يكون الأفق الثقافي ، هنا محصوراً في الأعمال الفكرية الجميلة أو في الفنون ، ولكننا نعني بجوانب أخرى من الحياة العقلية ، كالنشاط العلمي والتقني ، والبحوث العلمية والتدريب المهني ، وهي كلها تهدف إلى خلق الإنسان القادر ، والمجتمع القادر ، واللذين يتم من خلالهما إزالة الفوارق الكثيرة التي تهدد سلامة البشرية نفسها . . .

١٧ ـ ولتحقيق غايات هذا الحوار ، لا بد من مؤسسات ، أدوات عمل مشتركة ، عربية أوربية تتمثل في مراكز بحوث متخصصة ومشتركة وأقسام دراسات وكراسي في الجامعات لدراسة جوانب الحضارات في المنطقتين ، وإجراء البحوث الميدانية ، لاكتشاف مناطق اللقاء ، وإنشاء دور مشتركة للترجمة ، وللنشر وللتوثيق والتسويق ، للكتب والدوريات ، ومؤسسات للإنتاج الفني المشترك إلى جانب تنظيم المعارض الدورية المختلفة ، وتبادل الأساتذة والخبراء وإجراء البحوث المشتركة ، وتوسيع نطاق المنح الدراسية للطلاب العرب والأوروبيين في جامعات المنطقتين ، وتبادل البحوث والدراسات ، والقيام بأعمال فكرية وعلمية مشتركة ، ورصد الجوائز التشجيعية والتقديرية ، في مجالات الدراسات والبحوث التي تعالج قضايا المنطقتين . والعمل على مد خدمات التدريب المهني ، وتشجيع السياحة ، وتبادل الزيارات النوعية ، والفئوية بين منظمات الشباب والطلاب والنساء

والرياضيين والفنيين والكتاب والإعلاميين على مختلف الصُعُد الرسمية والجماهيرية ، ويجب بصفة أساسية مراجعة المناهج الدراسية ، وبخاصة كتب التاريخ والإنسانيات تصحيحاً لصورة العربي في أذهان الأوروبيين ولصورة الأوربي في أذهان العرب .

وهناك مسألة هامة ، هي ضرورة إدماج النشاط الفكري والعلمي العربي في مختلف المجالات ، في التاريخ العام للعلوم والمعارف ، فتاريخ الفلسفة العام ، وتاريخ التربية والإجتماع والاقتصاد والعلوم الطبيعية والرياضية والطبية ، لا بد أن يتضمن الجهد العربي والعطاء العربي كجزء من التطور الفكري العام لتلك العلوم ، فالملاحظ أن معظم الكتب الأوروبية تهمل إهمالاً واضحاً هذا الجهد وهذا العطاء .

صحيح أن بعض العلماء والمفكرين العرب يذكرون في بعض المراجع الأوروبية ، ولكنهم يذكرون في سياق تابعٍ ، وليس في وضع أصيل ، فالحديث عن الفارابي وابن سينا ، أو ابن رشد مثلاً ، يكون في سياق اتصالهم بالفلسفة اليونانية ، ودورهم في نقلها إلى الأوروبيين ، فيذكرون حينئذٍ باعتبارهم من المستظلين بعبقرية الإبداع والمنتفعين به ، وذلك في مجال تعظيم الذات العلمية الأوربيْة ، وليس في مقام ذكر فضل المفكرين العرب ، وهكذا لا يكاد يذكر دور ثقافات الشرق القديم وفلسفاته التي استفاد منها الفكر اليوناني نفسه الكثير ، فهناك صمت عن دور المصريين القدماء والأشوريين والفرس والهنود الخ . . . وقد كان لليونان اتصال بالمؤسسات العلمية . وبالمدن الثقافية العريقة في تلك البلاد ، بل أن كثيراً من هؤلاء العلماء ولدوا في أرض الشرق . فلا بد إذن ، وللأمانة العلمية أن يرفع ذلك الغبن التاريخي ، عن الفكر العربي ، في موضوعيته ، ليكون ذلك جسراً إلى الحوار الثقافي بين المجموعتين الأوربية والعربية .

١٨ ـ وخلاصة ذلك كله ، هي : أن الفوارق الكثيرة والكبيرة ، بين المجتمعات المعاصرة ، تشكل خطورة ، ليست على حياة المحرومين وحدهم ولكنها تشكلها على كل الأحياء ، ونظراً لطبيعة الحضارة التكنولوجية المعاصرة التي توحد

بين مصائر البشر ، جميعها ، وذلك لاتجاهها العالمي وجعلها العالم كله قرية الكترونية ، ثم لما ابتدعت من وسائل التدمير الجماعي الذي لا يستثني قوياً ولا ضعيفاً ، ولا فقيراً ولا غنياً ، ولا شيخاً ولا امرأة ، ولا طفلاً .

ومن هنا ، فإن الحفاظ على الحياة البشرية ، والحضارة الإنسانية أصبحت مسؤولية ملقاة على كل الأحياء ، المتقدمين والمتخلفين . . .

وهكذا أصبحت مواجهة إزالة الفوارق ، وأسباب التوتر ، وأبرزها فوارق التقدم والتخلف ، وحفظ حقوق الإنسان السياسية وتدعيم السلام العالمي ، وأصبح ذلك ، واجباً مشتركاً ، لم يعد للحوار بديل لتحقيق هذا ، فالحوار مفروض على الجميع ، على أنه ينبغي أن يكون المتحاورون على وعي كامل بمعرفة الواقع كله ، لدى الطرفين ، وذلك لمواجهة الواقع الجديد ، بحلول جديدة ، فإحدى مشكلات الحوار ، هي محاولة تطبيق سلوك قديم على موقف جديد ، لا يتفق معه ، بل ربما كان هذا السلوك ، هو نفسه ، أحد أسباب التوتر الدولي ، وأحد عوامل تزايد الفوارق في المجتمع العالمي . ومع ذلك فلا بد أن يكون واضحاً منذ البداية المعنى الموضوعي والدقيق لكلمة الحوار الذي يعني وجود أكثر من حقيقة تتفاعل حول النقاط المشتركة ، وتقرب بين النقاط المتباعدة ، دون أن ينقلب ذلك إلى احتواء ، أو إلى نوع من محادثة الذات (مونولوج) ، لأن ذلك يؤدي إلى العقم بينما يؤدي الحوار إلى الإغناء والإخصاب باستخراج صيغة جديدة من الحقائق المستقلة الذات . وإن الحوار لا يحمل حلاً ، سحرياً للمشكلات ولكنه يعالجها معالجة إيجابية لمصلحة الطرفين .

على أن الحوار بين المجموعات المتقاربة مكانياً . والمشتركة تاريخياً ، يكون أكثر عائداً ، ويكون نموذجاً نافعاً ، في إطار حوار الشمال والجنوب ، ويمكن أن يكون الحوار العربي الأوروبي مثلاً لذلك وهو حوار بدأ ، ويرجى له أن يؤدي إلى غايته .

وفي إطار هذا الحوار ، فلربما كان التعاون الثقافي ، نقطة بداية هامة ، مع تداخل كل المجالات الأخرى ، المجالات الإقتصادية والتجارية والمالية

والتكنولوجية الخ . . . ذلك أن هذا المجال هو الـذي بدأ منـه الخلل في العلاقـات الإنسانية والحضارية بين المجموعات البشريـة وأنه متصـل مباشـرة بكرامـة الإنسان وشخصيته وحقوقـه ، وبتطلعـاته وقيمـه . ولا بد لانجـاز هذا من أن تكـون هناك مؤسسات وأدوات عمل مشتركة ، عـلى أساس بـرنامـج طويـل المدى ، يستهـدف اشتراك أكبر قطاع ممكن من المختصين ، ومن القواعد الجماهيرية ، بما يتحقق معـه قيام رأي عام عـريض أوربي عربي ، لتحقيق الهـدف المشترك ، ودفن المـاضي ذي الأبعـاد المتعـددة ، أو تفسيـره تفسيراً إيجابيـاً ، والتـطلع إلى المستقبـل ذي البعـد المصيري الواحد ، على هذا الكوكب .

الحضارة العَرَبِّية بوصفها حضارة عالمية

البعد التّاريخي واستشراف المستقبل

١ - إن للحضارة العربية[1] أبعاداً ضاربة في تاريخ البشرية ؛ ولقد تمت في إطارها ، إنجازات خلاقة ، وتحققت اكتشافات حضارية ، قامت على القدرة المبدعة للإنسان العربي ، سواء في مجال التعامل مع الطبيعة استئناساً لها ، أو في مجال التعامل مع المجتمع توسيعاً لمداركه الاجتماعية ، في مجالات الفكر والفنون ، والصناعة والتجارة والقانون ، والأدب ، والدين .

فالعرب الذين نبتوا في الجزيرة العربية ، خرجوا منها في هجرات واسعة متجددة إلى ما حولها من المواطن البشرية ، فكانت حضارات بابل وأشور وآرام ، وكنعان ، وفينيقيا ، اخترعوا الزراعة ، فاستنبتوا الأرض ، وأنسوا الحيوان ، واستخرجوا المعادن وصنعوها ، وشيدوا المدن والمعابد واخترعوا الأبجدية فكتبوا ، وبرعوا في الفنون التشكيلية ، فأنتجوا الروائع فيها نحتاً وتصويراً ، وسنوا القوانين ، وابتدعوا التنظيم الإداري والتجاري ، وأسسوا النظم السياسية ، واستخدموا السفن ، فعلوا كل ذلك ، بمبادراتهم وبتفاعلهم مع الشعوب حولهم ، فرسموا بهذا كله خطاً جديداً للحضارة الإنسانية تناقلتها عنهم شعوب في الشرق والغرب .

٢ - وإذا انتقلنا ، إلى ما نطلق عليهم اليوم ، العرب ، فإنهم في وقت

---

(١) ألقيت هذه الدراسة في الجلسة الإفتتاحية لندوة العلاقات الثقافية بين دول جامعة الدول العربية ، ومجموعة الدول الأوروبية في نطاق الحوار العربي الأوروبي ، هامبورغ ١١ - ١٩٨٣/٤/١٦ .

مبكر ، أقاموا الدول القوية المتقدمة في اليمن ، كالدولة المعينية ، والدولة السبئية ، وفي الشمال كانت دولة « الأنباط » في البتراء ، « تدمر » في بادية الشام ، ودولة « الغساسنة » في الشام ودولة « كندة » في اليمامة ودولة « المناذرة » في الحيرة بالعراق .

ولقد كانت مدينة مكة قبيل الإسلام مركزاً تجارياً ، ودينياً وسياسياً يستقطب كل القبائل في الجزيرة العربية ، وتُقرر فيها السياسات العالمية ، وتنطلق منها الحركة الفكرية والأدبية . وكانت لهذه الدول العربية ، صلات واشجة ، وعلاقات دائمة ، مع الدول الكبرى المعاصرة لها في آسيا وأفريقيا وأوروبا ، مع الفرس والبيزنطيين والأثيوبيين والمصريين ، واليونان والرومان ، في فترات مختلفة ، وكانت العلاقات السياسية ، والتجارية دائمة ، مستمرة تعتورها فترات من الصراع ، ويسودها في معظم الحالات ، جو التفاهم والتحالف . وهذا كله ، تاريخ مبسوط ومقروء ، ومعالم قائمة وشاهدة ، وآثار مدفونة تحت الأرض ، ومحجوبة ، تكتشف يوماً بعد يوم . . . وهكذا دخل المجتمع العربي ، قبل الإسلام في علاقات بشرية وحضارية مع الأمم والشعوب المعاصرة ، وتعرف على الديانات السماوية ، واعتنقها فريق منه ، وفي العرب كان الحنفاء الموحدون المتبعون ملة جدهم إبراهيم عليه السلام ، وبرزت الشخصية الثقافية العربية قبيل الإسلام ، في لغة موحدة مكتوبة ومتقدمة ، مع اختلاف يسير في اللهجات ، وكان أبرزها وأفصحها ، لهجة قريش المكية ، التي كانت إلى حد كبير ، لغة الفكر والآداب وظهرت روائع الشعر العربي قبل الإسلام ، وكذلك النثر الفني الذي يعبر عن هموم المجتمع واتجاهاته ، والتي كان منبرها الأسواق الأدبية ، فيما يشبه أن نسميه الآن مهرجانات ، وكانت تسمى أسواقاً ، لأنها كانت تتم في مواسم عربية جماعية ، في الحج ، حيث تتم مراسيم دينية ، وعمليات اقتصادية ، وتسويات سياسية إلى جانب النشاط الفكري والفني .

وحين نزل القرآن بهذه اللغة ، وفي لهجة قريشية ، تقرر لها البقاء ، وضمن لها الخلود ، فقد أصبحت وعاء العقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي ، لغة العبادة ، ولغة العلوم الإسلامية واتسع مجالها ، في خارج الوطن العربي ، إلى كل

مكان ، وصل إليه الإسلام على امتداد العالم .

٣ ـ وهنا ينبغي أن نشير في قول قصير ، إلى أنّ الموقع الجغرافي للأمة العربية ، من ناحية ، وأسلوب حياتها من ناحية أخرى ، أهلاها ، منذ وقت قديم للتعامل ، مع قارات العالم القديم ، فكان العرب على صلة ، بأوروبا ، وبإفريقيا ، وبشرق آسيا ؛ وذلك عن طريق التجارة التي كانوا سادتها ، والمحتكرين لها بين القارات نظراً لسيطرتهم على وسائل النقل التقليدية فهم أهل الإبل ، أقدر الحيوانات على تحمل الأسفار ، في الظروف التي تعجز عنها الحيوانات الأخرى ، وقد كان من طبيعة نمط هذه الحياة ، صفات اجتماعية للعربي ، لا بد منها في قيادة القوافل وإدارتها وتنظيمها ، مثل معرفة الطرق في الصحراء ، والبصر بحركة النجوم ، والقدرة على حراسة تلك القوافل ضد المغيرين عليها . . .

ومن هنا ، نشط العرب في التجارة الخارجية بين القارات إما باعتبارهم ناقلين لها ، أو أدلاء في القوافل ؛ أو حماة لها . ذلك إلى جانب أن العرب الذين كانوا يعيشون على شواطىء البحار ، البحر الأحمر ، والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط ، كانوا يقومون بالدور نفسه في المجال التجاري ؛ وقد أثر التبادل التجاري ، في العلاقات السياسية ، تعاوناً وتحالفاً ، أو صراعاً أو تنافساً ، كما أنه أدى إلى التبادل اللغوي والفكري والديني ، بين العرب والشعوب المجاورة . . . فالحوار العربي ، مع الشعوب الأخرى ، وتبادل الخبرات ، ظاهرة قديمة نابعة من ضرورات جغرافية واجتماعية ؛ والوقائع التي تحفل بها كتب التاريخ ، دليل قائم على ذلك .

٤ ـ كل ذلك ، كان ، قبل ظهور الإسلام وأما بعد ظهوره فقد اتسع صدى هذا اللقاء العربي الخارجي ، مما أدى إلى مد نطاق التعاون العربي ، من الأندلس غرباً ، إلى حدود الصين شرقاً ، ومن جبال طوروس شمالاً ، إلى بحر العرب وأواسط إفريقيا جنوباً ، فنشأ بذلك مجتمع عالمي جديد ، يعيش في نظام ديني وفكري واجتماعي وسياسي واحد . على أن هذه الوحدة احتفظت بالتنوع الحضاري للمجتمعات المكونة لها ، من حيث خصائصها الاجتماعية ، والفنية

والفكرية ، في حدود العقيدة الاسلامية ، التي لم تكره أحداً على الانضمام إليها ، فكان أهل الديانات الأخرى من المسالمين والمتعاهدين ، يجدون من الحماية والرعاية ما يجده المسلمون الملتزمون ، في ذلك المجتمع الكبير . . .

وبهذا تكونت للعرب ، مرة أخرى ، في تاريخهم الحضاري ، صورة عالمية قائمة على الحوار ، وعلى التعاون مع شعوب العالم . .

هذا كله ، يعني ببساطة معبرة ، أن الأمة العربية ، أمة ولدت عالمية الاتجاه ، أمة قادرة على التعاون ، وعلى الأخذ والعطاء ؛ وإن هذه هي حقيقتها ، فلم تكن في أي مرحلة من مراحلها التاريخية ، أمة منعزلة ، بل كانت المشاركة مع الآخرين أبرز سماتها ، سواء في المجال الاقتصادي ، أم السياسي ، أم الفكري .

٥ ـ وليس أدل على هذا ، من أن العرب ، وقد خرجوا بالرسالة العالمية ، رسالة الإسلام إلى الناس جميعاً ، لم يقنعوا بما لديهم ـ فإن الإسلام نفسه ـ يدعو إلى العلم ، وإلى المعرفة ، وإلى اكتشاف خصائص الكون وإلى التأمل في القوانين الطبيعية ، التي تدل على قدرة الله وحكمته ، فعمدوا إلى استيعاب المعرفة المتاحة في عصرهم ، منذ وقت مبكر ، فانتفعوا بالنظم الإدارية للدول المجاورة ، وعربوا دواوين الحكومة ، وأقاموا النظم المحاسبية الدقيقة ، ثم عمدوا إلى الترجمة ، فترجموا عن السريانية والفارسية والهندية ، وعنوا عناية خاصة بالتراث اليوناني ، الذي كان قد نقل جزء كبير منه إلى السريانية ؛ وذلك التراث الذي استفاد من حضارات الشرق القديمة ، في وادي النيل ؛ وبابل ، وفينيقيا ؛ وقد حاول العرب في حركة الترجمة الكبيرة القيام بعملية تعريب أصيل توفيقاً بين الآراء التي ينقلونها ، وبين المتطلبات الفكرية والعملية للمجتمع العربي ، فكانت عملية الترجمة عملية إبداعية فيها الإضافة والتأويل والشرح ، مما أدى إلى ظهور حركة فكرية وعلمية عربية جديدة من العمر الوسيط ، عصراً ذهبياً لتقدم العلوم والفكر .

ولعل ما كتبه الأستاذ جورج سارتون ، وهو يؤرخ للعلوم ، في كتابه المرجع ، يدل على بعض ما نقول ، فهو يسمي كل عصر من العصور التي اختارها ، باسم المبدعين فيه ، فيرى مثلاً ، أن الفترة من ٤٥٠ إلى ٤٠٠

قبل الميلاد، هي عصر أفلاطون ، ثم يليه عصر أرسطو ، فاقليدس ، فأرخميدس ، أما الحقبة من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ميلادية مثلاً فهي عصر تشانج ، وتشنج الصينيين ، ويرى أن المدة الواقعة بين عام ٧٥٠ إلى ١١٠٠ ميلادية هي عصر علماء عرب ، تعاقبوا في سلسلة موصولة منهم جابر بن حيان والخوارزمي والرازي والمسعودي ، وأبو الوفاء والبيروني وابن سينا وابن الهيثم ، وبعد هذه الفترة البالغة ٣٥٠ عاماً ، ينص على وجود أسماء من الأوروبيين بعد عام ١١٠٠ يتقاسم معهم العرب القيادة العلمية في مدى ٢٥٠ عاماً أخرى ، ونجد في هذه الفترة من الأسماء العربية ابن رشد والطوسي وابن النفيس ، إلى جانب جيرارد كريمونا وروود جرز بيكون . ولم تقتصر الصلة على العلوم وحدها ، بل شملت مجالات الفكر والأدب كلها . تأثر شعر التروبادور والبروفينسيين بابن قزمان ، كما تأثر بوكاشيوتشوس وقصاصون ألمان كثيرون غيره بالعرب ، وكان لقصص كليلة ودمنة وقصة السندباد وقصة ألف ليلة وليلة سحرها على مخيلة الأدباء الإسبان أمثال بدرو الفونسو . واستلهم دانييل ديفو Daniel Defoe في قصته روبنسون كروزه Robenson Crusoe قصة حي بن يقظان لابن الطفيل . أما الكوميديا الإلهية للشاعر الكبير التي يروى فيها رحلة إلى السماء والجحيم فإن فيها أثراً من قصة الإسراء والمعراج كما أثبت بلاثيوس أو أثراً من رسالة الغفران للمعري أو من المتصوف الشهير ابن العربي كما قال آخرون ، وماذا نقول عن دور ابن ماجد في الكشوفات الجغرافية بالتعاون مع أبناء العرب والأوربيين الذي نحت على لوح من الفضة خريطة العالم لملك صقلية النورماندي .

وهكذا وليس من يذكر مفكر المسيحية الكبير توما الاكويني إلا ويقرنه بالفيلسوف العربي المسلم ابن رشد ، ذلك إلى جانب الانتاج العربي في مجالات التربية والاجتماع ، مثل القابسي وابن خلدون ؛ وهناك من يربط بين نظرية الجشتالت ، وبين ظهور ترجمة كتاب الزرنوجي المتوفي ٥٩١ هـ في التربية إلى اللغة الألمانية ، ولعلنا نجد في كتاب « تاريخ الأدب العربي » لكارل بروكلمان صورة موضوعية عن ثقافة العرب التي لم تنطو على نفسها قط .

هذا غيض من فيض وهي إشارات ذكرناها لتدل - إلى الجانب العدد الوافر من الألفاظ والمصطلحات العلمية التي انبثت في اللغات الأوروبية حاملة دفق ثقافة

غنيـة ، على أن التـواصل الثقـافي بين العـرب والأوروبيـين مـا انقـطع في يـوم من الأيام .

وبـطبيعة الحـال ، ليس من أهداف هـذه الكلمة ، أن نـأتي على ذكـر أسماء العلماء العرب ولا على إسهاماتهم ؛ ولكن ينبغي أن يشار هنا ، إلى أن كثيراً من المخطوطات العربية النفيسة ، تعرضت لكوارث ضخمة ؛ إما بإحراقها أو بتدميرها أو إلقائها في النهر ، كما حـدث في بغداد وعلى أيدي التتـار ، ثم أن كثيـراً من المخطوطات التي سلمت ، لم يتيسـر بعـد جمعهـا ، والتي جمعت منهـا ، لم يتيسـر طبعها ، وتحقيقها بعد لضخامة عددها ، ولم يطبع منها إلا جزء يسير .

٦ ـ لقد ظلت الجامعات في الأندلس ، وفي صقلية مراكـز التقاء بـين العلماء العرب والعلماء الأوروبيين وظلت الكتب العلميـة ، وبخاصـة كتب الطب العـربي تدرس في الجامعات الأوروبية حتى القـرن الثامن عشـر . وفي هـذا الصـدد ، يقـول العالم الباكستاني الدكتور عبد السـلام الحائـز جائـزة نوبـل : « إن جامعتي طليـطلة وسالرنو ، هما المصدر الذي خرجت منه العلوم إلى الوجود في الغرب ، فقد أضيء فيهما مشعل من مشاعل العلم كان متقداً منذ زمن في ديار الإسلام » .

ومن الـوقـائـع المقـررة أن جيـرارد الكـريمـوني ، مضى إلى طليـطلة يـطلُبُ المجسطي لبطليموس هناك ؛ ولكنه حين نزل بها ، أخذ بالحركة العلميـة والفكريـة في جامعة طليطلة ؛ وظل بها يدرس ، ويترجم ، وامتد مقامه فيها عشرين عـامـاً ، نقل في أثنائها أكثر من ثمـانين مخطوطاً في مختلف العلوم ، وعـاد بها إلى مـوطنه ، وغير جيرارد كثيرون من الأوروبيين فعلوا مثل ذلك .

إن هذا كله ، يشير إلى عمق الصلة العلمية والفكرية ، وتبادل المعرفة ، بين الثقافة العربية والثقافة الأوروبيـة ، وهو أمر طبيعي فالعلم ، بـطبيعته ووظيفتـه ، عـطاء الإنسان للحياة ، وقيمتـه ، في نشـره ، وتبادلـه ، وفي التقـاليـد العـربيـة الإسلامية مثل قديم يقول : « كل شيء ينقص بالانفاق منه ، إلا العلم فإنه يزيـد بـالإنفاق » وقـد ظل العـرب والمسلمون يعملون بهـذه الفكـرة في ممـارسـة المعـرفـة الإنسانية .

٧ ـ العرب والأوروبيون ، تعارفوا منذ زمن قديم في التاريخ ؛ بحكم الجوار وبحكم المصالح المشتركة ، وتبادلوا الأمكنة ، فذهب الأوروبيون أكثر من مرة غازين في أجزاء من البلاد العربية ، وكذلك فعل العرب ، فانتقلوا إلى أوروبا ، كما أنهم تعاملوا ، وهم في بلادهم ، تعاون الأنداد والنظراء في المجالات الاقتصادية الفكرية .

وتلك الصلات بين الجانبين ، لم تكن كلها تعاوناً ، ولم تكن كلها صراعاً ، وهذه هي جدلية العلاقات بين الحضارات والشعوب ، وهو أمر ربما كان له في تاريخه ، وفي زمنه ؛ مبرراته السياسية والمذهبية والاقتصادية ، ولكن الذي يهم في هذا المقام هو ذلك التعارف القديم ، الذي ترك لنا خبرة عظيمة الشأن ، ونحن ننطلق إلى المستقبل ؛ لنتفادى الأخطاء ، ولنوسع فرص التعاون .

٨ ـ مرت المنطقة العربية الإسلامية ، بظروف تاريخية قاسية ؛ لأسباب مرصودة في المراجع التاريخية ؛ أثرت تأثيراً سلبياً واضحاً ، في مواصلة الانتاج الفكري تطوير العلوم ، وتنميتها ، في الوقت الذي بدأ فيه الغرب نهضته وبدأ يشق طريقه إلى التقدم الاجتماعي والعلمي . ومنذ عصر الكشوفات الجغرافية ؛ وعهد التوسع التجاري ، ثم فترات المد الاستعماري ، بدأت العلاقات بين الغرب والمنطقة العربية والاسلامية ، تتخذ طابعاً جديداً ، ذلك أن الاستعمار الأوروبي ، عن طريق السيطرة الحربية ، والسياسية والاقتصادية ، فرض على المنطقة ، نمطاً جديداً من الحياة ؛ وأنشأ لها مؤسسات ، ونشر لغاته ، وأحدث تغييرات في التنظيم الإداري والمالي والاقتصادي والتربوي مما قطع ، أو كاد ، نمط الحياة التقليدية ، ولم يكد يترك لها خياراً في الحركة ، لا في القدرة على استئناف حياتها القديمة التي لم تعد قادرة على مواجهة الغايات والوسائل الاجتماعية. الجديدة ، ولا على المواءمة بينها وبين هذا الجديد ، لأن هذه المواءمة تستدعي استيعاباً لهذا الجديد ، الذي كان يقدم في الحدود الضيقة التي تخدم أهداف المستعمر ، وتمكنه من التحكم الإداري والحربي والسياسي ، ومن الاستغلال الاقتصادي لتلك المجتمعات . وأكثر من هذا ، فقد كان من أهداف المستعمر

القضاء على كل رموز القيم القديمة التي يمكن أن تتحول إلى قواعد مقاومة له ، وبخاصة الثقافة العربية ، بميراثها الضخم ، والتي كان الهدف الأول للاستعمار هو محاربتها .

هذا ولقد أخذت المنطقة ، كما أخذت المناطق الأخرى التي اجتاحها الاستعمار ، بالمعجزة الأوروبية ؛ واعتبروا ، على عادة المغلوبين في كل زمان ، أن قوة الغالبين ، إنما تكمن في قدراتهم العلمية والتكنولوجية ، وفي تفوقهم الاجتماعي ، وإن الحل الوحيد ، هو التصدي لهم بسلاحهم ؛ وبدأوا يعتنقون النمط الأوروبي وصولاً إلى طريق التقدم .

وهنا يمكن أن نشير بوضوح كامل ، إلى أن هذا اللقاء الجديد بين الغرب ، وبين العالم النامي ، وفيه بطبيعة الحال ، المنطقة العربية ، كان أخطر لقاء بين حضارتين على مدى التاريخ ، من حيث سعة مجالاته التي أحاطت بالكرة الأرضية من ناحية ، ومن حيث آثاره البنيوية على الحضارة الإنسانية ، ذلك أن حضارة الغرب حضارة إجلالية تهدف إلى نسخ الأنماط الحضارية القائمة ، وتمثيلها وقولبتها في الحضارة الجديدة قيماً وأهدافاً وأساليب .

ومع أننا لسنا هنا بصدد التقويم ، ولكن بسبيل العرض ، فإننا نقرر أنه مع كل الايجابيات التي تضمنها هذا اللقاء المفروض على الشعوب ، فإن سلبيات هذا اللقاء ، هي التي أدت إلى هذه الصورة القائمة الآن في العالم ؛ إلى حد كبير ، فيما يتصل بالمشكلات السياسية والاقتصادية ، ولكن هل كان يمكن تفادي ذلك ؟ وأكثر من ذلك هل يمكن مستقبلاً ، تفادي النتائج السلبية لهذا اللقاء ؟ دون أن يكون ذلك على حساب الحضارات الأخرى ؟ وهل هي عملية ممكنة في ظل معطيات الحضارة المعاصرة ، وطبيعتها ووظائفها ؟

٩ ـ للإجابة عن بعض هذه الأسئلة ينبغي أن ننظر في موضوعية إلى طبيعة هذه الحضارة الصناعية والتكنولوجية ، فمن المقرر أن هذه الحضارة ، هي بطبيعتها حضارة كونية ، ترمي إلى تنميط قيم الإنسان ، في الحياة الدنيا ، وتنميط أهدافه واتجاهاته ووسائله ، ذلك أنها قائمة على معطيات العلوم الطبيعية والحيوية

والرياضية ، وهي لهذا وبصورة أو بأخرى ، قابلة للتطبيق والممارسة في كل مكان وزمان ،إنها بعبارة أخرى ،حضارة مطلقة ، في مواجهة الصفة التاريخية للحضارات التي اتسمت بأنها حضارات نسبية ؛ وهذه الحضارة تستهدف إشباع حاجات الإنسان الأساسية في الحياة ؟ بصورة أفضل وأكمل ،دون أن تضع حدوداً لوسائلها المتجددة ؛ فصارت بالضرورة حضارة سلعية بمعنى أن كل جهد فيها يستهدف معادلاً مالياً ، ثم إنها اصطنعت لنفسها وسائل الانتشار الذاتي ، في الأجهزة الإعلامية العملاقة ، ووسائل الضبط والقهر ، عن طريق التنظيمات العالمية ، في النظم المالية والمصرفية ، وفي النظام الاقتصادي عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ، وهكذا حصنت نفسها عالمياً ، بوسائل الإقناع والسيطرة والاستيعاب الفكري ، والقانوني ، والاقتصادي ،والسياسي .

١٠ ـ وهذه الحضارة ذات البعد الواحد ، وقعت في الوقت نفسه أسيرة قدرتها نفسها ، فقد كانت نتيجة لتفوق الإنسان على الطبيعة ، واكتشافه لبعض أسرارها ، ذلك أن الطبيعة كانت تستبعد الإنسان ، ويخيفه المكان بمخاطرة متمثلة في تكوينه المورفولوجي ، بجباله وبحاره وأنهاره وصحرواته وغاباته ويخيفه الزمان في تقلبه ، ودورانه ، بالظلام ، وبالبرد ، بالحر إلخ .. ولكن الإنسان طور علاقاته مع الطبيعة ، عن طريق الخبرة والملاحظة والفكر ، فكلما تقدم به الزمان في الحياة ، تراجعت سيطرة المكان عليه ، وهو الآن في ظل هذه الحضارة أصبح يخيف الطبيعة نفسها بتهديدها بالفناء ، ويخيف نفسه بالتعرض للفناء الجماعي . حين كان الإنسان ، في ظل الحضارات القديمة يتعامل مع جسد الطبيعة ، كان أكثر عناء في جسمه ، وأكثر أمناً في نفسه ، ولكنه فقد الأمن ، وعاش في قلق لا مخرج له منه . .

إن هذه الحضارة بطبيعتها ، وبوسائلها ، تبدو قدراً مكتوباً على البشرية ، فهي لا تملك أن تتراجع ، ولا أن تتوقف ، لقد تحولت الحياة إلى آلة ضخمة تتحرك باستمرار ، دون إرادة أو هدف إلا إرادة الحركة وهدف الحركة وحدهما .

١١ ـ وهنا ، فإنه ينبغي أن نضيف أن هذه الحضارة ، التي تسمى حضارة

أوروبيـة أو غربيـة هي حصيلة الإنسان كـل الإنسان ، وثمـرة سعي الحضارات . ولقد أسهم فيها العرب ، إسهامات واسعة وأساسية ، ولأسباب غير واضحة ، وقد تكون مقصودة أو غـير مقصودة أهمـل دور الحضارة العـربية والإسـلامية إهمـالاً غير علمي في معظم كتب تاريخ العلوم الطبيعية والحيوية والرياضية المعاصرة التي كتبها الأوروبيون ، كما أغفلت ريادتهم للبحوث التطبيقية والتجريبية ولأول مرة في تاريخ العلوم ، ومع هذا ينبغي أن نـذكر ، دور الفكـر الاجتماعي الأوروبي ، في تـوجيه هذه القدرة العلمية والتكنولوجية إلى هذا المسار ذي البعد الواحد تحت تأثـير الاتجاه العلمـاني ، من ناحيـة ، والاقتصاد الحر من ناحيـة أخرى ، عـلى أن السعي إلى التفوق الحربي غير بعيد عن إعطاء هذه القدرة البشرية هذا الهدف اللامتناهي .

هذه قضية العصر ، والعصور القادمة ، وليس من همنا ، هنا تقـويم ذلك ، ولكنها ، على أيـة حال خـواطر ، تعـرض ، في مجال الحـوار العربي الأوربي ، لأنها تمثل صلب المشكلة . . .

١٢ ـ كان على العـرب ، ولم يكن لهم خيار ، أن يسيـروا في طريق الحضـارة المعاصرة ، على اختلاف ظروفهم ، وفي حدود قدراتهم ، وفي نطاق قيمهم التي هم عليها حريصون ، وعليها قائمون ، ومن هنا كانت أهمية هذا الحـوار ، الذي تقـوم عليه ، المؤسستان الإقليميتان في المنطقتـين ، الجامعة العربية ، والمجموعـة الأوربية ويستمد مشروعيته من روح العصر الذي نعيشه والتي هي نفسها ، تعبير من تعـابير هذه الحضارة الكونية ، التي تحاول استيعاب وهضم كل الحضارات ، والتي تدرك الصعوبات القائمة ، وتمسك الحضارات الأخرى بهويتها ؛ وبحقها في الحياة ؛ فليس قيام عصبة الأمم ؛ ثم هيئة الأمم المتحدة ، ومنظماتها ؛ ثم المؤسسات الإقليمية ؛ والمذهبية ، أمراً هو من باب الصدفة ؛ ولكنه بحث عن الحلول المناسبة لهذه الظاهرة الجديدة في بناء العالم المعاصر .

والحـوار ، أساسـاً ، هـو الإلتقـاء حـول النقـاط المشتـركـة ، وتـوسيعهـا ، وتعميقهـا ، والتقريب بـين نقاط الخـلاف ، بحثـاً عن المـواءمـة ، وبعبـارة أخـرى الحيلولة دون أن تكون نقاط الخلاف عقبة في سبيل التفاهم المشترك ، وهذا يقتضي أن يفضي الحـوار إلى تحديـد الأهداف المشتركة ومؤسسـاتها ومجـالاتها وبـرامجها ،

التنفيذية التي تقوم على أوجه النشاط ، ومتابعتها وتقويمها ، بحيث يكون هناك نظام دائم مستقر ، وعلى الجامعات والمؤسسات الثقافية ، ومراكز البحوث دور جوهري ، في تحقيق أهداف هذا الحوار ، وتطويره ، وتوسيع مداه ، في مجالات الدراسات والبحوث المشتركة ، والمناهج التعليمية ، وتقويم التاريخ الفكري ، للمنطقتين ، وفي مجالات التبادل الفني ، والتذوق المشترك لأنواع الفنون المختلفة التي أنتجتها وتنتجها المنطقتان ، وفي نشاط تعليم اللغات الأوربية واللغة العربية ، وإعطائها الفرصة المناسبة لأهميتها في المدارس والمعاهد الأوربية ، كما تفعل البلاد العربية التي تنفق أموالاً طائلة ، لتعليم اللغات الأوربية في مدارسها ، مما ساعد على فهم أفضل للحضارة الأوربية .

ولعل من أهم ميادين النشاط في هذا الإطار ، عملية التعاون التكنولوجي ، والتعاون في إجراء البحوث العلمية المتقدمة ، والتي تعين على توطين التكنولوجيا ، واستنباتها ، وفي تدريب القوى البشرية وتبادل الزيارات في مختلف مجالات المعرفة ، وعلى المستويات المهنية والنوعية الهامة ، والعلماء والفنّانون والمفكرون ، والأساتذة والشباب والنساء والعمال ، والإعلاميون .

١٣ ـ وهكذا يتحقق للحوار مقوماته ، ليثمر في إغناء كل طرف من أطرافه ، ذلك الحوار ، لا يهدف إلى تحقيق التماثل ، ولا يتطلب تنازل جانب لجانب آخر ، ولكنه في الأساس يتطلب فهماً مشتركاً وحقيقياً لطبيعة الموضوعات المطروحة وعلاقاتها في هذا العصر ، الذي يتميز بانقسام العالم إلى كتلتين ، فهناك انقسام بين الأمم المتقدمة تكنولوجيا واقتصادياً ، وبين الأمم المتخلفة في هذه المجالات ، وهو الانقسام الذي يطلقون عليه ، انقسام الشمال الغني ، والجنوب الفقير ، ثم انقسام لا يقل خطراً عن هذا ، بين الأمم المتقدمة نفسها وهو الانقسام المذهبي بين الشرق والغرب ، فكل الجهات الأربع في اختلاف الشمال والجنوب والشرق والغرب ، ذلك ، إذا استبعدنا الخلافات الجانبية في كلا المعسكرين ، فإلى أين إذن تتجه البشرية المعذبة ؟ . على أن هذا لا يعني ، أن الدول المتقدمة نفسها ، في خير كثير ، فهناك الإنكماش والتضخم والبطالة ، ولكن الشيء الذي ينبغي ملاحظته ، هو أن مشكلات الاقتصاد المتقدم تشترك المجتمعات النامية في تحمل

تبعاته ، بينما تكاد المجتمعات النامية أن تواجه مشكلاتها الاقتصادية منفردة إلى حد كبير ، وبخاصة انعكاساتها على المستوى السياسي والاجتماعي ، وتتعرض لهزات ومشكلات قاسية . صحيح أن الاقتصاد العالمي يتأثر بوضع الاقتصاد النامي ، ويحاول مواجهة ذلك ولكنه يواجه هذه الأمور بإجراءات ترقيعية ، لا تصل إلى تصحيح البناء الإقتصادي . . .

١٤ ـ ولعله ، إلى جانب العلاقات التكنولوجية والاقتصادية ، وقضايا الطاقة العربية ومشكلاتها ، وهي جزء من مشكلات عالمية ، تنبغي الإشارة إلى أن المنطقة العربية عانت في خلال قرنين من الزمان ، أو ما يقرب ، أخطاراً مختلفة تمثلت في صور الإستعمار المتعددة ، وكانت قمّة تلك الأخطار ، هي محنة الإغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين العربية ، وتشريد شعبها ، وقتله ، وقتل العرب ، في كل قطر ، تصل إليه يدها التي أطالها الغرب ، لتُحل مكانهم أقواماً من أجناس مختلفة ، وحضارات متباينة ، ولغات متنوعة ، في ممارسة قبيحة ومرفوضة . في هذا العصر ، وفي كل العصور ، للعنصرية التي يدعون أنهم ضحاياها . . .

إن الوجود الصهيوني الغاصب ، ليس كارثة سياسية ، ولكنه أيضاً كارثة اقتصادية لأنه استنزف مخطط لقدرات العرب التنموية ، وعقبة في سبيل البناء والتقدم ، وإجبار للعرب ليكونوا في موقع الدفاع عن وجودهم الحضاري في وطنهم التاريخي ، وإن الحوار العربي الأوربي ، ينبغي أن يتصدى لهذه القضية ، ليس باعتبارها قضية سياسية فحسب ، ولكنها لأنها في الأساس قضية فكرية ، فالفكرة الصهيونية التي تسامح معها الآخرون ، يجب أن تقوم تقويماً صحيحاً ، في إطار أهدافها وممارستها العنصرية ، لأنها فكرة تؤدي إلى نشر البدائية في العلاقات الإنسانية ، وتؤدي إلى زعزعة السلام وهي مدججة بالسلاح ، ليس في الوطن العربي وحده ، ولكن في العالم كله .

١٥ ـ فالحوار قائم على إدراك العلاقات الراهنة بين الحضارتين ، ومن هنا فهو يستهدف فهماً أعمق للذات وللآخرين ، إن الصورة العربية ينبغي أن تكون معروفة ، وعلى حقيقتها الموضوعية ، بنظرة بريئة من التعصب ، والأحكام

المسبقة ، التي رسمتها الأطماع السياسية . كذلك فإن الصورة الأوربية ينبغي أن تكون معروفة ، وعلى حقيقتها الموضوعية للعرب ، فالصورة السلبية التي رسمتها الممارسات الإستعمارية وصور الإستغلال ، والاستعلاء ، وغير ذلك مما رسخ في النفوس ، ينبغي أن تعدل في الظروف الجديدة ، وينبغي ألا يبقى من التاريخ ، الذي لا يتكرر ، إلا العظة ، وذلك حين يرسم طريق جديد ، لسياسة تعاون مستقبلي .

١٦ - وهكذا ، فإن التفاهم ينبغي أن تكون قاعدته الحوار الفكري ، الذي يقوم عليه كل حوار إيجابي بناء ، فالحوار الاقتصادي ، والحوار السياسي ، كيما يؤديا إلى غاياتهما المرجوة يتطلبان مرتكزاً فكرياً ، ينمي جوانب الالتقاء ، ويضيق نطاق الافتراق ، وهنا ينبغي أن نشير إلى قضية محاولة الاستيلاب والاغتراب اللذين تعرضت لهما الثقافة الغربية ، كما تعرض لها غيرها من شعوب العالم الثالث ، تحت سيطرة الإعلام الغربي ، من ناحية ، ومحاصرتها فكرياً وعلمياً من ناحية أخرى ، مختلفة في هذا الباب ظاهرتان ، إحداهما محاولة تقديم هذه الثقافة بأنها متخلفة ، وأنها ثقافة أدبية وأن اللغة العربية لغة لا تتّسع للتعبير عن العلوم الحديثة ، التي تقوم عليها الحضارة المعاصرة . أمّا الظاهرة الأخرى ، فهي الإغراء المتنوع الذي يقدم للصفوة من العلماء والمثقفين العرب ليبقوا في الغرب أو ليعودوا إليه ، مما نشأ معه ما يعرف عالمياً بهجرة العقول أو الأدمغة .

ولقد أشرت في فقرات متعددة في هذه الكلمة ، إلى أن اللقاء العربي الأوربي ، قديم ، باعتبار العرب والأوربيين قوتين قديمتين وعريقتين في العالم ، وأن الحوار الفكري بينهما في أرض أوربا نفسها ، أسهم بفاعلية ، في النهضة العلمية الأوربية .

كذلك ، فإن أوربا ، في العصر الحديث ، مكنت العرب ، مهما كانت ظروف ذلك ، من التعرف على العلوم الحديثة وعن طريقها ، حدث تغيير جوهري في البناء التعليمي الحديث ، ذلك إلى جانب الدور الكبير الذي قام به العلماء الأوربيون من المستشرقين الذين وصلوا ذلك التقليد العلمي في التعاون بين

الثقافتين فقدموا الثقافة العربية الإسلامية إلى الغرب في مختلف لغاته . كما أنهم أعانوا على وضع أسس البحث العلمي ومناهجه ، فكان لذلك كله أثر كبير في استمرار ذلك التعاون الذي نريد توسيعه وتعميقه . وهذا كله مما يبعث على الأمل المشروع في الوصول إلى نتائج إيجابية ، في صورة تعاون مؤسسي دائم وطويل المدى ، لتصحيح الأخطاء ، وبناء المستقبل على أساس موضوعي . وفي الدراسات الرصينة التي سيقدمها المتحاربون العرب والأوربيون حول موضوعات الندوة ، والمناقشات والتعليقات العلمية عليها ما يعين على بلوغ الهدف المشترك .

١٧ ـ وخلاصة هذا كله أن هذه الندوة تستهدف التعرف على الأوضاع الثقافية بالمعنى الواسع ، لدى الطرفين ، أهدافاً ومؤسسات ونظماً ، وممارسات ، كما تسعى إلى دراسة احتمالات التعاون المتبادل في مختلف تلك المجالات ، مما يحقق التفاهم المسؤول لتطوير العلاقات العربية الأوربية ، من ناحية ، وبما يسهم في حل المشكلات العالمية من ناحية أخرى ، فالمشكلات المعاصرة ، ذات طبيعة عالمية ، ومن هنا فإن في الإلتقاء بين أوربا والعرب ، خطوة نحو التقاء أكبر ، ذلك أن القضايا التي تعالجها هذه الندوة في إطار الحوار العربي الأوربي هي صلب معظم المشكلات الدولية في عالمنا المعاصر .

وإذا كنا نتطلع من خلال هذا الحوار إلى أن نصحح الصور والمفاهيم التي خلقتها ظروف تاريخية لدى كل طرف ، عن الآخر ، وإلى أن نرتاد آفاق التعاون السوي وحل المشكلات القائمة بينهما فنحدد الأهداف والمجالات والمؤسسات والوسائل ، فإنه ينبغي أن نشير إلى هدفين هامين هما :

أولاً : إن كثيراً من مشكلات التقدم التكنولوجي الذي يشترك فيه الغربي ، وأوربا في قلبها ، هي مشكلات مشتركة بأقدار ونسب متفاوتة ، فالغرب يعاني كثيراً من الأثار المترتبة على هذا التقدم ، في بنائه الإجتماعي ، وفي قيمه الإنسانية ، فالإنسان يخترع آلة ولكنه لا يخترع السلوك الاجتماعي المصاحب ، وإنما تخترعه تلك الآلة المحايدة ، التي لا تعتنق قيمة إنسانية ، أو سلوكاً اجتماعياً ، ومن هنا فإن الغرب نفسه يتعرض في حياته الإجتماعية للقهر الاجتماعي الذي تفرضه التكنولوجيا ، في ظاهرة ما يسمى بالهوة الحضارية

(Cultural Lag) وآثار ذلك كلّه واضحة في سلوك الشباب وممارساته ، وفي انتشار الإنحرافات الإجتماعية لمواجهة هذه الظاهرات في المجتمع الغربي ، وفي التصدي لما ظهر من ذلك . ولما يمكن أن يظهر منه في المجتمع العربي نتيجة للتأثر بنمط الحياة الغربية .

ثانياً : ينبغي أن ينظر إلى هذا الحوار ، في إطار عالمي ، بمعنى أنه إلى جانب هدفه المباشر في تصحيح العلاقات وتخطيط آفاق التعاون ومجالاته ومؤسساته ، بين أوربا والعرب ، يستهدف كذلك ، تصحيح العلاقات العالمية ، وتحقيق أوجه التعاون ، بما يخفف من التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بما يمكن أن يخلق من نموذج إيجابي . .

ومن هذه الندوة التي تتم في إطار منظمتين إقليميتين تقومان بدور تاريخي ، في العالم المعاصر ، يمكن أن ينطلق عمل تاريخي جليل ، فلنبدأ عملنا الكبير هذا ، الذي هو أمل كبير أيضاً ، بعقول متفتحة وإرادة إيجابية لفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية الأوربية .

من مؤلفات

الدكتور محيى الدين صابر المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(١) التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، من منشورات مركز تنمية المجتمع في العالم العربي بسرس الليان ، ١٩٦٢ .

(٢) أبحاث في برامج تنمية المجتمع ، من منشورات مركز تنمية المجتمع في العالم العربي بسرس الليان ، ١٩٦٣ .

(٣) الحكم المحلي وتنمية المجتمع في المجتمعات النامية ، من منشورات مركز تنمية المجتمع في العالم العربي بسرس الليان ، ١٩٦٣ .

(٤) البدو والبداوة - مفاهيم واتجاهات ، من منشورات مركز تنمية المجتمع في العالم العربي بسرس الليان ، ١٩٦٦ .

(٥) مناشط تعليم الكبار في السودان دراسة تقويم ، من منشورات وزارة التربية والتعليم في السودان ، ١٩٦٩ .

(٦) النظام التعليمي الحديث في السودان ، من منشورات وزارة التربية والتعليم في السودان ، ١٩٧٠ .

(٧) دراسات حول قضايا التنمية وتعليم الكبار (مترجم إلى الانجليزية) ، من منشورات الجهاز العربي ، لمحو الأمية وتعليم الكبار بالتعاون مع المجلس العالمي لتعليم الكبار بكندا ، ١٩٧٥ .

(٨) علم تعليم الكبار ، من منشورات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٧٥ .

(٩) قضايا الثقافة العربية المعاصرة « الطبعة الأولى » ، من منشورات الدار العربية للكتاب (تونس) ، ١٩٨٣ .

(١٠) قضايا التنمية في المجتمع العربي « الطبعة الأولى » ، من منشورات الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٣ .

(١١) قراءات في واقع الثقافة العربية ، منشورات دار الرائد العربي - بيروت ، ١٩٨٦ .

(١٢) الأمية : مشكلات وحلول ، منشورات المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٨٥ .

(١٣) البدو والبداوة ، « الطبعة الثانية » ، منشورات المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٨٦ .

(١٤) التغير الحضاري وتنمية المجتمع « طبعة ثانية » ، منشورات المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٨٦ .

(١٥) التغير الحضاري في مجتمع إفريقي « دراسة انتربولوجية لقبائل الزاندي » ، في الإعداد للطبع .

(١٦) ديوان شعر ، في الإعداد للطبع .

المحتوى